شؤون فلسطينية

آذار (مارس) ــ نيسان (ابريل) ١٩٨٣

١٣٧٠ ... ٣ ... ١٠٤

شؤون فلسطينية

١٣٦-١٣٧ آذار (مارس) — نيسان (ابريل) ١٩٨٣

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٣ — مع تفجير مركز الأبحاث بسيارة ملغومة، كلمة إلى المعتدين — صبري جريس، المدير العام لمركز الأبحاث

٧ — نضال مستمر على جبهة الفكر، والمجد للشهداء

٢١ — ياسر عرفات يتحدث عن الحرب: معركة بيروت شهدت الولادة الفعلية للقوات العسكرية الفلسطينية — إعداد: سلوى العمد

٣١ — هل كان بإمكان تنازلات فلسطينية منع الغزو الاسرائيلي للبنان؟ — سهيل الناطور

٤٥ — الحرب الاميركية — الاسرائيلية في لبنان: استراتيجية عسكرية مشتركة — د. حاتم الحسيني

٥٥ — سياسة «اليد الطويلة»، العمليات الانتقامية الاسرائيلية خلال الخمسينات — الشهيدة حنة شاهين

٦٧ — تطور وتفاعلات قضية فلسطين مع البيئة الرسمية العربية (١٩٦٧ — ١٩٧٣) — د. اسعد عبد الرحمن

٩٥ — المشاغل الوطنية الفلسطينية في ١٩٣٠ كما عكستها جريدة «مرآة الشرق» — سميح شبيب

تقارير

١٠٦ — رد فعل العرب في إسرائيل على الحرب في لبنان — الشهيدة صباح كردية

شهريات

١١٢ ـ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً
المجلس الوطني الفلسطيني:
مشروع الحد الادنى الفلسطيني سهى ماجد

١٢١ ـ المناطق المحتلة:
تجدد الانتفاضة في الضفة الغربية صلاح عبد الله

١٢٩ ـ مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في لبنان
ستون عملية مسحلة في شهرين أملاسيت عوده

وثائق

١٤٣ ـ **بيان اعمال الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني**
شباط (فبراير) ١٩٨٣

١٥٠ ـ **تقرير لجنة كاهان حول مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا**
في بيروت، (مترجم عن العبرية)

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان عماد عبد الوهاب

جميع الاراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام : صبري جريس مدير التحرير : فيصل حوراني

المراسلات بناية د. راجي نصر، شارع كولومباني المتفرع من السادات، رأس بيروت ـ لبنان، ص. ب ١٦٩١ ، هاتف التحرير : ٨٠٨٩٧٦/٧/٨ ، التوزيع: ٨٠٨٢٢١ ، تلكس LE ٤٢٣٩٣ PRC ، برقياً : مر أبحاث ، بيروت .

الاشتراك السنوي [بريد جوي] في الأقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ـ للافراد ١٣٥ ل.ل.: للمؤسسات والدوائر الحكومية ٢٥٠ ل.ل.: في أوروبا ٦٠ دولاراً: في أميركا وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً.
[بريد عادي] في لبنان وسوريا ـ للافراد ١٠٠ ل.ل.: للمؤسسات والدوائر الحكومية ١٥٠ ل.ل.

مع تفجير مقر مركز الأبحاث بسيارة ملغومة

كلمة إلى المعتدين

مرة أخرى يتعرض مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية للاعتداء. والاعتداء، هذه المرة، كان قاتلا.

ففي الساعة ١,٥٨ من بعد ظهر يوم السبت، ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣، أي قبيل نهاية ساعات الدوام، انفجرت سيارة ملغومة بنحو ٣٠ كغم من الهوكسوجين، أي ما يعادل ٢٥٠ كغم من الديناميت، عند حد تقدير الخبير العسكري الذي عاين مكان الانفجار، أمام المقر الرئيسي لمركز الأبحاث. فأسفر انفجارها عن استشهاد ثمانية من موظفي المركز، بينهم زوجة كاتب هذه السطور، كانوا آنذاك متواجدين في الطابق الأرضي من المبنى أو على الشارع المحاذي له، في طريقهم إلى بيوتهم بعد انتهاء عملهم. والشهداء الثمانية هم: صبحي عليوان، وسليم العيساوي، ومحمد عزام، وبهاء الدين منصور، وحنة شاهين، وصباح كردية، ومنى خطاب، وسناء عوده. كما أصيب ١٨ موظفا آخر بجراح، بعضهم جراحه خطيرة. وهؤلاء هم: محمد الأعرج، سعاد حايك، سامية زغيب، شادية المعتصم، انور الخطيب، كامل قاسم، فادية شعبان، سهيل الناطور، هلا ضيف الله، يونس طه، رويدة أبو عدس، صابر حنون، فياض أبو العردات، سمر مكاوي، زهية صباغ، وفيقة صالح، وفاء كيلاني، عبد الله سكران. كذلك أسفر الانفجار عن استشهاد جنديين من وحدة الجيش اللبناني التي كانت تقوم بحراسة المركز، هما طوني شيت، وذياب حبقة. كما أدى الانفجار إلى استشهاد عدد آخر من الأشخاص، من زوار المركز أو المارة في الشارع العام، عرف من بينهم: لينا زهير العوف، مصطفى بيساني، وفاء خالد، غنوة محمد ديب، عيد مراد جرداق، كارول الياس خوري. كما أصيب نحو ١٠٧ أشخاص آخرين بجراح طفيفة.

وإضافة إلى ذلك، هشم الانفجار مبنى المركز، وحطم معظم محتوياته، وأشعل النار في عدد من غرفه، كما أصيبت الأبنية المجاورة بأضرار بالغة.

وخلاصة المعلومات المتوفرة حول كيفية وقوع الانفجار، هو أن الجناة تمكنوا، قبيل

جريمتهم، من إقامة علاقات «صداقة» مع الجنود المكلفين بحراسة المركز، خلال زيارات دائمة لهم، إلى أن أمن هؤلاء جانبهم، وسمحوا لهم بإيقاف سياراتهم قرب المبنى، فقاموا أخيرا بوضع السيارة الملغومة التي أودت، أيضا، بحياة جنديين. ويصر أحد حراس المركز، الذي بقي على قيد الحياة، وكان حاضرا عندما أوقفت السيارة بجانب المبنى أن سائقة السيارة امعانا منها في التضليل سلمت الجنود الذين حاولوا منعها من ايقاف السيارة في مكانها، بطاقة زعمت أنها بطاقة هويتها، إضافة إلى مفاتيح السيارة زاعمة أنها ستعود بعد قليل. وإضافة إلى ذلك، ولطمأنة الجنود، تركت في داخل السيارة... ولدا (؟) عمره نحو ٣ سنوات، زعمت أنه ابنها... الذي احترق مع السيارة عند انفجارها.

* * *

وكما هو معروف، ليست هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها مركز الأبحاث للاعتداء، الذي سبقته «مجموعة» من الاعتداءات المماثلة وإن كانت أخف ضررا من الأخير.

ففي سنة ١٩٦٩ قام بعضهم بالقاء متفجرة على مدخل مبنى المركز من سيارة مارة على الطريق العام بسرعة، ادى انفجارها إلى تحطم زجاج المدخل.

وفي صيف سنة ١٩٧٢، أرسل مغلف ملغوم إلى المدير العام الأسبق للمركز، الدكتور أنيس صايغ، فانفجر عند فتحه، وأصابه الانفجار باضرار في يديه وعينه وأذنه.

وفي أواخر سنة ١٩٧٤، أطلقت ٤ صواريخ على مبنى المركز من على ظهر سيارة كانت متوقفة في الساحة المحاذية له، فاصابت المكتبة وأدت إلى اتلاف بضع مئات من الكتب.

ثم توقفت الاعتداءات لبضع سنوات، يبدو أن المعتدين كانوا منهمكين خلالها في امور أخرى، إلى أن استؤنفت السنة الماضية.

فخلال تموز (يوليو) ١٩٨٢، انفجرت سيارة ملغومة قرب مبنى المركز، ادى انفجارها إلى تحطيم أبوابه ومحتوياته، وإصابة حارس بجروح.

وفي الشهر التالي، آب (اغسطس)، انفجرت سيارة مماثلة اخرى احدثت اضرارا أخف من تلك التي نجمت عن الانفجار السابق.

وفي الشهر الذي يليه ايضا، ايلول (سبتمبر)، قامت قوات الغزو الصهيوني اثناء اجتياحها بيروت الغربية، بالسيطرة على مبنى المركز ونهب معظم محتوياته.

ثم كان الاعتداء الدموي الأخير.

* * *

ليست لدينا شكوك كثيرة في أن عملية التفجير الاجرامية، على ما تبعها من نتائج، هي من تدبير العصابة الصهيونية، المعروفة ايضا باسم اسرائيل، او من صنع عملائها في لبنان، وهم ليسوا قليلي العدد؛ إن كانوا من عصابات «الدكاكين» الصغيرة نسبيا، المرتبطة عضويا بالعدو الصهيوني والتي يكاد مبرر وجودها يكون الحقد على الفلسطينيين وعلى كل ما هو عربي، أو ممن ينتمون إلى جناح معين في حزب غير صغير، يحلو لبعض زعمائه التشدق بـ«عراقتهم» و«اصالتهم». بل أن الأرجح هو أن يكون هذا العمل

الاجرامي تدبيرا مشتركا للطرفين سوية، من خلال التعاون فيما بينهما، الذي يكاد يصبح «تقليدا».

كما أن هذا التواطؤ لا يستهدف الفلسطينيين فقط، بل أيضا لبنان نفسه، بلدا وسيادة وعروبة. ففي الوقت الذي يئن فيه لبنان تحت نير الاحتلال الاسرائيلي، ويحاول تخليص نفسه من براثنه، علينا ان نتذكر جيدا أن الاسرائيليين لم يدخلوا إلى لبنان ويحتلوا مساحات واسعة منه صدفة، بل ــ ببساطة ــ جيء بهم إلى البلد، بتشجيع وتواطؤ وتحت تأثير نصائح دوائر واشخاص ذوي نفوذ، لاعتقادهم أنهم بهذه الوسيلة «ينقذون» لبنان من... «الغرباء»، أي الفلسطينيين والسوريين. فكانوا بذلك كمن يستجير من الرمضاء بالنار.

* * *

إن الاعتداء على مركز الأبحاث ليس إلا حلقة في مخطط الابادة للحركة الوطنية الفلسطينية، التي اكتسبت محاولات تنفيذه حدة ووضوحا لا مثيل لهما، منذ صعد الليكود إلى الحكم في الكيان الصهيوني، برئاسة الثلاثي الفاشي الغريق في الاجرام، مناحيم بيغن واريئيل شارون واسحق شامير، ولكل منهم سجله الدموي ضد الشعب الفلسطيني، منذ منتصف الأربعينات، وحتى اليوم. ومنذ سنة ونصف السنة على الأقل، تبلور هذا المخطط في السعي إلى تدمير «البنية التحتية» لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، تمهيدا لالغائها، وبالتالي شطب الفلسطينيين كعامل سياسي مستقل في المنطقة، بحيث تمهد الطريق أمام اسرائيل لفرض الحل الذي ترتئيه لما يحلو للعديد من سياسييها تسميته «المشكلة» الفلسطينية؛ وذلك؛ باختصار، بالتعامل مع الفلسطينيين كمجرد سكان أو لاجئين، يفترض أن يتم توطينهم في البلدان العربية المختلفة، تمهيدا لتذويبهم، دون أن تترتب على ذلك أية التزامات سياسية.

وفي هذا الاطار، وسعيا لتحقيق هذه الاهداف، شنت اسرائيل في صيف العام الماضي حربها على منظمة التحرير الفلسطينية، والتجمعات الفلسطينية في لبنان، التي أسفرت عن خروج المقاتلين الفلسطينيين من جنوب البلد ومن بيروت. إلا أن النصر الاسرائيلي لم يكن كاملا، إذ أن نتائج الحرب لم تحقق كافة المطامع الاسرائيلية. فمنظمة التحرير الفلسطينية، وكافة مؤسساتها، وإن انتقلت إلى مواقع وأماكن أخرى، بقيت قائمة. أما القضية الفلسطينية، فقد ازدادت زخما وأهمية على ما كانت عليه، لدى العديد من المحافل الدولية والعربية. ولذلك كان لا بد من الاستمرار في المخطط الاجرامي، الذي اتخذ بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت طابع الاعتداءات المتكررة على المدنيين الفلسطينيين في أماكن تجمعاتهم الرئيسية في لبنان، وذلك باعتقال الآلاف منهم من قبل قوات الغزو الاسرائيلي، وخطف المئات على الحواجز الانعزالية، دون أن يعرف مصيرهم، وتضييق الخناق عليهم من قبل هذه الجهة أو تلك. وكل ذلك لحمل من بقي منهم في لبنان على الرحيل، والامعان في تشتيتهم. وفي هذا السياق، جاءت عملية الاعتداء على مركز الأبحاث، ثم محاولة اغتيال السيد توفيق الصفدي، رئيس اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان.

وليست لدينا أوهام كبيرة في أن هذا المخطط الاجرامي سيتوقف، إذ ليس هنالك ما يشير إلى أن القوى الصهيونية العنصرية وعملاءها من الفاشيين ستغير موقفها بين ليلة وضحاها.

وبالمدي نفسه، ينبغي أن لا تكون هنالك أوهام لدى الأعداء أن مخططاتهم وعملياتهم الاجرامية ستثني عزمنا أو تضعف قوتنا وتمنعنا عن المضي قدما في طريقنا، حتى تحقيق الحقوق المشروعة الكاملة للشعب الفلسطيني.

صبري جريس
مدير عام مركز الأبحاث

نضال مستمر على جبهة الفكر والمجد للشهداء

يوم السبت، الخامس من شباط (فبراير) ١٩٨٣، كان يوما آخر في سجل الارهاب الصهيوني الفاشي الموجه ضد الشعب الفلسطيني. وهو يوم من طبيعة خاصة، إذ أن الجريمة التي وقعت فيه استهدفت المؤسسة الفلسطينية التي تحولت، على مدى ثمانية عشر عاما من عمرها، إلى رمز راسخ من رموز الثقافة الفلسطينية الوطنية.

ففي هذا اليوم، انفجرت عند مدخل مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، في شارع كولومباني برأس بيروت سيارة ملغومة بثلاثين كيلوغراماً من مادة الهيكسوجين المدمرة الحارقة، والتي تعادل قوة تدميرها ربع طن من مادة الـت.ن.ت.

كان الهدف واضحا: اعدام المركز كمؤسسة، مبنى وموجودات وأشخاصا.

وقد خطط لعملية التفجير على أساس أن ينهار المبنى على من فيه ويحترق احتراقا كاملا، فلا ينجو احد.

واذا كان الاعدام الكامل لم يتم، فلأن منفذي العملية فشلوا في إدخال السيارة الملغومة إلى مرآب المبنى، ولأن اجراءات الدخول والخروج حالت دون وجود كافة العاملين في المركز عند مدخله لحظة وقوع الانفجار في الساعة الواحدة وثمان وخمسين دقيقة، أي في وقت انتهاء العمل.

وإذا كان المبنى لم يحترق فيموت كل الموجودين فيه، فلأن هؤلاء الذين آلوا على انفسهم حمل شعلة الوعي الوطني الفلسطيني ومدها بذوب فكرهم وجهودهم وحمايتها بدمائهم لم يرتبكوا في لحظة الهول، بل بادروا إلى إطفاء الحرائق المتفرقة التي شبت في كل مكان من الطوابق السبعة للمبنى، فحالوا بمبادرتهم دون اتصال الحرائق واتيانها على كل شيء.

وهكذا، فوت ثبات العاملين في مركز الأبحاث الفرصة على الذين أرادوا الغاء المركز كلية ودفن شعلة الوعي التي يبثها منذ تاسيسه.

ومع ذلك، فالخسارة كانت فادحة. فقد اتى التدمير على نسبة كبيرة من موجودات المركز، وادى إلى استشهاد ثمانية من العاملين فيه وإلى استشهاد ضعف هذا العدد من

المتواجدين في الشارع لحظة وقوع الانفجار. سواء من وجدوا فيه بحكم أعمالهم أو بالصدفة. وإلى هذا، تعرض أكثر من مئة شخص لاصابات متفاوتة الخطورة، ما يزال عدد منهم تحت العلاج إلى اليوم.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها المركز لعمليات الارهاب الصهيوني الفاشي. فالمركز مستهدف منذ نشأته وبروز دوره كمؤسسة علمية فكرية ثقافية، تزود العاملين في حقل القضية الفلسطينية والمعنيين بمسائل الصراع العربي ــ الصهيوني بالدراسات والوثائق التي تعينهم على معالجة مسائل هذا الصراع بمنهج علمي ينطلق من الحقائق الرصينة.

وقد جرت آخر المحاولات، قبل التفجير الأخير، لاعدام المركز في شهر ايلول (سبتمبر) من العام الماضي، ابان الاجتياح الاسرائيلي لبيروت الغربية، حيث احتلت قوة عسكرية اسرائيلية مقر المركز وقامت بنهب موجوداته، فيما كانت الأيدي المجرمة تغتال، في الوقت نفسه، الوف المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا في ضواحي بيروت.

وكان من ظن الذين نهبوا كنوز مركز الأبحاث في ذلك الشهر أن المركز لن تقوم له قائمة بعد ذلك. إلا أن ارادة الثبات على خط الكفاح الوطني التحرري للشعب الفلسطيني كانت اقوى من محاولة الاعدام هذه. فلم تمض سوى أيام قليلة على خروج المحتلين الاسرائيليين من بيروت الغربية، حتى شرع المركز في استئناف نشاطاته. وفيما كانت عملية تعويض الخسائر تجري بهمة كبيرة، أخذت نشريات المركز تصل إلى أيدي قرائها دون تلكؤ، فصدرت كتب، وواصلت مجلة **شؤون فلسطينية** صدورها، وكذلك نشرة **رصد اذاعة اسرائيل**؛ وعاد المركز إلى استقبال طلاب العلم والباحثين عن المراجع كالمعتاد. وقد تم ذلك كله بسرعة اغتبط لها كل أصدقاء الشعب الفلسطيني، واغتاظ منها كل من راهنوا، على الجانب الآخر، على أن النهب الشامل سيزيل المركز من طريق جهدهم لالغاء هذا الشعب وحقوقه الوطنية.

ولعل هذه العودة السريعة إلى النشاط المألوف كانت بين الأسباب التي أججت حقد الحاقدين، وقد تجلى هذا الحقد، أبرز ما تجلى، في الحملة المتجددة على مركز الأبحاث في الاعلام الاسرائيلي بعد خروج الاسرائيليين من بيروت الغربية. فقد اتصلت هذه الحملة، وعلى نحو لم يسبق له مثيل، طيلة الأشهر الممتدة من أيلول (سبتمبر) حتى شباط (فبراير)، إلى أن انفتأت في محاولة الاعدام الأخيرة، وكذلك في التهديدات التي كانت تسربت للعاملين في المركز طيلة هذه الفترة بوهم أن تؤدي إلى إخافتهم وحملهم على الغاء دوره بأيديهم.

الا أن الارادة التي كانت السند الراسخ للعودة إلى النشاط المألوف بعد نهب المركز، وبعد كل عملية من العمليات الست السابقة التي استهدفته، هي ذاتها التي عززت صمود العاملين في المركز أمام النذر والتهديدات. وقد أمن هؤلاء، ببساطة لا تعتورها اية شوائب، بأن ثباتهم في القيام بدورهم وسط المخاطر، ليس سوى حصتهم من الثبات العام للشعبين اللبناني والفلسطيني ولشعوب الأمة العربية كافة، ضد الغزو الهمجي الاسرائيلي.

آثار الاعتداء على المركز

أدى التفجير إلى إلحاق أضرار بالبنية حي سكني بكامله، فدمر، فضلاً عن بناء المركز، البناء المقابل له وألحق آثاره بالأبنية المجاورة في دائرة قطرها ١٠٠٠ م، مما أدى إلى ايقاع عدد كبير من الاصابات بين سكان الحـيّ.

الصور التالية، التي أخذت فور وقوع الحادث، ليست بحاجة إلى تعليق.

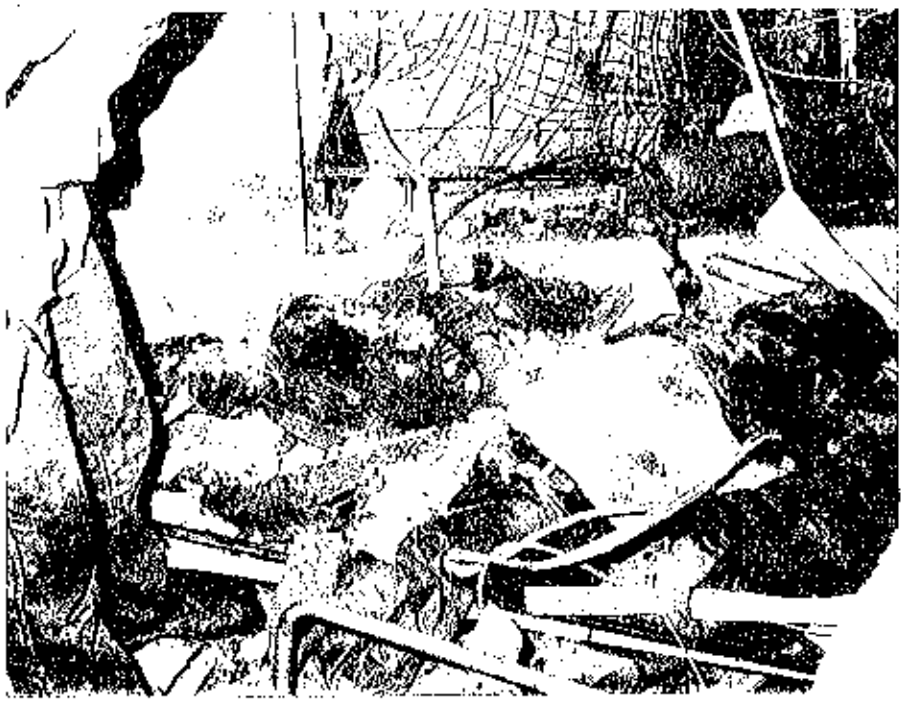

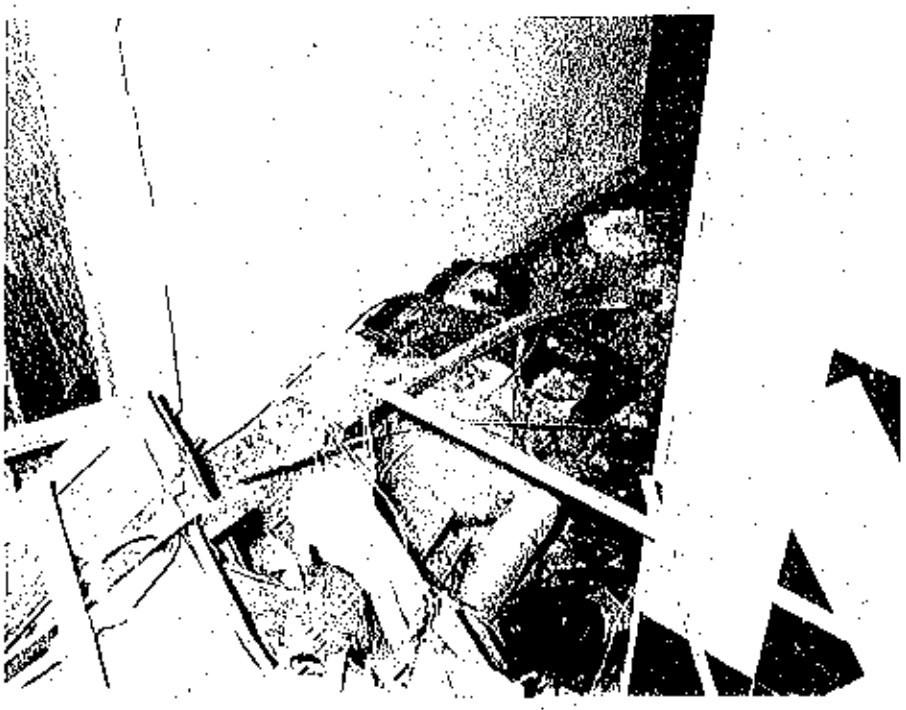

شهداء مركز الأبحاث

فقد مركز الأبحاث، نتيجة الاعتداء الاخير، ثمانية من العاملين فيه:

● **حنّه شاهين جريس** (فسوطة، الجليل، ١٩٤٦)، زوجة المدير العام للمركز صبري جريس ورفيقة دربه النضالي والعلمي، وأم لطفلين، باحثة أغنت المكتبة العربية بالعديد من دراساتها في الشؤون الاسرائيلية التي تنشرها مجلة **شؤون فلسطينية** منذ العام ١٩٧٤. وستغنيها أكثر بالكتاب الذي انجزته قبل استشهادها بأيام وموضوعه «الطائفية في اسرائيل» والذي سيصدره المركز قريبا. هادئة ومتواضعة ورفيقة أنيسة لكل زملائها.

● **صباح كردية** (البيرة، ١٩٥٥)، المناضلة الشابة، التي كان لشخصيتها الحلوة عند زملائها وقع الندى في أيام الجفاف. أم لثلاثة أطفال، بادرت لتعلم اللغة العبرية، وعملت مترجمة في قسم الدراسات الاسرائيلية في المركز، ثم لم تتوقف عند هذا، بل راحت تتدرب لتصبح باحثة في القسم، وأنجزت أول تقاريرها ــ وآخرها للأسف ــ قبل ساعة واحدة من استشهادها (التقرير منشور في هذا العدد).

● **سناء عودة** (جديدة مرجعيون، لبنان، ١٩٦٣)، عضو اتحاد الشبيبة الديمقراطي اللبناني، موظفة مثابرة في قسم التوثيق، استشهدت وهي في بداية رحلة العطاء فيما كانت تستعد للاحتفال بخطوبتها في الأسبوع التالي لاستشهادها.

● **منى خطاب**(الاشرفية، بيروت، ١٩٦٠)، مثلها مثل سناء، استشهدت وهي في بداية رحلة العطاء.

● **صبحي عليوان** (سنجل، رام الله، ١٩١٨)، موظف الاستقبال في المركز، تموجت حياته، شأن أبناء جيله، مع تقلبات الصراع العربي ــ الصهيوني فشهد مراراتها وحلاواتها. أب لشهيدين، وجد لعدد من المناضلين. ومنذ استقر في عمله في المركز وبسماته تستقبل العاملين والزوار وتودعهم كل يوم.

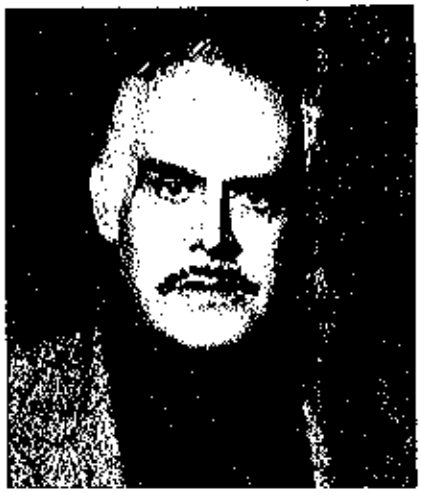

● **سليم العيساوي** (ترشيحا، ١٩٢٦)، رئيس حرس المركز. عرفته حلقات المجاهدين الفلسطينيين قبل عام ١٩٤٨، ومع تجدد الوعي وإعادة بناء الكيان الوطني كان بين أوائل الملتحقين بصفوف جيش التحرير الفلسطيني. أعطى العيساوي في صفوف الثورة خبرته وضرب المثل في التواضع واليقظة، وفي حرب الشهور الثلاثة لم يشاهد الا في مواقع الخطر، وأخيرا بذل حياته ثمنا ليقظته وحرصه الدائم على سلامة الآخرين.

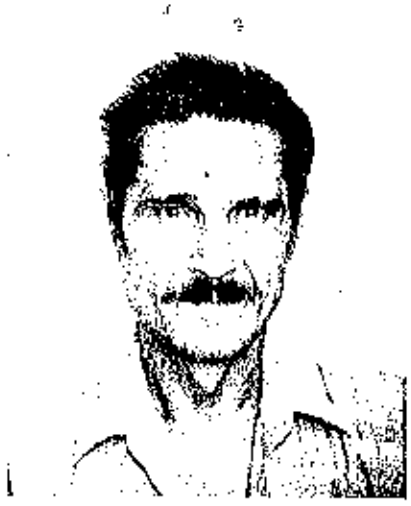

● **محمد عبد الله عزام** رفيق العيساوي وزميله في السهر على سلامة المؤسسة الفلسطينية، مناضل لم يغب عن ساحات الخطر.

● **بهاء الدين منصور** (اسم تنظيمي) (زحلة، ١٩٦١)، ماروني، التحق بصفوف الثورة الفلسطينية، ومنذ التحق بالعمل في المركز وهو حاضر في كل لحظة مع صمته وقصته التي لا يعرفها إلا القليلون.

فلهم، ولكل الشهداء، المجد الخالد.

ياسر عرفات يتحدث عن الحرب: معركة بيروت شهدت الولادة الفعلية للقوات العسكرية الفلسطينية

اعداد: سلوى العمد

لا أدلي هنا بشهادة. فالشهادة تقتضي أن أقول كل شيء، وأنا لا اريد أن اقول كل شيء في الوقت الحاضر.

توقعت أسوأ الممكن باستمرار

منذ اللحظة الأولى لعودتي من مؤتمر فاس الأول، دعوت الى استنفار عسكري شامل في صفوف جماهيرنا وكادرنا. استنفار في القوات العسكرية، والطلاب، والعاملين في الأجهزة الثقافية كالاعلام والابحاث والتخطيط، وفي الأجهزة الاجتماعية والمنظمات الشعبية كافة. دعوت لاستنفار كامل سواء في صفوف المقاومة الفلسطينية أو في صفوف الحركة الوطنية اللبنانية. وللأسف، لم يدرك الكثيرون مدى خطورة الأوضاع التي بدأت تحيط بنا وتغلّف المنطقة كلها بعد فاس الأول. لكنني واصلت التحذير رغم ذلك كله وفي اكثر من مناسبة. فعلى سبيل المثال، قلت في احتفالات ذكرى مولد الشهيد كمال جنبلاط، أن شارون يُخطط للنزول في الدامور، فأهلا وسهلا به، نحن بانتظاره.

اكثر من مرة تحدثت عن النفق المظلم الذي نمرُّ به، وللأسف، ظن البعض أنني كنت أقول شعرا. تحدثت كثيرا عن حرب «الاكورديون» حيث تطبق القوات المعادية على القوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية، من كل جانب. لم يدرك أحد معنى حرب «الاكورديون» الا عندما كنتُ في زيارة للهند والباكستان، قبل اندلاع الحرب بأيام، قلت في خطابين علنيين، في كل من نيودلهي واسلام آباد: «ربما لا نكون اقوى الجيوش في المنطقة ولا أكبرها، ولكننا، بلا شك، القوات التي لديها الاستعداد الكامل لأن تقاتل وتستشهد في سبيل شعبها وقضيتها». وحذرت اكثر من مرة من أننا نقترب من ساعة الصفر. خاصة عندما بعثت برسائل الى كل الاصدقاء والاشقاء أبلغهم فيها أن هنالك حشودا عسكرية اسرائيلية تقدر بثلاث فرق. للأسف، ضحك بعض العسكريين العرب وقال: «ثلاث فرق؟!! هل تتحمل جبهة لبنان ثلاث فرق؟! ثم بدأت الحرب، واذا بأكثر من ثماني فرق تتقدم الينا في لبنان.

مع اندلاع القتال، وعلى وجه التحديد، عندما شُنّت الغارات الجوية على بيروت في الرابع من حزيران، كنت في ذلك الوقت في اجتماع للجنة المساعي الحميدة في جدّة، وذلك لحل الخلاف وايقاف الحرب الايرانية ــ العراقية. غادرت جدة على الفور. ومع خيوط الفجر الأولى، لليوم التالي، وصلت بيروت. مـــررت بالمدينة الرياضية. ضخامة ضربة المدينة الرياضية أعطتني الخطوط الاولية لحجم الهجوم القادم. لأن ضرب المـدينة الرياضية بهذا الحجم وهذه الوحشية لا يكون لمجرد ضربة انتقامية أو وقائية. بدأ الصهيونيون في حينه يتحدثون عن «سلام الجليل»: ضحكتُ، لانني أعرف أن الموضوع اكبر من ذلك بكثير. وإذا كان بعض العرب قد صدق أن الاسرائيليين سيقفون عند حدود الخمسة وأربعين كيلومترا، فنحن لم نصدق ذلك. بعض اخواني، حتى العسكريين منهم، كان يُدهش لغرف العمليات العسكرية التي كنت اقوم ببنائها وتجهيزها في اماكن بعيدة كل البعد عن الاماكن التي قد تستهدف عند بدء اي هجوم. بعضهم قال لي وانا أشيد هذه الغرف العسكرية تحت الأرض، مثل العمليات رقم ٥، ورقم ٦١ و٣٥، لماذا كل هذا الاسراف؟... كنت أقول ان المعركة قادمة لا محالة.

الصمت العربي الرسمي

بدأت المعارك، وللأسف، كان هنالك صمت عربي؛ كان واضحاً من الاعلام العربي أن هنالك مشاركة عربية في الحرب ضدنا، من خلال الصمت الاعلامي العربي الرسمي. للأسف، لم يكن هنالك اعلام عربي، غير رسمي، الاّ في مربع صبرا وشاتيلا: اخوتنا في الحركة الوطنية اللبنانية ونحن. طبعاً هنالك الكثير من أسرار هذه الحرب لم يُعلن حتى الآن، وانا وعدت باعلان هذه الأسرار شيئاً فشيئاً. وها أنا أُعلن: يقول الذين رأوا الرئيس سركيس على شاشة التلفزيون اللبناني، يوم وصول القوات الاسرائيلية الى أطراف بيروت، أن سركيس لم يبتسم في حياته قط تلك الابتسامة التي كانت على وجهه اثر وصول الاسرائيليين الى أطراف بيروت وحصارها.

السرعة التي احتلت بها القوات الاسرائيلية جبل لبنان وسرعة سقوط الجبل، تكاد تكون المفاجأة الوحيدة بالنسبة لي في هذه الحرب. دهشت حقاً، لانني اعرف وعورة الجبل وحجم القوات المتواجدة فيه؛ وبهذه المناسبة، أود التنويه بـــأن هذه القوات لم تكن فلسطينية، ولكنني كنت أتوقع لهذه القوات أن تصمد وتقاتل لمدة خمسة عشر يوماً على الأقل فاذا بها لا تصمد لخمس عشرة ساعة.

المشاركة الأميركية في الحرب

لا بد من الاشارة هنا الى الدور الأميركي المفضوح في هذه الحرب؛ فالمساعدات العسكرية الأميركية لاسرائيل لعبت الدور البارز في تقنية الهجوم الاسرائيلي؛ اذ كيف يتسنى للقوات الاسرائيلية أن تُنزل في وقت واحد وفي اكثر من موقع استراتيجي هذا العدد الضخم من الانزالات دون المساعدة الأميركية المباشرة. وعلى سبيل المثال، حصل انزال بحري للوائين مدرعين على السعديات، عند المشرف، وانزال آخر بحجم لواء على جسر الأولي في نفس الوقت الذي كانت تدور فيه المعارك على جسر القاسمية، علماً بأن

قدرة الجيش الاسرائيلي والبحرية الاسرائيلية لا تتعدى الكتيبتين في أحسن تقدير. وهنا لا بد من الرجوع قليلا الى الوراء لنتذكر أنه قبل الاجتياح بعشرة أيام جرت هنالك مناورات أميركية ــ اسرائيلية مشتركة. هذه المناورات كانت بمثابة اعداد لما حصل فيما بعد من تعاون بين الأسطول الأميركي السادس والأسطول الاسرائيلي.

عدد كبير من الخبراء الأميركيين المجهزين بأحدث الأسلحة، شاركوا مباشرة في المعركة. وهم لم يأتمنوا حتى الجيش الاسرائيلي على استعمال هذه الأسلحة المتطورة. عندي الكثير لأقوله في هذا الصدد ولدي وثائق تؤكد هذا التعاون الأميركي ــ الاسرائيلي المفضوح. وما أوردته هنا لا يتعدى كونه أحد الدلائل على المشاركة الاميركية في الحرب الاسرائيلية.

القنابل العنقودية والفراغية، التي اعترف واينبرغر، وزير الدفاع الأميركي بتسليمها للجيش الاسرائيلي مرفقة حتى بخبرائها الأميركيين، للقيام بتجربتها ميدانياً على أرض المعركة في لبنان. هذه أيضاً نموذج آخر فاضح للمشاركة الأميركية. لقد وجه واينبرغر رسالة شكر للجيش الاسرائيلي، اثر معارك بيروت، لحسن استخدامه للسلاح الأميركي الحديث. فلقد مكّن هذا الاستخدام الجيش الأميركي من التعرف على مدى فعالية هذا السلاح في الميدان. هذا الكلام لم أقله أنا، بل قاله هيغ وزير الخارجية الأميركية، الذي اعترف عند خروجه من الادارة الأميركية بأن الحملة الاسرائيلية كانت بتخطيط وتمويل وتسليح كامل من الادارة الأميركية. البعض يستغرب أن يقبض الاسرائيليون ثمن حملتهم هذه! لا غرابة في الأمر، فالحملة التي قام بها مرتزقة الجيش الاسرائيلي هي بالأصل حملة مدفوعة الأجر.

القوات الدولية تواطأت

فاجأني جداً تواطؤ قوات الأمم المتحدة مع العدو الاسرائيلي. فقد عملت هذه القوات ما يسمى في العلم العسكري بـ Passage lines (خطوط عبور) للجيش الاسرائيلي دون أي صدام يذكر. وفوجئت قواتنا، على سبيل المثال، في الشقيف بالهجوم ضدها من المناطق التي كانت تسيطر عليها القوات الدولية. وهناك اعترافات لضابط اسرائيلي، قاد الهجوم الثاني على الشقيف وخرج من المعركة جريحاً، وقد نشر اعترافاته في احدى الصحف ويمكن الرجوع اليها في كتاب صدر مؤخرا عن أحاديث الغزاة. هذا الضابط اعترف، ورغم التواطؤ الحاصل من قبل القوات الدولية، بضراوة القتال وبفقدان القوة الاسرائيلية لحوالي مائتين واربعين قتيلاً عدا الجرحى. بيغن وشارون اللذين تغاضيا بكل غطرسة عن هذه الحقيقة سلما هذه القلعة لسعد حداد متجاوزين حقيقة أن هذه القلعة ظلت تقاتل حتى استشهد كل رجالها ولم يستسلموا.

لقد قاتل أبطال الشقيف ضد قوات الغزو وجهاً لوجه وبالسلاح الأبيض. بعض المسؤولين العرب يتساءل لماذا لا يعمل الفلسطينيون «مساداً»؟! ما الذي حدث في الشقيف؟ أليس هو «مساداً» على الطريقة الفلسطينية؟ مسادا هي في الواقع الدفاع عن الموقع والحياة حتى الاستشهاد. السبعة وثلاثون مقاتلاً، الذين استشهدوا وهم يدافعون عن هذه القلعة أمام لواء كامل هو لواء الجولاني، صمدوا وأنزلوا باللواء المذكور خسائر

فادحة، ثم استشهدوا شامخين كالسنديان.

خطوط العبور التي فتحتها قوات الأمم المتحدة للقوات الغازية لم تكن فقط في منطقة الشقيف، بل أيضاً في النبطية من جهة القعقاعية، حيث خطوط قوات الطوارىء الدولية. في صور والرشيدية أيضاً هوجمت قوافلنا من منطقة البياضة التي تسيطر عليها القوات الدولية، وكذلك عند جسر القاسمية.

من حقي أن أتساءل وأنا لا زلت أذكر ذلك اللقاء الذي تم بين الشهيد اللواء سعد صايل «أبو الوليد» وبين الجنرال كالاهان، قائد قوات الأمم المتحدة في لبنان، هذا اللقاء الذي عقد في مقر قيادتي في الـ١٧ وحضره أخي بسّام أبو شريف. وحضرته أنا عندما شارف على نهايته؛ يومها قلت للجنرال كالاهان: «ما حصل يا جنرال كالاهان لن ننساه أبداً. فلقد سُجّل عليك أنك تواطأت». أمّا ما قاله أبو الوليد للجنرال كالاهان فيجب أن يُسجل وينشر، ويمكنك الرجوع لمحضر الجلسة فهو هام جداً. في تلك الجلسة أعطى اللواء أبو الوليد درساً لكل «العسكريين في العالم. قال أبو الوليد للجنرال كالاهان: «اذا كنت وضباطك لا تحترمون علم الأمم المتحدة فأنا، على الأقل، احترم هذا العلم، لأنني اعتبر نفسي شريكاً فيه». أود هنا، أيضاً، أن أُشير الى التقرير الذي كتبه ونشره ضابط فرنسي من القوات الدولية. وهذا التقرير يمكن الرجوع اليه في ملفات الأمم المتحدة أو في مكتبنا هناك. اذ كشف هذا الضابط في تقريره، تواطؤ القوات الدولية مع القوات الاسرائيلية الغازية.

الاجتياح كان بحجم التوقعات

شخصياً، توقعت حجم الاجتياح بشكله الذي حصل، لكنني لم أتوقع وصوله تخوم بيروت، التي يُفترض انها بحماية قوات الردع العربية. اذن لم أتوقع بيروت غير أنني توقعت وصول الاجتياح حتى خلده. وقد توقعت في احدى خطبي، امكانية حصول هجوم بهذا الحجم يصل الى خلده. وفي عاليه، كما سبق ان ذكرت، أشرت الى أن الاسرائيليين يُخططون لانزال في الدامور، وقلت بالحرف: «شمالي الدامور، الدامور، وجنوب الدامور». بعض الناس من حولي لم يكونوا ليصدقوا هذا الكلام، لم يكونوا مستوعبين لما يمكن أن يحدث. عندما تكلمت عن الجبل، ومهم هنا التذكير ثانية بأنه لم تكن لنا قوات في الجبل، وهذا ما يجب أن يعرفه القاصي والداني، حتى لا نحمّل مسؤولية لم تكن موكلة الينا بالأصل. لقد كان محرماً علينا أن نقيم مكتباً امنياً لنا في الجبل، يحمي خط مرورنا ما بين بيروت ودمشق. كان ممنوعاً علينا فتح مكتب كهذا فما بالك بالقواعد العسكرية التي كانت ممنوعة منعاً باتّاً. هنالك نقطة اخرى أود الاشارة اليها هنا وهي اكذوبة الأسلحة التي ادعى بيغن وشارون مصادرتها من مخازننا وأعلنا نية بيعها مرة لأميركا اللاتينية وأخرى لأفريقيا؛ هذه الأسلحة لا علاقة للثورة الفلسطينية بها من قريب أو بعيد. صحيح أن القوات الغازية دخلت الشقيف وقد تكون لملمت بقايا سلاح هناك، كذلك في عين الحلوة وغيرها من المناطق التي احتلتها. غير أن أسلحتنا وذخائرنا التي صادرتها قوات الغزو هي تلك التي انفجرت في طبريا وظلّت تنفجر لثمان وأربعين ساعة، حيث قام مقاتلونا بتشريكها قبل اضطرارهم لاخلاء مواقعهم. هذه هي أسلحتنا. اما مخازن السلاح التي حصل عليها

الغزاة في منطقة الناعمة فهي تخص ليبيا. وانا شخصياً فوجئت بها. فوجئت كيف لم تنسف مخازن كهذه، ولماذا لم أُبلَّغ عنها بصفتي القائد العام للقوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية. لقد علمت بعد التحقيق بالأمر أن معمر أرسل هذه الأسلحة لأجل ما يسمى بالزحف الأخضر. هذه الأسلحة التي «فُضحنا» بسببها في العالم كله لم تكن لنا، ولو كنت على علم بها لأرسلت مجموعات خاصة لنسفها بدلا من تسليمها للعدو الاسرائيلي. مخازن بكاملها لم تستعمل ولم نعلم مسبقاً بوجودها. فلو علمنا بوجودها لكنا حاولنا على الأقل نقل البعض منها الى بيروت حين كان ذلك ممكناً في بداية المعارك. ما قلته هنا هو للتاريخ وللتذكير أيضاً.

عندما أطبق علينا الحصار

اعتقد أن نبيل [مسؤول اذاعة صوت فلسطين، صوت الثورة الفلسطينية] وأحمد [رئيس تحرير جريدة فلسطين الثورة] كانا معي في العمليات ٣٥، يوم تقدمت القوات الاسرائيلية نحو الجبل وأطبقت الحصار على بيروت. يومها كان لدينا اجتماع في القيادة المشتركة. وفي الحقيقة، ليس عيباً أن اعترف أن الأمر قد أُشكل علي عندما أطبق الحصار علينا من الجبل. لم أكن أتصور سقوط الجبل واحتلاله بهذه السرعة. وتساءلت عن سر ذلك السلاح الذي استخدمه العدو لاحتلال الجبل بهذه السرعة الفائقة، اذ من غير المعقول أن يسقط الجبل بهذا التسارع المذهل. وقتها احسست ببعض الضيق فعلاً. قلت لاخوتي، «أتركوني وحدي قليلاً» كان ذلك في يوم الثالث عشر من حزيران. يعرف اخوتي انني انتحيت جانبا وصليت ركعتين لله وعدت اليهم. كنت قلقاً، والقلق مشروع في لحظات كهذه. ما من أحد لم يقلق في تلك اللحظات، لكنني احسست بسكينة خفية نزلت علي، «والذي انزل سكينته على قلوب المؤمنين ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم». قلت لاخوتي، ويذكر نبيل وأحمد هذا الكلام جيداً، يومها كان معنا أيضاً الاخوة محسن ابراهيم، جورج حاوي، وسمير صبّاغ ومحسن دلول ورهط كبير من اخواني في الحركة الوطنية اللبنانية مع عدد من القيادات الفلسطينية. قلت لهم: «يا اخوتي هذا قدرنا وأنا اتنشق في هذه اللحظات نسائم الجنّة». ساعتها اطلقت شعار «هبت رياح الجنة». وقد تلقف اخوتي المقاتلون هذا الشعار وسرى بينهم سريان النار في الهشيم؛ ففي ظهيرة اليوم التالي ذهبت الى الأوزاعي وهناك رأيت الشعار مكتوباً على الجدران. اكثر من مقاتل حيّاني بعبارة «هبت رياح الجنة يا أبا عمار». الشهيدة نِعَم، رحمة الله عليها(*)، التقيتها قبل استشهادها بيوم واحد على درج الاذاعة. قالت لي: «بعض الشباب في حي السلم أعطوني هدية لك، وطلبوا مني ان أقبلك بالنيابة عنهم». في اليوم التالي حزنت كثيراً لاستشهادها فانا لم ار في حياتي مثلا للشجاعة كهذه الفتاة المناضلة.

(*) نعم فارس، مذيعة في اذاعة صوت فلسطين، صوت الثورة الفلسطينية، لبنانية استشهدت في ٤ آب (اغسطس) ابان القصف الاسرائيلي المجنون على بيروت.

بيروت دخلت معي النفق المظلم

النفق المظلم الذي كنت اتحدث عنه باستمرار، دخلته بيروت معي. دخلت بيروت هذا النفق لمدة تسعة وسبعين يوماً، وللدقة، ثمانية وثمانين يوماً، لان بيروت هي التي تلقت أولى ضربات الحرب في غارات الرابع من حزيران على المدينة الرياضية والمخيمات. بيروت دخلت معي هذا النفق برجالها ونسائها وأطفالها. هذا النفق الذي حذرت منه طويلا، دخلته معي أيضاً القوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية، ولقد قلت في بيروت ما تستحقه هذه المدينة العظيمة. قلت: «أيها المجد اركع لبيروت». وقد استحقت مني بيروت قبل أن أغادرها «وسام بيروت المجاهدة» الذي منحته لها باسم القوات المسلحة الفلسطينية وباسم منظمة التحرير الفلسطينية. هذا الوسام الذي استحدثناه في منظمة التحرير لكل من دافع عن بيروت ولكل من صمد فيها. وقد سلمت هذا الوسام، قبل مغادرتي بيروت، لاخوتي من أهل بيروت الكرام الذين خرجوا لوداعي، لن أنسى تلك اللحظات لسماحة المفتي خالد ولرؤساء الوزراء السابقين، سلمت وسام بيروت مع رسالة وجهتها لأهل بيروت، نشرت في الصحف، في اليوم التالي لرحيلي عن بيروت. بيروت مدينة دخلت التاريخ من أوسع أبوابه. وقف أمامها قاتل الأطفال والنساء، شارون الجبان، عاجزاً عن احتلالها رغم ما بحوزته من معدات أميركية ضخمة. فشل شارون في أن يقتحم بيروت عندما كان هؤلاء الابطال من القوات المشتركة يزنّرون خصرها. وفي خلسة من ليل رحيلنا، وبتواطؤ من الادارة الأميركية، سفح القاتل دم المدينة الشامخة بعد خروجنا منها.

في ذلك اليوم، كنتُ في روما، وكان لي يومها لقاء مع وزير الخارجية الايطالي. قلت له «أنت مسؤول عن المذبحة القادمة ضد أهل بيروت». لم أكن أتصور أن المذبحة ستقتصر على مخيمي صبرا وشاتيلا. طبعا أعرف لماذا اختاروا صبرا وشاتيلا. هما مركز قيادتنا ورمز ثورتنا. قلت لوزير الخارجية الايطالي: «أود أن أسأل: بأي حق تسحبون قواتكم من بيروت دون أن تبلغوني. لقد سلمت المدينة لكم عند خروجي منها، ولم أسلمها للجيش اللبناني. سلمت المدينة للقوات الثلاث متعددة الجنسية، الفرنسية والايطالية والاميركية، ولأربعة وخمسين مراقبا دوليا. فكيف حصل ما حصل؟». قال الوزير الايطالي «لقد مورس علينا ضغط أميركي». وايضاً أوضح لي السفير الايطالي عمليات الضغط التي مارسها عليه فيليب حبيب وقال: راجعت بنفسي شولتس فقال لي: سوف نرحل لأننا لا نريد البقاء في هذه المدينة ولا نتحمل مسؤولية ما سيجري بها.

اذن، كان الأميركيون يعرفون ما سيجري في المدينة. نفس الكلام قيل لي عندما قابلت في تونس كلود شيسون، وزير الخارجية الفرنسي. فبعد مرور أيام على المذبحة التقيت شيسون وحمّلته مسؤولية ما حصل، فقال أن ضغطا اميركيا كبيرا مورس عليهم للخروج من المدينة. هذا الكلام موجود في محاضر جلستين رسميتين بيني وبين وزيري الخارجية الايطالي والفرنسي، كل على حدة.

تعزيز أسباب الصمود

لم يكن القتال وحده هو المهم في بيروت. فتامين المياه وتوفير اسباب الصمود بعد قيام الغزاة بقطع المياه والمحروقات والدواء والطعام، كان شغلنا الشاغل كيف نؤمن كل

هذا برغم الحصار؟ حفرت ثماني وثلاثون بئرا لتأمين المياه، كان هذا اول شيء عملناه اثناء الحصار، وعندما ضربت الاذاعة سعينا وراء تشغيل اذاعة قديمة مستعملة، ظل الشباب يجرون عليها التصليحات حتى تمكنوا من تشغيلها. حافظنا على استمرار طباعة الجرائد، لاهمية دورها التعبوي والاعلامي. اضطررنا لتأمين المازوت للمطابع والمخابز والمستشفيات وغرف العمليات وأجهزة الارسال على حد سواء. الافران عملت بلا توقف. تعبت بيروت من قلة الخبز يوما واحدا خلال الحرب كلها. واذكر انني عقدت اجتماعاً في احدى المرات مع كادر احد الافران في بيروت. قالوا لي: توجد افران في المناطق كذا وكذا. قلت، لتفتح هذه الافران فوراً. قالوا: «لكن من سيعمل فيها؟ قلت: «الطلبة... طلبة الجامعات». وفي احدى المرّات زرت أحد الافران وكان احد هؤلاء الطلبة يعمل في الفرن. سألته: كم ساعة تعمل هنا؟». قال: ثماني ساعات، قلت له: «أليس بالامكان جعلها اثنتي عشر ساعة». قال: يا أبا عمّار جرّب أنت العمل في الفرن وسوف ترى بنفسك ان كان بالامكان المكوث هنا لمدة ساعة واحدة. وتعرف يا ابا عمار أنها المرة الأولى في حياتي التي أعمل فيها في فرن».

الهلال الأحمر، نموذج آخر على الديناميكية الفلسطينية في الحرب؛ انه لمن الاعجاز حقاً أن يتمكن الهلال الأحمر من اقامة مستشفيات ميدانية تحت الأرض مع تأمين الأدوية والمعدات لها. الاتصالات أيضاً، كنا في ظل الحصار اكبر مركز للاتصال في العالم. كنا نتصل بالقيادات السوفياتية والصينية، والفرنسية، والقيادات العربية والأمم المتحدة، وبكاسترو، رئيس دول عدم الانحياز. وكانت أجهزة اتصالات القيادة الفلسطينية تصدر يوميا ما معدله ٥٠ ــ ٦٠ برقية ورسالة، وتتلقى رقما مماثلا. وبعض التقارير كان يزيد على العشر صفحات، فضلا عن قسمي ترجمة جاهزين للاستقبال والارسال. وقد أشرف على مجالي الأخبار والاتصالات الدولية اثنان من الدكاترة، كانت مهمتهما مواصلة الاتصالات عبر التلكس والوسائل الأخرى. أجهزتنا عملت خلال الحرب بتناغم مذهل، كما الكمبيوتر.

تحصين بيروت

يُذهل الناس لماذا «استمتناه على خلده... خمسة أيام وخلدة تقاتل. قلنا لقيادة خلده، للعقيد عبد الله صيام، رحمة الله عليه. قلنا له: «خلده يجب أن تصمد الى حين استكمال تحصينات بيروت، لم نكن قد حصّنا بيروت من قبل. فبيروت لم تكن ضمن مسؤولياتنا، بل مسؤولية قوات الردع العربية. قاتلنا ذلك القتال البطولي الشرس في خلده على مدى خمسة أيام متواصلة. خمسة أيام على مثلث خلده، ما هي خلده؟ ماذا بين الدوحة وخلده؟.. لا مساكن هناك.. هي منطقة مفتوحة من جهة البحر. والطرق فيها عبارة عن خلاء. ومع ذلك قاتلنا فيها لخمسة أيام متواصلة.

هذه الأيام الخمسة صنعت معجزة تحصين الخطوط الأمامية لبيروت، الشواطىء وخطوط التماس التقليدية مع المناطق الشرقية منها، خمسة أيام فقط للتحصين الأولي السريع. ثم بدأنا بعد ذلك يوميا، نزيد من تحصين المدينة.

وهنا أود الاشارة الى تقرير كتبه الفرنسيون عندما استلموا منا المدينة من بين من استلم. لقد أحضروا فرقة مهندسين من الجيش الفرنسي، كتبت هذه الفرقة تقريرا لها

نُشر جزء منه في صحيفة اللوموند الفرنسية. يقول النص المنشور من هذا التقرير أن الفلسطينيين اقاموا تحصينات بوسائل بدائية، ولكنها معقدة للغاية. وبهذه المناسبة فان عددا من الاشراك لم يتمكنوا حتى الآن من فكه، رغم وجود خبراء من القوات متعددة الجنسية. وبهذه المناسبة، اذكر أنه عندما جاء لزيارتي جان عبيد ونبيل فريطم، قلت لنبيل: «قل لأصحابك من الضباط في القوات متعددة الجنسية، خاصة الأميركان منهم، انني على استعداد لارسال خبير عسكري فلسطيني ليساعدهم في فك الالغام والاشراك التي تركناها ورائنا».

معركة بيروت شهدت الميلاد الفعلي للقوات العسكرية الفلسطينية

لقد صنع ابطالنا في القوات المشتركة والأحرار من أُمتنا العربية الذين قاتلوا الى جانبنا، ملحمة صمود أسطورية. وفي هذا الصدد اذكر الباكستانيين والبنغال واليمنيين الذين قاتلوا معنا بضراوة. أود، أيضا، الاشارة الى أن هؤلاء جميعا صنعوا معا شيئا اسمه «الاسبارطيون» في منطقة الشرق الأوسط.

لمعارك بيروت تقييم عسكري هام. فالدبابة أعطيت أهمية استثنائية في المعارك البرية عندما استخدمها هتلر في فرق البانزر (Panzer). ومنذ ذلك الحين، اعتبرت الدبابة امم الأسلحة في المعارك. وظلت كذلك حتى حرب لبنان، حيث شطب الـ أر. بـ. جـ وأطفاله، الدبابة من أن تكون السلاح رقم واحد في المعركة. والآن، في أوروبا، وفي حلف الناتو على وجه التحديد، يدرسون تأثيرات حرب لبنان على الأسلحة المختلفة، بما فيها الدبابة. خاصة وأن المدن في أوروبا تتسع وتتصل مع بعضها البعض. اشياء أخرى كثيرة اود التحدث عنها في هذا المجال، غير أن لجنة عسكرية فلسطينية، من المفترض ان تكون قد انهت اعمالها، كلفت من قبل القيادة الفلسطينية باعداد تقرير عن المعارك العسكرية. هذه اللجنة قابلت قادة المناطق والمحاور والمواقع. ومن المرجح أن تنجز تقريرها قريبا، ثم ترفعه الى المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية. وتقرير اللجنة يُعبر أكثر بكثير عما أُريد قوله هنا.

بلا شك، أن معركة بيروت أحدثت تغيرات كثيرة منها مثلا شطب الجيش الاسرائيلي من أن يكون رأس الرمح في قوة التدخل السريع الأميركية. و«بدي أقولها بالبلدي».. هذا الجيش الذي دفع بحوالي مئة وسبعين الفا من قواته في مختلف قطاعاتها البرية والبحرية والجوية، وأمام من؟.. أمام «قردين وحارس» كما يقول المثل، فنحن في المحصلة أمام هذه الجحافل لا نتعدى القردين والحارس، فعدد قواتنا في بيروت في مقابل قوات العدو لم يتجاوز الثمانية آلاف مقاتل. وفي الجنوب لم يتجاوز عدد هذه القوات الستة آلاف مقاتل؛ يعني أربعة عشر الف مقاتل في مقابل مئة وسبعين الفاً أي بنسبة ١ ــ ١٤. علما بأنه في بيروت لم تكن لدينا قوة رئيسية مقاتلة. فمعظم مقاتلينا في بيروت كانوا من الأجهزة. لذا فان حسابات البنتاغون والناتو تبدو الآن حائرة امام ظاهرة المقاتل الفلسطيني الذي أوقف الجيش الاسرائيلي ثمانية وثمانين يوما. مقابل هذا كله، كم يكون «سعر» الجيش الاسرائيلي في الاستراتيجية الشاملة للبنتاغون الأميركي وحلف الناتو؟ من غير الوارد بعد الآن، الاعتماد على هذا الجيش في الاستراتيجية الشاملة للامبريالية

الاميركية. لهذا جاز لبيروت بكل استحقاق أن نقول فيها ما قلته أنا ذات يوم: «أيها المجد اركع».

حرب المفاوضات نصر يضاف الى مجد الصمود

المعركة الفلسطينية ــ الاسرائيلية على جبهة المفاوضات كانت بالاساس معركة أعصاب وحرب ارادات. لقد عرضوا علينا الخروج بداية تحت رعاية الصليب الاحمر، رافعين الرايات البيض. ثم قالوا لنا: أخرجوا لكن بدون اسلحتكم. ثم اقترحوا علينا الخروج بكفالة أميركية وعلى سفن أميركية. تلك هي حرب الارادات التي انتصرت فيها الارادة الفلسطينية عندما تمكنت من فرض شروطها على العدو المتغطرس. أريد هنا أن أشير وبدون تسميات الى أحد «العناتر» قائد فلسطيني «يعنتر» علينا هذه الأيام من ليبيا، قال لي أثناء الحصار، وأمام القيادة الفلسطينية: «ماذا تنتظر يا أبا عمار، دعنا نخرج مع الصليب الأحمر فهذا ليس عيبا. هو قال ذلك وأما أنا فقد رفضت. وأكثر من الرفض، فرضت شروطي على الطرف الآخر؛ لعشرة أيام متواصلة، ناقشت حول كيف يكون موكب خروجي من بيروت. اثر ذلك أرسل لي بيغن رسالته الشهيرة التي سألني فيها عما، اذا كنت أنا أحاصر تل ابيب أم هو الذي يحاصر بيروت؟ يومها قلت له: «بحصاري في بيروت حاصرت تل أبيب وكل العواصم». عشرة أيام ناقشت فيها كل تفاصيل الخروج بما في ذلك المراسيم حسب الأصول البروتوكولية الدولية؛ كيف يؤدي لي حرس الشرف، من غير قواتي، التحية العسكرية، ومرافقة بعثة عسكرية يونانية بقيادة جنرال لموكبي. فضلا عن ارسال مبعوث رسمي يوناني وأربع سفن مواكبة للباخرة التي ستقلني الى اليونان، والتي رفع عليها علم فلسطين. كل هذه المراسيم بتفاصيلها نوقشت لا لشخص ياسر عرفات وانما لرمز مدينة قاتلت وصمدت فاستحقت فرض شروطها. فالامر لا يتعلق بي شخصيا وانما بكرامة الاجيال من أبناء شعبي. وأما الجماهير اللبنانية، فمن المرات القليلة التي بكيت فيها طوال حياتي، تلك المرة التي ودعت فيها بيروت وجماهير بيروت التي لم ار كحنانها حناناً.

كلما كانت المفاوضات تتعسر، كان فيليب حبيب يتصنع «الزعل» ويرسل لنا الطيران الحربي والبوارج لتفاوضنا بالنار والدمار. وكنا نعرف أن كل يوم مفاوضات اضافي سوف يعني المزيد من القتل والتدمير وسفك الدماء. لذا أذكر في آخر وصلة مفاوضات، كنت فيها والشهيد سعد صايل، جاء لنا جنرال لبناني يحمل رسالة من سركيس. قلت للجنرال: «بلغ الرئيس سركيس التالي: لقد مر الفرنجة على هذه المنطقة وغادروها واخذوا معهم جماعتهم، وجاء التتار اليها ثم غادروها وانتصرت هذه المنطقة على التتار. وكذلك سيغادر الصهاينة هذه المنطقة وسيأخذون معهم كلابهم. ثم، يا جنرال، قد تكون أطلعت على مسار الحرب ضدنا من شاشة العرض في بعبدا، لكني أود هنا أن أسألك، هل هنالك فاتورة لم ندفعها. لقد دفعنا الفاتورة الاسرائيلية كاملة، ودفعنا الفاتورة الاميركية كاملة أيضا، وكذلك الفاتورة اللبنانية، وبعض الفواتير العربية. فهل هنالك من فواتير لم ندفعها بعد؟ وتوجهت لأبي الوليد قائلا: اذا كانت لديك يا أبا الوليد فواتير بعد فوقع عليها بما في ذلك تلك الفواتير السخيفة التي ادعاها بشير الجميل [فواتير الكهرباء]».

عندما سئلت هل أفاوض لفك اشتباك كامل أم لفك تقاطع قلت: «فك اشتباك كامل وإلا فلا انسحاب». وأما العدو الاسرائيلي وحبيب فقد فاوضوني بالنار، بالفانتوم، بالقنابل الانشطارية والقنص بالطائرات.

لم يكن من الممكن خروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت بالضغط الاسرائيلي او بالمفاوض الأميركي ولا بالصمت العربي. قواتنا خرجت من بيروت من اجل بيروت واطفالها ونسائها ورجالها، الذين أعطونا أكثر مما يمكن أن يعطيه اي شعب في العالم لشعب شقيق، قاسمونا رغيف الخبز مقسما بالدم والبارود. قاسمونا لحد الشهيد. وكم اتمنى لو أن بيروت كانت مدينة فلسطينية، حتى لا أخرج منها.. بيروت تتجدد على اي حال في ولادة قواتنا العسكرية ويتعملق العملاق اكثر فاكثر كلما حافظنا على منجزات صمود بيروت. بيروت التي غاب العرب عنها في أحلك لحظاتها، ماذا اقول عن غيابهم، فبيروت كاشفة «العورات» العربية.. آه.. ويكفي أن اقول آه..

هل كان بامكان تنازلات فلسطينية منع الغزو الاسرائيلي للبنان؟

سهيل الناطور

برزت في أوساط عديدة، بعد معارك بيروت الوطنية، في صيف ١٩٨٢، اسئلة كثيرة عما جرى، منها ما يتعلق بالسابق من ممارسات وتطبيقات للمقاومة الفلسطينية، ومنها ما يتصل بظروف وادارة الصراع في كل جوانبه ضد الغزو الاسرائيلي للبنان، أو بالقبول بالرحيل عن بيروت وما وقع إثره من مجازر ضد الشعب الفلسطيني. ويسترعي الانتباه، السياق الذي تحاول أوساط معادية للثورة الفلسطينية استخدام هذه التساؤلات فيه، حين تطرح اجابات تهدف لوضع المسؤولية بكاملها على عاتق المقاومة الفلسطينية فقط، للوصول الى احداث شرخ بينها وبين الجماهير الفلسطينية، خاصة في لبنان، التي تعاني آلاماً شديدة حالياً، وكذلك لتخويف الشعوب والأنظمة العربية الأخرى من مغبة استضافة الثورة الفلسطينية، وصولاً الى تشديد الخناق على حركة المقاومة عسكريا وسياسيا. وبعض حلقات سلسلة التساؤلات، التي تبدو في الظاهر موضوعية وضرورية، تبدأ باستغراب عدم مبادرة المقاومة لتقديم تنازلات للأنظمة العربية بما يتلاءم والخطوط السياسية التي تصب في تيار المد الاميركي المهيمن في الشرق الأوسط آنياً، لتفادي آثار غزو اسرائيلي كان قد أصبح معروفاً، ولم يكن ينقصه سوى اشارة الانطلاق من الولايات المتحدة الأميركية، كي تدفع الى الاعتقاد بأن تقديم هذه التنازلات قبل وقوع كارثة الغزو والمآسي الناجمة عنه كان افضل للشعب الفلسطيني، كما كان من شأنه أن يوفر للثورة فرصة بقائها في لبنان.

فهل حقيقة أنه كان بمقدور المقاومة، أو حتى العرب جميعا، تقديم تنازلات هامشية لدرء الغزو، أم أنه كان مطلوباً الوصول الى نتائج الغزو عبر تنازلات فلسطينية وعربية، دون أن تتكلف اسرائيل القتال؟ فالمسألة ليست الرغبة الذاتية بتقديم أو رفض التنازلات من قبل المقاومة، بل جوهر الموضوع الظروف الموضوعية التي وصلت إليها المنطقة مما حفز مسار التسوية الاستسلامية وشجع الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل على اتخاذ قرار العمل لانهاء القضية الوطنية للشعب الفلسطيني الى الأبد. ولما لم تبادر المقاومة الى

شؤون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧ · آذار (مارس) ــ نيسان (ابريل) ١٩٨٣

التخلي عن دورها ولم ينجح بعض العرب في ضغوطهم لحملها على اعلان وفاتها بنفسها، والقبول بما يريده اعداؤها لها من مصير، فقد بادرت اسرائيل، بدعم الولايات المتحدة، للتحرك الميداني لخلق وقائع جديدة في المنطقة عبرالغزو. وسنحاول استعراض الظروف والعوامل بتطوراتها الأخيرة لتبيان أن الأمور لم تكن في تطورها تعمل وفقاً للمشيئة الذاتية لعناصر الصراع في الشرق الأوسط، بل أن تشابك العوامل الموضوعية قاد الى حتمية المواجهة التي وقعت في الصيف المنصرم.

□ **على الصعيد الدولي:** شكل التحول المتزايد في أواخر السبعينات، في ميزان القوى العالمي لصالح قوى التحرر والاشتراكية، المظهر الأبرز على هذا الصعيد؛ فقد استقرت نسبياً الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للدول الاشتراكية، طبعاً مع بعض الاستثناءات، وازدادت صلابة اوضاعها العسكرية ومكانتها السياسية، وبرزت كقوة أساسية في دعم حركات التحرر في الدول المستعمرة وشبه المستعمرة، مما عجل في مسار تدهور النفوذ الاستعماري[1]. ففي القارة الأميركية انتصرت ثورة نيكاراغوا، وتعمقت انتفاضة السلفادور، وفي آسيا أطاحت الثورة الايرانية بأحد اهم الركائز الاستعمارية «الشاهنشاهية»، وانتصرت الثورة الافغانية، وفي أفريقيا تحققت انتصارات جديدة في زيمبابوي وانغولا والموزمبيق وجزر الرأس الأخضر.

من جهة ثانية، تزايدت الأزمات داخل المعسكر الامبريالي، وبرزت الخلافات بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية خصوصاً في المجالات الاقتصادية، وفي تزاحم وتنافس الاحتكارات على الأسواق، وهيمنة الاحتكارات الأميركية على غيرها في الأسواق العالمية. كما اضطرد انخفاض نسبة نمو الانتاج الصناعي في عدد من الدول الرأسمالية الكبرى، وازداد بسرعة هائلة عدد العاطلين عن العمل فبلغ أرقاماً قياسية في عدد من البلدان واستمر التضخم في الغرب، وزادت الاعتمادات في المجال العسكري، وأبرزها الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشروع الرئيس الأميركي ريغان لنصب ٥٢٤ صاروخاً من طراز بيرشنغ، وكروز، في أوروبا الغربية، وزادت الضغوط على منظمة اوبيك بهدف افراغها من أية امكانية للمجابهة مع المصالح الغربية كما حصل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، وذلك عبر تجميد الأسعار وزيادة الانتاج لاغراق سوق النفط الغربية. هذه العوامل الموضوعية وغيرها كانت وراء تصدير الدول الرأسمالية لأزماتها الى الخارج؛ فبريطانيا، مثلاً، صعدت أزمة جزر المالوين، والولايات المتحدة وسعت رقعة انتشار اساطيلها، ولم توقع اتفاقية «سالت» الثانية، بل عاكست تيار الانفراج الدولي، بالعودة الى سياسة عدائية هجومية تحت شعار «محاربة الشيوعية» كستار للتدخل في مناطق عديدة في العالم، ولحماية مصالحها الذاتية على حساب مصالح الشعوب، كذلك قامت بدعم الطغمة الحاكمة في غواتيمالا، والقوى الفاشية الحاكمة في السلفادور، والحكم العسكري الباكستاني ونظام سياد بري في الصومال وغيرها...

اما في الشرق الأوسط، فقد برزت عدائية وأطماع الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الكبرى عموماً ضد المنطقة العربية، وذلك بسبب أهميتها الحيوية الاستراتيجية مستهدفة السيطرة عليها وضمان استمرار التدفق النفطي منها، وانفتاح الأسواق الاقتصادية العربية ذات الطاقات الهائلة أمام المنتجات الغربية، وبقاء الارتباط

الاقتصادي ــ السياسي لبلدان الشرق الاوسط، خاصة صاحبة البترودولار بالسوق الراسمالية العالمية، والعمل بكل السبل لمنع وقوع أية تبدلات ثورية تهدد الانظمة الموالية للغرب في المنطقة بالسقوط. كما نجحت في اقامة بعض القواعد العسكرية في الصومال وسيناء وعمان تحت أسماء مختلفة: قوات التدخل السريع، القوات الدولية، القوات متعددة الجنسيات...الخ.

في هذا الاطار ازداد تلاقي المصالح الغربية، خاصة الاميركية، مع الأهداف الاسرائيلية، اي استكمال حلقات السيطرة على منطقة الشرق الاوسط وخيراتها، والتخلص من المقاومة الفلسطينية التي مثلت عامل تفجير خطير، قد يؤدي في ظل شروط ما، الى الحاق الضرر البالغ بالمصالح الغربية. وفي خضم لقاءات عدة بين المسؤولين الأميركيين والاسرائيليين، للبحث في ما أطلقوا عليه الاعداد لمرحلة الثمانينات، وضعت خطط الغزو للبنان ولترتيب أوضاع المنطقة وفقاً لمصالح هذه القوى[٢]. وقد اشار وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون لذلك حين صرح أن عدة لقاءات عقدت حول موضوع لبنان، وأنه خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، في نهاية شهر أيار (مايو) ١٩٨٢ ناقش مسألة «الارهاب» الفلسطيني، وأضاف أن الاميركيين تفهموا انه لا خيار آخر لاسرائيل الا ان تضرب. وأكد انه ابلغ كلا من وزير الخارجية الاميركي الكسندر هيغ، ووزير الدفاع الاميركي ايضاً كاسبار واينبرغر، بأن اسرائيل مقبلة على عمل عسكري في لبنان وذلك قبل الغزو بعشرة ايام[٣].

ويتضح من تصريحات عديدة للمسؤولين الاسرائيليين أن هذا الاتفاق مع الاميركيين يقضي بأن تتفادى اسرائيل الاشتباك مع سوريا تخوفاً من تدخل سوفياتي، وأن الموافقة الأميركية تضمن لاسرائيل ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، حليف موسكو وفقاً للوصف الاسرائيلي، وكذلك اذلال سوريا، واحلال حكم في لبنان موال لاميركا، واظهار الولايات المتحدة بأنها الوحيدة القادرة على الضغط على المتحاربين، ولعب دور الوسيط، هذا بالاضافة لاختبار فاعلية السلاح الأميركي وابراز تفوقه على السلاح السوفياتي.

أمام هذا المد العدائي المتزايد في الادارة الاميركية، وتشابك مصالح هذه الادارة في الشرق الأوسط مع مصالح اسرائيل وتجمع الدوافع التي تسمح لاسرائيل بغزو لبنان، هل كان أمام المقاومة الفلسطينية اي مجال لتقديم تنازلات حقيقية، لتحول دون الغزو؟ لقد كان المطلب الاميركي، ولا زال، أن تقدم منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف مجاناً بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والقبول به دون مقابل، اللهم سوى الوعد المبهم بامكانية فتح الحوار الأميركي مع ممثلين رسميين للمنظمة، ودون ضمان نتائج لهذا الحوار تؤمن الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما كان مطلوباً أيضاً من المنظمة على الصعيد الدولي ان تبدل تحالفاتها، وأن تبتعد خصوصا عن الدول الاشتراكية، وتتخلى عن العمل العسكري، وذلك بالاضافة للقبول بتوكيل نظام عربي توافق عليه الادارة الأميركية واسرائيل بفرض الدخول في التسوية الاستسلامية وبالشروط الاسرائيلية، في محاولة لتكرار ما حصل مع مصر على جبهة عربية أخرى، وبذلك تتم مصادرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتنتهي القضية الوطنية الفلسطينية الى مجرد خلاف على الحدود بين الأردن واسرائيل.

لقد سبق للتوجه الاميركي أن بدأ يبرز بوضوح في تصريح أدلى به عضو مجلس الشيوخ الأميركي بول تسونجاس، في واشنطن، اقترح فيه خطة من تسع نقاط لحل أزمة الشرق الأوسط هي:

١ ــ نزع سلاح المقاومة الفلسطينية في لبنان.

٢ ــ تامين خروج قوات المقاومة الفلسطينية الى دولة عربية تقبلها.

٣ ــ اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في البقاء.

٤ ــ الالتزام التام باتفاقيات كمب ديفيد بشكل يؤدي لايجاد حل للقضية الفلسطينية.

٥ ــ ضم الاردن وربما لبنان والمملكة العربية السعودية الى اتفاقيات كمب ديفيد.

٦ ــ الربط بين التقدم في منح الحكم الذاتي الفلسطيني وبين انهاء العمليات الفدائية.

٧ ــ انسحاب القوات الاسرائيلية والسورية من لبنان.

٨ ــ وضع قوة دولية لحفظ السلام، تضم قوات أميركية، في جنوب لبنان الى أن يتمكن الجيش اللبناني من الانتشار فيه بدلاً منها.

٩ ــ تقديم مساعدات أميركية ودولية طويلة المدى الى لبنان[٤].

ثم جرت وقائع الغزو الاسرائيلي على نحو يثبت أنه تم بموافقة أميركية، وهو ما اعترف به وزير الخارجية الأميركية الكسندر هيغ ثاني أيام الغزو، حيث قال: «ان ما تقوم به اسرائيل في لبنان هو من قبيل ممارسة العنف المضاد لمواجهة «الارهاب الفلسطيني»[٥]. وكان هيغ قبلها بأيام قد أطلق اشارة البدء للهجوم، في تصريح له عبر بيان طويل عن سياسة بلاده الخارجية، بقوله: «ان هذه هي لحظة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»[٦]. ومع اشتداد الشجب الدولي للغزو استخدمت الولايات المتحدة مرارا حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع القرارات في مجلس الأمن، التي كانت تدعو لوقف القتال وانسحاب القوات الغازية فورا من لبنان، وذلك لاعطاء الزمن الكافي للهجوم الاسرائيلي لتحقيق أغراضه، اضافة طبعاً لاستمرار الدعم العسكري الاميركي لاسرائيل خاصة بالاسلحة المتطورة لاستخدامها ضد المدنيين.

ورغم تطور موقف الرأي العام الغربي، نتيجة التصدي البطولي للغزو الاسرائيلي، واتخاذه منحى اكثر توازناً وتفهماً لحقوق الشعب الفلسطيني، خاصة الدور المتميز لفرنسا تجاه حرب الابادة الاسرائيلية في لبنان، فلا بد من الاشارة الى أن سياسة الرئيس فرانسوا ميتران منذ وصوله للسلطة قد ساهمت في تشجيع السياسة التوسعية الاسرائيلية سواء بقيامه بأول زيارة رئاسية فرنسية للكيان الاسرائيلي منذ تأسيسه أو بدعمه لعودة اسرائيل الى أفريقيا عبر لعب دور فرنسي خاص في زائير وغيرها أو بمساهمة فرنسا في القوات متعددة الجنسيات في سيناء.

أما على صعيد الدول الاشتراكية، ورغم الضربات العديدة التي وجهت في السبعينات لدور الاتحاد السوفياتي في المشرق العربي، فقد استمر السوفيات في لعب دور هام. فالتحرك المصري الذي مثله الرئيس السابق محمد أنور السادات نحو القطيعة مع السوفيات، خاصة بطرد خبرائهم من مصر، لم يحل دون بقاء تأثيرهم رغم ضعفه الى

حد كبير هناك. وعمدت دول عربية على عكس ذلك الى تعميق علاقاتها كما هو الحال في العلاقات السورية ــ السوفياتية حيث تم عقد اتفاقية الصداقة والتعاون. وتوجهت دول مثل الاردن والكويت للبحث عن مجالات تعاون مع السوفيات خاصة في التسليح، وتطورت، كذلك، وتعمقت العلاقات الفلسطينية ــ السوفياتية. فالاتحاد السوفياتي كان الدولة الأولى، على الصعيد العالمي، التي اعترفت بالحقوق الفلسطينية خاصة تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة، وقامت برفع درجة تمثيل م.ت.ف. لديها الى مستوى سفارة، وقدمت مساعدات سياسية وعسكرية وتعليمية هامة للفلسطينيين، مما عزز تقديرات قيادة المقاومة باحتساب دور فعال للاتحاد السوفياتي في ردع التهديدات الاسرائيلية، خصوصا اذا حاولت اسرائيل تنفيذ هذه التهديدات، واذا بلغت الأمور منحى خطيرا.

ان مسار تطور علاقات الاتحاد السوفياتي مع القوى السياسية في المنطقة تم بالتركيز عموماً على العلاقات مع الانظمة العربية الوطنية. هذه الانظمة التي لم تنجح خلال فترة العقود الثلاثة الأخيرة في تطوير أوضاعها لبلوغ مستوى مناسب لاستيعاب كل مايمكن أن توفره الدول الاشتراكية من دعم لقضايانا الوطنية والقومية. لذلك حكم هذه العلاقات تفاوتات أساسها نظرة للاتحاد السوفياتي بانه «بائع سلاح ومخزن بضائع، ومصدر عون سياسي مجاني ومساعدة مادية اضطرارية؛ ومارس الاتحاد السوفياتي علاقاته بهذه الانظمة من ضمن الاطار نفسه، مكرراً رهانه على تطورها اللارأسمالي تارة، وعلى مايمكن أن تولده تناقضاتها الموضوعية مع الصهيونية والامبريالية من تحولات تقدمية في بنيتها تارة أخرى»[٧]. هذه النظرة الخاطئة من الاتحاد السوفياتي الى حركة التحرر الوطني، تتحمل قسطاً من مسؤولية تراجع دوره الى مستوى اقل فعالية في مواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان؛ فقد قام بتحركات دبلوماسية وسياسية نشطة، سواء في المحافل الدولية أو لدى الدول، بما شكل مساهمة مهمة في ازدياد التاييد العالمي للمدافعين عن لبنان؛ لكن ذلك لم يؤد الى تعديل جوهري في ميزان القوى الفعلي على الأرض، لأن «المحصلة العربية الرسمية في الموقف الملموس في الأزمة اللبنانية، كانت ضعيفة وغير قادرة على أن تحتضن دعماً سوفياتياً يوازي الهجمة الامبريالية الصهيونية، المندفعة بكامل ثقلها، لا من حيث الموقف السياسي العربي العام، ولا من حيث الموقع الجغرافي ذي التاثير المباشر على الساحة اللبنانية»[٨].

ان نجاحاً اسرائيلياً في تحقيق الاهداف السياسية المتوخاة من غزو لبنان، سيؤدي دون شك الى توجيه ضربة قوية لحلفاء الاتحاد السوفياتي في المنطقة، وفي الوقت ذاته يدعم القوى المعادية للتحرر والاشتراكية في الشرق الأوسط، وبشكل سابقة خطيرة تضع موضع التساؤل مدى فعالية التحالف المناهض للامبريالية واعوانها في مجابهة هجمات بهذه الدرجة من الشمول والاتساع، وهو يعطي سلاحاً دعاوياً للامبريالية واعوانها للترويج عن قدرتها المزعومة على فرض هيمنتها في مناطق معينة في العالم وفقاً لمنطق تقاسم النفوذ.

□ **على الصعيد العربي:** بعد فشل التجربة الناصرية، انتقل النشاط السياسي العربي من الشعارات الوحدوية العامة الى مزيد من تكريس الجهود للقضايا القطرية، والانهماك في الشؤون المحلية والداخلية، أي الاهتمام بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية

لكل دولة. ورغم ذلك، فقد شهدت مرحلة التوقيع على اتفاقيات كمب ديفيد انقساماً عربياً في ثلاثة معسكرات واضحة المعالم: المعسكر الاول ضم مصر ومؤيديها كالسودان وعمان والصومال، وهذه الدول لم تكتف بالخروج من معسكر المواجهة بالمساهمة الضئيلة في الصراع العربي ــ الاسرائيلي، بل انتقلت الى الدعوة للصلح والسلام مع اسرائيل. أما المعسكر الثاني فهو جبهة الصمود والتصدي التي لم يكتب لها أن تشهد بناء مؤسساتها الواقعية، وبقيت في طور الهدف المنشود أكثر منها حقيقة فعالة، رغم عدة مؤتمرات قمة عقدها رؤساء هذه الجبهة، فقد شدت مسألة الصحراء الغربية ومضاعفاتها دولاً من الجبهة للانغماس في تشابكاتها، والانكفاء عن المساهمة الفعالة في منطقة المشرق، اضافة للاشكالات الداخلية لكل دولة من دول الجبهة، ولاشكالات أخرى ناتجة عن العلاقات الداخلية بين هذه الدول. وقد عبر الرئيس الجزائري في تصريح له بعد بدء القتال في لبنان عن موقف بلاده بقوله: «لقد وجدت الجزائر نفسها تتعامل مع قوى عربية، تتعامل مرحلياً بشعارات الكفاح، وتدخل واقعياً ضمن أدوار سياسية متناقضة، ومن هنا كان على الجزائر أن تعيد صياغة دورها ورؤيتها»[٩].

ليبيا، اشتغلت بالبناء الداخلي الجديد في تشكيلته على الصعد السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والعسكرية. وخلقت لها الامبريالية الأميركية مشاكل حدود مع جيرانها، بالاضافة الى تهديد اميركا لليبيا في خليج سرت عسكرياً ومحاولة خنقها اقتصادياً بمقاطعة نفطها. وازدادت ضغوط الأنظمة اليمينية العربية عليها وعلى سوريا لتساهم في تقوية الصراعات الداخلية ولتحقيق ارباكات أمنية وتخبط سياسي فيها. وباختصار شكل قصور دول جبهة الصمود والتصدي في اقامة مؤسسات لها، وعدم ممارستها لدورها المأمول، عاملاً مساعداً في مسار التدهور العربي، خصوصاً بعدم اتخاذ بلدان الجبهة اية اجراءات حازمة ومبادرة لضرب المصالح الامبريالية وبخاصة الأميركية وتصفيتها، وكذلك بتلكئها في تعزيز وحدة القوى الوطنية العربية، والتردد الطويل في تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية الى مستوى التحالف الاستراتيجي الثابت.

أما العراق، فكان لانغماس نظامه في الحرب ضد المعارضة الداخلية، وضد ايران في الخارج الآثار الكبيرة السلبية ليس على شل فعاليته فيما يتعلق بدوره الاقليمي في المواجهة العربية ــ الاسرائيلية فقط، بل باضعافه فعليا ووضعه خارج اطار هذه المواجهة، وبرز ذلك في عدم قدرة العراق على حماية أجوائه عندما ضربت اسرائيل المفاعل الذري «تموز» وعدم قدرته على الرد على هذا العدوان، وكذلك بعجزه عن المساهمة بارسال قوات الى لبنان لصد الغزو الاسرائيلي وذلك بسبب انشغال الجيش العراقي على الجبهة الشرقية[*].

---

* اعلن الرئيس صدام حسين في بيان رسمي، في بغداد، انه قرر سحب القوات العراقية من الاراضي الايرانية التي تسيطر عليها بمبادرة من جانبه كي تتمكن هذه القوات من المشاركة في مقاومة الاسرائيليين.

ان المحاولات الامبريالية لاحداث تغييرات في منطقة الشرق الأوسط باتجاه اضعاف قوى التحرر العربية وخفض مكانة الاتحاد السوفياتي، استدعت تحقيق هيمنة غربية مباشرة وغير مباشرة في المنطقة، وذلك عبر القواعد العسكرية الاميركية من جهة، والاحتلال العسكري الاسرائيلي من جهة ثانية، وكذلك بالسعي لانجاز سيطرة انظمة مرتبطة بها على سياسات الانظمة العربية بدرجة أو بأخرى، عن طريق تزايد اعتماد دول المنطقة اقتصاديا على هذه الأنظمة. ولقد كان لصعود أنظمة البترودولار الأثر الاساسي في التوجه نحو محو التخوم السياسية الفاصلة بين الأنظمة العربية، واحلال مفهوم امكانية لعب العرب لدورهم في العالم بالابتعاد عن الثورات والايديولوجيا الثورية، والانسياق في ركاب السياسة الامبريالية على الصعيد الدولي؛ وقد تم حفر مسار هذا التوجه بالعمل منذ ازمة النفط في العام ١٩٧٣ لحرمان الدول العربية من القدرة على استخدام هذه السلعة متزايدة الأهمية، كأداة للضغط السياسي، وذلك عبر اختلاق وحدة سياسية في المنطقة الخليجية تفتت محاولات التوحيد العربية الشاملة، وتهدف لفصل النفط عن الصراع العربي ــ الاسرائيلي وتتعاون لحمايته من المخاطر الأمنية التي قد تهدده، وتعتمد في ذلك بشكل ما، اضافة لقواها الذاتية، على قوة أميركية شكلت للتدخل السريع بهدف حماية مناطق النفط اذا جرى أي تهديد للمصالح الغربية فيها. وقد برهنت هذه التحضيرات عن فعاليتها، فقد استعرت الطائرات الاسرائيلية تقصف لبنان وهي مزودة بالنفط العربي، خصوصاً المصري، وفي الوقت الذي كانت فيه القوات الاسرائيلية تحاصر بيروت وتغلق أنابيب المياه مهددة مئات الآلاف من سكانها بالعطش حتى الموت، لم تخش الامبريالية واسرائيل من تأثر السوق النفطي الامبريالي على الاطلاق، لذلك ظلت أنابيب النفط العربي تصب ما بداخلها في المصافي الراسمالية. ومع محاولة التحرك السياسي للجنة السداسية، التي شكلها مؤتمر وزراء الخارجية العرب لبحث العدوان الاسرائيلي على لبنان، فان منظمة التحرير الفلسطينية، وهي عضو في اللجنة، فشلت في حمل الأعضاء الآخرين على اتخاذ أي اجراء عقابي ضد الولايات المتحدة الأميركية بسبب دعمها العدوان الاسرائيلي، بل تقرر في الاجتماع الاول في تونس[١٠] ارجاء النظر بأية عقوبات؛ الأمر الذي لم يتم طبعاً في الاجتماع الآخر الذي تلاه في الطائف.

اما الضربة الرئيسية التي نجحت الامبريالية في تحقيقها ضمن الممهدات للاجتياح، فكانت سابقة منذ سنوات، وهي اتفاقيات كمب ديفيد، التي نجحت في تمزيق الصف العربي، بعد أن أخرجت مصر من المواجهة العربية ــ الاسرائيلية، وحفرت أخدوداً كبيراً لفصل المشرق عن المغرب العربي، وأدت لاضعاف الاتصال المباشر بين بلدان شمال أفريقيا وبلدان المشرق، مما جعل أية مواجهة عربية للقوات الاسرائيلية تقتصر جغرافيا على ساحة محدودة، وحمل في طياته بذور بداية توجه يقلل من تفاعل البلدان المغربية مع تطورات الصراع، وأنهت فعليا العمق الاستراتيجي الأفريقي عسكريا. فالانقلاب الاستراتيجي الذي قام به السادات بهدف الابتعاد عن الحرب، والايهام بالتركيز على التقدم والتنمية في مصر من خلال البحث عن حلول لمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، قد أدى لخروج مصر بثقلها، الكمي والنوعي من المواجهة، وجعل الحدود الجنوبية الاسرائيلية آمنة، لا بل ضمن لها حركة عالية سواء باستخدام الامداد بالنفط المصري

أو فتح الممرات المائية أو غير ذلك.

ان تردي العلاقات بين الانظمة العربية قبل الغزو الاسرائيلي للبنان، واشتراك هذه الانظمة عموماً في سياسات مضادة لمصالحها ذاتها من نمط ابقاء الاتحاد السوفياتي خارج دائرة الفعل الحقيقي في المنطقة، وقبول الانظمة للتوجه الاميركي وكبحها جماح اية اتجاهات راديكالية، واتخاذها منحى التشديد على التنمية الاقتصادية المرتبطة بالبترودولار ورغبتها في عدم وقوع الحرب، ادت الى هجوم سياسي سعودي لتولي زمام القيادة السياسية العربية، تمثل في احد اهم حلقاته بمشروع الامير فهد (آنذاك)، والذي لم يكتب له النجاح في مؤتمر القمة العربي في فاس قبل الغزو.

في لبنان، ادى العداء السافر لقوى اليمين ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية الى تنظيم حملات الابادة، والتصفية ضدها، وذلك بسبب طبيعة وجودها العسكري والسياسي الكبير بحكم اقامة مئات الآلاف من الفلسطينيين في لبنان، وبحكم التماس المباشر مع الجيش الاسرائيلي والاراضي المحتلة. وكانت حملات التصفية هذه تحظى بدعم مستتر وضمني من جانب عدد من الانظمة العربية التي تريد انهاء القدرة المقجرة للمقاومة الفلسطينية في منطقة الشرق الاوسط، وجرها بالتالي الى الحلول السياسية الامبريالية. وابرز معالم التورط اليميني ضد الثورة الفلسطينية، لاستنزافها بالمذابح التي ارتكبت ضدها، أحداث ١٣ نيسان (ابريل) في العام ١٩٧٥ حين قتل اعضاء ميليشيا الكتائب في منطقة عين الرمانة ٢٧ فلسطينياً كانوا يستقلون حافلة في طريق عودتهم من بيروت الى مخيم تل الزعتر. كذلك في آخر كانون الاول (ديسمبر) في العام١٩٧٥ وأول كانون الثاني (يناير) في العام ١٩٧٦ حين احتل الكتائبيون وحلفاؤهم منطقة الكرنتينا حيث تقطن عائلات فلسطينية ولبنانية جنوبية، بعد أن قتلوا معظم السكان، ثم تصفية مخيم ضبية شرقي شمالي بيروت وذبح الكثير من ابنائه وطرد الآخرين. وفي صيف العام ١٩٧٦ سقط مخيم تل الزعتر بعد أن سبقه مخيم جسر الباشا ومنطقة النبعة وقتل الآلاف من الفلسطينيين هناك[١١].

وفي ظل الظروف العربية التي وصفها رئيس اللجنة التنفيذية الاخ ياسر عرفات بالزمن العربي الرديء، جاء القرار الامبريالي ــ الاسرائيلي بالغزو، وذلك في محاولة لخلق وقائع جديدة، قبل أن تؤدي المشاكل داخل الدول العربية الى احتمال تكرار تجربة ايران، أي ازدياد النقمة الجماهيرية وخيبة الآمال من الوعود المعسولة، والغليان بين الشرائح المحرومة والعاطلة عن العمل، والاحتجاجات على الاثراء غير المشروع والسهل للكثير من المسؤولين والقيمين على اموال التنمية؛ وسرّعت في اتخاذ قرار الغزو رغبة الامبريالية في تكريس الاقليمية بعمق اكثر، وبعثرة جهود وطاقات وامكانات الدول العربية، وحرفها عن الاتجاهات التحررية الاقتصادية والاجتماعية، وإشغال العرب بعد ذلك بنتائج الغزو بما يسبب تزايد ا. تعادهم على دور الانظمة ذات العلاقات الخاصة بالامبريالية لايجاد حلول تخلق الوهم بالسلام، لكنها في الحقيقة تحافظ على السيطرة الامبريالية ــ الاسرائيلية على المنطقة.

□ **على الصعيد الاسرائيلي:** طابع الاضطراب في المجتمع العربي، خصوصاً في البلدان المجاورة لفلسطين المحتلة، شجع الاسرائيليين على العمل السريع للاستفادة منه.

فقد تدعمت أوساط صهيونية واسرائيلية تعتمد على احتمال تكرر وتحقق ظاهرة السادات، وأن بمقدور الاسرائيليين أن يساهموا في تعجيل ذلك باستخدامهم لقواتهم العسكرية على الجبهات العربية الاخرى، وتطبيق نظرية الأمن المتكررة لديهم منذ اكثر من ثلاثين عاماً، وقوامها احتفاظ الجيش الاسرائيلي باستمرار بالقدرة على الردع؛ فاذا لم يكن الردع كافياً في ظل ظروف معينة فاعتماد الحسم خصوصاً اذا حاول العرب تحقيق أهدافهم بوسائل عسكرية[١٢]. طبعاً تفسر الأوساط الاسرائيلية هذا المفهوم بأن بمقدور العرب اذا نجحوا مرة واحدة في حسم عسكري شامل أن يحققوا أيضاً حسماً سياسيا نهائيا؛ بينما الحروب الاسرائيلية لا يمكنها بلوغ ذلك، اذ بحكم طبيعتها وطاقات اسرائيل لن تكون سوى عمليات حسم محلية باحتلال مناطق جديدة وتدمير قوات والحاق خسائر جسيمة.

لذلك، فان الهدف الأساسي للسياسة الاسرائيلية الأمنية، منذ مطلع الثمانينات، تركز بالعمل لعدم تحقق تحول في نسبة القوى العسكرية لصالح القوة العسكرية العربية الشاملة، التي من المحتمل أن تشترك في الحرب يوماً ما. ولقد حققت اتفاقيات كمب ديفيد والصلح مع مصر مسألة استبعاد الاحتكام للسلاح مع مصر، لكنها لم تستبعد التخوف لدى الاسرائيليين من أية تبدلات في مصر، خصوصا بعد التعبير الشعبي العنيف عن رفض الاتفاقيات المتمثل باغتيال السادات نفسه، وعدم نجاح التطبيع في العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية وتزايد بروز رفض نتائج كمب ديفيد لدى المصريين بعد استكمال استعادة سيناء. من هنا عملت اسرائيل على أن يكون جيشها هو العامل الحاسم في ردع هذه النزعات، سواء بما يمثله من تهديد خطيروكبيروفعلي على مصر من ناحية أو باشغال المنطقة في الشرق الأوسط بحروب أخرى في جبهات عربية جديدة لتحقيق أهداف اقليمية محدودة، تحمل أنظمة عربية أخرى على السقوط في المسار السياسي التراجعي الذي بدأه السادات، مما يعمق النفوذ الامبريالي والهيمنة الاسرائيلية على المنطقة. وقد أوضح القادة الاسرائيليون أن أحد أهداف غزو لبنان هو اقامة «معاهدة سلام» على النموذج المصري[١٣].

كذلك شكل احتمال وقوع انعطافات جديدة تكسر نسبة القوى العسكرية القائمة على تفوق اسرائيلي ساحق في الشرق الأوسط، بسبب العامل الجديد في المنطقة وهو الثورة الايرانية ومواقفها المعلنة المعادية لاسرائيل والامبريالية الاميركية، مؤشراً لمزيد من تعجيل الاتفاق الاميركي ــ الاسرائيلي على التحرك في لبنان، للتفرغ لمواجهة احتمالات اندفاع ايراني يساهم في نشوء جبهة شمالية شرقية تمتد من طهران الى صور[١٤]، مما يعوض للعرب في ميزان القوى بعد فقدان مصر، ويصعّد احتمالات مواجهة جدية مع اسرائيل، ويهدد في الآن نفسه المصالح الاميركية والامبريالية في الخليج والانظمة المرتبطة بهذه المصالح.

وشكل عامل موضوعي آخر داخل اسرائيل سببا جوهريا للخروج بجيشها الى القتال، فحكومة الليكود التي يرئسها بيغن، كانت أكثر الحكومات بلبلة وعدم استقرار، والمعارضة توشك على الانقضاض عليها. وكانت الحياة السياسية شديدة الاهتزاز والأوضاع الاقتصادية ــ الاجتماعية تسير بانحدار. فقد توالت انخفاضات موازنات الدفاع لسنوات عدة، بسبب العجز الدائم للموارد المالية الاسرائيلية. ولم يستطع الانتاج الذاتي

للأسلحة أن يحل المشكلة، واستمر الاعتماد يتزايد على المساعدات الأميركية الهائلة الحجم[١٥]. ومعلوم أن اسرائيل هي احدى أعلى الدول انفاقا على الأمن، وكذلك فان نسبة الديون الخارجية لديها هي من الأعلى بين مثيلاتها في العالم، مما دفع بعض الأوساط الاسرائيلية الى التعجيل بالعمل العسكري الواسع في الشرق الأوسط بما يضمن المصالح الأميركية، وبما يحقق نوعا من التوازن لمزيد من اعتماد الولايات المتحدة على اسرائيل في الشرق الأوسط، وليس فقط اعتماد اسرائيل الكامل على الولايات المتحدة. هذه الموازاة في التعامل برزت في جهد مشترك، لخلق جو عام عالمي، يهدف لتصوير «الارهاب الدولي» بأنه الفزاعة، والصاقه بالثورة الفلسطينية، وخلق الانطباع بأنه أداة «الخطر الشيوعي» العالمي على «الأنظمة الديمقراطية» الرأسمالية، وأن اسرائيل تتلقى الجزء الأكبر من آثار هذا «الارهاب» وخاصة في الجليل، بسبب وجود القوات الفلسطينية أساساً في الجنوب اللبناني. أن استخدام اسرائيل مسألة الأمن لحرف الأنظار عن الأزمات الاقتصادية الاجتماعية المتزايدة في اسرائيل، وبصرف الأنظار عما يجري في الضفة الغربية، وغزة، من ممارسات استعمارية استيطانية، ونهب للأراضي العربية، ولاقتصاد المناطق المحتلة، هو أسلوب تكرر استخدامه من قبل كافة القوى التي سيطرت على السلطة الاسرائيلية دون فوارق بينها في هذا المجال. وهكذا عمدت حكومة «الليكود» لاثارة القضية الأمنية، وأمان مستعمرات شمال فلسطين، كتغطية لتحقيق مكاسب سياسية داخلية، تحت لافتة انتصار عسكري مزمع تحقيقه بسهولة في تصورهم أسموه: «السلام في الجليل».

أن الهدف الاسرائيلي لتعزيز مسار استسلام الدول العربية، استدعى استخداما مدروسا للتهديد الأمني للأنظمة خاصة المجاورة لفلسطين المحتلة كالأردن، وسوريا، اضافة للفلسطينيين في لبنان. وجرى خلق خطوط حمراء، وتهديدات مبهمة ومناطق أمنية خلف الحدود وداخل الأراضي العربية. وجاء قرار غزو لبنان ليعبر عن مخطط رسم بهدوء وروية. وما حادث اطلاق النار على السفير الاسرائيلي في لندن، أرغوف في ١٩٨٢/٦/٣ الا ذريعة لغزو لبنان. فقد صرح رئيس الأركان رافائيل ايتان «أنه فقط بعد ضربهم بقوة يمكننا أن نفاوض وفقا لشروطنا. بعد تحقيق ذلك اما أن يكون «الارهابيون» قد انتهوا، أو أضعفوا لدرجة عدم القدرة على تمثيل تهديد للتجمعات في منطقة شمال اسرائيل»[١٦].

□ **على الصعيد الفلسطيني:** لقد أحيت منظمة التحرير الفلسطينية الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني بشكل متميز، وتوسع الاعتراف بها دوليا بصفتها الممثل الشرعي الوحيد والمعبر عن ارادته الوطنية والناطق بلسانه. واستطاعت أن تعمل بزخم في سبيل تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني، وتوجيهها في النضال لدحر العدوان والاحتلال الاسرائيلي وبهدف بناء الدولة المستقلة[١٧]. وفي داخل المناطق المحتلة شكل النضال السياسي والعسكري والاجتماعي للمنظمة رافعة للنضال الجماهيري وتطوره ضد الاستعمار الصهيوني الكولونيالي، وبلغ في الضفة الغربية في الثمانينات بداية مرحلة الاستمرار الذاتي، دون أن يتأثر سلباً على نحو جوهري بالخارج، بسبب احتدام التناقض بين الشعب الفلسطيني هناك والاحتلال، رغم أن قدرة الانتفاضات المتتالية في المناطق المحتلة على تحقيق نتائج ملموسة وانتزاع مكاسب من العدو، وفرض التراجع عليه بقيت

متأثرة بشكل شديد بالدعم الذي تقدمه المنظمة من الخارج لدحر القبضة الحديدية للاحتلال الاسرائيلي[١٨].

وقد استمرت الجهود الاسرائيلية لخلق قيادة بديلة عن م.ت.ف. عبر روابط القرى أو الوجوه التقليدية وغيرها، لكنها باءت بالفشل. ومنذ اعلان الحكم الاداري المدني في المناطق المحتلة في أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، كخطوة تمهيدية لتحقيق مشروع الحكم الذاتي، وفقا لاتفاقيات كمب ديفيد، ازداد العسف الاسرائيلي سواء بطرد الشخصيات الوطنية والمسؤولين المعروفين بتأييدهم للمنظمة الى خارج المناطق المحتلة، أو بحل مجالس البلديات التي قادت النضال في السنوات الأخيرة في محاولة لافراغ الضفة من العناصر المناوئة للاحتلال. لكن رفض الشعب الفلسطيني المتواصل للحكم الذاتي وفشل روابط القرى، رغم كل التعاون والتسهيلات المقدمة لها من قبل سلطات الاحتلال، وتصاعد الانتفاضات الشعبية الفلسطينية، دفعت حكومة الليكود للعمل السريع باتجاهين: الأول، خلق وقائع استيطانية كثيفة لتغيير البنية الديمغرافية للمناطق المحتلة، والثاني، العمل العسكري لسحق م.ت.ف. في الخارج. وهكذا جرت المحاولة الجدية الكبيرة في هذا الاطار في ١٧ تموز (يوليو) في العام ١٩٨١ عندما قصفت الطائرات الاسرائيلية بيروت في محاولة لتدمير المراكز القيادية الفلسطينية، كما ادعت اسرائيل حينذاك. والاغارات على الجنوب، ونسف الجسور بهدف الانتهاء من البنية التحتية للفدائيين. لكن هذه المحاولة باءت بالفشل كما هو معلوم. رغم ذلك كرر المسؤولون الاسرائيليون تأكيد هدفهم وسعيهم لتحقيقه في كل فرصة تسنح لهم. وأكد شارون في هذا الصدد «ان الوزن السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية قد تم تحييده جزئياً، بسبب اتفاقيات كمب ديفيد، لكن ذلك لا يكفي. يجب أن نعمل لتدميرها بشكل كامل وذلك فقط يسمح باستكمال العملية التي بدأت في كمب ديفيد، كما يسمح بعقد اتفاقيات أخرى مع باقي جيران اسرائيل»[١٩].

هكذا أمام تمحور الشروط الاسرائيلية حول نقاط أصبحت أشد وضوحاً، هي التوسع في الاراضي المحتلة وزيادة الاستيطان وتبديد الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة وتصفية قضية الشعب الفلسطيني على قاعدة الالحاق والتوطين، ثم التطبيع الكامل للعلاقات الاسرائيلية ــ العربية؛ فان اسرائيل عمدت بفعالية لتهيئة الأجواء لغزو لبنان وضرب م.ت.ف. باستخدام أدوات محلية، أو باستنزاف المنظمة مباشرة. وشددت اسرائيل الضغط على سكان الضفة والقطاع المحتلين[٢٠]. ورغم أن الغزو الاسرائيلي للبنان هو، بمعنى معين، أول حرب اسرائيلية ــ عربية لم يدخلها عنصر المفاجأة بالمعنى التقليدي، ورغم أن المقاومة الفلسطينية، ادراكاً منها لاحتمالات الخطر، التزمت بشدة بتطبيق اتفاقية وقف اطلاق النار المعقودة في تموز (يوليو) في العام ١٩٨١، فان اسرائيل لم تكن لتقبل طويلاً الالتزام بهذه الاتفاقية، لأنها أدت إلى ارتفاع مكانة م.ت.ف. دولياً وإلى الزام اسرائيل لفترة بالتقيد بها لاعتبارات محلية ودولية، كما أدت إلى اعطاء فرصة ثمينة للمقاومة الفلسطينية لالتقاط انفاسها، واعادة تنظيم صفوفها، والتهيؤ للمعارك المقبلة. ولم يكن أمام المقاومة غير هذا الاستعداد، فأي تنازل عن حماية مواقع الثورة الفلسطينية في لبنان، وأي انسحاب لقواتها من الجنوب، كان سيفتح المجال للشهية التوسعية الاسرائيلية، للضغط بالتهديد في سبيل مزيد من التنازلات.

ان بنية المقاومة الفلسطينية وتطوراتها، والعلاقات الداخلية لفصائل المقاومة والمواقف التي اتخذتها من القضايا الوطنية التي طرحت خلال السنوات الاخيرة، خصوصاً منذ بداية أحداث الحرب الأهلية في لبنان؛ وتشابك كل ذلك بأدوار القوى الوطنية اللبنانية وفصائلها ومسارها، واثر القوى المعادية على الساحة اللبنانية، وانعكاس اثر التناقضات العربية الاقليمية داخل الفصائل الفلسطينية واللبنانية وما ادى اليه كل ذلك على صعيد الشارع الوطني اللبناني، تحتاج الى نقاش واسع ومدقق. وما يمكن اختزاله هنا أن الفلسطينيين جابهوا حرب الغزو الاسرائيلي للبنان، ولم يكونوا على المستوى المناسب لتوحيد قواتهم وقدراتهم، ولم تكن قوات حلفائهم بأحسن حالاً، بما يتناسب مع شدة وأهمية الهجمة المعادية الامبريالية ــ الاسرائيلية، رغم مشاركة فرقاء الصف الوطني في تحمل أعباء كبيرة وخسائر فادحة في الحرب. وكان على المقاومة الفلسطينية بمسؤوليتها الاساسية أن تبذل كل الجهود في سبيل تحسين شروط القتال والصمود، خصوصاً عبر تطوير العلاقات النضالية مع الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية وجماهيرها، والحد من كافة الممارسات الفردية السلبية التي خلفت شرخاً في علاقات بعض فصائلها مع الجماهير اللبنانية، بل القضاء على هذه الممارسات.

لقد نجحت اسرائيل في استخدام الشريكين الاميركي والمصري في اتفاقيات كمب ديفيد، لتامين الغطاء لشن الحرب ضد لبنان؛ كما استخدمت الغزو لمعرفة التطور الذي أحرزه السوريون في مجالات متعددة منها التدريب والتسليح والتكتيكات والمذاهب القتالية، ولمنع تبلور جبهة شرقية شمالية فعالة، ولتدمير ما أمكن من القوى الحية للمقاومة الفلسطينية، وخلق معطيات جديدة في الشرق، وربما خلق دويلات طائفية تعزل اسرائيل عما تبقى من دول عربية، اضافة الى ضرب الخط السياسي العربي المناهض لمعاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية، ضرباً تأمل أن يكون حاسماً، والسير قدماً في مشروع الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين وتكريس توجه عربي احتوائي للقرار الفلسطيني المستقل، وافقاد الثورة قاعدتها الرئيسية التي تحتضن وجودها السياسي والعسكري ومؤسساتها، وبعثرة التجمعات الفلسطينية في لبنان بهدف فك أوصال الحياة الاجتماعية والوطنية لفلسطينيي المخيمات، وصولاً الى سحق النسيج الداخلي الفلسطيني لامتصاص واستيعاب الفلسطينيين وانهاء القضية الفلسطينية بتوطين أجزاء الشعب واحداً اثر آخر في بلدان المنفى.

لقد حدد شارون هدفا اضافيا لغزو لبنان بعد تصفية م.ت.ف. وهو اقامة حكومة موالية للغرب، يمكن أن توقع اتفاقية سلام مع اسرائيل. لذلك جاءت عملية غزو لبنان باسم سياسي هو «سلامة الجليل» في ظل ظروف تسمح لاسرائيل بالقتال على جبهة واحدة محصورة هي لبنان، وعدم مواجهة حشد عسكري عربي كبير، بما لم يعرضها لتشتيت جهدها العسكري، رغم الكم الكبير للاسلحة لدى العرب[٢١]. طبعاً، هذا اضافة الى استغلال الوضع الذي ينجم عن الغزو من قبل الولايات المتحدة للحصول على ثمن سياسي باهظ عربيا لحمل اسرائيل على الانسحاب، الامر الذي تمثل بمشروع الرئيس رونالد ريغان؛ ومن قبل اسرائيل لتكريس المزيد من المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية وغزة بشكل متسارع تكون فترة المفاوضات للانسحاب من لبنان، إذا وقع هذا

الانسحاب، هي الفترة الذهبية لتحقيقه.

مقابل ذلك، لم تعمد المقاومة الفلسطينية الى تقديم التنازلات، بل على العكس، اتخذت توجهاً نضالياً لمواجهة الغزو بصمودها بهدف انزال اكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية في الجيش الاسرائيلي، واطالة فترة الحرب لانهاك الاقتصاد الاسرائيلي، واقناع اسرائيل بأن أهدافها التوسعية لا يمكن أن تتحقق لأن أداة تحقيقها ــ الجيش الاسرائيلي ــ أعجز من ان تنفذ ذلك بشكل فعال وبثمن مقبول، وكذلك بهدف خلق المناخ الملائم لتوجيه ضغوط دولية وداخلية ضد الحكومة الاسرائيلية لاجبارها على التخلي عن تصلبها تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، والعمل بقدر الامكان لاسقاط مضمون معاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية(٢٢).

ان الموقف المعادي لحقوق الشعب الفلسطيني لدى الادارة الاميركية والسلطة الاسرائيلية لا زال راسخاً، وتتعمق محاولة الافادة من الغزو الاسرائيلي للبنان، وضرب القاعدة المادية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمحاولة الاجهاز عليها سياسياً عبر ما أطلق عليه مبادرة ريغان، الهادفة الى التسليم بالتخلي عن جوهر الحقوق الوطنية الفلسطينية والهدف المركزي لنضال الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة وهو الدولة الفلسطينية، وكذلك تهدف لاسقاط دور م.ت.ف. واستبداله بدور اساسي للنظام الاردني، وذلك عبر بث اوهام، وخلق تصورات زائفة بأن الولايات المتحدة حاملة لمشروع تسوية جدي، على من يريد الافادة منه أن يسارع بالالتحاق بالركب، وأن يواكب خطواتها، عساه يخرج بشيء ما؛ في وقت لا تكتفي فيه اسرائيل برفض هذا المشروع، بل تجهر بنواياها في ضم المناطق المحتلة، وتعلن عن خططها في مضاعفة حجم الاستيطان في غضون السنوات الأربع المقبلة، دون أن تصطدم بمعارضة جدية من قبل الولايات المتحدة.

فهل كان بالامكان تقديم التنازلات حقاً لايقاف مسار الأمور؟

---

(١) التقرير النظري والسياسي والتنظيمي: المؤتمر الوطني العام الثاني، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أيار (مايو) ١٩٨١، بيروت: دار ابن خلدون، ص ٢٦.

(٢) william Lee, *«America's moment in the M.E.»* Middle East International London, 4th June 1982, pp. 2-3.

(٣) تصريح أرييل شارون في ١٩٨٢/٨/١٤ ورد في مقالة: «تطور البعد الأميركي ولغز لبنان»، حسن أبو طالب، مجلة السياسة الدولية المصرية، تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨٢، العدد ٧٠، ص ١٤٢.

(٤) الأهرام، ١٩٨٢/٦/٢٦.

(٥) تصريح الكسندر هيغ، السفير، ١٩٨٢/٦/٩.

(٦) تصريح الكسندر هيغ في شيكاغو، المصدر نفسه، ١٩٨٢/٥/٢٤.

(٧) مقابلة مع محسن ابراهيم، الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان، «نحو مراجعة نقدية شاملة، الحرب الاسرائيلية على لبنان في طور الضغط من أجل اخراج المقاومة الفلسطينية»، مجلة بيروت المساء، ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، ص ١٢ ــ ١٤.

(٨) حوار فكري مع جورج حاوي الامين العام للحزب الشيوعي اللبناني، مجلة الطريق، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، العدد ٣، ص ٣٠.

(٩) صحيفة السياسة الكويتية، ١٩٨٢/٦/١٧.

(١٠) البيان الصادر عن اجتماع اللجنة السداسية في تونس، السفير، ١٩٨٢/٩/٢٨.

(١١) *Le Monde:* Dossiers et Documents: Numero special 94 Octobre 1982, page 12.

(١٢) المجال العسكري والمجال الأمني: الجنرال يتسحاق رابين، **ملف امن اسرائيل في الثمانينات**، محدود التوزيع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠ (ترجمة عن مجلة **معرخوت** الاسرائيلية رقم ٢٧٠ ــ ٢٧١ في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩)، ص ١٥.

(١٣) البيان الصادر عن الحكومة الاسرائيلية بتكليف جيش الدفاع الاسرائيلي بمهمة غزو لبنان، كما اعلنه سكرتير الحكومة الاسرائيلية دان مريدور في ١٩٨٢/٦/٧، ر.ا.ا.

(١٤) استعداد فكري لمستقبل الأمن: يحزقئيل دورء ملف أمن اسرائيل. مصدر سبق ذكره.

(١٥) المقدم مئير، «الشرق الأوسط: نظرة الى المستقبل»، ملف أمن اسرائيل في الثمانينات، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤.

(١٦) تصريح أدلى به ايتان للصحافة في ١٩٨٢/٥/٣٠، ر.ا.ا. العدد ٢٦٤٤. ص ١٣.

(١٧) **منظمة التحرير الفلسطينية: الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني**، نشرة خاصة باللغات العربية والفرنسية والانكليزية (٢٣ صفحة)، بيروت: دائرة الاعلام والتوجيه القومي في م.ت.ف، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤.

(١٨) التقرير النظري والسياسي والتنظيمي...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦١.

(١٩) *Revue d'Etudes Palestiniennes* No. 5 Automne 1982. Institut des Etudes Palestiniennes, Beyrouth — Liban, page 82.

(٢٠) للتوسع في تفاصيل التعسف الاسرائيلي في الضفة والقطاع، انظر: وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقده ضباط احتياط في الجيش الاسرائيلي عن ممارسات هذا الجيش القمعية في الضفة الغربية، ر.ا.ا. ١٠ و ١٩٨٢/٥/١١، العدد ٢٦٢٨، ص ١٣.

(٢١) Le Gouvernement Israëlien à l'heure des comptes: par Amnon Kapeliouk. *Le Monde Diplomatique* No.: 343, 29me année, Octobre 1982.

(٢٢) العقيد د. هيثم الكيلاني، «المذهب العسكري الاسرائيلي في غزو لبنان»، مجلة استراتيجيا، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، العدد ١٠، ص ١٢ ــ ١٦.

الحرب الاميركية ــ الاسرائيلية في لبنان: استراتيجية عسكرية مشتركة

د. حاتم الحسيني

تشير جميع الدلائل والمعلومات الى ان الحرب الاسرائيلية في لبنان هي جزء من الخطة الاميركية، التي تهدف الى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وفرض حل اميركي على المنطقة نابع من اتفاقيات كامب ديفيد ومبدأ الاعتراف باسرائيل وتوقيع اتفاقيات سلام معها. كما تشير جميع المعلومات الى ان الحكومة الاميركية، وخاصة أجهزتها السياسية والعسكرية، تعاونت مع اسرائيل من أجل الاعداد لهذه الحرب ودعم الجيش الاسرائيلي عسكريا خلال الحرب والتعاون معه بعد هذه الحرب.

الادارة الاميركية الجديدة: استراتيجية الحرب ضد منظمة التحرير

مع انتخاب الرئيس ريغان، اتضح ان هناك خطاً سياسيا اميركيا جديدا يعتمد على استراتيجية التصدي للسوفييت «ولادواتهم وعملائهم» في منطقة الشرق الاوسط. فالرئيس ريغان ووزير خارجيته الجديد هيج ووانبرغر يمثلون مدرسة سياسية التقت كليا مع تفكير بيغن وشارون السياسي والعسكري. ومنذ استلامه السلطة، اكد ريغان ان الحكومة الاميركية ستتصدى للاتحاد السوفييتي وتواجهه عسكريا في المناطق التي يفتعل فيها المشاكل، واشار الى أن الاتحاد السوفييتي يقف وراء الارهاب العالمي ويستفيد منه، كما يدعم منظمة التحرير ويمدها بالسلاح والمال. وفي أول لقاء له بالصحفيين الاميركيين بتاريخ ٣ شباط (فبراير) ١٩٨١، ذكر الرئيس ريغان ان: «على اميركا ان تنشىء وجوداً استراتيجيا أمنيا في المنطقة لكي يعلم السوفييت ان اميركا مستعدة للمواجهة، وان اسرائيل، التي تشاركنا في المبادىء بجهازها العسكري المستعد للقتال وله تجارب قتال، هي قوة مفيدة لنا»[1].

وفي نفس اللقاء، ذكر ريغان ان منظمة التحرير تمارس الارهاب، وانها لا تمثل الشعب الفلسطيني، وبذلك وضع ريغان سياسة اميركية جديدة حيث اعتبر المنظمة

«ارهابية». وفي نفس الفترة، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية الجديد، وليام دابس، أن الحكومة الاميركية تعطي الاولوية في السياسة الخارجية «للارهاب العالمي، وخاصة الدعم السوفييتي لمنظمة التحرير الفلسطينية»، وأكد ان وزير الخارجية هيج يعني بالتحديد «الدعم السوفييتي المالي والتدريب والسلاح لمجموعات كمنظمة التحرير التي تقوم بأعمال الارهاب»[٣].

وفي مجال تحديد الاستراتيجية الجديدة للسياسة الاميركية، اعلن وزير الخارجية هيج أن الاتجاه الجديد في السياسة الاميركية يعتمد على مواجهة السوفييت وأدواتهم، وخاصة الارهاب. وأكد ان هناك استراتيجية اميركية جديدة، تعتمد على دعم حلفاء اميركا واتخاذ خطوات مشتركة معهم للحد من العدوان السوفييتي، وبالتحديد عن منطقة الشرق الاوسط، حيث ذكر هيج أنه: «في المناطق الخطيرة كالشرق الاوسط بدأنا جهدا جديدا قويا، يهدف الى ايجاد وسائل مشتركة لحماية مصالحنا الحيوية، ويعتمد على احياء تحالفاتنا وتقوية أصدقائنا»[٢].

وفور توضيح هذه الاستراتيجية الاميركية الجديدة، بدأت الاجتماعات والاتفاقيات الاميركية ــ الاسرائيلية تتبلور. وخلال أول لقاء مع الحكومة الاميركية الجديدة بواشنطن في شباط (فبراير) ١٩٨٢، اعلن وزير الخارجية الاسرائيلي شامير، وكذلك وزير الخارجية هيج، أن هناك اهدافا استراتيجية مشتركة بين اميركا واسرائيل وسيتم تحقيقها[٤]. وخلال زيارته لاسرائيل في اوائل نيسان (ابريل) ١٩٨١، اكد هيج، مرة اخرى، ان اميركا واسرائيل ستعملان معا لمواجهة الاخطار المشتركة بما فيها الخطر العسكري والارهاب العالمي. وقال هيج بعد اجتماعاته مع وزير الخارجية شامير ورئيس الوزراء بيغن: «بحثنا مع اصدقائنا وسائل مواجهة خطر السوفييت وعملائهم في المنطقة، وان التزامنا بأمن اسرائيل هو اساس السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، وان الرئيس ريغان وانا نؤمن بان لاسرائيل دورا هاما في حماية مصالحنا الاستراتيجية في المنطقة»[٥].

وبذلك بدأت الحكومة الاميركية واسرائيل وضع الخطط المشتركة للعمل العسكري في المنطقة. واتجهت اميركا نحو الحصول على دعم الدول الاوروبية لهذه الاستراتيجية الجديدة تحت غطاء مواجهة خطر الارهاب العالمي. وفي مؤتمر القمة الاقتصادية للدول الغربية في كندا، نجحت اميركا في اصدار بيان مشترك حول الارهاب التزمت به الدول الاوروبية، وذكر البيان ان «رؤساء الدول والحكومات ينظرون بقلق بالغ للتأكيد الفعال للارهاب الدولي عبر تقديم المال والسلاح للمجموعات الارهابية، واعطائهم حماية وقواعد واستمرار عمليات العنف والارهاب كخطف الطائرات واخذ الرهائن والهجوم على الهيئات والمباني الدبلوماسية»[٦].

وأوضح وزير الخارجية هيج أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الاميركي معالم هذه الاستراتيجية الاميركية الجديدة، التي تعتمد على القوة العسكرية الاميركية المباشرة وعلى التعاون العسكري مع الدول الصديقة. وقال هيج في بيانه بتاريخ ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١: «بالرغم من أننا نبني القوة العسكرية الاميركية للمحافظة على امن المنطقة، حيث ان استخدام القوة العسكرية الاميركية هو الملجأ الاخير، ولمواجهة التهديدات السوفييتية الرئيسية، فاننا بحاجة الى مساعدة أصدقائنا، ولهذا نتابع تعاوننا

استراتيجيا مكثفا مع اسرائيل ومصر والسعودية وغيرها، ونحن ننفذ استراتيجية متطورة، معتمدة على مبدأ الاهمية القصوى»[٧].

وتبع هذا البيان الهام صدور اتفاقية التفاهم الاميركي ـ الاسرائيلي حول التعاون الاستراتيجي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، والتي نتجت عن مباحثات وزير الدفاع الاسرائيلي شارون ووزير الخارجية هيج، وأكدت الاتفاقية أن: «العلاقة بين اميركا واسرائيل مبنية على علاقة الامن المشترك للبلدين، وضرورة التعاون الاستراتيجي لمواجهة جميع التهديدات السوفييتية في المنطقة». ونص البند الاول منها على أن: «التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي الاستراتيجي مبني لمواجهة تهديد سلام وامن المنطقة من قبل الاتحاد السوفييتي والقوى التابعة للسوفييت»[٨].

واوضحت الاتفاقية مجالات التعاون الاميركي الاسرائيلي الاستراتيجي، خاصة في مجال التدريبات العسكرية المشتركة واعداد القوات المستعدة للتدخل، وتبادل المعلومات العسكرية، والقيام بمناورات مشتركة شرق البحر الابيض المتوسط، وتخزين الاسلحة والمعدات الاميركية العسكرية في قواعد عسكرية باسرائيل. وبالرغم من اعلان الحكومة الاميركية تجميد هذه الاتفاقية بعد الغارة الاسرائيلية على المفاعل الذري في العراق، فان الحكومة الاميركية عادت واعلنت في اوائل شهر كانون الاول (ديسمبر) البدء بتنفيذ هذه الاتفاقية، وذلك بعد اجتماعات بين وزير الدفاع الاميركي واينبرغر ووزير الدفاع الاسرائيلي شارون[٩]. وحتى بعد ضرب المفاعل الذري العراقي، صرح مساعد وزير الخارجية ولتر ستدسيل بان الحكومة الاميركية قلقة بسبب انتشار الاسلحة الذرية وقلقة بسبب امكانية العراق بناء اسلحة نووية عن طريق المفاعل الذري، خاصة وان العراق تعادي اسرائيل[١٠]. وبذلك يتضح انه بالرغم من الادانة الاميركية لهذا العدوان فان الحكومة الاميركية رغبت، حقيقة، في منع العراق من تطوير منشآتها وسلاحها النووي، وذلك لضمان امن وتقوية اسرائيل.

من الواضح، اذن، انه مع مجيء ريغان وهيج للسلطة، تم الاتفاق مع القيادات الاسرائيلية على خطوط الاستراتيجية الجديدة، وبدأت الحكومة الاميركية باعداد اسرائيل بالاسلحة الاميركية تمهيدا لحرب لبنان.

مبدأ شارون:
اتفاق استراتيجي كامل مع اميركا

في نفس الوقت، طرح وزير الدفاع الاسرائيلي شارون نفس التصور الاسرائيلي للتحديات الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، وذلك من خلال خطاب القاه بتاريخ ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ في معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب. وأكد شارون ان مواجهة بناء قوة عسكرية في الجبهة الشرقية، خاصة من خلال الدعم السياسي والعسكري الذي تتلقاه منظمة التحرير، يعتبر العنصر الاساسي في الاستراتيجية الاسرائيلية، وقال: «منظمة التحرير تكون خطرا سياسيا لاساس أمن اسرائيل، وهي احدى العوائق الاساسية التي تواجه حل المشكلة الفلسطينية على أساس اتفاقيات كامب ديفيد»[١١].

وكرر شارون ان الاستراتيجية السوفييتية تعتمد في المنطقة على العناصر الراديكالية والمنظمات الارهابية وتقدم لها الدعم السياسي والعسكري بهدف السيطرة السوفييتية على المنطقة. وبذلك مهد شارون في خطابه هذا للحرب ضد منظمة التحرير في لبنان، واكد ان التعاون الاميركي الاسرائيلي الاستراتيجي يمكن اسرائيل من تحقيق اهدافها الاستراتيجية. وذكر ان المساعدات العسكرية الاميركية، خاصة في مجال الاسلحة المتطورة والتكنولوجيا الحربية، تمكن اسرائيل من التفوق العسكري في المنطقة. وانهى شارون خطابه بالخلاصة التالية: «اتفاقية التفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل تشكل الخطوة الاولى لعلاقة امنية مثمرة ومفيدة ومتمشية مع سياسة الدفاع التي طرحتها»[١٢].

وذكر شارون في دراسته ان دور اسرائيل يتعدى منطقة الشرق الاوسط، ويشمل دول تركيا وايران وباكستان ومنطقة الخليج وافريقيا الشمالية، وان على اسرائيل ان تلعب دورا استراتيجيا وتحافظ على تفوقها العسكري في المنطقة[١٣].

الأسلحة الاميركية لاسرائيل تمهيدا للحرب:

تشير معظم المعلومات الى أن الحكومة الاميركية قامت خلال العام ١٩٨٢ بارسال مزيد من الاسلحة الاميركية الحديثة، والتي ثبت أنها استخدمت خلال الحرب في لبنان. وذكرت الباحثة كلوديا رايت بان ارقام البنتاجون الاميركي تشير الى ازدياد كبير في المعدات والذخائر الاميركية المرسلة الى اسرائيل في الاشهر الاولى من العام ١٩٨٢. فلقد استلمت اسرائيل ما قيمته حوالي ٢١٧ مليون دولار من المعدات العسكرية الاميركية في ربيع ١٩٨٢، وهو عشرة اضعاف ما استلمته في نفس الفترة من العام ١٩٨١. وتكونت هذه الاسلحة من عشر طائرات ف ـ ١٥، و١٤ آلية لسحب الدبابات، و١٩ مدفع ١٥٥ هاوتزر وما تزيد قيمته على ٦ ملايين دولار من القنابل والذخيرة، ومن المعروف ان آليات سحب الدبابات استخدمت بشكل مكثف خلال حرب لبنان، كما ان مدافع هاوتزر ١٥٥ استخدمت ضد بيروت خلال الحصار الاسرائيلي؛ هذا بالاضافة الى ارسال ٢٥ دبابة م ـ ٦٠ تم تسليمها لاسرائيل اوائل شهر أيار (مايو)، و١٥ دبابة سلمت خلال شهر حزيران (يونيه). كما اشارت احصائية البنتاجون الى ارسال ١٤ قنبلة موجهة يقدر سعرها بحوالي ٤ مليون دولار في اوائل ربيع ١٩٨٢ لاسرائيل، وهي القنابل التي تم استخدامها ضد بيروت الغربية[١٤].

هذا بالاضافة الى قيام الحكومة الاميركية، قبل زيارة شارون لواشنطن في منتصف ايار (مايو) ١٩٨٢، برفع الحظر عن ارسال طائرات ف ـ ١٦ لاسرائيل، وقيام حكومة ريغان بابلاغ الكونجرس بانها تنوي بيع ٧٥ طائرة ف ـ ١٦ لاسرائيل.

كما قامت لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس بزيادة المساعدات المالية لاسرائيل لعام ١٩٨٣ بمبلغ ١٢٥ مليون دولار اضافة الى ٧٨٥ مليون دولار، كما قامت اللجنة باعتبار المبلغ الاجمالي ٩١٠ ملايين دولار كهبة بحيث لا تضطر اسرائيل لاعادتها إلى اميركا[١٥].

وبذلك استنتجت الباحثة رايت ان هذه المعلومات تشير الى تنسيق غير عادي بين

الاسلحة الاميركية ومواعيد تسليمها وبين الخطط الاسرائيلية لغزو لبنان، واكدت ان البنتاجون الاميركي كان يعلم قبل ثلاثة أشهر قبل الحرب عن قيام اسرائيل بتخزين الاسلحة بشكل مكثف، وبذلك فان قيام البنتاجون بالاستمرار بارسال الاسلحة الاميركية، خاصة خلال الحرب، يعني ان هناك تعاونا مكثفا بين البنتاجون الاميركي واعمال اسرائيل العسكرية[١٦].

وأما تحركات القطع البحرية العسكرية الاميركية فتشير بوضوح الى علم اميركا بنوايا اسرائيل بالقيام بحرب واسعة ضد لبنان، فلقد تحركت القطع البحرية الاميركية في البحر المتوسط قبل بدء الحرب بعشرة أيام على الاقل، ومن ذلك تحرك حاملة الطائرات النووية (Uss Ranger) التي غادرت قاعدتها في سان دياجو، كاليفورنيا، الى المحيط الهندي ووصلته بتاريخ ١ حزيران (يونيو) لتحل مكان حاملة الطائرات (Uss Kennedy) التي تحركت عبر قناة السويس وأخذت موقعها قرب الساحل اللبناني، وقامت هذه الحاملة بتغطية اسرائيل بأجهزة الرادار والطائرات المقاتلة، وبذلك أمنت الجبهة الغربية لاسرائيل ضد أي هجوم مفاجيء من البحر أو الجو.

كما ان حاملة الطائرات الاميركية (Uss Eisenhower) ترافقها البوارج الاميركية غادرت موقعها في نابولي بايطاليا، يوم ١ حزيران (يونيو)، واتخذت موقعا جديدا مقابل البوارج السوفييتية قرب جزيرة كريت. وفي نفس الوقت، تم تجميع معدات الانزال البحري وقوات المارينز الاميركية في ميناء رواتا باسبانيا استعدادا للابحار الى لبنان. وذكرت مصادر البنتاجون ان قوات المارينز الاميركية غادرت ميناء رواتا بتاريخ ٦ حزيران (يونيو)، اي يوم بدء الاجتياح الاسرائيلي للبنان. وذكر الكولونيل روبرت جونستون، مسؤول الفرقة ٣٢ من المارينز، التي نزلت في بيروت، أن قواته قامت بالتدريب على هذه العملية العسكرية لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر. كما أشارت تقارير البحرية الاميركية الى أن حاملة طائرات الهيلوكبتر الاميركية (Uss Guam) غادرت قاعدتها في مدينة نورفوك، فرجينيا، بتاريخ ٢٤ أيار (مايو)، ووصلت الى قاعدة رواتا باسبانيا بتاريخ ٣ حزيران (يونيو)، أي يوم محاولة اغتيال سفير اسرائيل بلندن. هذه المعلومات تشير الى ان القوه العسكرية البحرية والجوية الاميركية الهائلة التي غطت شواطيء لبنان طوال فترة الحرب تجمعت وتحركت نحو مواقعها قبل بدء الحرب[١٧]. وبذلك كان البنتاجون الاميركي يعرف موعد بدء الحرب وقام بالتحرك العسكري اللازم لدعم الهجوم الاسرائيلي والتنسيق معه طوال فترة الحرب.

الحكومة الاميركية واسرائيل:
تخطيط وتنفيذ مشترك

مع بداية شهر شباط (فبراير)، بدأت معظم التقارير الواردة من اسرائيل تشير الى الاستعداد للهجوم على لبنان، فبتاريخ ٩ شباط (فبراير) نشرت جريدة نيويورك تايمز خبرا من اسرائيل بان خطة الهجوم الواسع على لبنان قد أعدت. كما صرح سفير اسرائيل بواشنطن موشي ارنز بتاريخ ٢٥ شباط (فبراير) ان احتمال قيام اسرائيل بالهجوم على لبنان أصبح واردا والمسألة هي عامل الوقت فقط. وبتاريخ ٩ نيسان (ابريل)، اعلنت وزارة الخارجية الاميركية عن قيام اسرائيل بتحركات عسكرية كبيرة على الحدود اللبنانية.

وكثرت تصريحات الزعماء الاسرائيليين عن القيام بعملية عسكرية كبيرة، فصرح نائب رئيس الوزراء سمحا ايرليخ بتاريخ ١٣ نيسان (ابريل) بان على الحكومة القيام بعمل لوضع حد للوضع المتدهور في جنوب لبنان، كما اجتمع كل من شارون ورئيس الاركان رافائيل ايتان مع رؤساء المستعمرات الشمالية بتاريخ ١١ أيار (مايو) وابلغهم عن احتمال قيام عملية عسكرية واسعة في لبنان وايد معظمهم هذه العملية[١٨]. وبتاريخ ١٤ أيار (مايو)، صرح مناحيم بيغن بان اسرائيل لن تقف مكتوفة الايدي في جنوب لبنان، واتهم النائب يوسي ساريد بعض الدوائر الحكومية بانها تعد لحرب واسعة النطاق[١٩].

وبتاريخ ١ نيسان (ابريل)، أعلن حاخام اسرائيل شلومو غورين، بعد اجتماعه بالرئيس ريغان، بواشنطن، ان الرئيس الاميركي «يؤيد أمن اسرائيل وسيقف معها تحت كل الظروف»[٢٠].

واما شارون فأكد انه خلال زياراته المتعددة لواشنطن اطلع المسؤولين الاميركيين على عملية لبنان، وقال شارون في حديث لجريدة واشنطن بوست: «منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ بحثت [مع المسؤولين الاميركيين] امكانية القيام بالعملية، وبحثتها مرات مع الكسندر هيج عندما حضر الى الشرق الاوسط، وبحثتها مع وزير الدفاع واينبرغر عندما ذهبت لواشنطن في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وبحثتها مرارا مع السيد فيليب حبيب، ولم اخبىء أسرارا عنهم». واكد شارون ان المسؤولين الاميركيين «يشاركوننا في البرامج ويوافقون على كل شيء»[٢١]. واكدت الباحثة كلوديا رايت انه خلال زيارة شارون لواشنطن من ٢٢ لغاية ٢٧ ايار (مايو) ايده الاميركيون كليا، واسرعوا في عملية ارسال الاسلحة الاميركية الحديثة لاسرائيل.

وكان مساعد شارون ارييه غانغر قد قام بزيارة للبنتاجون الاميركي، بالاضافة الى عدد من العسكريين الاسرائيليين للتنسيق العسكري مع اميركا، هذا بالاضافة الى اطلاع المخابرات على تفاصيل خطة الهجوم على لبنان[٢٢].

ويعتبر المراقبون ان خطاب وزير الخارجية هيج بتاريخ ٢٦ أيار (مايو) اشار بوضوح الى ضرورة قيام عملية واسعة في لبنان. وقال هيج في خطابه: «لقد حان الوقت للقيام بعمل منسق لدعم استقلال لبنان ضمن حدوده الدولية ودعم حكومة مركزية قوية تستطيع اقامة مجتمع حر، مفتوح، ديمقراطي»[٢٣].

وأكدت معظم التقارير، ان هيج كان على اطلاع كامل على الخطة الاسرائيلية وايدها كليا واعطى الضوء الاخضر لبدء الهجوم الاسرائيلي، وفي ٢٣ يناير ١٩٨٣ اكد مسؤولون في وزارة الخارجية الاميركية أن هيج عرف تفاصيل الخطة خلال اجتماعاته المتكررة مع شارون في أواخر أيار (مايو)، وأنه اعطى الضوء الاخضر لقيام اسرائيل بالعملية العسكرية، واكد هؤلاء المسؤولون ان هيج كان يؤيد اسرائيل تأييدا قويا حتى بعد قيام اسرائيل بالهجوم[٢٤]. واشارت التقارير الى ان الحكومة الاميركية كانت على معرفة باهداف اسرائيل البعيدة المدى، وانها ايدت الهجوم الاسرائيلي على لبنان في محاولة القضاء على منظمة التحرير[٢٥].

وأيد الرئيس ريغان ايضا الهجوم الاسرائيلي واهدافه، واكد ذلك بيغن بعد اجتماعه بريغان بتاريخ ٢٢ حزيران (يونيو)، اذ صرح لأعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس

بعد اجتماعه مع ريغان بقوله: «لقد تحدثت مع الرئيس، وهو يؤيدنا، واليهود الاميركيون يؤيدوننا وهناك دعم مسيحي ايضا»[٢٦]. وقد رفض ريغان نصيحة وزير الدفاع واينبرغر بقطع الأسلحة الاميركية عن اسرائيل بسبب عدم التزامها بوقف اطلاق النار أو نقدها علنا. كما اعلن مستشار ريغان، ادوين ميس، أن لاسرائيل مبررات جديدة للهجوم على لبنان، وان لاسرائيل دعما قويا بين اعضاء الكونجرس الاميركي، ولن تقوم الحكومة الاميركية بايقاف المساعدات العسكرية لاسرائيل[٢٧].

واما وزير الخارجية هيج فاستمر في عمله من اجل اخراج منظمة التحرير من بيروت وابلغ سفير السعودية خلال اللقاء بتاريخ ٢٣ تموز (يوليو) بضرورة خروج المنظمة من لبنان[٢٨].

واما في الكونجرس الاميركي، فتحرك عدد كبير من مؤيدي اسرائيل لدعم هجومها على لبنان، فاعلن السناتور دينيس ديكونسني (ديمقراطي) «ان على اميركا أن تجد طريقا لاخراج مجرمي المنظمة من لبنان، وعلينا أن نهنىء اسرائيل، لا أن ندينها، لما قامت به من عمل هام»، كما ذكر النائب جاك كمب (جمهوري) ان «اسرائيل قدمت لنا فرصة من خلال ضرب الوجود السوفييتي ــ السوري والقضاء على قاعدة الارهاب واعادة لبنان الى سيادته ودفع كامب ديفيد الى الامام»[٢٩].

واما وزير الخارجية الجديد جورج شولتز، فقد تابع تنفيذ المخطط الاميركي. وذكر سفير اسرائيل بواشنطن موشي ارنز، ان شولتز وافق معه على ضرورة العمل اولا على اخراج منظمة التحرير من بيروت، واكد ارنز ان الحكومة الاميركية اصبحت تقدر بعد الحرب اهمية اسرائيل الاستراتيجية كشريك لاميركا، وما قدمته من خدمات من أجل حماية مصالح اميركا في المنطقة[٣٠]. ومرة أخرى اكد شولتز ان حرب اسرائيل في لبنان قد خدمت مصالح اميركا وفتحت مجالا لحل سياسي على أساس اتفاقيات كامب ديفيد ومشاركة الملك حسين في المفاوضات. وقال شولتز في خطاب هام امام منظمة النداء اليهودي الموحد (United Jewish Appeal) بتاريخ ١٢ أيلول (سبتمبر) بمدينة نيويورك: «لقد أظهرت اسرائيل، مرة أخرى، قوتها وشجاعتها العسكرية. ان انسحاب منظمة التحرير من بيروت وقوة الامكانيات الاسرائيلية خلقت فرصة مناسبة وفرصة فريدة»[٣١].

وتكررت تأكيدات شولتز أن اميركا ملتزمة كليا بامن اسرائيل، وهذا الالتزام لا ينبع، فقط، من مبدأ خلقي، بل من الايمان بان اسرائيل القوية والآمنة هي مصلحة اميركية.

واشار شولتز، في حديث آخر، الى ضرورة الاستمرار في تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد، ومحاولة اقناع الملك حسين بدخول المفاوضات بدعم عربي ومشاركة فلسطينية، وذكر انه يعارض كليا قيام دولة فلسطينية، وانه يعكس بذلك الموقف الاميركي المستقل عن اسرائيل[٣٢].

واكد نائب الرئيس الاميركي جورج بوش نفس الموقف السياسي، اذ طالب الدول العربية بالاعتراف الصريح بحق اسرائيل في الوجود وضرورة مشاركة الاردن في المفاوضات، كما اكد ان العلاقة بين اميركا واسرائيل لا تزال قوية جدا[٣٣].

الاهداف والفوائد الاميركية بعد حرب لبنان

ركز عدد كبير من السياسيين والعسكريين الاميركيين المؤيدين لاسرائيل، بعد حرب لبنان، على نتائج هذه الحرب الاسرائيلية بالنسبة لمصالح اميركا والخدمات الهامة التي قدمها الجيش الاسرائيلي لحماية مصالح اميركا في منطقة الشرق الاوسط.

وذكر رئيس هيئة أركان القوات البحرية الاميركية السابق المو زيمولت ان الحكومة الاميركية تؤمن بأن اهداف اسرائيل في هذه الحرب موازية تماما لمصالح اميركا، وذلك من حيث ضرب مصالح السوفييت وحلفائهم المتطرفين في المنطقة وتحقيق مكاسب للمعسكر الغربي، ويـــرى زيمـولت ان اسرائيل قضت على القاعدة الارهابية في لبنان والتي كانت كوبا الشرق الاوسط، كما ساهمت في تطوير حكم لبناني جديد مؤيد لاميركا، ونجحت في ضرب حلفاء السوفييت في المنطقة وخلق تناقضات بين القوى المتطرفة من خلال الخلافات داخل منظمة التحرير وبينها وبين دمشق وبغداد. واستخلص زيمولت ان اسرائيل قدمت لاميركا أهم نصر عسكري سياسي منذ قيام السادات بطرد السوفييت من مصر عام ١٩٧٢.

وأما رئيس الجمعيات العبرية الاميركية الكسندر شندلر فكتب يقول ان انتصار اسرائيل في لبنان ساهم في رفع نفوذ اميركا في المنطقة واضعاف النفوذ السوفييتي، كما ان الجيش الاسرائيلي اثبت تفوق السلاح الاميركي على السلاح السوفييتي، هـذا بالاضافة الى توجيه ضربة مميتة لمنظمة التحرير والارهاب العالمي. واضاف شندلر: «لا يمكن لاميركا ابدا أن تتمكن من مكافأة اسرائيل على ماكسبته اميركا من خلال حرب لبنان، ولكن باستطاعتنا مساعدة اسرائيل من خلال الدعم السياسي والمالي والعسكري، وهذا جزء من سياسة مصلحتنا الاميركية ومكاسبنا الاميركية[٣٥].

وكتب المعلق العسكري المؤيد لاسرائيل جوزيف شوربار ان اسرائيل أصبحت من الناحية العسكرية في غاية الاهمية لاميركا الآن، وان دول حلف الناتو تستطيع أن تستفيد من تجربة اسرائيل العسكرية خاصة في مجال التكنولوجيا والتكتيك العسكري. وحذر شوربار من ان هناك مجموعة من المسؤولين الاميركيين، ومنهم وزير الخارجية الجديد شولتز ووزير الدفاع واينبرغر والمبعوث فيليب حبيب، لا يؤمنون بهذه النظرية كليا، وان على الكونجرس واصدقاء اسرائيل الضغط على الحكومة الاميركية للاستمرار في سياسة الاعتماد على اسرائيل كأفضل حليف لاميركا في منطقة الشرق الاوسط[٣٦].

ومن الناحية السياسية، كتب هنري كيسنجر ان حرب لبنان فتحت مجالا جديداً للتقدم باتجاه الحل السلمي في المنطقة، وأكد ان على الحكومة الاميركية ان تسرع في ادخال الملك حسين في المفاوضات وليس منظمة التحرير، وعليها ان تدفع الدول العربية نحو الاعتراف باسرائيل كدولة مستقلة[٣٧].

وفي نفس الموضوع، كتب المعلق جوزيف كرافت، انه، بعد قيام اسرائيل بابادة الجهاز العسكري لمنظمة التحرير في لبنان واخراج المنظمة من لبنان، يمكن الآن التحرك باتجاه اتفاق مع سوريا بحيث يتم التفاهم معها بشأن لبنان والجولان[٣٨].

وكان كرافت قد كتب في آذار (مارس) ١٩٨٢ عن أهمية قيام اسرائيل بعملية اسرائيلية لضرب منظمة التحرير في لبنان واخراج القوات السورية من لبنان، وبالتالي

اسقاط الرئيس حافظ الاسد وتقسيم سوريا الى دويلات صغيرة مما يحقق السلام في المنطقة[٣٩].

وأما وزير الخارجية السابق هيج فاستمر في نقد سياسة ريغان ومطالبة الرئيس بالاستمرار في دعم اسرائيل عسكريا وسياسيا وعدم الضغط عليها، خاصة فيما يتعلق ببناء المستعمرات في الضفة الغربية وغزة[٤٠].

وأما في المجال العسكري، فبدأ البنتاجون الاميركي يتابع عملية الدراسات المشتركة للاستفادة من نتائج الحرب في لبنان، وقام وزير الدفاع الاميركي واينبرغر بزيارة اسرائيل في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وأعلن بان «القوة العظيمة للجيش الاسرائيلي هي إحدى الوسائل لتحقيق السلام في المنطقة»[٤١].

وبدأ واينبرغر المباحثات العسكرية مع شارون، وأعلن شارون فيما بعد أن اسرائيل ستقدم للبنتاجون الاميركي كل المعلومات العسكرية الهامة والتي تفيد اميركا، وأرسل البنتاجون الاميركي رئيس جهاز الرصد العسكري اندرو مارشال،على رأس وفد عسكري لاسرائيل، وقام الوفد بتوقيع اتفاقية مع شارون لتبادل المعلومات في المجال العسكري حول الحرب في لبنان وحول السلاح السوفييتي وما حققه السلاح الاميركي خلال هذه الحرب.

من الواضح، اذن، ان الحكومة الاميركية مستمرة في تنفيذ وتطبيق اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل، والاستمرار بدعم اسرائيل عسكريا وسياسيا باعتبارها اهم قاعدة عسكرية مؤيدة لاميركا في المنطقة. وتحاول اميركا الاستفادة من حرب اسرائيل في لبنان سياسيا، عبر فرض بنود اتفاق كامب ديفيد على العرب، ودفع الملك حسين نحو دخول المفاوضات، وفرض حل في لبنان مبني على أساس الاعتراف باسرائيل. كما تحاول اميركا استخدام اسرائيل كقاعدة عسكرية استراتيجية في التحرك، ليس فقط في المنطقة العربية، بل أيضا، في افريقيا واميركا اللاتينية. وبذلك تلتقي الادارة الأميركية كلياً مع المبادىء التي طرحها شارون، وهي ان اسرائيل تستطيع خدمة المصالح الاميركية استراتيجيا في المنطقة. وهذا يفسر، ايضا، الزيارات التي قام بها شارون مؤخرا لدولة زائير، ولبعض دول اميركا اللاتينية كهندوراس وكوستاريكا، ووضع اتفاقيات للتعاون العسكري والامني.

ان التحرك الاسرائيلي العسكري والسياسي الجديد يأتي ضمن التحرك الاستراتيجي الاميركي الجديد، المعتمد على أخذ المبادرة وضرب حركات التحرر الوطنية والدول التي تؤيدها، وفي نفس الوقت ضرب نفوذ الاتحاد السوفييتي في المناطق التي يعتقد الاميركيون أنه يتواجد فيها.

ان هذا الوضع الجديد يلقي مزيدا من المسؤولية على منظمة التحرير الفلسطينية، حتى تتمكن من مواجهة هذه الضربات الاميركية ــ الاسرائيلية والتغلب على هذا المخطط وتحقيق اهداف شعب فلسطين الوطنية.

(١) وكالة الانباء اليهودية (J.T.A.)، ١٩٨١/٢/٤.
(٢) المصدر نفسه، ١٩٨١/١/٣٠.
(٣) خطاب الكسندر هيغ، «اتجاه جديد في سياسة اميركا الخارجية»، نشرة وزارة الخارجية الاميركية، حزيران (يونيو) ١٩٨١، ص ٦٠.
(٤) وكالة الأنباء اليهودية، ١٩٨١/٢/٢٣.
(٥) زيارة وزير الخارجية الأميركية، الكسندر هيغ، لمنطقة الشرق الأوسط، نشرة وزارة الخارجية الأميركية، حزيران (يونيو) ١٩٨١، ص ١٦.
(٦) «بيان حول الارهاب صدر عن اجتماع القمة الغربية في اوتاوا، كندا»، ١٩٨١/٧/٢١، المصدر نفسه، آب (اغسطس) ١٩٨١.
(٧) وزير الخارجية هيغ امام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الاميركي، «الاستراتيجية الاميركية في الشرق الأوسط»، المصدر نفسه، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١، ص ١٤
(٨) «نص اتفاقية التفاهم الاميركي ـ الاسرائيلي»، نيويورك تايمز، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.
(٩) كريستيان ساينس مونيتور، ١٩٨١/١٢/١.
(١٠) تصريح ستوسيل، ١٨ حزيران (يونيو)، نشرة وزارة الخارجية الاميركية، آب (اغسطس) ١٩٨١.
(١١) خطاب شارون في معهد الدراسات الاستراتيجية، جامعة تل ابيب، «مشاكل اسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات»، ١٩٨١/١٢/١٤؛ ونشرت مقاطع منه في جريدة الفجر، ١٩٨٢/١/١٥، ص ١٠.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) كلوديا رايت، «البنتاغون لم يفاجأ بالهجوم الاسرائيلي»، مجلة In These Times، ١٩٨٢/٩/١٤.
(١٥) شيلا رايان، «الهجوم الاسرائيلي على لبنان»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٤ ـ ٤٥، صيف ١٩٨٢.
(١٦) كلوديا رايت، مصدر سبق ذكره.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) دافار، ١٩٨٢/٥/١٣.
(١٩) جيروزاليم بوست، ١٩٨٢/٥/١٤.
(٢٠) اذاعة تل ابيب، نشرة الرصد الاميركية (Fibs)، ١٩٨٢/٤/١.
(٢١) نشرة انتركونتيننتال برس، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(٢٢) كلوديا رايت، مصدر سبق ذكره.
(٢٣) «خطاب هيغ بمدينة شيكاغو»، نيويورك تايمز، ١٩٨٢/٥/٢٧.
(٢٤) ميامي هيرالد، ١٩٨٣/١/٢٣.
(٢٥) بول ماغنيلا، شيكاغو تريبيون، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(٢٦) رولاند ايلانز، والشنطن بوست، ١٩٨٢/٧/١٢.
(٢٧) نيويورك تايمز، ١٩٨٢/٧/٢٤.
(٢٨) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٧/٢٩.
(٢٩) نشرة ميدل ايست اوبزرفر، ١٩٨٢/٦/١٥.
(٣٠) جيروزاليم بوست، ١٩٨٢/٩/١٧.
(٣١) خطاب وزير الخارجية جورج شولتز، في نيويورك، ١٩٨٢/٩/١٢.
(٣٢) «حديث مع جورج شولتز»، مجلة مومنت كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢.
(٣٣) نيويورك تايمز، ١٩٨٢/٩/٢٣.
(٣٤) المو زيمولت، «اسرائيل واميركا كسبت في حرب لبنان»، نيويورك تايمز، ١٩٨٢/١١/١٩.
(٣٥) الكسندر شيندلر، «الجيش الاسرائيلي لاميركا»، نيويورك تايمز، ١٩٨٢/١١/١.
(٣٦) وكالة الانباء اليهودية، ١٩٨٢/١/١٩.
(٣٧) لوس انجلوس تايمز، ١٩٨٢/٩/٢١.
(٣٨) جوزيف كرافت، «فتح الباب السوري»، واشنطن بوست، ١٩٨٢/٩/١٩.
(٣٩) شيلا رايان، مصدر سبق ذكره.
(٤٠) نيوزويك، ١٩٨٢/٩/٢٧.
(٤١) انترکونتيننتال برس، ١٩٨٢/٩/٢٠.

سياسة «اليد الطويلة»
العمليات الانتقامية الاسرائيلية خلال الخمسينات

بقلم الشهيدة حنه شاهين

الاعتداءات المتكررة التي تشنها اسرائيل على الدول العربية المجاورة ليست حديثة العهد في سياسة «اليد الطويلة» أو «اليد القوية» التي ينتهجها قادة الكيان الصهيوني في تعاملهم مع العرب، بل انها قديمة، وتكاد تعود جذورها الى نحو ٥٠ سنة. فأسس هذه السياسة كانت قد ارسيت خلال الخمسة عشر عاماً التي سبقت قيام اسرائيل، وعلى وجه التحديد منذ نشوب الثورة العربية في فلسطين خلال السنوات ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩، وحتى نهاية الحرب العربية ــ الاسرائيلية الاولى، ١٩٤٧ ــ ١٩٤٩. وبعد قيام اسرائيل، وخصوصا خلال النصف الاول من الخمسينات، اي حتى غزوة سيناء سنة ١٩٥٦، اتخذت هذه السياسة طابعا جديدا تمثل في شن الحملات الانتقامية الواسعة على الدول العربية المجاورة. وتتخذ هذه السياسة، كما تمثلت خلال السنوات الست الاخيرة، اي منذ صعود ليكود الى الحكم في اسرائيل، طابعا جديدا مميزا ونشطا ناجما عن كون الثلاثي العريق في الارهاب، بيغن وشامير (ابطال دير ياسين) وشارون، هو الذي يقود اسرائيل. وللوقوف بصورة اكثر وضوحا على ابعاد هذه السياسة لا بد من العودة بشيء من التفصيل الى فترة ارساء اسسها خلال النصف الاول من الخمسينات.

بين الازمات الخارجية والمشاكل الداخلية

فشلت اسرائيل بعد قيامها في السعي نحو تطوير اتفاقات الهدنة مع الدول العربية الى اتفاقات سلام شامل، من خلال تجاهل الحقوق الفلسطينية. وبعدما ايقنت مدى شدة الرفض العربي لسعيها هذا بدأت تنشط من أجل تثبيت وجودها وسط ضغوط دولية قوية، خاصة من الغرب، لتلبية المطالب العربية، وعلى رأسها الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم أو التعويض عليهم؛ وكذلك وسط مشاكل داخلية اجتماعية واقتصادية لا تحصى، ناجمة في الاساس، عن توقف مئات الآلاف من المهاجرين اليهود الجدد من الشرق والغرب اليها، دون ان تتوفر قاعدة تحتية ملائمة لاستيعابهم. وفي ظل هذا الوضع عملت القيادة الاسرائيلية على بلورة سياسة خارجية

وأمنية، انطلاقا من بعض الاعتبارات المميزة لمجرى الصراع العربي ــ الاسرائيلي بعد حرب ١٩٤٨، وما أفرزته من نتائج. وكان أبرز تلك الاعتبارات ما يكمن في الانعكاسات الدولية لنتائج تلك الحرب، التي لم تحسم الموقف الدولي تماما الى جانب اسرائيل، رغم انتصارها فيها. وبالتالي فان تثبيت مكاسبها، كأساس لتثبيت وجود الدولة، كان لا بد ان يكون مقرونا بجهد سياسي متواصل لكسب الرأي العام الدولي، خصوصا الغربي، الى جانب السياسة الاسرائيلية، وذلك عن طريق تقوية ارتباط اسرائيل بالغرب، خصوصا بالولايات المتحدة واوروبا الغربية. اما الاعتبار الآخر الذي انطلقت منه القيادة الاسرائيلية، في سعيها نحو بلورة سياستها الخارجية والامنية، فقد تمثل في ثقتها بحتمية استمرارية الصراع مع العرب، في ظل تجاهلها للحقوق الفلسطينية، مما يعني بالنسبة لها احتمال وقوع حروب اخرى معهم في المستقبل. وعليه، فمن البديهي ان سياستها الامنية كان يجب أن ترتكز على انشاء قوة عسكرية كبيرة لمواجهة العرب باستمرار.

ورغم الاتفاق بين الزعماء الاسرائيليين حول اهداف السياسة الخارجية والامنية خلال الخمسينات، كما تمثلت في السعي نحو تثبيت وجود اسرائيل في المنطقة كدولة مستقلة وقوية، وتدعيم مكانتها الدولية، وبناء قوتها العسكرية، فان الخلاف بينهم كان قائما حول الاساليب التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذه الاهداف. فبينهم من كان يفضل التركيز على الجهود السياسية وتقديم بعض التنازلات الشكلية للعرب، واتباع المناورة السياسية للوصول الى الهدف، وبينهم من كان يفضل الاعتماد على سياسة القوة، التي تحتم عدم المساومة، ابدأ، على مكاسب اسرائيل في حرب ١٩٤٨، سواء كان الامر متعلقا بحقوق اللاجئين أو بمسألة تعديل الحدود. وكانت الغلبة في النهاية لاصحاب هذا الخط المتشدد بزعامة بن ــ غوريون ودايان، اللذين بادرا الى بلورة سياسة أمنية متصلبة مستغلين المشاكل الامنية الناجمة عن حوادث الحدود، التي كانت تنفذ على شكل هجمات صغيرة ومحدودة، منظمة أو عشوائية، بهدف القيام بشبه نشاط فدائي، وان كان محدودا وغير واضح المعالم، انطلاقا من الدول العربية المجاورة، ضد اهداف اسرائيلية تقع في مناطق الحدود. ففي احصائية نشرتها احدى المصادر الاسرائيلية الموثوقة، بلغ عدد عمليات الحدود هذه منذ سنة ١٩٤٩ وحتى سنة ١٩٥٦، عشية العدوان الثلاثي البريطاني ــ الفرنسي ــ الاسرائيلي على مصر، نحو ١١٦٥٠ عملية، قتل من جرائها ٤٣٤ اسرائيليا وجرح ٩٤٢ آخرون[١]. وقد نفذت ٧٨٥٠ عملية، من بين هذه العمليات، من الحدود الاردنية، ونحو ٣٠٠٠ من الحدود المصرية و٦٠٠ من الحدود السورية، ونحو ٢٠٠ من لبنان[٢]. وتمثلت هذه العمليات كما يصفها المصدر الاسرائيلي، في مهاجمة القطارات الاسرائيلية ووضع الالغام في الطرق وهجمات متعددة ضد اسرائيليين وغيرهما من الحوادث. ولم تكن هذه العمليات، «التي كانت تتم في البداية بمبادرة محلية»، أي من قبل السكان دون علم السلطات العربية، تتسم بطابع التنظيم، الامر الذي تبدل سنة ١٩٥٦، قبيل العدوان الثلاثي، حيث كانت تنفذ العمليات ضد اسرائيل على ايدي فدائيين بتوجيه مصري[٣].

وتذرعا بهذه العمليات، بلورت القيادة الاسرائيلية في ذلك الحين، بزعامة بن ــ غوريون، سياسة أمنية متشددة ترتكز على مبدئين أساسيين: الاول، اعداد القوة

العسكرية الاسرائيلية لخوض حروب جديدة شاملة ضد العرب في المستقبل؛ والثاني، منع الاخلال الامني المتواصل في مناطق الحدود بواسطة عمليات انتقامية شديدة ضد القرى والمدن العربية التي ينطلق منها منفذو عمليات الحدود. ويبدو أن العمل على هذين الصعيدين كان مرتبطا في كثير من الاحيان، حيث ان العمليات الانتقامية التي كانت تخطط لها القيادة الاسرائيلية، كانت تلزمها وسائل تنفيذية ملائمة، سواء على صعيد الطاقة البشرية أو الاسلحة أو المعلومات العسكرية، لا يمكن توفيرها الا بواسطة الجيش. كما ان العمليات الانتقامية المتواصلة من جانب اسرائيل، ثم العمليات المضادة لها، كان من شانها أن تخلق وضعا من عدم الاستقرار الامني الدائم على الحدود، الذي يمكن أن يتطور في أي لحظة الى مواجهة شاملة. لذلك، لوحظ ان بناء الجيش الاسرائيلي واعداده لمثل هذه المواجهة، كان مترافقا ومترابطا مع النشاط الانتقامي الجاري، الذي بدات اسرائيل تنفيذه بصورة فعلية منذ مطلع الخمسينات.

كان موشي دايان رئيس الاركان الاسرائيلي في منتصف الخمسينات، من كبار مؤيدي سياسة العمليات الانتقامية ومخططيها. ففي محاضرة له في تموز (يوليو) ١٩٥٥، اعتبر دايان ان مشاكل الامن القائمة ليست ظاهرة عابرة، وربما استمرت سنين طويلة، ولذلك «ينبغي بذل جهد كبير من اجل توفير الهدوء وظروف العمل الملائمة في مستوطنات الحدود، وداخل اسرائيل». والاسلوب الافضل، في نظره، لتوفير الامن على الحدود هو اتباع سياسة العمل الانتقامي التي يمكن عن طريقها «تحديد المسائل المحظورة، والمسموح بها، في نهج الدول العربية وسكانها [تجاه اسرائيل]»[٤]. ويبرر دايان سياسة العمل الانتقامي بقوله: «لا نستطيع ضمان عدم نسف كل انبوب مياه، أو اقتلاع اية شجرة. ولا نستطيع منع قتل العمال في البساتين والعائلات اثناء الليل. ولكننا قادرون على تحديد ثمن غالٍ لدمائنا، لا تستطيع تحمله اية قرية عربية او جيش عربي أو حتى حكومات عربية. اننا، بعملنا هذا، نستطيع أن نضمن معارضة القرى العربية للمتسللين عبرها، بدلا من تقديم المساعدة لهم. ونستطيع دفع قادة الجيش الاردني على الحفاظ جيدا على التزاماتهم في حراسة الحدود، بدلا من فشلهم في الصدام مع قواتنا. اننا قادرون على دفع الحكومات العربية للتخلي عن «سياسة القوة» تجاه اسرائيل»[٥]. ويضيف دايان: «ان القوات الاسرائيلية لا تستطيع ملاحقة المتسللين الى ما وراء الحدود... الا أن الجيش الاردني قادر على محاربتهم، اذا ايقن ان سرقة بقرة في رامات هالوفيش [مستوطنة اسرائيلية على الحدود مع الاردن] تلحق الضرر بقلقيلية، وقتل يهودي في روحامه يشكل خطرا على سكان غزة... اما الدافع الذي سيدفع الحكومات والقوات العربية للقيام بذلك — والسكان العرب كي يدركوا ذلك — فيجب أن يكون ملموسا، وحقيقيا وأكيدا، ويتمثل في العمليات الانتقامية والخوف منها. وبدون هذه العمليات سيسوء الوضع على الحدود، اكثر فاكثر، ويصل الى حد الفوضى الحقيقية، [خصوصا وان] المنطقة العربية المجاورة لاسرائيل مشبعة بالعداء لها، بينما تحتوي مخيمات اللاجئين على طاقات متفجرة، بحيث ان عمليات انتقامية شديدة تنفذ من حين الى آخر، يمكنها ان تردع عمليات الشغب التي تسود مناطق الحدود، وتدفع بامن اسرائيل نحو الانهيار»[٦].

ان من يقرأ هذه الاقوال، يعتقد ان امن اسرائيل كان، فعلا، في خطر يستوجب

عمليات انتقامية واسعة، كتلك التي نفذت خلال الخمسينات. الا ان الامر لم يكن كذلك، حيث ظهر ان هذه العمليات لم تكن تهدف فقط الى تحقيق الامن على الحدود، وانما كانت لها اهداف غير مرئية تصب في قنوات السلطة والجيش في آن واحد. ومن هذه الناحية، كانت العمليات الانتقامية اداة في الصراع الداخلي بين الزعماء الاسرائيليين حول سياسة اسرائيل الخارجية والامنية، كما سبق وأشرنا. ففي دراسة اعدها باحثان اسرائيليان من الجامعة العبرية هما الدكتور شلومو اهرونسون، والدكتور دان هورفيتس حول السياسة الانتقامية التي نفذتها اسرائيل منذ قيامها ضد العرب، ورد انه في الخلاف الذي كان قائما بين الحمائم والصقور داخل السلطة الاسرائيلية، حدثت حالات اقدم فيها الحمائم على اقتراح «صمام امان» على شكل عملية انتقامية «من أجل منع اشتعال أوسع مدى»[٧]. الا انه، بشكل عام، كان المستفيد الاكبر من عمليات الانتقام في النصف الاول من الخمسينات، هم «الصقور اصحاب التوجه السياسي الاوروبي، الذين كانوا يتطلعون الى معركة قريبة مع مصر»[٨].

من ناحية أخرى، كان من اهداف العمليات الانتقامية ايضا «الحفاظ على المعنويات داخل الجيش وبين السكان، دون خوض حرب شاملة، وكذلك تعزيز الوفاق الاجتماعي [عبر المحافظة على وضع التوتر [الأمني] وخدمة مصالح القيادة السياسية في عدم توجيه النقد لها بسبب ضعفها وعدم فعاليتها»[٩]. اضافة الى ذلك وُظفت العمليات الانتقامية في «مجال العلاقات الخارجية، في الوقت الذي كانت تخشى به اسرائيل ضغطا سياسيا من جانب الدول الكبرى لتغيير الوضع الراهن، سواء بالنسبة للمطالبة بتعديل الحدود بين اسرائيل والدول العربية، كما جاءت نتيجة حرب ١٩٤٨، ودفع اسرائيل الى العودة للحدود التي رسمت في قرار التقسيم؛ أو بالنسبة لحل مشكلة اللاجئين عبر السماح لهم بالعودة الى ديارهم، أو التعويض على غير الراغبين بذلك. وقد «ساهمت العمليات الانتقامية في خلق جو سياسي وأمني، تنازلت خلاله الدول الكبرى عن مبادرات سياسية كانت مبعث قلق بالنسبة لاسرائيل. وفي حالات اخرى، كان تصعيد التوتر في منطقة معينة [على الحدود] يخدم علاقات اسرائيل بدول كبرى، وهي في نزاع مع القومية العربية، وقادرة على تزويد اسرائيل بالسلاح»[١٠].

مدرسة شارون الانتقامية

كان الجيش الاسرائيلي بعد حرب ١٩٤٨ بمثابة مؤسسة شبه مشلولة، بسبب النقص في الطاقة البشرية في صفوفه، بعدما رفضت عناصر عديدة كانت تنتمي الى المنظمات العسكرية الصهيونية قبل قيام اسرائيل، الانضمام اليه؛ أو تركته إثر التغييرات التي ادخلها عليه بن ــ غوريون خلال حرب ١٩٤٨ وبعدها. أما العناصر الجديدة التي انضمت حديثا الى الجيش خلال تلك الفترة، فكانت في معظمها من المهاجرين الجدد، الذين لاتتوفر لديهم خبرة قتالية سابقة. كذلك كان النقص في السلاح والعتاد، وصعوبة الحصول عليه من المشاكل الملحة التي واجهت المشرفين على بناء الجيش الاسرائيلي في الخمسينات. «فبعد حرب ١٩٤٨، لم يكن هذا الجيش يملك سلاح مدرعات أو سلاحا جويا ليستعين بهما في حرب الاستنزاف اليومية... وكان تطوير هذين السلاحين، فيما بعد،

عائدا الى حالات الفشل التي مُني بها سلاح المشاة في السنوات الاول من الخمسينات، في الرد على عمليات الحدود»[١١]. وكما ورد في كتاب المظليين[١٢]، فان الجيش الاسرائيلي في تلك الفترة «كان عاجزا امام المتسللين. ورغم ادراكه لضرورة الرد عليهم بعمليات انتقامية، فانه لم يكن يملك الوسائل المطلوبة، ولم تعمه الروح الحيوية لمبادرات كهذه...

«لقد جرَّب الجيش قدراته في عمليات انتقامية وفشل. ومرة تلو الاخرى، اضيفت اسماء قرى ومواقع عربية جديدة الى قائمة العار التي حاول الجيش الاسرائيلي ان يتناساها: الفشل في تل المطيلة في الشمال، وفي وادي فوكيت، وفي بيت سيرا، وبيت آفا، وبيت جالا، وايدنه. وفي اكثر من مرة تاهت الوحدات في الطرق وفشلت في عمليات الاستكشاف الليلي». لذلك ارتأت القيادة الاسرائيلية انشاء وحدات خاصة ومختارة لمواجهة حرب الاستنزاف اليومية، «بحيث تصبح نموذجا يحتذي به الجيش الاسرائيلي كله»[١٣]. وعلى هذا الاساس انشئت «الوحدة ١٠١» بقيادة اريئيل (اريك) شارون في آب (اوغسطس) ١٩٥٣، بقرار من رئيس شعبة العمليات في ذلك الحين موشي دايان (الذي تسلم رئاسة الاركان في كانون الاول ــ ديسمبر من السنة نفسها).

كانت الوحدة ١٠١ عصابة محترفة من الارهابيين، وبمثابة جيش خاص لشارون، الذي أصبح فيما بعد أبرز قادة اسرائيل العسكريين المتميزين بتطرفهم العسكري والسياسي، انطلاقا من عدائهم الشديد للعرب. وقد تمركزت عصابة شارون هذه في معقل جبلي، يدعى معسكر ستيف قرب القدس، مطل على قرية عربية مهجورة. وبحسب الرواية في كتاب المظليين، لم يكن افراد هذه العصابة يصنفون وفق رتبهم العسكرية «وانما وفق كفاءاتهم وتجربتهم القتالية... وكانوا يتدربون باستمرار على تنفيذ هجمات مفاجئة ضد قرى عربية، وعلى نصب الكمائن واساليب التغطية وكيفية الرد في حال اكتشافهم، اوتعرضهم لهجوم من قبل وحدة نظامية»[١٤]. وباختصار فقد تخرج من هذا المعسكر عصابة محترفة للاجرام، مهمتها تنفيذ عمليات انتقامية ضد مراكز مدنية وتجمعات سكانية في الاساس، في الدول العربية المجاورة، بهدف قتل اكبر عدد من العرب لردعهم عن التحرش باسرائيل. والجدير بالذكر انه بعد مرور اربعة أشهر على الاعلان عن قيام الوحدة ١٠١، ولاسباب لا مجال لذكرها هنا، جرى توحيدها مع كتيبة المظليين في الجيش الاسرائيلي في مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤. وتم ذلك بمبادرة من دايان، الذي عارض فيما بعد وجود فرق «مختارة» داخل الجيش، معللا ان ما تستطيع تنفيذه احدى الوحدات، يجب ان تنفذه الوحدات الاخرى، ومبررا تأييده في البداية لاقامة الوحدة ١٠١ في انه كان تأييدا مؤقتا فقط فرضته الظروف، بسبب فشل الجيش في عملياته الانتقامية الاولى[١٥]. ووافق شارون على ضم وحدته الى المظليين بعد تعيينه قائدا لهم.

لقد كانت أساليب الاعمال الاجرامية التي اتبعتها الوحدة ١٠١ في عملياتها الانتقامية ضد العرب، الاساس الذي بلور عليه الجيش الاسرائيلي منذ بداية تطوره، النهج القتالي الارهابي، كما تجسد في حروب اسرائيل المتكررة ضد العرب، وخاصة ضد الفلسطينيين. فعمليات القصف الشديد بأحدث الأسلحة المتوفرة من البر والبحر والجو، ضد مخيمات الفلسطينيين في جنوب لبنان خلال الحرب الاخيرة، التي ادت الى تدميرها

بشكل كامل تقريبا، وقتل وتشريد الآلاف من سكانها، ثم القصف المتواصل على بيروت مع فرض الحصار التمويني الشديد على سكانها المدنيين، ليست من الامور الغريبة بالنسبة لجيش نشأ منذ «صغره» في مدرسة شارون الارهابية، وخاصة وان شارون هذا، كان وزير الدفاع، وصاحب الامر والنهي في تخطيط النشاط العسكري وتوجيهه.

نشاط الوحدة ١٠١

يلاحظ من خلال وصف عمليات الوحدة ١٠١، كما جاء في كتاب المظليين، المذكور سابقا، وفي الكتب الكثيرة التي صدرت حول هذا الموضوع خلال الوقت[١٦] (وابرزها كتاب يوميات احد أبرز ارهابييها المدعو مئير هار ــ تسيون الذي يصف بدقة متناهية الاساليب الاجرامية التي كان يتبعها ورفاقه في قتل العرب)[١٧]. ان جميع هذه العمليات كانت تنفذ ليلا وبنفس الاسلوب الذي كانت تنفذ به عمليات اتسل (الارغون) وليحي (عصابة شتيرن) والبلماح «كتائب الصاعقة»، التابعة للهاغاناه خلال حرب ١٩٤٨ وقبلها، أي التركيز على القتل والتدمير بين تجمعات السكان المدنيين العرب دون تمييز. وسنركز هنا على ابرز العمليات الانتقامية واكثرها اجراما، التي نفذتها هذه الوحدة، منذ انشائها كوحدة مستقلة، وبعد اندماجها مع كتيبة المظليين، وحتى عشية العدوان الثلاثي ضد مصر سنة ١٩٥٦.

كانت اولى العمليات «الرسمية» التي نفذتها هذه الوحدة، هي الهجوم على مخيم اللاجئين «البرج» في قطاع غزة في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٣؛ وهو الهجوم الذي شارك فيه شارون شخصيا،الى جانب المدعو هار ــ تسيون المذكور سابقا،وارهابي آخر في المجموعة يدعى شلومو بئوم. وبعد اكتشافهم داخل المخيم، بدأوا باطلاق الرصاص باتجاه سكانه الهاربين في كل اتجاه، وبنسف عدد كبير من منازله، مما أدى الى استشهاد عشرين فلسطينيا من سكانه وجرح عشرين آخرين، باعتراف المصادر الاسرائيلية نفسها[١٨].

الا أن شارون كان يحلم بعمليات انتقامية اوسع «تليق بمستوى افراد وحدته وكفاءتهم». وسنحت له الفرصة في الهجوم على قرية القبية الاردنية في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٣ «انتقاماً لبعض حوادث الحدود التي قدم منفذوها من اتجاه الحدود الاردنية»[١٩]. وكان الهدف من هذا الهجوم، الذي قاده شارون شخصيا ايضا، هو «نسف عشرات المنازل في القبية. ومحو ابدي لوصمة العار التي لحقت بالجيش الاسرائيلي نتيجة هزيمته في عمليات سابقة»[٢٠].وكما يروي هار ــ تسيون في وصفه لهذا الهجوم، فان القوة الاسرائيلية، لم تستطع المحافظة على عنصر المفاجأة بعدما صادفت مجموعته اثناء تقدمها نحو القرية، أبا وابنه، حاولا الهرب، فقتلتهما. رغم ذلك، استمر الهجوم «وفي الساعة الحادية عشر ليلا كانت القبية قرية اشباح خاوية، يلفها السكون، وقد اختفى جميع سكانها في الظلام...وشكلت [هدفا] لعملية تفجير ضخمة تحولت الى عملية قتل مخيفة... استمرت ثلاث ساعات، تحوّل نتيجتها خمسة واربعون بيتا الى اكوام من الدمار [فجرت البيوت وسكانها نائمون فيها]... وفي اليوم التالي بعد انسحاب القوة الاسرائيلية ظهرت نتائج العملية المخيفة، بعد ان عاد الاردنيون الى قريتهم واكتشفوا سبعين جثة بين الانقاض، بينها عشرات النساء والاطفال»[٢١]. كانت مجزرة رهيبة نفذتها الوحدة ١٠١

ضد قرية عربية آمنة، استنكرها الرأي العام الدولي بشدة، وصدر قرار عن مجلس الامن بادانتها (القرار رقم ١٠١ (١٩٥٣) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٥٣) مما اضطر رئيس الحكومة الاسرائيلية، في ذلك الحين، دافيد بن ــ غوريون الى انكار اي دور للجيش الاسرائيلي فيها، وتجييرها لحساب سكان المستوطنات الحدودية «الذين نفذوها بفعل استيائهم من الهجمات التي تنفذ ضدهم من الاردن»[٢٢].

الا انه رغم هذا الاستنكار العالمي، والتنكر الاسرائيلي الرسمي من المسؤولية تجاه مجزرة القبية، فقد «حظي شارون بتقدير كبير على التنفيذ الناجح من جانب قادته، الذين رشحوه لتولي مناصب رفيعة، بعدما شعروا ان الوحدة ١٠١ اصبحت مكانا ضيقا بالنسبة له»[٢٣]. فعين قائدا للمظليين بعد دمج وحدته معهم، كما سبق واشرنا، «واصبحت دروس عملية [مجزرة] القبية، الاساس لاسلوب العمليات الانتقامية الذي تبناه الجيش الاسرائيلي منذ تلك الفترة وحتى [عدوان ١٩٥٦]»[٢٤].

وكان الهجوم على قرية نحلين في آذار (مارس) ١٩٥٤ اول عملية انتقامية كبيرة ينفذها المظليون بقيادة شارون. وقد تلاه الهجوم على معسكر عزون الاردني شرقي قلقيلية في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٤، وفي تموز (يوليو) ١٩٥٤، وقع الهجوم ضد موقع مصري محصن في قطاع غزة، مقابل كيبوتس كيسوفيم، شارك فيه مئة جندي اسرائيلي على رأسهم شارون، الذي اصيب خلال المعركة. ويلاحظ من خلال الوقوف على احداث تلك الفترة، ان العنف الذي تميزت به العمليات الانتقامية الاسرائيلية، كان يزداد حدة مع كل عملية جديدة، خصوصا بعد تعيين دايان رئيسا للاركان في اواخر ١٩٥٤. مع عودة بن ــ غوريون الى وزارة الدفاع في شباط (فبراير) ١٩٥٥، بدأ التخطيط لعمليات انتقامية واسعة النطاق ضد الدول العربية، خاصة ضد مصر، كرد على نشاط الفدائيين من غزة خلال تلك الفترة. وكانت ابرز العمليات التي نفذت، آنذاك، هي الهجوم على معسكر مصري قرب غزة في نهاية شباط (فبراير) ١٩٥٥، الذي تسبب في استشهاد ٢٢ جنديا مصريا واصابة ١٤ آخرين. وكان هذا هو الهجوم الاول الذي يشر بعودة بن ــ غوريون الى وزارة الدفاع في حكومة شاريت في ذلك الحين، بعد اعتكافه فترة من الزمن في كيبوتس سديه بوكر. وقد «وافق بن ــ غوريون على اتباع سياسة انتقامية عنيفة، كما اقترح عليه رئيس الاركان دايان»[٢٥]، مما ادى الى زيادة حدة الخلافات بينه وبين رئيس الحكومة شاريت، الذي تحفظ ازاء هذه السياسة. الا ان بن ــ غوريون سرعان ما عاد، بعد انتخابات تموز (يوليو) ١٩٥٥، ليتسلم رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، وبذلك أحكم سيطرته تماما بمساندة حليفه دايان على السياسة الامنية، واستطاع تطوير العمليات الانتقامية ضد الدول العربية، دون ان يأخذ اعتبارا للانعكاسات السياسية او النتائج العملية التي يمكن ان تحدثها.

بعد عملية غزة، التي قتل خلالها ثمانية جنود اسرائيليين ايضا، تلاحقت العمليات الانتقامية ضد القطاع في الاساس، وكان ابرزها الهجوم الكبير على خان يونس في ٣١ آب (اوغسطس) ١٩٥٥، بهدف «نسف مبنى الشرطة هناك حيث تتواجد قيادة السرية الفلسطينية في قطاع غزة»[٢٦]. وقد تسبب هذا الهجوم في استشهاد ٢٧ فدائيا وجرح ٥٨ آخرين. الا ان هذه العمليات لم تؤد الى استتباب الامن على الحدود بواسطة ردع

العرب، كما كان يخطط منفذوها. «وربما كان هنالك بعض السذج في الجيش والحكومة، ممن اعتقدوا ان عملية خان يونس ستردع المصريين. وكان العكس هو الصحيح، حيث اعلن عبد الناصر بعدها اغلاق مضائق تيران أمام السفن والطائرات الاسرائيلية. وفي اواسط ايلول (سبتمبر) من تلك السنة، اي ١٩٥٥ عمت اسرائيل موجة من النشاط الفدائي قدم منفذوه من قواعد في الاردن ولبنان. وفي ٢٧ من الشهر نفسه، بشر عبد الناصر شعبه بتوقيع صفقة السلاح التشيكية، التي كانت ستوفر لمصر كميات ضخمة من الدبابات والمدافع والطائرات الجديدة. وفي ١٧ تشرين الاول (أكتوبر) وقعت مصر وسوريا على حلف عسكري، وشكلتا قيادة مشتركة. وقبل ان يجف الحبر على الاتفاق، فتح السوريون جبهة جديدة ضد اسرائيل»[٢٧].

وردت اسرائيل على هذه التطورات بمزيد من العمليات الانتقامية، ابرزها الهجوم على مركز الشرطة المصرية في قلعة الكونتيله في سيناء يوم ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٥، والهجوم على مواقع الصبحة في منطقة العوجة في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر)، ثم الهجوم الواسع على مواقع السوريين غربي بحيرة طبريا في ١١ كانون الاول (ديسمبر)، الذي اعتبر ذروة العمليات الانتقامية التي نفذتها اسرائيل في الخمسينات.

الا انه، في هذه الاثناء، بدأت القيادة الاسرائيلية تعيد النظر في سياستها الامنية، خصوصا وان العمليات الانتقامية لم تحقق ايا من الاهداف المتوخاة منها. «فالدول العربية لم تعمل على كبح الفدائيين، ولم تكن قوة الجيش الاسرائيلي الرادعة قوية بما فيه الكفاية لمنع الجيوش العربية من التحرش باسرائيل بشكل متواصل. والاهم من ذلك، ان خسائر [اسرائيل] في عمليات الهجوم على مراكز الشرطة الاردنية، فاقت ما يستطيع الجيش والجمهور الاسرائيلي تحمله. [مثلا] في الهجوم على شرطة قلقيلية ليلة ١١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٦، قتل ١٨ جنديا اسرائيليا بينهم ٨ ضباط، وأصيب ٥٠ آخرون»[٢٨]. بعد هذا الهجوم الذي سبق العدوان بثمانية عشر يوما تقريبا، اعلن رئيس الاركان دايان: «أصبح واضحا للجميع عندنا ان فترة العمليات الانتقامية الليلية قد انتهت»[٢٩]. وبالطبع، فان دايان لم يكن يقصد في كلامه هذا تراجعا عن النهج العدائي تجاه العرب، وانما كان يخطط لبدء مرحلة جديدة في الصراع معهم، ترتكز اولا على المبادرة الى خوض مواجهات شاملة ضدهم، ثم على تطوير سياسة العمل الانتقامي الجاري، وتركيزه على اساليب جديدة كاستخدام المدرعات وسلاح الجو مثلا. وتم ذلك، بعدما استنفذت قوة المظليين، الذين بلوروا وجسدوا المبادىء وطرق العمل الاساسية في هذه السياسة، فأصبحوا، بروحهم الاجرامية ونشاطهم الارهابي، نموذجا يحتذي به الجيش الاسرائيلي حتى اليوم.

فشل اسرائيل في ضم قطاع غزة بعد عدوان ١٩٥٦:

كان العدوان الثلاثي الذي نفذته اسرائيل وبريطانيا وفرنسا ضد مصر في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٦، والذي اعتبر اول مواجهة شاملة بعد حرب ١٩٤٨، خاتمة العمليات الانتقامية التي نفذتها اسرائيل خلال الخمسينات. فالسياسة الخارجية والامنية التي بلورتها القيادة الاسرائيلية في تلك الفترة، والتي افرزت مثل هذا العدوان، قد اثبتت فشل

تطلعات اسرائيل نحو تطوير اتفاقات الهدنة مع العرب الى سلام شامل، وفي حال عدم تحقيق ذلك، ردعهم عن التحرش بها بواسطة الاعمال الانتقامية ضدهم. اضافة الى ذلك، فان هذا العدوان لم يكن ايضا بمعزل عن اهداف اسرائيل التوسعية على حساب الاراضي العربية. فمبررات اسرائيل المعلنة لهذا العدوان، كما جرى التركيز عليها، والمتمثلة في «تقويض الحياة المستقرة في اسرائيل من جراء عمليات الارهاب، واغلاق الممرات البحرية والجوية في خليج ايلات، وتقويض ميزان التسلح بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية، ودخول قوات عربية، عراقية وسورية الى الاردن، واخيرا ابرام حلف عسكري ثلاثي بين مصر وسوريا والاردن وتشكيل قيادة عربية مشتركة» — لم تخف المبرر الاساسي المتمثل في سحق الوجود الفلسطيني في قطاع غزة، وضمه الى اسرائيل بعد احتلاله.

ورغم خلو بيان رئيس الحكومة ووزير الدفاع دافيد بن — غوريون، امام الكنيست الاسرائيلي في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، حول اهداف اسرائيل التي تبغي تحقيقها من وراء عدوانها ضد مصر، من اي ذكر للقضية الفلسطينية او حتى لمسالة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة[٣٤]، فانه سرعان ما تبينت حقيقة مطامع اسرائيل في الاستيلاء على مناطقه. فبعد قبول اسرائيل لقرار الجمعية العامة رقم ٩٩٧ الصادر بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، حول وجوب الانسحاب من الاراضي المصرية، بدأت حكومتها تتراجع محاولة الاحتفاظ بالسيطرة على القطاع. وهذا ما اعلنه بن — غوريون امام الكنيست بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ من «ان القطاع لم يكن ابدا منطقة مصرية، وقد احتفظت به مصر مدة ثماني سنوات كجائزة على غزوها [الفلسطين]. وخلال هذه المدة لم تفعل شيئا لتطويره وانعاشه... ومن قطاع غزة انطلقت مجموعات الفدائيين نحو اسرائيل». وزعم بن — غوريون، ايضا، ان الوضع في القطاع فريد من نوعه، حيث لا تستطيع اية قوة تابعة للامم المتحدة منع تنظيم خلايا الفدائيين فيه... ودخول قوات الطوارىء الدولية اليه سيسيء الى الوضع الامني في جميع المستوطنات الاسرائيلية القريبة من الحدود، مقابله»[٣٥].

ولم تكن ادعاءات بن — غوريون هذه سوى مقدمة لاعلانه، صراحة، عن نية اسرائيل الاحتفاظ بقطاع غزة بصورة دائمة. فقد اعلن انه «بعد الاستجابة لموقف الجمعية العامة، فان اسرائيل لا تنوي الاحتفاظ بجيشها داخل القطاع، ولكنها ملزمة على البقاء فيه، بعد تحديد العلاقة بين الادارة الاسرائيلية وبين الامم المتحدة، حيث ستقوم هذه الادارة بالمحافظة على الامن الداخلي هنالك بواسطة الشرطة، وستواصل تطوير ادارة ذاتية للسكان في القرية والمدينة في المنطقة، وتامين الخدمات العامة لهم...»[٣٦]. اما مشكلة اللاجئين في القطاع فان بن — غوريون تنصل من المسؤولية تجاهها، طالبا من الامم المتحدة، باسم حكومته، وضع مشروع لحل دائم لها. ويبدو ان هذه المشكلة كانت السبب الاساسي الذي دفع بن — غوريون الى عدم المطالبة بضم القطاع ضما كاملا الى اسرائيل في ذلك الحين. ففي جلسة مغلقة لقيادة حزب مباي بعد العدوان، عارض بن — غوريون مسالة الضم الكامل «لانها تقضي تحمل مسؤولية استيعاب اللاجئين في انحاء البلد، وهذا يعني زيادة عدد السكان العرب في اسرائيل بنحو نصف مليون شخص»[٣٧].

وبالفعل فقد صادق الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ على مشروع قرار تقدم به مباي باسم الائتلاف الحكومي، ينص على وجوب «احتفاظ اسرائيل بقطاع غزة، بحيث تكون مسؤولة عن الامن الداخلي والخارجي في المنطقة، وتوفر للاونروا جميع التسهيلات اللازمة لمواصلة تقديم خدماتها الى اللاجئين، وتضمن توفير الخدمات العامة للسكان»[٣٨].

على أي حال، فان التفكير باحتلال قطاع غزة، كان واردا في ذهن الزعماء الاسرائيليين حتى قبل العدوان الثلاثي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦، خصوصا بعد اكتشاف النفط في منطقة حيليش القريبة منه، والخوف من تعرض هذه المنطقة الى ضربات الفدائيين[٣٩]. وكانت اولى الخطوات التي فكر الاسرائيليون باتخاذها، هي تلك التي وردت في مذكرة تقدم بها مدير المخابرات العامة ايسر هارئيل، الذي اقترح العمل على احتلال قطاع غزة بالسرعة الممكنة «لانه، مهما كان الشكل الذي ستتطور به الامور ــ على المدى القصير ــ فانه لا يمكن منع وقوع حرب بين [اسرائيل] ومصر، ومن المستحسن وقوعها في احسن الظروف ملاءمة [لاسرائيل]»[٤٠]. وقد درس هذا الاقتراح بجدية وعمق، حيث برز ايضا الموقف الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين في القطاع، وهو نفس الموقف الصهيوني القديم والمعروف، الذي يجيز السيطرة على الارض ومحاولة التخلص من سكانها. والجدير بالذكر ان بن ــ غوريون كان قد اقترح منذ سنة ١٩٥٥، في حديث له مع صحفي اميركي، اخراج اللاجئين من القطاع وضمه الى اسرائيل[٤١]. الا ان هذه الرغبة لم تتحقق اثناء احتلال قطاع غزة سنة ١٩٥٦. فاسرائيل لم تستطع التخلص من سكانه، رغم عمليات القمع الشديدة التي مارستها ضدهم، وبالتالي وجدت نفسها مسؤولة عن مصير أكثر من ٢٠٠ الف لاجيء في المنطقة، مما ادى الى اثارة النقاش من جديد حول القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة داخل الامم المتحدة.

وقد ادى الضغط القوي على اسرائيل، خصوصا الاميركي، الى تراجعها اخيرا عن مشروع احتفاظها بالقطاع، حيث اعلن بن ــ غوريون في ٥ آذار (مارس) ١٩٥٧، اي بعد اربعة اشهر تقريبا على احتلال المنطقة، قرار اسرائيل القاضي بالانسحاب من المنطقة «على اساس الافتراضات التالية: اولا، ان تقوم القوات الدولية بتسلم الحكم العسكري والمدني من القوات الاسرائيلية. ثانيا، ان تتولى هذه القوات المحافظة على الامن والممتلكات، وضمان [تشكيل] ادارة مدنية، وتوفير مساعدة قصوى [لتنفيذ] برنامج الامم المتحدة حول توطين اللاجئين. ثالثا، تواصل الامم المتحدة تحمل مسؤولية ادارة القطاع، حتى الوصول الى اتفاق نهائي حول هذه المنطقة»[٤٢]. الا ان «افتراضات» بن ــ غوريون هذه لم تكن ملزمة بالنسبة لاية جهة، وبالتالي لم يبق امامه سوى الاعلان، نهائيا، عن فشل مخططه تجاه القطاع، قائلا انه غير متأكد من «نية المصريين حول العودة الى القطاع، سواء كادارة مدنية او كقوة احتلال عسكرية، استنادا الى اتفاقية الهدنة»[٤٣]، لذلك بدا يرثي لحال مستوطني الحدود «الذين ذعروا بعد سماعهم قرار اخلاء القطاع». وخلافا لتصريحاته حول مسؤولية النظام المصري في «تحريض» سكان القطاع ضد اسرائيل، فان بن ــ غوريون تراجع عن هذا الاتهام ايضا، مدعيا ان «قطاع غزة هو مصدر فوضى ــ تحت اي حكم أو اية ادارة، طالما لم يجر توطين اللاجئين في بلد آخر. ومن

يتحدث حول قطاع غزة دون ان يرى حقيقة المشاكل والاخطار المرتبطة بتركيب السكان، فانه يعيش في عالم من الاوهام»[٤٤].

الا ان تخلي القيادة الاسرائيلية عن اوهامها تجاه الاحتفاظ بقطاع غزة لم ينعكس على سياستها العامة تجاه الفلسطينيين. ولم تؤثر مواجهة الواقع الاليم الذي يعيشه اللاجئون من بين سكانه، على تبدل نظرة الاسرائيليين تجاههم، حيث بقي تجاهل حقوقهم حجر الاساس في السياسة الاسرائيلية بعد العدوان الثلاثي، كما كان قبله. ويبدو ان الراي العام الاسرائيلي القائل بان عدوان ١٩٥٦، كان بمثابة العملية الانتقامية الاخيرة التي ختمت تلك الفترة، صحيحا من الناحية العسكرية البحتة، حيث توقف بعدها النشاط الفدائي الموجه من قطاع غزة. الا ان النتيجة الفعلية التي افرزها هذا العدوان، وما سبقه من عمليات ارهابية ضد العرب، هو تاسس النهج العدائي الانتقامي في السياسة الاسرائيلية تجاه العرب عامة والفلسطينيين خاصة، الامر الذي تحول فيما بعد الى خبز اسرائيل اليومي في نشاطها العدواني الجاري ضدهم.

---

(١) والتر ايتان، **بين يسرائيل لعاميم** (بين اسرائيل والشعوب)، تل ابيب: مسادة، ١٩٥٨، ص ١٠٠ (بالعبرية).
(٢) **المصدر نفسه.**
(٣) **المصدر نفسه.**
(٤) منير هار ــ تسيون، **بركي يومان** (فصول مذكرات)، تل ابيب: ليفين ــ ابشتاين، ١٩٦٩، ص ١٠٠ (بالعبرية).
(٥) **المصدر نفسه.**
(٦) حديث لرئيس الاركان الاسرائيلي موشي دايان، كما نقله موشي شاريت في **يومان ايشي** (يوميات شخصية)، تل ابيب: سفريات معاريف، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ٥٩٥ (بالعبرية).
(٧) **هآرتس**، ١٢/٧/١٩٧١.
(٨) **المصدر نفسه.**
(٩) **المصدر نفسه.**
(١٠) **المصدر نفسه.**
(١١) اودي ميلشتاين، **بدام فنيش ــ يهودا** (بالدم والنار يهودا)، تل ابيب، ليفين ــ ابشتاين، ١٩٦٩، ص ٦٠ (بالعبرية).
(١٢) الدكتور ميخائيل بار ــ زوهار، **سيفر هتسنحانيم** (كتاب المظليين)، تل ابيب: ليفين ــ ابشتاين، ١٩٦٩، ص ٦٠ (بالعبرية).
(١٣) ميلشتاين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٥.
(١٤) بار ــ زوهار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨.
(١٥) **المصدر نفسه.**
(١٦) ميلشتاين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٩.
(١٧) هار ــ تسيون، **مصدر سبق ذكره.**
(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١٦٤.
(١٩) بار ــ زوهار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧.
(٢٠) **المصدر نفسه.**
(٢١) هار ــ تسيون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٤ ــ ١٦٥.
(٢٢) بار ــ زوهار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٩ ــ ٧١.
(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٧٧.
(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٧٨.
(٢٥) ميلشتاين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨١.
(٢٦) بار ــ زوهار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨.
(٢٧) ميلشتاين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٢.
(٢٨) بار ــ زوهار، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٠.
(٢٩) **المصدر نفسه.**
(٣٠) ميلشتاين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٩.
(٣١) نص بيان رئيس الحكومة دافيد بن ــ غوريون امام الكنيست، في **ديفري هاكنيست** (محاضر الكنيست)، ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ١٩٧ ــ ١٩٩ (بالعبرية).
(٣٢) يهودا فالخ، **اطلس كرتا لتولدوت ايرتس يسرئيل** (أطلس كرتا لتاريخ ارض ــ اسرائيل)، القدس: كرتا ووزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ١٢٤ (بالعبرية).
(٣٣) بيان حول الوضع السياسي والعسكري

القاه بن ــ غوريون امام الكنيست، في **محاضر الكنيست**، ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، ص ١٩٧ ــ ١٩٩.

(٣٤) من بيان بن ــ غوريون امام الكنيست، في **محاضر الكنيست**، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، ص ٨٢٦.

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) **المصدر نفسه**.

(٣٧) شاريت، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الخامس، ص ١٤٢٥.

(٣٨) من بيان بن ــ غوريون، **انظر الملاحظة رقم ٣٤**، ص ٨٥١.

(٣٩) شاريت، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الرابع، ص ١٢٠٣.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ١٢٠٠.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ١١٧١.

(٤٢) من بيان القاه بن ــ غوريون امام الكنيست، في **محاضر الكنيست**، ٥ آذار (مارس) ١٩٥٧، ص ٢٢ (بالعبرية).

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) **المصدر نفسه**.

تطورات وتفاعلات قضية فلسطين مع البيئة الرسمية العربية (١٩٦٧ ــ ١٩٧٣)

د. أسعد عبد الرحمن

شهد الشرق الاوسط في النصف الاول من العام ١٩٦٧ سلسلة من التطورات المتداخلة ادت بمحصلتها الى اندلاع الحرب العربية ــ الاسرائيلية الثالثة يوم الخامس من حزيران (يونيو) من العام ذاته.

□ ففي الوقت الذي بلغت فيه حدة الحرب الباردة، بين الدول العربية قمتها في ايار (مايو) ١٩٦٧، كان العمل الفدائي الفلسطيني قد عبر عن نفسه بقوة في تشعب تنظيماته، وفي ازدياد عملياته الموجعة لاسرائيل، وفي اتساع موجة التأييد الشعبي له بين الجماهير العربية بشكل عام والجماهير الفلسطينية بشكل خاص.

□ ترافق ذلك مع انفراد سورية ــ الدولة بتأييد العمل الفدائي ودعمه، وبالتهاب جذوة التناقض بينها وبين اسرائيل التي كانت، تحت وطأة ضائقة اقتصادية شديدة، تحاول ايجاد غطاء خارجي لمشاكلها الداخلية من خلال متابعة تنفيذ مخططها التوسعي باحتلال اراض عربية جديدة. ولهذا، استغلت اسرائيل التأييد السوري الرسمي للعمل الفدائي واطلقت سيلا عارما من التصريحات التهديدية، أعلن بموجبها عدد من كبار المسؤولين الاسرائيليين في أيار (مايو) ١٩٦٧ عن نيتهم في احتلال دمشق وتغيير نظام الحكم فيها.

□ ازاء ذلك كله، لم تملك الجمهورية العربية المتحدة الا حشد قواتها العسكرية على خط وقف اطلاق النار مع اسرائيل، وذلك تنفيذا «لاتفاقية الدفاع المشترك» الموقعة بينها وبين سورية في العام الفائت. نجم عن ذلك تلاحق خطر في الاحداث على ثلاثة مستويات: فمن جهة، بلغ التوتر مع اسرائيل نقطة اللاعودة بعد طلب مصر سحب قوات الطوارىء الدولية في ١٩٦٧/٥/١٦، وما تبعه من اغلاق لمدخل خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية بعد ذلك بخمسة أيام؛ ومن جهة ثانية، شهدت المنطقة اندفاعا لرأب الصدع العربي عن طريق «اتفاقية الدفاع المشترك» بين ج.ع.م. والاردن يوم ٣٠ أيار (مايو) وانضمام العراق اليها في ٢ حزيران (يونيو)؛ ومن جهة ثالثة، ازداد تمحور العلاقات الدولية بحيث وقف الاتحاد السوفياتي الى جانب العرب، في حين وقفت الولايات المتحدة والغرب اجمالا

شؤون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧، آذار (مارس) ــ نيسان (ابريل) ١٩٨٣

الى جانب اسرائيل. وهكذا، كان فتيل الوضع المتفجر بانتظار الشرارة التي تشعل نار الحرب.

(١) حرب حزيران ١٩٦٧

اندلعت الحرب بهجوم جوي اسرائيلي صاعق بدأ صباح الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ واستهدف المطارات العسكرية في الاراضي المصرية. في الحال، أعلنت ج.ع.م. الحرب على اسرائيل وتبعتها في ذلك سورية والاردن وعدد آخر من الدول العربية[١]. وفي هذه الاثناء، اتخذ مؤتمر وزراء النفط العرب المنعقد في بغداد يوم الحرب قرارا بقطع النفط عن كل من يعتدي أو يساعد في العدوان على الدول العربية[٢].

أصدرت ج.ع.م. بيانا يوم ١٩٦٧/٦/٦ أعلنت فيه قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الاميركية وبريطانية بسبب تواطئهما مع اسرائيل في هجومها. وفي اليوم ذاته وجه الرئيس جمال عبد الناصر رسائل إلى الملوك والرؤساء العرب دعا فيها الى ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد. وفي اليوم التالي (١٩٦٧/٦/٧) حذت كل من العراق والسودان حذو ج.ع.م. فقطعتا علاقاتهما مع اميركا وبريطانية في حين اعلن العراق قطع نفطه عن الدولتين المشاركتين في العدوان[٣].

كانت المعارك الحربية، بعد تحطيم سلاح الطيران المصري في الساعات الاولى للحرب، قد سارت لصالح اسرائيل على جميع الجبهات في ج.ع.م. والاردن وسورية. ولهذا التزمت الدول العربية بقرار مجلس الامن الصادر في ١٩٦٧/٦/٩ والقاضي بوقف اطلاق النار في حين استمرت اسرائيل في عملياتها العسكرية بالرغم من موافقتها اللفظية على القرار. وهكذا تابعت اسرائيل هجومها الى أن استكملت تنفيذ خطتها على الجبهة السورية وتمت احتلال المرتفعات وبلدة القنيطرة في هضبة الجولان[٤]. وفي هذه الاثناء كان الرئيس جمال عبد الناصر قد اعلن، تحت وطأة الهزيمة العسكرية، استقالته من منصب رئاسة الجمهورية. وفي الحال عمت المظاهرات الشعبية أكثر من بلد عربي مطالبة الرئيس عبد الناصر بالعدول عن استقالته في وقت طير فيه عدد من الزعماء العرب برقيات إلى رئيس ج.ع.م. المستقيل ناشدوه فيها طرح الاستقالة جانبا والرجوع الى مزاولة أعمال منصبه. وما زال الضغط الشعبي والرسمي على الرئيس حتى عاد عن استقالته يوم ١٩٦٧/٩/١٠[٥].

اسفرت الحرب عن جملة نتائج خطيرة. فبالاضافة الى فداحة الخسائر في الارواح والمعدات والعتاد والمعنويات والكبرياء، وسعت الصهيونية سيطرتها على الاراضي العربية بما يقرب من خمسة أضعاف (من ٢٠,٨٠٠ كيلومترات مربعة في العام ١٩٤٨/١٩٤٩ الى ١٠٢,٤٠٠ كيلومترات مربعة في العام ١٩٦٧). هذا بالاضافة الى تفاقم مشكلة النازحين الفلسطينيين الذين ازداد عددهم بحوالي ٤٠٠ الف نازح جديد، ناهيك عن الالوف من النازحين العرب في سورية وج.ع.م. هذا عن الخسائر العربية المباشرة[٦].

اما الخسائر غير المباشرة (بمعنى المكتسبات الاسرائيلية) فتتلخص في الغنائم المادية وفي ازدياد العمق الامني الاستراتيجي، مما وفر قواعد جغرافية مادية استند اليها التنامي في الاحساس الجماهيري الاسرائيلي بالامان. وقد ترافق ذلك الاحساس مع شعور

مماثل نما في الاوساط الصهيونية على امتداد الكرة الارضية، وتجسد عمليا في اتساع نطاق الهجرة الصهيونية الى فلسطين بعد أن تم تقوية اواصر اللحمة بين اسرائيل وصهيونيي العالم في ظل أجواء الاضاءة الاعلامية الشديدة التي احيط بها الانتصار الاسرائيلي. هذا بالاضافة الى الازدياد الهائل في مصداقية قوة الردع الاسرائيلية لدى الاوساط الاستعمارية العالمية وما نجم عن ذلك من تمتين لعرى التحالف بين تلك الاوساط واسرائيل.

على أن لقائمة «الربح غير المباشر» تلك ما يقابلها من «خسارة غير مباشرة»؛ فمن جهة، منعت الجماهير العربية سقوط النظم العربية التي أرادت اسرائيل وحلفاؤها الدوليون اسقاطها؛ ومن جهة ثانية، فتحت الهزيمة العربية أبواب المنطقة على مصراعيها أمام النفوذ السوفياتي؛ ومن جهة ثالثة، كانت هزيمة الجيوش العربية بمثابة الدعوة لمزيد من العمل العربي الشعبي المسلح بشكل عام ولتصاعد العمل الفدائي الفلسطيني بشكل خاص.

وقد تميزت التطورات اللاحقة لحرب ١٩٦٧ في المنطقة عن تلك التي جاءت اثر حرب ١٩٥٦، بكون الهزيمة العسكرية (بدون الهزيمة السياسية الكاملة) في حرب الخامس من حزيران قد دفعت العمل الفدائي الفلسطيني الى الامام، وأدت الى صعود في نفوذ الدول العربية المحافظة، في حين كانت الهزيمة العسكرية (والانتصار السياسي) اللذان أعقبا حرب ١٩٥٦ قد أبعدا العمل الفلسطيني الخاص ونفوذ المعسكر العربي المحافظ الى المؤخرة من جهة، ودفعا نفوذ الدول العربية الراديكالية الى المقدمة من جهة ثانية. كذلك تميزت تطورات ما بعد ١٩٦٧ باشتعال جبهات دول المواجهة مع اسرائيل، في حين أدت حرب ١٩٥٦ الى تجميد التناقض العربي ــ الاسرائيلي فترة امتدت حتى العام ١٩٦٣/١٩٦٤. هذا عن حرب ١٩٦٧.

أما حركة تطورات القضية الفلسطينية على صعيد الدول العربية في الفترة ما بعد ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (وحتى ٦ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣) فيمكن متابعتها ضمن عنوان العلاقات الفلسطينية ــ العربية. وتندرج هذه العلاقات، بشكل عام، تحت بابين رئيسيين وفقا لنوع التناقض الذي حكم تلك العلاقات. فنمو العمل الفدائي الفلسطيني تنظيميا وجماهيريا وسياسيا وعسكريا، وتحوله الى قوة بارزة ضمن القوى الفاعلة في المنطقة، ادى الى تناقض دموي وعنيف مع الاردن ولبنان، والى تناقض سياسي غير عنيف أقرب ما يكون الى التعارض مع دول عربية أخرى، وبالاساس مع مصر.

(٢) العلاقات الفلسطينية ــ العربية

ان أية محاولة لاستعراض العلاقات الفلسطينية ــ العربية لا بد من أن تعرض، ولو بشكل سريع، للشكل والحجم الجديدين الخاصين «بالطرف الفلسطيني» في هذه العلاقات وللسمات الخاصة التي حكمت علاقات هذا الطرف بفريق دون آخر من منظومة الدول العربية المعنية، وبخاصة وأن حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» أعلنت بدء «الانطلاقة الثانية» لعملها في الايام الاخيرة من شهر آب (أغسطس) ١٩٦٧. وقد رافق ذلك الاعلان سلسلة من العمليات العسكرية داخل المناطق المحتلة[٧].

ومع تصاعد نشاط حركة فتح، ازداد التململ السياسي الفلسطيني الى مستوى جديد بدأت معه ظاهرة تعدد المنظمات الفدائية الفلسطينية تأخذ مداها الطبيعي. فأعلن في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ذاته عن قيام «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» التي تشكلت اثر اندماج ثلاث منظمات فدائية فلسطينية صغيرة كانت جميعها عاملة قبل حرب ١٩٦٧. وهذه المنظمات هي: «شباب الثأر» التابعة «لحركة القوميين العرب» و«منظمة أبطال العودة» و«جبهة التحرير الفلسطينية»[٨].

وما لبثت الساحة الفلسطينية أن امتلأت بتنظيمات جديدة، جاءت اما نتاجا لتشكل جديد أو انشقاقا عن منظمات قديمة أو اندماجا بين اثنتين أو اكثر من هذه المنظمات. ومع نهاية العام ١٩٧٣، لم يعد يتردد في المنطقة سوى أسماء المنظمات التالية المتفاوتة، احيانا الى حد بعيد، في حجومها التنظيمية وقدراتها القتالية وأوزانها السياسية والجماهيرية. هذه المنظمات هي: «حركة التحرير الوطني الفلسطيني ــ فتح» وهي الاولى والابرز والاوسع امتدادا، و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» و«الصاعقة» (ذات العلاقة الوثيقة بسورية) و«جبهة التحرير العربية» (الوثيقة العلاقة بالعراق)، و«الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة»[٩].

تميزت السنوات الثلاث التي تلت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بنمو هائل في الامتدادات التنظيمية والجماهيرية لحركة العمل الفدائي الفلسطيني في الوسط الفلسطيني بشكل خاص والعربي بشكل عام والدولي بشكل أعم. وقد عنى ذلك ازديادا كبيرا في القدرات العسكرية والسياسية والاعلامية للعمل الفدائي الفلسطيني بحيث غدا معه هذا العمل أحد أبرز القوى الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط.

تباينت العلاقات بين المنظمات الفلسطينية والدول العربية تباينا كبيرا. أما أسباب ذلك فعائدة اما للتركيب التنظيمي والسياسي والايديولوجي الخاص بكل من هذه المنظمات، او للبناء المقابل لهذه الدولة العربية أو تلك. وفي هذا المجال، يمكن تسجيل السمات البارزة التالية حول العلاقات بين منظمات العمل الفدائي من جهة والدول العربية من جهة ثانية:

□ **اولا:** نجحت «فتح»، أكثر من غيرها، في الحفاظ على أوسع العلاقات مع اكبر عدد من الدول العربية في آن واحد. وكانت هذه الحركة مقبولة، اجمالا، اكثر من غيرها من قبل هذه الدول في معظم الاوقات.

□ **ثانيا:** كانت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» (وهما التنظيمان الوحيدان اللذان تبنيا علنا العقيدة الماركسية ــ اللينينية) في حالة من التصادم الايديولوجي والسياسي المستمر او شبه المستمر مع هذا النظام أو ذاك.

□ **ثالثا:** وجدت المنظمات الفدائية الفلسطينية نفسها في موقف سياسي واحد متعارض مع دولة او عدد من الدول العربية أكثر من مرة (الموقف من قرار مجلس الامن الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ او الموقف من «مشروع روجرز») دون أن يصل ذلك التعارض الى حالة من التصادم الحاد.

□ **رابعا:** وجدت المنظمات الفدائية الفلسطينية نفسها في موقف سياسي عسكري واحد متصادم مع دولتين عربيتين وحيدتين دون غيرهما وهما الاردن ولبنان أكثر من مرة. وهذه

السمة الاخيرة كانت، طوال الفترة مابين حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، الظاهرة الابرز والاخطر على صعيد تطور القضية الفلسطينية مما يقتضي معه البحث التفصيلي:

(١) العلاقات بين الاردن والمنظمات الفدائية الفلسطينية

أتاحت ظروف الاردن الخاصة،(كونه من دول المواجهة ذات الحدود الاطول مع اسرائيل، بالاضافة الى وجود أكبر مجموعة بشرية فلسطينية فيه)، للعمل الفدائي الفلسطيني فرصة النمو السريع ومما ساعد على ذلك المناخ السياسي الذي ساد الوطن العربي بعد الهزيمة العسكرية التي منيت بها دول المواجهة ومن ضمنها الاردن. وكان منطق الامور وتفاعلاتها المتعددة الجوانب تسير باتجاه التوتر والتأزم بين السلطة الاردنية والعمل الفدائي الفلسطيني. فنمو هذا الاخير، عنى ازدياد عملياته (في الاعماق وعلى خطوط وقف اطلاق النار) ضد اسرائيل وبالتالي ايلامها والاضرار بها، مما قادها الى محاولة اجتثاث المقاومة بالتذرع بأنها «آتية من الخارج» وبالتالي توجيه ضربات عسكرية شرقي نهر الاردن هدفها شق وحدة الصف العربي ودفع الطرفين (السلطة الاردنية والمنظمات الفدائية) للتصادم. وكان لاسرائيل ما أرادت:

□ **الأزمة الاولى: شباط (فبراير) ١٩٦٨**[١٠] انفجرت الازمة الاولى بعد سلسلة من الهجمات الاسرائيلية على الاهداف العسكرية والمدنية العربية وبخاصة بعد الهجوم الكبير في منطقة «الغور الشمالي» يوم ١٩٦٨/٢/١٥؛ ففي اليوم التالي للهجوم، وجه وزير الاعلام الأردني، بالنيابة عن الملك، رسالة مؤداها ان الاردن «لن يقبل أن يجرى فوق أرضه غير ما يتفق مع المصلحة العربية العليا... وأن كل عمل مخلص هادف ينبغي أن ينطلق من أرضنا هذه، ومن خلالنا نحن، وفي اطار ما نرسم ونخطط ونعد»[١١]. تبع ذلك تصريحات صادرة عن وزير الداخلية الاردنية يوم ١٩٦٨/٢/١٧ حملت في طياتها تهديدا واضحا لاولئك «الذين يعرضون الاردن لهجمات العدو»[١٢]. ولكن ردود فعل المنظمات (تحديدا: «فتح» والجبهة الشعبية)، بالاضافة الى عدد من الهيئات الرسمية والشعبية، عاد فاضطر رئيس الحكومة الاردنية لأن يعلن يوم ١٩٦٨/٢/١٩ ان تصريحات وزير الداخلية لا تعكس موقف الحكومة. ومن جهة ثانية اعلن الملك حسين، في برقيتين وجههما الى رئيسي مجلسي الاعيان والنواب، أن الاعتداءات الاسرائيلية «لن تزيدنا الا ايمانا وتصميما وصمودا لبذل كل تضحية للدفاع عن أمتنا واستعادة حقوقنا المشروعة المغتصبة»[١٣]. وهكذا انتهت الازمة عند هذا الحد لتبدأ من جديد، وعلى نحو أعنف، قبل انقضاء العام ١٩٦٨.

ما كاد ينقضي شهر واحد على ازمة شباط (فبراير) حتى قامت اسرائيل بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢١ بهجوم كبير، اشترك في صده الفدائيون والجيش الاردني واشتهر فيما بعد باسم «معركة الكرامة»؛ ففي ذلك اليوم حاولت اسرائيل، التي رمت الى أرض المعركة بقوات ضخمة من الدروع والمظليين، اقتلاع الوجود الفدائي من «مخيم الكرامة» الواقع قرب جسر الملك حسين (اللنبي سابقا). ولكن المحاولة الاسرائيلية فشلت «وكانت نتيجتها أول انتصار كبير للفدائيين وللثورة الفلسطينية... وباشرت الثورة الفلسطينية انطلاقتها الثالثة»[١٤].

□ الازمة الثانية: تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨[١٥]. تميزت الاشهر القليلة التي تلت «معركة الكرامة» بتصاعد فعالية العمل الفدائي الفلسطيني وبازدياد الاشتباكات الاردنية ـ الاسرائيلية على امتداد خط وقف اطلاق النار، وبتأزم العلاقات بين الفدائيين والسلطة الاردنية. وبهذا الصدد كان واضحا أن كل نمو في «سلطة» العمل الفدائي كان ينعكس ضعفا على السلطة الاردنية، مما يدفع الاخيرة الى محاولة تثبيت هيبتها، ويقود، بالتالي، الى ارتفاع في درجة حرارة العلاقات المتوترة بين الطرفين. وبالفعل بدأت الصدامات المسلحة بين بعض الوحدات الاردنية والفدائيين اثر تشدد أبدته السلطة والجيش الاردني بعد حادث اختطاف مسلح تعرض له أحد اللاجئين السياسيين السوريين في عمان بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٨. وفي جو من الاشتباكات المتقطعة والحملات الاعلامية المتبادلة تم عقد اجتماع بين الحكومة الاردنية والمنظمات الفدائية نجح فيه الطرفان في تجميد الصراع بينهما يوم ١٩٦٨/١٠/١٥. ولكن سرعان ما تبين أن ذلك التجميد كان مؤقتا اذ أن الانفجار جاء اسرع مما كان متوقعا.

ففي جو مشحون بالتوتر، مليء بالاتهامات المتبادلة وأسير لشكوك كل طرف في الآخر، دعا كل من «التجمع الوطني الاردني» و«لجنة انقاذ القدس» (وكلاهما من أشد انصار العمل الفدائي آنذاك) الى تظاهرة سلمية صامتة بمناسبة ذكرى وعد بلفور في ١٩٦٨/١١/٢. على أن تلك التظاهرة لم تمض بسلام؛ فما أن قام عدد من المتظاهرين بالهجوم على السفارة الاميركية واقتحامها حتى بدأ اطلاق النار فسقط عدد من القتلى والجرحى.

تصاعدت الازمة فجر يوم ١٩٦٨/١١/٤ عندما استيقظت عمان على صوت العيارات النارية. وقد أعلنت الحكومة أنها بصدد القضاء على «مجموعة من الاشخاص الحاقدين المأجورين بزعامة شخص يدعى طاهر دبلان... تسترت باسم... كتائب النصر»[١٦].

في هذه الاثناء كانت التظاهرات قد ملأت الشوارع تأييدا للعمل الفدائي وتحسبا من مخطط لتصفيته، مما زاد حدة التوتر ووسع الاشتباكات بين بعض وحدات الجيش الاردني والفدائيين في حين فرض منع التجول. وفي المساء، أعلن الملك حسين أن الدولة ستعيد «للمواطنين طمأنينتهم وتحمي للوطن مقوماته وتضع للشر حدا وللاستهتار نهاية»[١٧]. هذا، في الوقت الذي أصدرت فيه «فتح» (خلافا لبيان الجبهة الشعبية العنيف) بيانا معتدلا هاجمت فيه «كتائب النصر» التي «دخلت الثورة من بابها الخلفي»[١٨].

ومع تزايد الاشتباكات، أصدرت «فتح» بيانا اتهمت فيه السلطات الاردنية بافتعال الحوادث لضرب العمل الفدائي، وأكدت أن طاهر دبلان «عميل للمخابرات الاردنية»، وأنه يستخدم ضمن مخطط للاستفراد في منظمات العمل الفدائي تمهيدا لتصفية الحركة الفدائية برمتها[١٩].

ازاء التصاعد الخطر في الاشتباكات والاتهامات، قام قائد الجيش العراقي في الاردن بوساطة بين الطرفين، في حين أبرق الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس ج.ع.م.، للملك حسين مبديا قلقه مما يحدث في الاردن. وفي ظل وحدة موقف المنظمات الفدائية، ونتيجة للتأييد الجماهيري الواسع (في الاردن وخارجه) الذي تمتعت به أثناء الصدامات، وبسبب الوساطات والضغوط الرسمية العربية لوقف سفك الدماء، نجحت المفاوضات بين السلطة الاردنية والفدائيين، وتم تطويق مضاعفات الازمة بالتوصل في ١٩٦٨/١١/٥ الى ما عرف

لاحقا «باتفاق الاربعة عشر بندا»[٢٠].

نما العمل الفدائي الفلسطيني، في العام الذي تلى الازمة الثانية، الى درجة اصبح معها احد قطبين تقاسما، من الناحية الموضوعية، السلطة في الاردن. فمع مطلع العام ١٩٧٠، كان قد نشأ في الضفة الشرقية لنهر الاردن وضع سياسي تميز بازدواجية السلطة بكل ما يرافق، عادة، وضعا كهذا من توتر وتشاحن وتصادم. ومثلما بات امرا متوقعا ان يقوم اي من طرفي السلطة بمحاولة تحسين وضعه وتدعيم سلطته، اصبح معروفا ان محاولة كتلك لا بد وأن تكون لفريق على حساب فريق، مما جعل الطرفين دائمي التحفز متربصين ببعضهما البعض يحاول كل منهما حماية نفسه وسلطاته من مطامع منافسه او غريمه، كما يحاول كل منهما توسيع سلطاته، وبالتالي ترجيح كفة السلطة التي شهدها العام ١٩٧٠.

□ **الازمة الثالثة: شباط (فبراير) ١٩٧٠**[٢١]: بدأت هذه الازمة مع اعلان الحكومة الاردنية عن قرارات اتخذتها اثر اجتماعها يوم ١٠/٢/١٩٧٠ لتنظيم الاجراءات «المتعلقة ببعض نواحي الامن الداخلي في الاردن»[٢٢]، والتي اعتبرتها المنظمات الفدائية محاولة من جانب السلطة الاردنية «لتضييق الخناق على حركة المقاومة الفلسطينية بهدف تصفيتها»[٢٣]، وما كاد بيان الحكومة يعلن حتى فاجأت منظمات المقاومة (العشر آنذاك) الجميع بالاعلان عن اتفاقها فيما بينها على قيام «القيادة الموحدة» بهدف توحيد عملها السياسي والعسكري في مواجهة اجراءات السلطة الاردنية.

وما كاد كل طرف ينتهي من استنفار قواته وانزالها الى الشارع حتى بدأت في ١١/٢/١٩٧٠ الاشتباكات المتقطعة بينهما في أكثر من موقع. وفي الوقت ذاته، بدأت الحكومة تهدئة الخواطر بعدما لاحظت خطورة الوضع وازدياد الصدامات المسلحة واتحاد كلمة وجهد الطرف الآخر وتصميمه على المضي في المواجهة الى ابعد مدى. ولهذا، عقد الملك حسين نفسه في ليلة ويوم ١٢/٢/١٩٧٠ ثلاثة اجتماعات مع قادة الفدائيين تم الاتفاق خلالها على «تجميد جميع الاجراءات والتدابير وأسباب التوتر» تمهيدا لبحث مستفيض تعالج فيه المسائل بشكل جذري. وفي اليوم التالي (١٣/٢/١٩٧٠) عقدت اجتماعات جديدة بين الطرفين، كان من نتائجها اعلان الملك حسين في مؤتمر صحفي عقده في عمان في ١٤/٢/١٩٧٠ القرار الخاص بتجميد الاجراءات الحكومية التي كانت السبب المباشر في نشوب الازمة.

وعلى صعيد آخر، كانت اصداء أحداث عمان تتفاعل في عدد من العواصم العربية محدثة ردود فعل متنوعة. فبينما استمرت ج. ع. م. في اتباع خطها السابق الهادف الحفاظ على الطرفين ووقف نزيف الدماء، تميزت مواقف سورية وليبيا بتأييد سياسي واعلامي مكثف لمنظمات الفدائيين، في حين تابعت العراق جهودها الخاصة بالتوسط الفعلي بين الطرفين إما من خلال الدور المهدىء الذي كان يقوم به قائد الجيش العراقي في الاردن، او من خلال ايفاد وزير الدفاع للاجتماع بالسلطات الاردنية. وكان موقف العراق يكتسي اهمية خاصة بسبب تواجد القوات العراقية في الضفة الشرقية، والتزامها، على لسان الحكومة العراقية، بحماية حركة المقاومة الفلسطينية من أخطار التصفية.

بدت الازمة في حكم المنتهية واعتبر تراجع السلطة انتصارا للفدائيين وتدعيما لوجودهم ووزنهم. وقد دفعت المنظمات الفدائية انجازاتها خطوة جديدة الى الامام

بالاعلان يوم ١٨/٢/١٩٧٠ عن عزمها الابقاء على «القيادةالموحدة» التي شكلت أثناء الازمة وتطويرها وتحديد قواعد العلاقات داخلها وتشكيل «قيادة الكفاح المسلح» «كقوة للمحافظة على قواعد السلوك بالنسبة الى جميع القرارات»[٢٤]. وما كاد يمضي على ذلك يومان حتى عاد التوتر الى عمان صباح ٢٠/٢/١٩٧٠ بعد أن حاصر الجيش الاردني العاصمة مجددا في وقت عقد فيه ممثلو ٣٣ عشيرة بدوية اجتماعا، اعلنوا اثره التفافهم حول العرش الهاشمي، وطالبوا «بضرورة المحافظة على الامن العام والنظام وسيادة القانون في الاردن وتاييد العمل الفدائي مادام يهدف الى مقاتلة الاسرائيليين في ديارهم»[٢٥]. وفي الجانب الآخر بث راديو صوت العاصفة مساء يوم ٢٠/٢/١٩٧٠ بياناً «للقيادة الموحدة» جاء فيه «أن بعض عناصر الجيش والامن في الاردن قد استنفرت خرقا للاتفاق بين الحكومة الاردنية والفدائيين»[٢٦]. وهكذا بدا أن كل طرف يحاول شن حرب نفسية على الآخر عشية الاجتماع الحاسم المقرر عقده بينهما يوم ٢١/٢/١٩٧٠.

عقد الاجتماع المنتظر في موعده، وقد رئس الملك حسين الوفد الاردني في حين رئس ياسر عرفات (ابو عمار) الوفد الفلسطيني. تابع الطرفان (بغياب الملك) اجتماعاتهما في اليوم التالي (٢٢/٢/١٩٧٠) معلنين في بيان مشترك حرصهما على الوحدةالوطنية وعلى ضرورة التعاون لرأب كل صدع وتلافي الانقسامات. «وبذلك انتهت أزمة ١٠/٢، وكان واضحا أن طرفي النزاع قد عقدا هدنة مؤقتة بينهما فحسب، فالبيان المشترك الذي صدر عن المحادثات بينهما لا يشير الى اتفاق محدد حول اجراءات والتزامات محددة، بل يكتفي بالاشارة الى اتفاق وجهات النظر. ولم يكن لهذه الهدنة ان تدوم طويلا، فانفجر الصراع مرة أخرى بعد بضعة أشهر»[٢٧].

□ **الازمة الرابعة: حزيران (يونيو) ١٩٧٠**[٢٨]: ادت الصدامات المختلفة الى تزايد اتساع هوة فقدان الثقة الكاملة بين النظام الاردني والفدائيين الى درجة أصبح كل منهما يتصرف على اساس أن المواجهة الحاسمة بينهما قادمة. فقد اعتبر الفدائيون تشكيل السلطة الاردنية «للقوات الخاصة» مؤامرة تستهدفهم وخطوة من خطوات الاعداد العسكري الموجه ضدهم. كما أخذت حركة الفدائيين على السلطة الاردنية بعضا من جهودها السياسية والاعلامية التي اعتبرت تعبئة للبدو وحقنا لهم ضد المقاومة. هذا، بالاضافة الى ان اغلاق السلطة الاردنية (بعد ضغط اسرائيلي كبير) منطقة غور الصافي في وجه العمليات الفدائية أثار غضبا وشكوكا متزايدة في الاوساط الفدائية، وادى الى وقوع اشتباكات مسلحة مع السلطة في أيار (مايو) ١٩٧٠. وقد أمكن تدارك انتشار تلك الاشتباكات بعد سلسلة اجتماعات عقدت في ٣/٥/١٩٧٠ بين مندوبين عن الحكومة و«القيادة الموحدة». ومع ذلك، استمرت التصادمات الفردية طوال الشهر حتى بلغ التوتر أقصاه وانفجر القتال في الاسبوع الاول من شهر حزيران (يونيو)[٢٩].

كان السبب المباشر لاندلاع القتال، الاشتباكات المسلحة التي بدأت بشكل فردي يوم ٦/٦/١٩٧٠ بين «القوات الخاصة» والفدائيين في عمان، وما تبعها من اشتباكات أوسع في مدينة الزرقاء في ٧/٦/١٩٧٠. ثم عادت الصدامات فتجددت في عمان في اليوم التالي، في حين اتفق ممثلو الحكومه والمقاومة على تسيير دوريات مشتركة لتهدئة المشاعر، وتطويق المضاعفات.

شهدت الايام الثلاثة التي تلت (٩/٦ــ١١/٦/١٩٧٠) أعنف اشتباكات دارت بين الطرفين المتنازعين حتى تلك الفترة. فقد خاض كلا الجانبين معارك ضارية، استخدما خلالها الاسلحة الثقيلة، وسقط فيها عدد كبير من القتلى والجرحى. هذا، في وقت كان فيه ممثلون عن الطرفين، على أعلى المستويات، قد اجتمعوا عدة مرات على امتداد الايام الثلاثة السابقة وتوصلوا الى عقد اتفاقيات سرعان ما كانت تتمزق حالا تحت وطأة الاقتتال العنيف المستمر. ومما زاد التوتر ــ وفقا لما أعلنته وزارة الداخلية الاردنية ــ محاولة الاغتيال التي تعرض لها الملك حسين على طريق «صويلح» في ضواحي عمان. وكان قد بات واضحا، من تجربة فشل الاتفاقات المتعددة خلال الايام الثلاثة، أن الطرفين لم يعودا قادرين تماما على السيطرة على قواتهما.

ومع إطلالة صباح ١١/٦/١٩٧٠، أعلنت اللجنة المركزية لحركة المقاومة وانصارها من هيئات وطنية وشخصيات سياسية اردنية مطالبتها بسحب القوات الاردنية من عمان وضواحيها وابعاد اللواء ناصر بن جميل والزعيم الركن زيد بن شاكر، قائد الفرقة المدرعة الثالثة، واللواء محمد رسول الكيلاني، رئيس المخابرات الاردنية السابق[٣٠].

تحت وطأة خطر تحول المعارك الى حرب أهلية، وفي ظل ضغوط سياسية محلية وعربية (خاصة من العراق، ج.ع.م.، سورية، الجزائر، وليبية)[٣١]، اذاع راديو عمان مساء ١١/٦/١٩٧٠ رسالة من الملك أعلن فيها أنه نتيجة لاصرار اللواء ناصر بن جميل والزعيم الركن زيد بن شاكر على التخلي عن منصبيهما «في سبيل المصلحة العامة» فقد لبى رغبتهما وأعفاهما من منصبيهما. وأضاف: «الا أنها فرصة أخيرة لا فرصة بعدها ودليل آخر على محبتنا لكم جميعا جيشا وشعبا ومقاومة شريفة»[٣٢].

توقف اطلاق النار رسميا يوم ١١/٦/١٩٧٠ بالرغم من استمرار بعض الاشتباكات الفردية هنا وهناك. على أن اللقاءات المستمرة بين ممثلي الطرفين تمكنت من تلافي اتساع نطاق تلك الاشتباكات ومن تشكيل «لجنة مشتركة تمارس عملها في مقر رئاسة الاركان مهمتها السيطرة على الموقف ومنع أية أعمال أو تصرفات استفزازية بجميع الوسائل التي تقتضيها الظروف»[٣٣].

تميزت الايام القليلة التي تلت بامتزاج دعوات التهدئة الصادرة عن الطرفين بتهديدات مبطنة (وأحيانا مباشرة) متبادلة[٣٤]. وفي ١٦/٦/١٩٧٠ شكلت اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية «أمانة سره من ستة أعضاء تقوم بمهام القيادة اليومية[٣٥].

في هذه الاثناء كانت التحركات العربية المهدئة تتبلور بشكل أوضح. فقد اغتنم عدد من الزعماء العرب فرصة تواجدهم في ليبيا لحضور احتفالات ذكرى الجلاء، فبحثوا احداث الاردن واتفقوا بتاريخ ٢٢/٦/١٩٧٠ على تشكيل «لجنة رباعية» تضم ممثلين عن ج.ع.م. والجزائر والسودان وليبيا، هدفها تسوية «الازمة بين السلطات الاردنية والفدائيين بما يكفل سيادة الاردن ويصون حرية العمل الفدائي»[٣٦].

وصلت اللجنة الى الاردن يوم ٢٩/٦/١٩٧٠ وبدأت سلسلة من الاجتماعات التمهيدية، تلاها عدد من الاجتماعات الرسمية مع ممثلي كل من الحكومة الاردنية والمقاومة الفلسطينية، وأذيع على اثرها في ١/٧/١٩٧٠ بيان تفصيلي بيّن «المبادىء» والمرتكزات» للعلاقات بين الطرفين من جهة، وأوضح الاجراءات المحددة التي التزم بتنفيذها كلا الجانبين من

جهة ثانية[٣٧]. وبهذا انتهت هذه الازمة رسميا وان كانت جذورها المسببة ما زالت قائمة.

□ **الازمة الخامسة: ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠**[٣٨]: وهذه الازمة هي الاكبر والافدح بين جميع الازمات الاخرى. بل أن البعض يشير اليها على أنها «حرب اهلية» قلبت موازين القوى في المنطقة، وفي الاردن بالذات، وثبتت الخريطة السياسية بشكلها القديم بعد أن أصبحت عرضة لخطر تغيير حقيقي طوال السنوات الثلاث الماضية.

ومع أن جذور «أحداث ايلول» هي في صميم التناقض الحاسم الذي حكم العلاقات بين النظام الاردني والمنظمات الفدائية، الا أن أسبابها المباشرة تكمن في التمخضات التي اثارها مشروع المستر وليم روجرز، وزير الخارجية الاميركي، التي اشتهرت لاحقا باسم «مبادرة روجرز».

أعلن روجرز عن مبادرته يوم ١٩٧٠/٦/٢٥ وقبلتها ج.ع.م. في ١٩٧٠/٧/٢٣ وتبعها الاردن في الاعلان عن موافقته بعد ثلاثة أيام. وفي الوقت ذاته، اعلنت منظمات المقاومة الفلسطينية وبعض الدول العربية (أساسا سورية والعراق) رفضها للمبادرة[٣٩]. وكان متوقعا، والمواقف قد تباينت بهذا الشكل، أن تبدأ «حرب باردة» جديدة بين الفرقاء المتنازعين.

شهد الشهر الثامن (آب ــ أغسطس ١٩٧٠) ازديادا في حرارة «الحرب الباردة» بين السلطة الاردنية من جهة ومنظمات العمل الفدائي من جهة ثانية. وبدأت تلك التوترات في التحول الى «حرب ساخنة» اثر الاشتباكات التي وقعت بعد يومين من انعقاد دورة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في ١٩٧٠/٨/٢٧[٤٠]. وكان قد سبق ذلك كله حملات تعبئة مضادة عمقت الهوة التي فصلت بين الطرفين[٤١]. وافسحت في المجال لبدء المرحلة الاولى في القتال.

تميزت هذه المرحلة (٨/٢٩ ــ ٩/١٦) بتموج حاد في الخط البياني للصدامات العسكرية وفي استمرار الاجتماعات المهدئة بين قطبي الصراع وبوساطات ومواقف عربية معتدلة. أما المرحلة الثانية (٩/١٧ ــ ٩/٢٧) فشهدت استمرارا للصدام المسلح وانقطاعا شبه تام بين الفريقين المتنازعين وانشقاقا أوضح في الصف العربي.

* **المرحلة الأولى**: بدأت أولى الاشتباكات المسلحة يوم ١٩٧٠/٨/٢٩ وانتهت في ١٩٧٠/٨/٣١ بعد اتفاق الطرفين على وقف الاقتتال. الا أن الاشتباكات عادت فتجددت بشكل اعنف طوال يوم ١٩٧٠/٩/١ حتى تم الاعلان، في ذلك المساء، عن أول اتفاق رسمي على وقف إطلاق النار.

الا أن ذلك الاتفاق وما رافقه من اجتماعات مهدئة بين الطرفين وانعقاد مجلس جامعة الدول العربية لمعالجة الموقف لم تنجح جميعها في وقف الاشتباكات، بل اتسعت دائرة الاقتتال فشملت قرى الجنوب ومدنا أخرى مثل الزرقاء ومعان والكرك. وما كاد مجلس الجامعة يناشد الفريقين «حقن الدماء» ويوفد «لجنة خماسية» في ١٩٧٠/٩/٥، حتى عاد الموقف فتأزم بعد عملية «اختطاف الطائرات الجماعي» الذي نفذته عناصر «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» يوم ١٩٧٠/٩/٦ وبعد أن قطعت ليبيا في ١٩٧٠/٩/٧ مساعداتها عن الاردن وأعلنت رفضها الاسهام في أعمال «اللجنة الخماسية».

تصاعدت موجة الاشتباكات (على الرغم من الاتفاق على وقف اطلاق النار في

٨/٩/١٩٧٠)[٤٢] وبخاصة في مناطق الشمال، حتى بلغت قمتها يوم ٩/٩/١٩٧٠. ولما بات واضحا ان بعض وحدات الجيش كانت تتصرف على هواها، أعطى الملك حسين الفريق مشهور حديثة، رئيس الاركان، «كامل الصلاحيات للاشراف على القوات المسلحة بمساعدة الحكومة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتامين النظام والهدوء وتنفيذ التزامات الحكومة». الا ان الاشتباكات استمرت في ١٠/٩/١٩٧٠، وان بشكل أخف، بالرغم من الاعلان عن «وقف اطلاق النار الثاني» ببيانين منفصلين صدر أحدهما عن الفريق حديثه وثانيهما عن ياسر عرفات يوم ٩/٩/١٩٧٠.

استمرت الاجتماعات بين طرفي النزاع وتوجت بلقاء الملك حسين مع ممثلي اللجنة المركزية لمنظمة التحرير يوم ١٣/٩/١٩٧٠. كما استمرت الاتصالات المكثفة مع «اللجنة الخماسية» العربية طوال تلك الفترة. ومع ذلك، لم تستمر الاشتباكات فحسب، بل تصاعدت بشكل خطير يوم ١٥/٩/١٩٧٠ مما حفز الاطراف على تكثيف اتصالاتها من أجل الوصول الى ايقاف للصدامات، فكان «وقف النار الثالث» مساء ١٥/٩/١٩٧٠.

* **المرحلة الثانية**: بدأت «المرحلة الثانية» في القتال اثر اعلان الملك حسين عن تشكيل حكومة عسكرية[٤٣] وتعيين المشير حابس المجالي قائدا عاما للقوات المسلحة واعادة اللواء زيد بن شاكر للجيش وتعيينه رئيسا للاركان خلفا للفريق مشهور حديثه واعلان الاحكام العرفية يوم ١٦/٩/١٩٧٠.

ردت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير على الخطوات التي اتخذتها السلطات الاردنية، فقامت بتعيين ياسر عرفات قائدا عاما وتعيين القائد العام لجيش التحرير رئيسا لأركان قوات المقاومة (جيش التحرير وقوات الفدائيين وفرق الميليشيا) والغاء قرار تجميد عضوية «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (الذي اتخذ يوم ٩/١٢ عقب خطف الطائرات). كما اعلنت اللجنة المركزية في رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب[٤٤]، رفضها التعاون مع الحكومة العسكرية الجديدة[٤٥]. وفي اليوم ذاته، دعت المنظمات الفدائية الى بدء الاضراب العام (يوم ١٧/٩/١٩٧٠) حتى تسقط الحكومة، ورفضت أكثر من دعوة وجهت اليها من قبل رئيس الحكومة الجديد للاجتماع به لبحث موضوع تطبيق اتفاقيتي ١٠/٩/١٩٧٠ و ١٥/٩/١٩٧٠.

اندلع القتال على أشده في ١٧/٩/١٩٧٠ واستمر طوال عشرة ايام دموية حتى تم التوصل الى «اتفاقية القاهرة» يوم ٢٧/٩/١٩٧٠. وقد احتدمت المعارك على امتداد الضفة الشرقية وكانت أشد ما تكون عليه في العاصمة ــ عمان وفي مدن المملكة الرئيسية في الزرقاء وجرش وعجلون وأربد.

وعلى الصعيد العربي، لعبت ج.ع.م. أبرز الادوار، وان كان الطابع العام لتحركها توفيقيا مهدئا. فمنذ اليوم الاول للقتال تم ايفاد رئيس الاركان المصري حاملا رسالة من الرؤساء الثلاثة ــ عبد الناصر ومعمر القذافي وجعفر النميري. وعاد الرئيس عبد الناصر فأرسل برقيتين إلى الملك حسين وعرفات يوم ١٩/٩/١٩٧٠، طالب فيهما الطرفين بوقف القتال ولو لمدة أربع وعشرين ساعة. وأخيرا نجح الرئيس عبد الناصر في عقد مؤتمر حضره يوم ٢٢/٩/١٩٧٠ رؤساء ج.ع.م. وسورية والسودان وليبيا واليمن واليمن الجنوبي والكويت وتونس. وبطلب من مؤتمر القاهرة، وصل الرئيس جعفر النميري الى عمان يوم ٢٣/٩/١٩٧٠، حيث

نجح في الاعلان عن الوصول الى اتفاق لوقف اطلاق النار قبل عودته الى القاهرة مع أربعة من القادة الفدائيين الذين كانوا من المعتقلين في الاردن. الا ان القتال لم يتوقف. ولهذا عاد القادة العرب المؤتمرون في القاهرة فأوفدوا الى العاصمة الاردنية لجنة عربية على مستوى رفيع برئاسة الرئيس النميري يوم ٢٤/٩/١٩٧٠. وفي اليوم التالي أعلن جميع الفرقاء اتفاقهم على وقف جديد لاطلاق النار.

وعندما استمر القتال اثر عودة اللجنة العربية الى القاهرة، أبرق الرئيس عبد الناصر (يوم ٢٦/٩/١٩٧٠) للملك حسين مبلغا اياه أن تقرير اللجنة يدين الموقف الاردني وأن الرئيس النميري سيعلن ذلك للملأ في مؤتمر صحفي. وبالفعل تم عقد المؤتمر في اليوم ذاته[٤٦].

إثر ذلك، أعلن الملك حسين تشكيل حكومة مدنية برئاسة السيد أحمد طوقان مؤكدا أن الأردن ملتزم ومصمم على وقف القتال. وفي اليوم التالي (٢٧/٩/١٩٧٠)، عقد الملوك والرؤساء اجتماعا بحضور الملك حسين وياسر عرفات، ووقعوا على «اتفاقية القاهرة» التي نصت على نقاط أهمها: ايقاف جميع العمليات العسكرية؛ سحب القوات المسلحة الاردنية وجميع القوات الفدائية من عمان؛ عودة الأوضاع العسكرية والمدنية في اربد الى ما كانت عليه قبل انفجار القتال؛ ايكال الامن الداخلي للادارة المدنية؛ اطلاق سراح المعتقلين لدى الطرفين فورا؛ وتشكيل «لجنة عليا» لمتابعة التنفيذ برئاسة رئيس وزراء تونس وممثلين آخرين يسمي أحدهما الملك حسين ويسمي الثاني ياسر عرفات[٤٧]. وبهذا انتهت الأزمة رسميا.

بدأت الحكومة الاردنية رفع حظر التجول تدريجياً يوم ٢٨/٩/١٩٧٠ وهو اليوم الذي وصل فيه الباهي الادغم رئيس وزراء تونس ورئيس «لجنة المتابعة» الى عمان. وبعد اجتماعات عدة عقدها الادغم مع الملك حسين وياسر عرفات، تم الاتفاق على اقامة «الهيئة العسكرية العربية لمراقبة وقف اطلاق النار» بعضوية عشرة ضباط من الدول العربية التي وقعت على اتفاق ٢٧/٩/١٩٧٠.

نجحت اللجنة في تثبيت وقف اطلاق النار، وركزت جهودها على الوصول الى اتفاق لترتيب تنفيذ انسحاب قوات الجيش والفدائيين من المدن. وبالفعل تم التوصل في ٢٢/١٠/١٩٧٠ الى خطة تفصيلية عرفت باسم «بروتوكول عمان». ومن أبرز نتائج هذا البروتوكول انسحاب الفدائيين وتجمعهم في منطقتي جرش وعجلون[٤٨].

□ **الازمة السادسة: تموز (يوليو) ١٩٧١[٤٩]:** اذا كانت معارك أيلول ١٩٧٠ قد نجحت في ترجيح كفة السلطات الاردنية في ميزان القوى مع قوات الفدائيين وتمكنت، بالتالي، من دفعهم للتواجد في مناطق محددة خارج المدن وبعيدا عن السكان، فان الازمة السادسة في تموز (يوليو) ١٩٧١ شهدت نهاية الوجود العلني للعمل الفدائي الفلسطيني واخراجه من الضفة الشرقية بأسرها.

بدأت الازمة اثر قصف القوات الاردنية مواقع الفدائيين في مخيم غزة وجبل القسطل ومنع حرية تنقلهم بين جرش وعجلون وايقاف وصول التموين لهم من درعا وقطع الماء عنهم منذ ٣/٧/١٩٧١. رافق ذلك كله حركة اعتقالات واسعة في عمان والزرقاء وعدد من المخيمات. كما استمرت المعارك في التصاعد (قصف مدفعي وتحريك قوات مدرعة بالاضافة الى أحكام الحصار حول الفدائيين وعزلهم عن العالم)، الى أن وصلت الصدامات ــ حسب وصف الناطق الرسمي الفلسطيني ــ الى مستوى «الحرب الحقيقية»

يوم ١٢/٧/١٩٧١[٥٠]. استمرت الاشتباكات في التصاعد إلى ان اشترك الطيران الاردني في قصف مواقع الفدائيين، وامتدت ساحة القتال لتشمل الاغوار يومي ١٥و١٦/٧/١٩٧١. واخيرا مال ميزان القوى بشكل حاسم للقوات الاردنية بحيث الفت القبض على مئات من الفدائيين الاحياء واجبرت عشرات منهم على اللجوء الى المناطق التي تحتلها اسرائيل فوقعوا في الاسر وذلك يوم ١٨/٧/١٩٧١. على ان المعارك استمرت بعد محاصرة عدد من الفدائيين في الفترة ما بين ١٩ ــ ٢٢/٧/١٩٧١ إلى ان اعلن ــ رسميا ــ عن استشهاد ابو علي اياد ــ احد ابرز قادة فتح في ٢٣/٧/١٩٧١. وكان ذلك ايذانا بنهاية المعركة[٥١].

كشفت الاتصالات السياسية (العربية والفلسطينية) عجزها العملي ازاء جولة القتال الاخيرة التي دارت في الاردن. فبالرغم من أن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير سلمت الدبلوماسيين العرب في عمان مذكرة ايضاحية حول احداث الاردن في ٥/٧/١٩٧١، ومع أن المجلس الوطني الفلسطيني التاسع (المنعقد في القاهرة منذ ٧/٧/١٩٧١) أهاب بالملوك والرؤساء العرب التدخل «لايقاف المذبحة» في ٨/٧/١٩٧١، وبالرغم من اجتماع ياسر عرفات بالسفراء العرب في القاهرة في اليوم ذاته، لم تقم اي من الدول العربية بجهد يذكر[٥٢].

ازاء ما يشبه الصمت الرسمي العربي، طير المجلس الوطني الفلسطيني التاسع برقيات الى عدد من الزعماء العرب يوم ١٣/٧/١٩٧١[٥٣]. ويبدو أن تلك الخطوة ــ بالاضافة الى تصاعد حرارة المعارك العسكرية ــ شكلت حافزا لتكثيف الجهد العربي باتجاه ايقاف الاقتتال. وبهذا المجال، تركز الجهد الدبلوماسي ــ السياسي العربي حول التحرك السوري من جهة وحول الوساطة المصرية ــ السعودية من جهة ثانية.

فقد اتصل اللواء مصطفى طلاس، رئيس الاركان السوري برئيس اركان الجيش الاردني في محاولة لتهدئة الموقف يوم ١٣/٧/١٩٧١، ولكن محاولته تلك باءت بالفشل. وبعد اتصالات جرت بين الرئيس السوري حافظ الاسد وياسر عرفات في ١٥/٧/١٩٧١، تم الاتفاق على ارسال وفد عسكري مشترك الى عمان بهدف وقف المعارك. وبالفعل وصل الوفد الى عمان واجتمع مع المسؤولين الاردنيين وممثلي اللجنة المركزية للمنظمة يوم ١٧/٧/١٩٧١[٥٤].

في هذه الاثناء كانت الوساطة المصرية ــ السعودية تحاول ايجاد مخرج للازمة ولكن دونما فائدة. على أن ذلك لم يشكل كل التحرك المصري او العربي. ففي الوقت الذي اعلنت فيه بعض الدول العربية قلقها مما يجري في الاردن (مصر في ١٤/٧، تونس في ١٦/٧، العراق في اليوم ذاته)، عقد اجتماع «لدول ميثاق طرابلس» (مصر، ليبيا، سورية والسودان) في «مرسى مطروح» يوم ١٧/٧/١٩٧١. وقد اعلن المجتمعون عن تاييدهم لجهود الوفد السوري[٥٥] في الوقت الذي كان فيه الملك حسين يعلن أن ما يحدث هو «النهاية» للوجود الفدائي في الاردن[٥٦]. وفي اليوم التالي (١٨/٧) اعلن الناطق الرسمي الاردني انه لن يسمح للفدائيين «الايديولوجيين» بالتواجد في الاردن وأن مفعول اتفاقيتي القاهرة وعمان قد انتهى وانه «لن يكون هناك اتفاقات جديدة»[٥٧].

ازاء الموقف الاردني الجديد، طلب العراق من الاردن سحب سفيره واعلن اغلاق الحدود العراقية ــ الاردنية في ١٨/٧/١٩٧١. كما استنكرت السودان الغاء الاردن للاتفاقيتين من جانب واحد وارسلت تونس وفدا خاصا للاسهام في ايقاف التردي في الموقف في حين اعلنت ليبيا عن بدئها تدريب الراغبين في الدفاع عن الوجود الذاتي في الاردن[٥٨].

ومن ناحية ثانية، طالبت منظمة التحرير في ١٩/٧/١٩٧١ الملوك والرؤساء العرب طرد الاردن من الجامعة العربية. وفي اليوم ذاته استنكرت الكويت ومصر الغاء الاردن للاتفاقيتين في وقت كان فيه رئيس وزراء الاردن يعلن «اننا لن نسمح بعد الآن لأي شخص لا يؤمن بالتحرير قبل كل شيء بان يعمل فدائيا في هذا البلد»[٥٩]. ومع ازدياد التأزم، سحبت سورية وفدها العسكري من الاردن ودعا الرئيس الليبي الى عقد مؤتمر قمة عربي في ١٠/٧/١٩٧١[٦٠]. ومع أن الاردن عاد فاعلن في ٢١/٧/١٩٧١ في مذكرة سلمت للسفراء العرب استمرار التزامه بالاتفاقيتين[٦١]، استمرت التحركات الرسمية العربية والفلسطينية المستنكرة في الـــدوران في اطار العجز الى أن حسمت المعركة عسكريا لصالح الاردن. وقد وقع ذلك كله دون أن تثمر الوساطة السعودية ــ المصرية عن شيء، ودون أن تنجح دعوة الرئيس الليبي لعقد مؤتمر قمة عربي ودون أن توافق الدول العربية على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاردن وفقا لطلب منظمة التحرير الفلسطينية[٦٢]. وكان اعلان سورية عن اغلاق حدودها مع الاردن في ٢٣/٧/١٩٧١[٦٣] بداية لعزلة جزئية عاشها الاردن مع بعض الدول العربية وبداية لقطيعة حاسمة بينه وبين المنظمات الفلسطينية.

على أن تفجر القتال بين العمل الفدائي الفلسطيني والاردن لم يكن الصدام الدموي الوحيد مع الدول العربية. بل ان شريط صداماته مع السلطة اللبنانية كان يسير في خط موازٍ لشريط المعارك التي وقعت بين الفدائيين والسلطات الاردنية.

(ب) العلاقات بين لبنان والمنظمات الفدائية الفلسطينية

كان للظرف السياسي الاستثنائي الذي ساد المشرق العربي في اعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧، ولتنامي قوة منظمات العمل الفدائي الفلسطيني (في الاردن خاصة) وللدعم الرسمي والشعبي السوري لهذا العمل ولاحتضان ما يقرب من نصف المجتمع اللبناني (شعبا ومنظمات) للفدائيين الفلسطينيين، الاثر الحاسم في ولادة ما أصبح يعرف منذ نهاية العام ١٩٦٨، باسم «الوجود الفدائي» في لبنان.

تجسد هذا الوجود العسكري الفلسطيني في مركزين رئيسيين: (أ) مناطق الحدود مع اسرائيل في الجنوب و(ب) حيثما انتشرت مخيمات النازحين الفلسطينيين سواء في الشمال او الوسط أو الجنوب. وبات واضحا، منذ البداية، أن بامكان منظمات العمل الفدائي ان تعتمد في حماية وجودها على مجموعة قوى أهمها: الجماهير الفلسطينية المعبأة والمسلحة داخل لبنان وخارجه، والجماهير العربية المؤيدة في الخارج وفي الداخل وبخاصة «هيئة الاحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية اللبنانية»، وأخيرا، وليس آخرا، الدعم الرسمي العربي وبخاصة الدعم السوري.

على أن لهذه الجبهة المؤيدة للعمل الفدائي الفلسطيني في لبنان ما يقابلها من قوى متصادمة معها. ولعل أبرز هذه القوى: جانب أساسي من السلطة اللبنانية ومؤسساتها وجماهيرها التي كانت ترى في تنامي قوة منظمات العمل الفدائي الفلسطيني وجماهيره تحديا لسلطتها وتهديدا لاستقلال وسيادة لبنان؛ بالاضافة الى الضغوط العسكرية الاسرائيلية التي نجحت، أكثر من مرة، في استعداء هذا الجانب على ذلك، مما أدى الى

سلسلة من الصدامات العنيفة بين الطرفين، جاء أولها مع بداية ربيع ١٩٦٩.

□ **الازمة الاولى: نيسان (ابريل) ١٩٦٩:** بدأت هذه الازمة في اعقاب توتر العلاقات بين الفدائيين ووحدات من الجيش اللبناني في منطقة الجنوب في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٦٩. وقد دعت بعض الهيئات والاحزاب التقدمية اللبنانية في ٢١/٤/١٩٦٩ الشعب اللبناني للتظاهر تأييدا للعمل الفدائي الفلسطيني. وبعد يومين انفجرت اعمال العنف في عدة مناطق وسقط عدد من القتلى والجرحى عندما حاولت السلطات اللبنانية يوم ٢٣/٤/١٩٦٩ منع مظاهرة انطلقت من مخيم عين الحلوة قرب صيدا من الوصول الى المدينة. وعلى الفور قدم السيد رشيد كرامي، رئيس الوزراء، استقالته (التي أجل البت فيها) وبدأت لحظتئذ اطول ازمة وزارية في تاريخ لبنان[٦٤].

بدأت الصدامات العسكرية بين الفدائيين والجيش اللبناني في جو من التوتر وانعدام الثقة يوم ٥/٥/١٩٦٩[٦٥]. وفي هذه الاثناء، كانت التفاعلات اللبنانية والعربية تأخذ مداها. فرئيس الوزراء اللبناني «المستقيل ــ المكلف» يصر على عدم العودة الى منصبه قبل أن يتم الاتفاق بين جميع الاطراف اللبنانية على موقف موحد من العمل الفدائي. والاطراف اللبنانية منقسمة على بعضها وغير قادرة على اتخاذ قرار يرضي جميع الفرقاء[٦٦].

ومع تجدد الاشتباكات المسلحة يومي ٦ و٧/٥، زار الدكتور حسن صبري الخولي، بوصفه ممثلا عن الرئيس جمال عبد الناصر، لبنان وقام بالتوسط بين الطرفين المتصادمين. وبالرغم من الاجتماعات المتعددة بين السلطات المدنية والعسكرية اللبنانية من جهة وبين ممثلي العمل الفدائي من جهة ثانية، لم يتمكن الطرفان من الوصول الى اتفاق كامل، مما أبقى الازمة الفلسطينية ــ اللبنانية معلقة وزاد من حدة الازمة الداخلية اللبنانية[٦٧].

وقد تفاقمت الازمة الوزارية في لبنان في اعقاب الخطاب الذي القاه الرئيس اللبناني يوم ٣١/٥/١٩٦٩ ورفض فيه ما أسماه محاولات العمل الفدائي «لفرض سياسة الامر الواقع» كما اعلن الرئيس تمسكه «بما يفرضه منطق وسيادة لبنان وسلامته»[٦٨]. ومن ناحية ثانية، أثار نداء الرئيس اللبناني ردود فعل مختلفة في الأوساط السياسية والشعبية اللبنانية وانقسم الراي العام الداخلي، ما بين مؤيد ومعارض وتجمدت الازمة مع العمل الفدائي الفلسطيني في حين استمرت الازمة الوزارية اللبنانية طوال الـ ٢١٥ يوما التي تلت[٦٩].

□ **الازمة الثانية: تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٩:** تكمن جذور هذه الازمة في الوضع المتوتر الذي أعقب صدامات نيسان الماضي نتيجة لعدم وصول الطرفين اللبناني والفلسطيني الى اتفاق بينهما وبسبب ترك خلافاتهما معلقة دون حل. ولهذا كان امرا متوقعا أن تأتي لحظات تسخن فيها حرارة الخلاف الى درجة الصدام المسلح كما حدث مرارا في حزيران (يونيو) وآب (اغسطس) من العام ١٩٦٩[٧٠]. على أن ابرز الصدامات في هذه الفترة كان ذاك الذي وقع في مخيم نهر البارد في ٢٨/٨/١٩٦٩حيث تم «تحرير» المخيم من قوات الامن العام والمكتب الثاني اللبناني مما زاد حدة التوتر بين الطرفين المتنازعين الى أن انفجر الخلاف بينهما في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩[٧١].

بدأت الصدامات الواسعة في اعقاب اشتباكات مسلحة بين الفدائيين وبعض الوحدات العسكرية اللبنانية في قرية «مجدل سلم» في جنوبي لبنان يومي ١٩ ــ ٢٠/١٠/١٩٦٩.

وفي اليوم التالي، توسعت رقعة الاشتباكات فشملت مناطق متعددة على امتداد الاراضي اللبنانية حتى بلغت قمتها في يوم ٢٣/١٠/١٩٦٩. ففي ذلك اليوم، أكمل الفدائيون، بدعم كبير من جماهير النازحين الفلسطينيين، سيطرتهم على جميع المخيمات من جهة، وصعدوا عملياتهم العسكرية في الجنوب وعلى امتداد الحدود السورية ــ اللبنانية من جهة ثانية. هذا، في الوقت الذي انحاز فيه قطاع اساسي من الشارع اللبناني الى جانب العمل الفدائي فتظاهر واشتبك المتظاهرون مع قوات السلطة في معظم المدن اللبنانية مما أدى إلى اعلان حالة منع التجول في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وغيرها يوم ٢٤/١٠/١٩٦٩[٧٢].

استمرت التظاهرات والصدامات المسلحة على اوسع نطاق الى درجة أصبح فيها الوضع يهدد باندلاع «حرب اهلية». كما رافق اشتداد ضراوة القتال في الفترة ما بين ٢٥/١٠/١٩٦٩ ــ ٢/١١/١٩٦٩، ازدياد في تصلب مواقف الطرف الفلسطيني وتصاعد في ثقل الضغط الشعبي والرسمي العربي على السلطات اللبنانية بشكل باتت معه معزولة داخلياً وخارجياً[٧٣].

فمنذ البدايات العسكرية للأزمة، اعلنت سورية عن اغلاق حدودها مع لبنان يوم ٢١/١٠/١٩٦٩، في حين أعربت كل من مصر، وليبيا، والجزائر، عن تأييدها للعمل الفدائي وقلقها من تدهور الأوضاع. ويوم ٢٢/١٠/١٩٦٩، ناشد الرئيس جمال عبد الناصر الرئيس اللبناني وقف القتال، بينما اعلنت ليبيا سحب سفيرها من بيروت. وفي ٢٣/١٠/١٩٦٩، اعلن السودان تأييده للعمل الفدائي في محنته، في حين اجتمع وزير الداخلية الليبي ووزير الخارجية الكويتي بالرئيس اللبناني بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٩ شارحين موقف دولتيهما من ضرورة عدم التعرض للعمل الفدائي او تقييد حركته. هذا في الوقت الذي قام فيه وزير الداخلية العراقي يوم ٢٧/١٠/١٩٦٩ بتسليم رسالة من الرئيس العراقي للرئيس جمال عبد الناصر حول احداث لبنان[٧٤].

في اليوم التالي (٢٨/١٠) وصل العماد اميل بستاني، القائد العام للجيش اللبناني، الى القاهرة بعد أن طلب لبنان وساطة مصر[٧٥]. وبعد ثلاثة أيام، وصل عرفات الى ج.ع.م. حيث تم في ٢/١١/١٩٦٩ عقد اجتماع مصري ــ لبناني اتفق فيه على وقف اطلاق النار، في حين اعلن المجتمعون يوم ٣/١١/١٩٦٩ عن توصلهم الى ما اشتهر لاحقا باسم «اتفاقية القاهرة» السرية[٧٦]. وفي يوم ١٣/١١/١٩٦٩، أعلنت سورية اعادة فتح الحدود مع لبنان وكان ذلك ايذانا بانتهاء الازمة وذيولها[٧٧].

□ **توترات بين ازمتين مسلحتين:** كانت «اتفاقية القاهرة»، كما أثبتت الاحداث لاحقا، نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية. فقد مثلت تلك الاتفاقية بداية فترة طويلة نسبيا من الهدوء، سكن خلالها التناقض الدموي بين السلطة اللبنانية و«الوجود الفلسطيني المسلح» في لبنان حتى ايار (مايو) ١٩٧٣. ومما لا شك فيه أن عنف الصدام الاخير في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩، لعب دورا بارزا في جعل الطرفين حريصين على عدم تجدد القتال بينهما. كما أن تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة (في ٢٥/١١/١٩٦٩)، بعد الازمة الوزارية التي استمرت طوال ٢١٥ يوما، اتى بسلطة نجحت في اقامة الجسور مع الحركة الفدائية (بالذات استلام السيد كمال جنبلاط منصب وزير الداخلية). هذا، بالاضافة الى الظروف الصعبة التي عاشتها حركة المقاومة الفلسطينية

اثر اصطداماتها المسلحة الكبيرة في الاردن في العامين ١٩٧٠ ــ ١٩٧١.

على أن ذلك لا يعني أن العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية كانت على افضل ما تكون. فقد شهد العام ١٩٧٠ سلسلة من المخالفات أو الحوادث الفردية من هذا الطرف أو ذاك ساهمت في توتير تلك العلاقات. ولولا اعتماد أسلوب الاجتماعات شبه الدائمة وجو الثقة الذي عمقه كون وزير الداخلية أحد أشد أنصار العمل الفدائي، لتأزمت الاوضاع وتعقدت في أكثر من مناسبة.

هذا وقد حدثت في العام ١٩٧١، جملة تطورات أدت، بشكل مباشر أو غير مباشر، الى تأزم العلاقات بين الفريقين. فمنذ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ تغيرت قمة الهرم السياسي اللبناني بمجيء عهد جديد نجم عنه فقدان مؤقت للعلاقات الشخصية الحارة التي كانت قد نمت بين مسؤولي الطرفين من خلال تعاملهما سويا لفترة والتي كثيرا ما اسهمت في تلطيف اجواء الاحتكاك كلما وقع بينهما.

ومن جهة ثانية، أدت الصدامات المسلحة بين السلطة الاردنية ومنظمات المقاومة الى اخراج العمل الفدائي من الاردن نهائيا في بداية النصف الثاني من العام ١٩٧١. لذلك لم يكن غريبا، وقد «تضخم» حجم الوجود الفدائي في لبنان، بعد أن وفد اليه وفد من الاردن، أن تتوتر العلاقات بين ذلك الوجود النامي ومؤيديه في جانب ورافضيه (في السلطة والشارع اللبناني على حد سواء) في جانب ثان[٧٨].

ومن جهة ثالثة، ومما لا جدال حوله أن «توسع» دائرة المعركة بين السلطات الاردنية ومنظمات الفدائيين لتشمل الاراضي اللبنانية، أسهم، الى حد بعيد، في تسميم الجو بين جميع الاطراف المتصادمة أو المتعارضة طوال الثلث الاخير من العام ١٩٧١[٧٩].

ومن جهة رابعة، صعدت اسرائيل تهديداتها وانذاراتها للبنان وأرفقت ذلك بسلسلة من الهجمات المكثفة على قرى الجنوب مع نهاية العام ١٩٧١ ومطلع العام الجديد، وقد هدف ذلك التصعيد الاسرائيلي الى استعداء السلطات اللبنانية على العمل الفدائي الفلسطيني وايقافه، بكل مايمكن أن يواكب ذلك من صدامات بين الطرفين. على أن الاتصالات المستمرة بين قيادة المنظمات والسلطات اللبنانية المدنية والعسكرية (بالاضافة الى ضغوط مارستها السعودية وسورية وغيرهما على حركة المقاومة أدت الى موافقة الفدائيين في النصف الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢ على «التخفيف من نشاطهم» وعلى منع «اسرائيل من استعمال نشاط الفدائيين مبررا لتحقيق اطماعها في جنوب لبنان»[٨٠].

وبالرغم من الموقف الفلسطيني ذاك وبسبب فشل المخطط الاسرائيلي في دفع السلطة اللبنانية للتصادم العنيف مع العمل الفدائي، قامت اسرائيل يوم ١٩٧٢/٢/٢٤، بعد حملة اعلامية تمهيدية تحدثت فيها عن «نشاط تخريبي منطلق من الحدود اللبنانية»، قامت بهجوم كبير على جنوبي لبنان. استمر الهجوم، الذي شمل طول الحدود اللبنانية الاسرائيلية، مدة أربعة أيام انسحب بعدها الجيش الاسرائيلي من قرى العرقوب ليدخل الجيش اللبناني اليها[٨١]. وقد رافق الهجوم الاسرائيلي وتبعه دعوة من بعض الجهات السياسية ــ اللبنانية لتجميد «اتفاقية القاهرة» التي كرست حرية انطلاق العمل الفدائي الى داخل المناطق المحتلة. وفي الوقت نفسه عقد اجتماع يوم ١٩٧٢/٣/٢٩ بين رئيس الحكومة اللبنانية

وياسر عرفات اتفق فيه مبدئيا على اعادة تقييم الوضع في الجنوب[٨٢].

اثناء ذلك، انفجر الموقف في الشارع اللبناني فعمت المظاهرات المدن اللبنانية وأضربت مدينة طرابلس تأييدا للعمل الفدائي واحتجاجا على «التخاذل» من جانب السلطة اللبنانية ازاء الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة. مما منح حركة المقاومة الفلسطينية قوة في مواجهة الضغوط الهادفة شل نشاطها العسكري[٨٣]. وبالفعل، لم يستمر العمل الفدائي، فحسب بل تصاعد نشاطه مباشرة بعد الهجوم الاسرائيلي. هذا في الوقت الذي كثفت فيه حركة المقاومة الفلسطينية جهودها السياسية ــ الدبلوماسية في أوساط السياسيين اللبنانيين (بالذات أطراف «الحلف»: شمعون ــ الجميل ــ اده) لتطويق اجواء التوتر واللاثقة بين العمل الفدائي وانصاره في جانب ومعارضي «الوجود الفدائي» في لبنان في جانب ثان[٨٤].

وما كاد يمضي على الهجوم الاسرائيلي نصف عام، حتى قامت القوات الاسرائيلية يوم ٧٢/٩/١٦ بهجوم واسع النطاق احتلت اثناءه ١٦ قرية لبنانية لمدة ٣٢ ساعة. وقد قاتل الجيش اللبناني أثناء الهجوم قتالا عنيفا احاطه الاعلام اللبناني على إثرها بهالة كبيرة كان لها وزنها ومعناها السياسيين. فما ان انسحبت القوات الاسرائيلية حتى وجه قائد الجيش «بلاغا خاصا» لقوى الامن فسرته المقاومة على أنه «انذار» لها ــ يأمرها فيه بتنفيذ أوامر، مؤداها منع الفدائيين من التواجد في عدد من المناطق في الجنوب ومنعهم من التواجد في القرى والمدن وعدم حمل السلاح أو ارتداء اللباس العسكري خارج مخيمات النازحين، وكل ذلك تحت طائلة العقاب لمن يخالف. وقد ترافق ذلك «البلاغ الخاص» باعلان حالة الطوارىء في جميع أنحاء الاراضي اللبنانية[٨٥].

نجم عن هذه التطورات توتر شديد هدد بانفجار عنيف وخطر. وبالرغم من عقد اجتماع بين رئيس الحكومة وياسر عرفات في ١٩٧٢/٩/١٧، ونفي الأول وجود أي «انذار» للمقاومة وما تبعها من تطمينات وزير الخارجية اللبنانية عن عدم وجود مؤامرة ضد العمل الفدائي، استمرت حالة التوتر بالازدياد ورافقها هجوم شديد على السلطات اللبنانية من اذاعة منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق[٨٦].

تفاعلت الازمة أثناء ذلك على الصعيد العربي، فأرسل الرئيس المصري رسالتين متلاحقتين للرئيس اللبناني، وكثر الحديث عن وساطة كويتية وأخرى جزائرية في حين وصل الامين العام لجامعة الدول العربية الى بيروت يوم ١٩٧٢/٩/١٨ للاجتماع الى المسؤولين اللبنانيين[٨٧]. واثر اجتماع الامين العام مع الرئيس اللبناني ورئيس الحكومة يوم ١٩٧٢/٩/١٩ اعلن الثاني أن «لا ازمة مع الفدائيين» في حين أعلن الامين العام للجامعة يوم ١٩٧٢/٩/٢١ انه يعتبر أن مهمته كانت «ناجحة» وان «حالة التوتر منتهية»[٨٨].

في هذه الاثناء، عقد ممثلو المقاومة مع قيادة الجيش اللبناني وممثلو السلطة المدنيين عدة اجتماعات كان آخرها ذاك الذي عقد مع رئيس الحكومة يوم ١٩٧٢/٩/٢٤، حيث وصف الاخير المباحثات بانها انتهت الى «اتفاق تام على كل شيء». اعقب ذلك سلسلة زيارات مكثفة قام بها وفد للمقاومة برئاسة ياسر عرفات إلى عدد من السياسيين اللبنانيين (خاصة إلى معارضي «اتفاقية القاهرة») بهدف «التفهم والتفاهم» طوال الفترة ما بين ٢٤/٩ ــ ٩/٢٨[٨٩]. وقد توجت هذه الزيارات بتلك التي قام بها وزير الداخلية الكويتي مع

وفد فدائي برئاسة عرفات للرئيس اللبناني يوم ٢/١٠/١٩٧٢ حي اتفق الجميع على تجميد العمل الفدائي من الجنوب واخلاء مدنه وقراه من الفدائيين[٩٠]. وبالفعل انسحب الفدائيون كما وعدوا وانتهت الازمة مؤقتا لتنفجر على نحو عنيف بعد ما يقرب من نصف عام[٩١].

□ **الازمة الثالثة: ايار (مايو) ١٩٧٣**[٩٢]: ادت الغارة الاسرائيلية على بيروت ليلة ٩ ــ ١٠/٤/١٩٧٣ واستشهاد القادة الثلاثة (محمد يوسف النجار، كمال ناصر، وكمال العدوان) الى توتر خطير في العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية ومرارة ومظاهرات واضرابات في أوساط الجماهير اللبنانية، بالاضافة الى استقالة حكومة السيد صائب سلام وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور أمين الحافظ[٩٣].

وبالرغم من اتصالات التهدئة التي أسهم فيها قادة العمل الفدائي من جهة والسياسيون اللبنانيون على مختلف اتجاهاتهم من جهة ثانية مع بداية الثلث الاخير من شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٣، توتر الجو من جديد اثر اعتقال فلسطينيين في مطار بيروت الدولي بعد اكتشاف متفجرات في حوزتهما في ٢٦/٤/١٩٧٣ وما تبع ذلك من هجوم عناصر مسلحة على المطار واغلاقه يوم ٢٩/٤/١٩٧٣. هذا بالاضافة الى اعتقال السلطات اللبنانية عددا من المسلحين أثناء تواجدهم امام السفارة الاميركية في بيروت يوم ٣٠/٤/١٩٧٣ واختطاف الفدائيين (عناصر الجبهة الديمقراطية تحديدا) لثلاثة من رجال الامن اللبنانيين مقابل فدائييها الذين اعتقلا في المطار[٩٤].

طوقت قوات الجيش اللبناني مخيمات النازحين ومراكز المقاومة في بيروت وضواحيها في صباح ٢/٥/١٩٧٣ ووجهت انذارا يدعو للافراج عن رجال الامن اللبنانيين. وبسرعة ابتدأت الاشتباكات بين الطرفين في عدة مناطق من العاصمة مما أدى الى فرض منع التجول في المساء. وقد استمر القتال الى أن اعلن عن أول اتفاق لوقف اطلاق النار في التاسعة مساء بعد أن سلم الفدائيون الجنود المحتجزين للسلطات[٩٥]. ولكن، القتال عاد فاندلع مع صباح ٣/٥/١٩٧٣. وتصاعد اثناء النهار خاصة بعد أن اشترك الطيران اللبناني في قصف المخيمات[٩٦].

اثناء ذلك كانت الاتصالات بين الطرفين، بوساطة عدد من السياسيين اللبنانيين انصار العمل الفدائي، قائمة على قدم وساق، في حين أعلن رئيس الجمهورية أنه يرفض «أن يكون في لبنان جيش احتلال»[٩٧]. وعلى الرغم من ذلك، نجح الطرفان، في فجر ٤/٥/١٩٧٣، في الوصول الى اتفاق ثان لوقف اطلاق النار[٩٨].

على أن القتال عاد فانفجر في مساء ذلك اليوم في جنوبي لبنان هذه المرة واستمر في عدة مناطق، بشكل متقطع، الى أن تم الاتفاق في ٧/٥/١٩٧٣ بين الطرفين (بحضور عدد من الوسطاء العرب الذين وفدوا الى لبنان خصيصا من أجل ذلك) على تثبيت وقف النار وتشكيل «لجنة مشتركة» لانهاء كافة المشاكل المعلقة[٩٩].

عاد القتال فتجدد على نحو أعنف من السابق قبل مضي بضع ساعات على اتفاق ٧/٥/١٩٧٣. استمرت الاشتباكات طوال الليل واشتدت منذ صباح ٨/٥/١٩٧٣ الى ان اعلن راديو بيروت في المساء أن الرئيس اللبناني طلب «من قيادة الجيش أن توقف فورا القصف الجوي على أن يتوقف كل تبادل في اطلاق النار في تمام الساعة الثامنة من مساء... الثلاثاء الثامن من شهر ايار»[١٠٠]. وبالفعل كان ذلك الاعلان بداية النهاية للاقتتال بالرغم

من استمرار بعض الاشتباكات المتفرقة. وقد تثبت وقف النار بشكل حاسم بعد اجتماع «اللجنة المشتركة» مساء ١٩٧٣/٥/٩[١٠١]. وانتهت أزمة أيار رسميا مع اعلان «اللجنة المشتركة»، بعد ثلاثة أيام من الاجتماعات المتصلة في ١٥ و١٦ و١٧/٥، عن أن «وجهات النظر متفقة بين الجانبين حول مختلف القضايا»[١٠٢].

ومما هو جدير بالذكر أن جانبا أساسيا من الفضل في وقف القتال عائد لقوى ودول عربية ومحلية مارست ضغوطها من أجل الوصول الى اتفاق الطرفين. فمنذ الساعات الاولى لنشوب الازمة، بدأت سلسلة من الاتصالات العربية المكثفة (أبرزها جهود الجامعة العربية ومصر وسورية والجزائر والعراق والمغرب والكويت) ورافقتها تفاعلات لبنانية أدت بمجموعها الى اتفاق وقف اطلاق النار في ١٩٧٣/٤/٧[١٠٣].

ومع تجدد القتال على نحو أعنف في ليل ١٩٧٣/٤/٧ ونهار اليوم التالي، اتخذ عدد من الدول العربية مواقف حازمة الى جانب المقاومة الفلسطينية مما شكل ضغطا حقيقيا أدى الى اسراع السلطات اللبنانية بالاعلان عن حماسها لوقف اطلاق النار. فمع توتر الجو داخليا (اشتداد القتال من جهة، واستقالة رئيس الحكومة من جهة ثانية، وقرار الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الخاص بالنزول «الى الشارع وحمل السلاح لاحباط المؤامرة» من جهة ثالثة) اعلنت سورية غلق حدودها مع لبنان وأمر الرئيس المصري موفده الشخصي بمغادرة بيروت الى دمشق في ١٩٧٣/٥/٨. وبالفعل، تم تنفيذ الاتفاق الأخير على وقف اطلاق النار، وانتهت الازمة رسميا يوم ١٩٧٣/٥/١٧ اثر ارفضاض اجتماعات «اللجنة المشتركة» المشار اليها أعلاه[١٠٤]. وكانت هذه الازمة هي الاخيرة ما قبل اشتعال نار الحرب العربية ــ الاسرائيلية الرابعة في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣.

(ج) العمل الجماعي العربي والاختلاف العربي، وقضية فلسطين

شهدت المرحلة ما بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ قوتي جذب متعاكستين: الاولى دفعت باتجاه العمل العربي المشترك، والثانية تميزت بالاختلاف العربي.

وكان من ابرز محطات العمل العربي ــ الجماعي، والمصغر، على مستوى القمة، مؤتمر القمة العربي الرابع في ١٩٦٧/٨/٢٩[١٠٥]، ومؤتمر القمة الاسلامي في الرباط بمشاركة جميع الدول العربية باستثناء العراق في الفترة ٢٢ ــ ١٩٦٩/٩/٢٥[١٠٦]، ومؤتمر قمة «دول المواجهة» (مصر، الاردن، وسورية، والعراق، والسودان لاحقا) الاول في القاهرة في الفترة ١ ــ ١٩٦٩/٩/٣[١٠٧]، والثاني (بمشاركة الدول ذاتها) في القاهرة في الاسبوع الاول من شهر شباط (فبراير) ١٩٧٠[١٠٨]، والثالث (بمشاركة اضافية من ليبيا والجزائر وبفياب الاردن) في طرابلس الغرب في ١٩٧٠/٦/٢[١٠٩]. علاوة على مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢١[١١٠]، ومؤتمر القمة العربي السادس الطارىء في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠[١١١]، اضافة الى مؤتمر قمة الدول الخمس (مصر، ليبيا، سورية، واليمنين) في طرابلس في ١٩٧١/٧/٣٠[١١٢]. وطوال الفترة التي أعقبت ذلك وحتى حرب ١٩٧٣، انتهت الصيغ المختلفة للعمل الجماعي العربي على مستوى القمة الشاملة او المصغرة.

اما ابرز محطات الخلاف بين الدول العربية (بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية) في الفترة ذاتها فتمثلت في الخلاف الحاد بينها حول قبول ورفض قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢[١١٣]، و«مشروع النقاط الست» الذي اعلنه الملك حسين في ١٩٦٩/٤/٢٢[١١٤]، و«بادرة روجرز» ووقف اطلاق النار على الجبهة المصرية في ١٩٧٠/٨/٩[١١٥]. هذا، عدا مشروع «المملكة العربية المتحدة» الذي سيبحث لاحقا.

غير أنه من المهم، في معرض استعراض ابرز سمات العلاقات الرسمية العربية في فترة ما بين الحربين، التطرق — ولو بنوع من التفصيل — الى تطورين رئيسيين اضافيين شهدتهما تلك العلاقات، وهذان التطوران هما:

□ **التحالف المصري — السعودي:** وتكمن أهمية هذا التحالف، غير المعلن، في كون كل طرف منه، على امتداد سنين عديدة ماضية، يتزعم قطبا من أقطاب التنازع الداخلي العربي. ومما لا شك فيه أن وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، ساعدت كثيرا في الاسراع بازدياد درجة التنسيق بين السعودية ومصر الى درجة عالية.

ولعل الوساطة السعودية — المصرية بين السلطات الاردنية ومنظمات العمل الفدائي في اعقاب «معارك جرش» (حزيران — تموز ١٩٧١)، كانت ابرز المعالم التي اشارت الى بداية ذلك التنسيق. وقد اسفرت تلك الوساطة عن «مفاوضات جدّة» في ١٩٧١/٩/١٥ بين وفدين يمثل أحدهما المقاومة الفلسطينية، ويمثل الثاني النظام الاردني. ولكن هذه الجولة من المفاوضات فشلت لتنجح الوساطة، من جديد، في الاعداد لجولة ثانية من المباحثات في ١٩٧١/١١/٨. وكان فشل هذه المحاولة الاخيرة تكريسا رسميا لقطيعة جذرية حكمت العلاقات بين المنظمات الفدائية والسلطات الاردنية[١١٦].

برزت في الشهر ذاته تطورات على صعيد العلاقات العربية — الاميركية، دفعت بالتنسيق السعودي — المصري باتجاه التحالف. ففي ١٩٧٢/١١/٢٢، اعلنت حكومة الولايات المتحدة الاميركية رسميا تجميدها لجهودها الخاصة بايجاد تسوية للنزاع العربي — الاسرائيلي. وكانت بهذا التصريح تنهي نشاطا بدأته «بمبادرة روجرز» في نهاية العام ١٩٦٩ وما نجم عنها من وقف للقتال في حزيران (يونيو) ١٩٧٠ وما تبع ذلك من تجديد لمهمة الدكتور «غونار يارنغ»، مبعوث الامين العام للامم المتحدة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧١[١١٧].

فتح هذا التردي في العلاقات الاميركية — المصرية الباب على مصراعيه امام جهود مكثفة بدأت السعودية ببذلها في محاولة لردم الهوة بين اميركا ومصر من جهة، ودفع الولايات المتحدة للضغط على اسرائيل من أجل تطبيق القرار ٢٤٢ من جهة ثانية. وبالرغم من التجاوب المصري الشديد مع الوساطة السعودية (قرار الرئيس السادات بانهاء مهمة الخبراء والمستشارين السوفيات في ١٩٧٢/٦/١٨[١١٨]، وزيارة حافظ اسماعيل، مستشار الرئيس السادات لشؤون الامن القومي، لواشنطن في كانون الثاني — يناير ١٩٧٣)[١١٩]، وبالرغم من تصعيد الضغط الدبلوماسي السعودي على الولايات المتحدة، لم تنجح الوساطة في تحقيق أهدافها ازاء التعنت الاميركي واصراره على الانحياز الكامل لاسرائيل[١٢٠].

□ **عزلة الاردن ومعركة تمثيل شعب فلسطين:** صعدت الاردن صراعها مع حركة المقاومة الفلسطينية (بعد فشل الوساطة السعودية — المصرية بينهما) وذلك بالاعلان عن

المشروع الخاص «بالمملكة العربية المتحدة». فقد أعلن الملك حسين، في ١٥/٣/١٩٧٢، عن استعداده منح فلسطينيي الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة نوعا من الحكم الذاتي ضمن اطار مملكة توحد اقليمي فلسطين وشرقي الاردن تحت قيادته[١٢١].

اعتبرت حركة المقاومة ذلك المشروع محاولة من الملك لسحب سجادة حق تمثيل الشعب الفلسطيني من تحت اقدامها تمهيدا لعزلها عن مجمل تطورات القضية الفلسطينية في المستقبل. كذلك جاء رد الفعل العربي، على مشروع الملك، عنيفا في رفضه. ففي الوقت الذي قطعت فيه جمهورية مصر العربية علاقاتها الدبلوماسية مع الاردن بسبب ما أعلنه الملك، رفضت كل من الجزائر، ليبيا، سورية، الكويت، اليمن الجنوبية، العراق وسورية مشروع «المملكة العربية المتحدة». وانفردت حكومة السودان في ترددها في الاعلان عن موقفها[١٢٢].

وفي ظل عزلة الاردن، عربيا وفلسطينيا، ازداد التوتر في العلاقات الاردنية ــ الفلسطينية مباشرة بعد اعلان السلطات الاردنية في ١٥/٢/١٩٧٣ اعتقال مجموعة فدائية كبيرة (من فتح) دخلت الى الاردن بقيادة «ابو داوود»، لتنفيذ سلسلة من العمليات ضد المؤسسات الاردنية والمسؤولين الاردنيين. كما أن عملية احتلال مبنى السفارة السعودية في الخرطوم في ١/٣/١٩٧٣ لاطلاق سراح «ابو داوود» ومجموعته، ورفض الاردن لذلك، أزمت العلاقات بين النظمات الفدائية وبين السلطات السودانية والاردنية[١٢٣].

وقد أحكم طوق العزلة الاردنية عندما قام بلدان عربيان هما مصر وتونس بتبني موضوعة «الكيان الفلسطيني» وما عناه ذلك من التمييز بين الهوية الفلسطينية والاردنية. فقد اعلن الدكتور محمد حسن الزيات، وزير الخارجية المصري آنذاك، في مجلس الامن الدولي بتاريخ ٦/٦/١٩٧٣ ان «للامة الفلسطينية» حقوقها في قيام دولة ضمن حدود قرار التقسيم الذي أقرته الامم المتحدة في العام ١٩٤٧[١٢٤]. وفي الوقت الذي ردت فيه الاردن على التصريح المصري بتكثيف اتصالاتها الدبلوماسية مع عدد من الدول العربية خارجيا، وبسياسة «انفراجية» داخليا، اعلنت تونس، على لسان الرئيس حبيب بورقيبة في ٦/٧/١٩٧٣ أن الكيان الاردني كيان «مصطنع» وأنه من الضروري العمل لاقامة دولة فلسطينية. وقد تردت العلاقات الاردنية ــ التونسية على أثر ذلك مما ادى الى قطع صلاتهما الدبلوماسية في ١٥/٧/١٩٧٣[١٢٥].

الا أن وصول المساعي السعودية لدى الولايات المتحدة (للضغط على اسرائيل وتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢) الى طريق مسدود، واكتمال الاستعدادات العسكرية السرية في مصر وسورية، دفعت البلدين لتحسين العلاقات مع الاردن مما نجم عنه عقد مؤتمر قمة ثلاثي في القاهرة وعودة العلاقات الدبلوماسية المصرية ــ الاردنية الى حالتها الطبيعية في ١٣/٩/١٩٧٣[١٢٦]. وكان ذلك أحد آخر «الرتوش» السياسية التي موهت حركة الاستعداد العسكري المصري ــ السوري لشن الحرب التي سرعان ما انفجر بركانها يوم ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣. وبهذا، انتهت مرحلة كاملة من عمر تطور القضية الفلسطينية. وبدأت مرحلة جديدة.

(١) حول العوامل المتفاعلة التي أدت الى اندلاع القتال، انظر: **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩) الصفحات ١٦٦، ١٥٦، ١٨٥، ٢٥٢ ــ ٢٥٤، ٢٨٦ ــ ٢٨٨، و٢٩١ ــ ٣٠٢. أيضا حول مواقف الدول العربية انظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩) الصفحات ١٦٨ ــ ١٦٩، ١٩١، ٢٠٣، ٢١٥، ٢١٩ ــ ٢٢٧، ٢٣١ ــ ٢٣٣، ٢٣٨ ــ ٢٣٩، ٢٧٢، ٣٠٤، ٣١٢ ــ ٣١٣، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٤١، وأخيرا: هنري كتن، **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، بيروت: مكتبة لبنان ١٩٧٠.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨ ــ ١٦٩.

(٣) حول مواقف الدول العربية المختلفة من اميركا وبريطانية اثر اعلان ج.ع.م. عن تواطئهما مع اسرائيل في الحرب، انظر الوثائق المتعلقة بذلك في **المصدر نفسه**، ص ٢٢١، ٢٢٥ ــ ٢٢٧.

(٤) حول وقف اطلاق النار وعدم التزام اسرائيل به واستمرار المعارك، انظر: الوثائق الخاصة بذلك في **المصدر نفسه**، ص ٢٥٧ ــ ٢٥٨.

(٥) انظر الوثائق الخاصة باستقالة الرئيس عبد الناصر وردود الفعل العربية في: **المصدر نفسه**، ص ٢٥٨ ــ ٢٦٤.

(٦) هنري كتن، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩، ١٣٠، ١٣٢.

(٧) عبد الكريم ابو النصر، «أسرار الثورة الفلسطينية»، **ملحق النهار السنوي: الشعب الفلسطيني**، بيروت: دار النهار للطباعة والنشر، ص ٥٣.

(٨) **المصدر السابق**، ص ٥٥. أيضا انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٠٠.

(٩) عبد الكريم ابو النصر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤.

(١٠) الا اذا أشير الى غير ذلك اشارات محددة، جميع المعلومات الواردة حول أزمة شباط (فبراير) ١٩٦٨ ادناه، مستقاة من المصادر الرئيسية التالية: (١) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٨٥، ٩٥، ١١٥ ــ ١١٧. (٢) **المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني**، بيروت: مركز الابحاث ــ م.ت.ف، ١٩٧١، ص ٣٣ ــ ٣٧. (٣) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠، ص ٩٣ ــ ٩٥، ٩٦، ٩٨.

(١١) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨، ص ١١٥. أيضاً: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤.

(١٢) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦. ايضا: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(١٣) انظر: **المصدر نفسه**، ص ٣٦.

(١٤) عبد الكريم ابو النصر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥. وحول الوثائق الخاصة بذلك انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٨ ــ ٢٠٢.

(١٥) الا اذا اشير الى غير ذلك بشكل محدد، جميع المعلومات الخاصة بالازمة الثانية بين الاردن والفدائيين في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٨، معتمدة على ما ورد في الصفحات المحددة في المصادر التالية: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨ ــ ٥٢، ايضا: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥ ــ ٨٨، ٩٦ ــ ٩٧، ١٣٦ ــ ١٤١. اما الوثائق الخاصة بذلك فيمكن الرجوع اليها في الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣٦ ــ ٨٥٨ و ٨٦١ ــ ٨٦٣.

(١٦) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣٦.

(١٧) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤.

(١٨) **المصدر نفسه**، انظر ايضا: **الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨**، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩.

(١٩) المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٨ ــ ٥٢. ايضا، الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩ ــ ١٤٠.

(٢١) الا اذا أشير الى غير ذلك بمصادر محددة، جميع ما يرد أدناه من معلومات حول الصدام المسلح بين الاردن والفدائيين في شباط (فبراير) ١٩٧٠، مستقى من المصدرين الرئيسيين التاليين: **المصدر نفسه**، ص ٥٣ ــ ٦٣، و**اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر**، بيروت: مركز الابحاث م.ت.ف. ١٩٧١، ص ١٠٧ ــ ١٤٨.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ١٠٧.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٠٨.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٦٢. أيضا، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ١٤٣. أيضا، **المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره**، ص ٦٣.

(٢٦) **المصدر نفسه**. أيضا، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٤.

(٢٧) **المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤.

(٢٨) الا اذا أشير الى غير ذلك بذكر مصادر محددة، جميع المعلومات الواردة أدناه حول أزمة حزيران (يونيو) ١٩٧٠ بين الفدائيين والاردن، مستمدة من المصدرين التاليين: اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٩ ــ ٥١٠، ٥١٣ ــ ٥١٥، ٥١٧ ــ ٥١٩، ٥٢٢ ــ ٥٢٤، ٥٢٨ ــ ٥٢٩، ٥٣٢ ــ ٥٣٣، ٥٣٥ ــ ٥٣٦، ٥٤١ ــ ٥٤٢، ٥٤٥ ــ ٥٤٧، ٥٧١. أيضا، **المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥ ــ ٩٥ و ٤٠٨ ــ ٤١٠.

(٢٩) انظر، **المصدر نفسه**، ص ٦٥ ــ ٦٧.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٧٩. أيضا انظر، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٤.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٥١٤ ــ ٥١٥.

(٣٢) **المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره**، ص ٨٠. أيضا، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٨.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٢٨. أيضا انظر: **المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٨٤ ــ ٨٩. أيضا انظر: اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣٢، ٥٤٦، ٥٥١ ــ ٥٥٢.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٤١.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٦٩.

(٣٧) انظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٨ ــ ٤١٠.

(٣٨) الا اذا أشير الى غير ذلك بمصادر محددة، جميع ما يرد أدناه حول «معارك أيلول» ١٩٧٠، مستقى من: **المصدر نفسه**، ص ١٤١ ــ ٢٤٧ بالاضافة الى الوثائق الملحقة في الصفحات ٣٧٣ ــ ٤٠٧ ثم ٤١٠ ــ ٤٤٩. أيضا **اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف ١٩٧١ ص ٢٥٢ ــ ٢٥٣، ٢٥٩ ــ ٢٦٠، ٢٦٥ ــ ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٨ ــ ٢٧٩، ٢٨٥ ــ ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٢ ــ ٣٠٣، ٣٢٢ ــ ٣٢٣، ٣٣١، ٣٤٨ ــ ٣٤٩، ٣٥٠ ــ ٣٥١، ٣٥٣ ــ ٣٥٥، ٣٦٤ ــ ٣٦٨، ٣٧٠ ــ ٣٧١، ٣٨٢ ــ ٣٨٤، ٣٨٩ ــ ٣٩٢، ٣٩٦ ــ ٣٩٨، ٤٠٣ ــ ٤٠٥، ٤٠٩ ــ ٤١٢، ٤١٥ ــ ٤١٨.

(٣٩) **المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦ ــ ١٠٠.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ١٠٤ ــ ١٠٥.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ١٠٧ ــ ١٤٠.

(٤٢) انظر الوثيقة الخاصة بذلك في **المصدر نفسه**، ص ٤١٠ ــ ٤١١.

(٤٣) انظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المصدر نفسه**، ص ٤١٨ ــ ٤٢٠.

(٤٤) انظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المصدر نفسه**، ص ٤٢١ ــ ٤٢٢.

(٤٥) انظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المصدر نفسه**، ص ٤٢٠ ــ ٤٢١.

(٤٦) انظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المصدر نفسه**، ص ٤٢٦ ــ ٤٣٥.

(٤٧) انظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المصدر نفسه**، ص ٤٣٥ ــ ٤٣٧.

(٤٨) انظر الوثيقة الخاصة بذلك في، **المصدر نفسه**، ص ٤٤١ ــ ٤٤٧.

(٤٩) جميع المعلومات الواردة أدناه حول الصدام المسلح الكبير والاخير بين العمل الفدائي والسلطات الاردنية في تموز (يوليو) ١٩٧١، مستقاة من **اليوميات الفلسطينية**، المجلد الرابع عشر،

بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، المجلد الرابع عشر، ١٩٧٣، كما وردت، بشكل متقطع في مطلع وصف حوادث كل يوم في الصفحات ١٧ ــ ١١٦.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٤، اما المعلومات المحددة حول بدايات القتال وتصاعده فواردة في الصفحات: ١٧، ٢٠، ٢٣، ٢٧، ٣١، ٣٧، ٤٧ ــ ٤٨ و ٥٤.

(٥١) حول الوصف التفصيلي للمعارك العسكرية، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٩ ــ ٦٠، ٦٤، ٧٠ ــ ٧١، ٨٠، ٨٣ ــ ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٦، ٩٨، ١٠٢، ١٠٥.

(٥٢) حول الاتصالات الفلسطينية بالجهات العربية المختلفة، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣، ٣٧ ــ ٣٨.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٥٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٠، ٧١، ٧٤ ــ ٧٥، ٨٠.

(٥٥) حول مواقف الدول العربية المختلفة، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٥، ٧٤ ــ ٧٥.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٨٤ ــ ٨٦.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٨٩ ــ ٩٠.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٩٨ ــ ٩٩، ١٠٢ ــ ١٠٣.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٦٤) انظر: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، بيروت: مركز الابحاث ــ م.ت.ف. ص ١٧٣ ــ ١٧٥. أيضا: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢، ص ١٨٤ ــ ١٨٥. ايضا انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١٧٣ ــ ١٧٥.

(٦٥) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦. ايضا، اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢. ايضا: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، ص ٢٠٢ ــ ٢٠٣.

(٦٦) اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

(٦٧) حول الدور العربي التوفيقي في الازمة انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٧ ــ ١٨٨ و ٢٢٥ ــ ٢٦٦. ايضا: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

(٦٨) انظر، المصدر نفسه، ص ١٨٧. أيضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨ ــ ٢١٩. ايضا: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨ ــ ٢١٩.

(٦٩) انظر، الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، ص ٥٥ و ١٨٧. أيضا: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ٢٢٤ ــ ٢٢٧.

(٧٠) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، ص ٥٩ و ١٨٩.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٦١ و ١٨٩.

(٧٢) أنظر، المصدر نفسه، ص ٦٢ و ١٩٢ ــ ١٩٤. ايضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٣. ايضا، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٣.

(٧٣) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥ ــ ١٩٨. أيضا، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٤ ــ ٤٤٠.

(٧٤) حول الاتصالات والوساطات والضغوط العربية، انظر: الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢ ــ ١٩٦. ايضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٤ ــ ٣٣٨.

(٧٥) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣ و ١٩٧.

(٧٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٣ ــ ٦٤ و ١٩٨. ايضا: اليوميات الفلسطينية، المجلد التاسع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٦ ــ ٤٥٧. أيضا: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٦ ــ ٤٥٧.

(٧٧) أنظر اليوميات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣١. أيضا: الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩. ايضا: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧١.

(٧٨) انظر، بلال الحسن «المقاومة فلسطينيا»، **شؤون فلسطينية** العدد ٧، آذار (مارس) ١٩٧٢ ص ٢٣٢.

(٧٩) انظر «الملف ٢١٠» حول «لبنان والقضية الفلسطينية» (من محفوظات ارشيف مركز الابحاث ــ م.ت.ف. في بيروت) وبالذات قصاصات الصحف التالية:

Daily Telegraph, 24/8/1971.

Guardian, 24/8/1971.

Daily Star, 27/8/1971.

وصحيفة **النهار**، بيروت في ١٢/٨/١٩٧١ و٢٧/١١/١٩٧١.

وصحيفة **الحياة**، بيروت في ١٢/٨/١٩٧١.

ايضا، فان جميع الاشارات الواردة لاحقا للصحف العربية والاجنبية مجموعة في الملف ذاته.

(٨٠) انظر، الحسن «المقاومة فلسطينيا»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٤.

(٨١) انظر، **المصدر نفسه**. ايضا:

International Herald Tribune, 29/2/1972.

(٨٢) انظر، صحيفة **النهار**، بيروت بتاريخ ٢٩/٢/٧٢.

(٨٣) انظر **المصدر نفسه**، اعداد ٢٩/٢، ٣/٣، ٤/٣/١٩٧٢. و**الانوار**، بيروت ٣/٣/١٩٧٢. **المحرر**، بيروت ٤/٣/١٩٧٢.

(٨٤) انظر، بلال الحسن، «المقاومة فلسطينيا»، **شؤون فلسطينية** (العدد ٨، نيسان (ابريل) ١٩٧٢) ص ٢٢١. ايضا الصحف التالية:

Financial Times, 6/3/1972.

Daily Star, 5/3/1972.

والنهار اعداد ٥ ــ ٦ ــ ٧/٣/١٩٧٢.

والانوار، ٦/٣/١٩٧٢.

(٨٥) للاطلاع على «البلاغ الخاص» المشار اليه انظر: **الهدف**، بيروت، ٢٢/٩/١٩٧٢. كذلك مقالة بلال الحسن، «المقاومة فلسطينيا»، **شؤون فلسطينية** عدد ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، ص ٢١٧ ــ ٢١٩. وحول بداية الازمة انظر الصحف التالية:

London Times, 18-19/9/1972.

International Herald Tribune, 19-21/9/1972.

Guardian, 19-21/9/1972.

Financial Times, 19/9/1972.

Daily Telegraph, 19/9/1972.

كما هي محفوظة، وفقا لما ذكر سابقا، في ملف ٢١٠ في ارشيف مركز الابحاث ــ م.ت.ف.

(٨٦) الحسن، «المقاومة فلسطينيا»، **المصدر نفسه**، ص ٢١٨.

(٨٧) **المصدر نفسه**، ص ٢١٩. ايضا **الاهرام**، القاهرية، ٢٢/٩/٧٢.

(٨٨) انظر ملف ٢١٠ عن «لبنان والقضية الفلسطينية» وبالذات المجلد رقم ٢٤، في محفوظات مركز الابحاث ــ م.ت.ف.

(٨٩) الحسن، «المقاومة فلسطينيا»، **مصدر سبق ذكره**، ايضا في الصحف التالية كما هي محفوظة في مجلد رقم ٢٤، ملف ٢١٠، في مركز الابحاث ــ م.ت.ف.

Daily Star, 29/9/1972.

النهار، بيروت، ٢٥، ٢٨/٩/١٩٧٢.

المحرر، بيروت، ٢٩/٩/١٩٧٢.

(٩٠) انظر الصحف التالية في مجلد رقم ٢٤، في مركز الابحاث ــ م.ت.ف.

Daily Star, 2/10/1972.

والنهار، ٢/١٠/١٩٧٢.

(٩١) انظر صحيفة: *International Herald Tribune*, 5/10/1972.

(٩٢) الا اذا اشير الى غير ذلك بمصادر محددة، المعلومات عن ازمة ايار (مايو) ١٩٧٢ مستقاة من الدراسة الوثائقية الوقائعية التي اعدها عصام الصالح. انظر، عصام الصالح، «احداث ايار في لبنان»، **شؤون فلسطينية**، عدد ٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٧٣، ص ٢٤٩ ــ ٢٧٦.

(٩٣) انظر: *The Economist*, 21/4/1973.

Daily Star, 22/4/1973.

كما وردت في ملف ٢١٠ في المجلد الخاص بالشهرين الرابع والخامس من العام ١٩٧٣ والاستشهادات التي ترد في الصحف التي تلي هي ايضا من الملف ذاته، مركز الابحاث ــ م.ت.ف.

(٩٤) انظر الصحف التالية:

New York Times, 28/4/1973.

Daily Star, 30/4/1973.

المحرر، بيروت، ٢٨/٤/١٩٧٣.

النهار، بيروت، ١/٥/١٩٧٣.

(٩٥) انظر الصحف التالية:

New York Times, 3/5/1973.

London Times, 3/5/1973.

Daily Telegraph, 3/5/1973.

Guardian, 3/5/1973.

International Herald Tribune, 3/5/1973.

(٩٦) انظر الصحف ذاتها، بتاريخ ٤/٥/١٩٧٣.

(٩٧) الصالح «أحداث أيار في لبنان»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٤ ج.

(٩٨) انظر الصحف ذاتها في الحاشية ٩٦، بتاريخ ٥/٥/١٩٧٣.

(٩٩) الصالح، «أحداث أيار في لبنان»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٥ ــ ٢٥٦.

(١٠٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٠.

(١٠١) انظر الصحف التالية:

New York Times, 9/5/1972.

Financial Times, 9/5/1972.

Daily Telegraph, 9/5/1972.

(١٠٢) الصالح، «أحداث أيار في لبنان»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٥.

(١٠٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٩ ــ ٢٦٦.

(١٠٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٧١.

(١٠٥) **لحول مقدمات ونتائج المؤتمر**، انظر: الكتاب السنوي لعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، الصفحات ١٩ ــ ٣١، ٤٠ ــ ٥٠، و٥٥ ــ ٥٨. كذلك: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، الصفحات ٢٨٦، ٥٤٠، ٦٤٠، ٦٦٦ ــ ٦٦٨.

(١٠٦) **ولبما يتعلق بالمؤتمر الاسلامي**، راجع: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، الصفحة ٧. أيضا: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، الصفحات ٣٩٦ ــ ٤٠٣.

(١٠٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، صفحة ٧. كذلك: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، الصفحات ٣٦١ و ٣٨٤.

(١٠٨) اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، **مصدر سبق ذكره**، الصفحة ١٠٥.

(١٠٩) اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، **مصدر سبق ذكره**، الصفحة ٢٨٧.

(١١٠) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨ ــ ١٤. كذلك: الوثائق العربية لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، الصفحات ٥٢٤ ــ ٥٢٨ و ٥٣٠ ــ ٥٣٢.

(١١١) حول مؤتمر القمة العربي السادس الطارئ، انظر: اليوميات الفلسطينية، المجلد الثاني عشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨٣، ٣٨٩ ــ ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤١٠، و٤١٥. كذلك: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٤، ٢١٩ ــ ٢٢٠، ٢٢٩ ــ ٢٣٠، ٢٣٤ ــ ٢٣٥، ٢٤٠، و٢٤٣ ــ ٢٤٥.

(١١٢) انظر **شؤون فلسطينية**، العدد ٤، ايلول (سبتمبر) ١٩٧١، الصفحة ١٨٥.

(١١٣) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤٥.

(١١٤) حول مشروع الملك وردود الفعل الفلسطينية والعربية، انظر المصادر التالية: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٥ ــ ١٥٧ و ١٦٠. ايضا: الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩، ص ١٣٩ ــ ١٤٢.

(١١٥) انظر: *Leila Kadi, The Arab-Israeli Conflict-The Peaceful Proposals 1948-1972* (Beirut, 1973), p. 79.

(١١٦) حول الوساطة السعودية ــ المصرية الاولى والثانية ونتائجهما، انظر: **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ١٩٤ ــ ١٩٧. ايضا، العدد ٦، كانون ثاني (يناير) ١٩٧٢، ص ١٩٣ ــ ١٩٦، ٢١٠ ــ ٢١١.

(١١٧) حول النشاط الدولي الخاص بالقضية في هذه الفترة ومواقف الولايات المتحدة، انظر: قاضي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١ ــ ٧٧، ٧٩، ١٠٢. ايضا: **شؤون فلسطينية**، العدد ١، آذار (مارس) ١٩٧١، ص ١٥٩ ــ ١٦١. كذلك: العدد ٢، أيار (مايو) ١٩٧١، ص ١٥٠ والعدد ٣، تموز (يوليو) ١٩٧١، ص ١٥٢.

(١١٨) **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢، ص ٢٥١.

(١١٩) **المصدر نفسه**، العدد ٢٠، نيسان (أبريل) ١٩٧٣، ص ٢٠٩ ــ ٢١١.

(١٢٠) **المصدر نفسه**، العدد ٢٦، تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣، ص ١٧٩ ــ ١٨١.

(١٢١) من أجل الاطلاع على النص الكامل للمشروع انظر: قاضي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣ ــ ١٠٥. ايضا: **شؤون فلسطينية**، العدد ٩، ايار (مايو) ١٩٧٢، ص ٢٥٤ ــ ٢٥٥.

(١٢٢) حول مواقف الدول العربية من مشروع

الملك حسين انظر، المصدر نفسه.

(١٢٣) حول عملية «أبو داوود» وعواقبها في الاردن وفي السودان، انظر: شؤون فلسطينية، العدد ٢٠، نيسان (ابريل) ١٩٧٣، ص ١٨٦ ــ ١٨٧، ١٨٨ ــ ١٨٩، ٢٠٣، ٢٠٦ ــ ٢٠٧.

(١٢٤) المصدر نفسه، العدد ٢٥، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣، ص ٢٢٥.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٣ ــ ٢٢٤، ٢٢٧.

(١٢٦) المصدر نفسه، العدد ٢٦، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ص ١٧١.

المشاغل الوطنية الفلسطينية في ١٩٣٠ كما عكستها جريدة «مرآة الشرق»

سميح شبيب

شكلت سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين، تحدياً بارزا للقوى السياسية الفلسطينية. وافسحت في المجال للقوى الاكثر جذرية في البروز كرد فعل على هذا التحدي. وكانت القوى العربية القومية مؤهلة، اكثر من غيرها، للتعبير عن واقع الحال السياسي، ولنقد التشكيلات السياسية القائمة في فلسطين، وللدعوة للاستقلال الوطني والقومي، وفضح دور الانتداب البريطاني كاستعمار يقوم على تقويض دعائم الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة، وتقوية دور الحركة الصهيونية في فلسطين من جهة اخرى. وعندما ارتأت صحيفة «مرآة الشرق»(*) ان تعهد بتحريرها لاكرم زعيتر، فانما ارادت ان تتخذ خطا قوميا متميزا. وقد عبر زعيتر عن التيار القومي عبر صفحاتها حتى اقصائه وابعاده عنها بقرار انتدابي، ولم يكن يعبر عن رايه الشخصي. وقد اوضحت ادارة «مرآة الشرق» اسباب تسلم زعيتر لتحريرها بقولها: «رات ادارة هذه الجريدة ان تتمشى مع نظم النشوء والارتقاء، فعزمت على التقدم بالجريدة الى الامام خطوات واسعات في تحريرها وتنظيمها، وادارتها واخبارها، وهي تستعد لتنفيذ عزمها بحيث لا تنتهي مواسم الاعياد الا وقد اخرجت عزمها الى حيز العمل. فعهدت الى الاستاذ اكرم افندي زعيتر الاشتراك بتحرير هذه الجريدة. وهو من شبابنا الناهضين الراقين المشهود لهم بصدق الوطنية والاخلاص والغيرة. فلنا وطيد الامل ان نتعاون والقراء على خدمة الامة خدمة صحيحة، ورفع شأن هذا الوطن»(١).

نقد التشكيلات السياسية القائمة في فلسطين

حتى سنة ١٩٣٠ كانت اللجنة التنفيذية برئاسة موسى كاظم الحسيني هي التشكيل

(*) جريدة تبحث في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يحررها بولس شحادة تصدر مرتين في الاسبوع.

السياسي البارز في فلسطين. وكانت كافة الامور السياسية المتعلقة بالنضال الوطني منوطة بها. وغالبا ما راهنت اللجنة التنفيذية، بحكم تركيبها الاجتماعي، وابعاد رؤيتها السياسية، على امكانية الاتفاق مع الانتداب البريطاني وتحقيق بعض المكاسب الوطنية عن طريقه. بينما كان الاتجاه القومي المتنامي في فلسطين على نقيض ذلك؛ فقد رأى في الانتداب استعمارا يهدف الى تقويض المجتمع الفلسطيني، وتسهيل اقامة وطن للحركة الصهيونية بديل فيه. لذا فقد دعا القوميون في فلسطين الى نيل الحرية عبر الكفاح، وليس عن طريق المفاوضات مع الانتداب البريطاني. وقد شددت «مرآة الشرق» على ذلك، وكتبت: «الحرية تؤخذ ولا تعطى، وهي ذات مهر غال، وثمن رفيع، ولا ينالها الا من قدرها حق التقدير، لا حرية حيث لا تضحية، ولا استقلال الا بجهاد»[٢]. واشارت «المرآة» الى ان ما تعانيه فلسطين من ازمات سياسية واجتماعية واقتصادية لا يتعلق بما يتخذه الانتداب من اجراءات معادية للفلسطينيين، وليس من جراء النشاط الصهيوني فحسب، بل ان هنالك امراضا داخلية تتعلق بالبنية السياسية الفلسطينية تحديدا. وتساءلت الجريدة: «لماذا نلوم الصهيونية ونحن الذين نبيعها اراضينا؟ لماذا نقاوم الاستعمار وزعماؤنا يضحون بكل مصلحة قومية في سبيل اغراضهم الحزبية؟ لماذا نشكو الفقر، واغنياؤنا يمتصون دم الفلاح؟ لماذا نرسل الوفود الى الغرب، والمصيبة من الداخل؟ اروني هل ضحى غني في سبيل امته؟ هل الف اغنياؤنا، بعد تلك المؤتمرات والقرارات، شركة لانقاذ الاراضي؟ هل كف بعض متزعمي طولكرم عن السمسرة والخيانة؟ المرض داخلي يا قوم فاجتنبوه»[٣]. ولم تكتف «المرآة» بهذا النقد الشديد للاوضاع الداخلية، بل انها تناولت اللجنة التنفيذية بالتحديد وكتبت تحت عنوان «ملاحظات» مقالا تناول اجتماع اللجنة التنفيذية بالنقد، وجاء فيه: «لاحظنا ان برنامج الاجتماع ينص على انه سيبدأ في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر فافتتحت الجلسة في الرابعة والنصف. لاحظنا ان الجدال كان يطول حول نقاط طفيفة. لاحظنا أن بعض الاعضاء كانوا يصوتون للشيء دون معرفته. لاحظنا ان عدد اعضاء اللجنة ٤٨، لم يحضر منهم اكثر من ٢٨ عضوا. فالاعضاء تخلفوا عن الحضور دون عذر، والبلاد تجتاز مثل هذا الدور الخطير الرهيب. يجب أن يسجل عليهم هذا التقاعس بملء الاسف، وان نقول لهم استقيلوا او اتركوا الميدان لمن هو اكثر غيرة منكم على مصلحة الوطن»[٤]. ويمكن اعتبار ما جاء في هذا النقد من اوضح واشد ما كتب بحق اللجنة التنفيذية وما كان يجري في اجتماعاتها، لا سيما وانه يتضمن دعوة صريحة لضرورة اقالة اللجنة التنفيذية، لحساب اناس «اكثر غيرة على مصلحة الوطن».

ودعت «المرآة» الى المصارحة السياسية والعزوف عن المداهنة والرياء في العمل الاعلامي، والسياسي، لان طريق المصارحة، هو اقصر الطرق نحو تصحيح الاوضاع الداخلية. وكتبت تحت عنوان «نريد صراحة» تقول: «اذا استطعنا أن نقول للخائن انت خائن وللسمسار انت سمسار، وللمداهن انت مداهن، قلت الخيانة وتلاشت السمسرة وتبخر الدهان. في الامة فئة من الناس تدعي الوجاهة، وتكتسب الزعامة ثم تساوم الخصم على البلاد، فلم لا نصارحها القول باننا على علم من خيانتها... ان من السماسرة، وباعة الاراضي من هم اعضاء الجمعيات الوطنية والهيئات القومية، يضللون الناس، ويضحكون من ذقونهم، فلماذا لا يرفضون منها. الوطنية، لا تجتمع مع السمسرة على الاوطان،

والشرف لا يتفق وبيع الاراضي. لا يكفي ان نمتنع عن بيع الارض والسمسرة، وانما الواجب علينا ان نقرر بصراحة موقفنا نحو الحاضرين. على اللجنة التنفيذية ان تنشر اسماءهم على الصحف وبدون تعليق»[٥]. واعتبرت «المرآة» ان انتقاد اللجنة التنفيذية هو عمل ضروري لتصحيح الاوضاع، وخدمة للاهداف الوطنية، وذلك بعد حملات اعلامية قادها بعض خدمة اللجنة التنفيذية في محاولة للإبقاء على الاحوال السياسية كما كانت عليه؛ وكتبت: «ان حرصنا على الاتحاد، وثقتنا باللجنة التنفيذية لا يمنعاننا من توجيه الانتقادات اليها ما دامت الغاية التي نجاهد في سبيلها واحدة ترمي الى خدمة هذه الامة»[٦].

واشارت «المرآة» الى مدى خطورة الاوضاع في البلاد، كيف ان الزعماء يتناطحون بالرغم من خطورة الاحداث. وكتبت مقالا مطولا تحت عنوان «الوطن في خطر والزعماء يتناطحون» جاء فيه: «لسنا بحاجة الى من يشعرنا بالخطر المحيق، اذ الكل منا ينوء تحت اثقال البلاء النازل بالوطن، والحوادث والايام تنطق بلسان حالها ان الوطن في خطر، وان الامة تسير الى الفناء. ونظرة يلقيها الفرد على حالة البلاد الراهنة كافية لان يعلم ان الوطن في خطر»[٧]. ويتابع المقال وصفه للحال الفلسطينية: «هؤلاء الشبان الذين عليهم يعتمد الوطن، او على جماجمهم يشاد استقلاله منصرفون الى ما لا يفيد، متشاقون متنابذون مطايا للشيوخ. لا وحدة تجمع كلمتهم، ولا مبدأ يتوج جهادهم؟ وما اكثر المخنثين منهم. ها هم الشيوخ يعيشون لا للكفاح والشرف، ولكن لعد الايام وتمضيتها بالاكل والشرب والنوم. هذه هي المراة الفلسطينية اداة من ادوات البيت لا اثر لها في المجموع، ولا فضل لها على الامة؛ اما الجمعيات النسوية فقد انشئت لالقاء الخطب وللشهرة الكاذبة. هذا هو الاستاذ يعلم طلابه العبودية، ولا ينفث في روعهم حب الجهاد والكفاح. اما الغني فقد توارى عن الانظار، فاكتنز الدينار وما درى ان شحه سيجعله غريبا في وطنه ذليلا في بلاده. اما المتعلم فاستخدم علمه بما يضر لا بما يفيد. اما العالم الفقيه الخطيب فكأنه غير موجود في البلاد»[٨].

وتبلغ «المرآة» قمة نقدها للتشكيلات السياسية الفلسطينية، عندما تدعو القراء الى مقاومة بعض رموز الهيئات القومية، والوطنية، فهي، بعد ان تتهمهم بالسمسرة لمصلحة الصهيونية، تقول: «في الهيئات القومية الوطنية، والدينية سماسرة يحملون في ايديهم اليسرى صكوك ثقتنا بهم وفي ايمانهم معاول يحفرون بها قبورنا. وعلى هذا، فاذا لم نقاومهم المقاومة الصريحة الجدية عمهوا في طغيانهم.. لسنا نخشى الشقاق في صفوف الامة اذا حاربناهم، فالاتحاد القائم على المداهنة والغش والرياء اتحاد مزيف مضر، وفئة قليلة تعمل باخلاص وصراحة وصدق خير من اتحاد سداه النفاق والغش ولحمته الرياء والمهوادة»[٩].

الدعوة لتأسيس تشكيلات سياسية جديدة

وقد ترافقت الدعوة لتأسيس تشكيلات سياسية جديدة في فلسطين، مع حملة «المرآة» على القيادات السياسية القائمة، وفي مقدمتها اللجنة التنفيذية، ووصفها بالعجز، ونعت بعض رموزها بالخيانة. وقد كانت مراهنة «المرآة» على الشباب، فكتبت تحت عنوان

«الى الشباب: اقتحموا الميدان ونظموا صفوفكم»، تقول: «الميدان خال من فرسان شجعان، والوطن يئن مما يعاني. هذه السجون مليئة بالاحرار الذين ذنبهم انهم كانوا سباقين في ساحة الجهاد. هذه القوانين تسن، ولا يؤخذ للامة في سنها رأي، ولا يعمل لها مشورة. هذه الغرامات تفرض على القرى العربية البائسة. هذه الصحف المخلصة تغلق دون محاكمة وانذار. هذه ابواب الهجرة مفتوحة لكل دخيل. هذا قانون جرائم الفساد، سلوا المظفر، وحمدي، والكيالي عنه. هذه هي المحاكم قد حكمت، حتى الآن، على سبعة عشر عربيا، وعلى يهودي واحد بالموت. ايصح بعد ذلك ان يترك الشباب الميدان لاناس خلقوا لغير الجهاد تسيرهم الاهواء والاغراض وتلعب بهم الشهوات والنزعات؟ هذا لا يجوز. ان هيئاتنا الوطنية قد قامت بقسطها الوافر من الجهاد، ولكن هذا الجهاد الذي لا يسعره الشباب ولا يلظيه، هو والجمود سواء. اذن فليقتحم الشبان ميدان العمل ولينظموا صفوفهم، وليؤلفوا جماعاتهم. انا نقول لهم يا قوم استيقظوا فهل نلقى منهم آذانا صاغية، وقلوبا واعية؟ ام يظلون ساهين لاهين؟»[١٠]. ودعت «المرآة» شباب القومية من الاستقلاليين الى تأليف كتلة سياسية تناضل من اجل استقلال الوطن وكتبت «اين هم الشباب الاستقلاليون الذي على نشاطهم، وعلى اعمالهم تجري عملية انقاذ هذا الوطن المقدس من ايدي مغتصبيه؟! الا يوجد في فلسطين فئة متجانسة متفاهمة من الشباب الناهض تستطيع ان تكون كتلة قوية فتنهض للعمل في هذه الآونة التي نرى فيها انواع المظالم والاضطهادات تنصب على رؤوس نخبة رجال الامة»[١١].

وعلى اثر اكتشاف كميات من الاسلحة تصل عن طريق ميناء حيفا الى الحركة الصهيونية ومنظماتها المسلحة، قامت «المرآة» بحملة صحفية واسعة، حملت فيها على الحركة الصهيونية، معتبرة ان وصول الاسلحة الى فلسطين يعني، وبصراحة، نية الحركة الصهيونية على احتلال البلاد وطرد سكانها الاصليين. لذا فقد دعت «المرآة» الى تاسيس جيش الدفاع الفلسطيني. وكتبت في هذا السياق تقول: «شبعنا اقوالاً، نريد اعمالا. هذا ما تردده الافواه الآن. وقد اعتزم فريق من الشباب المخلص ان يعملوا، فقرروا تاليف كتلة تسمى جيش الدفاع، لها من اسمها ما يدل على مقاصدها، تطوف فلسطين، مدنها وقراها، لايقاظ الروح الوطنية وهزها، وللتبشير بمبدأ الاحتفاظ بالاراضي، وتشجيع المصنوعات الوطنية، وستتفق على يوم البدء بزحفها، فمن يريد ان يعمل من الشباب المخلصين، ومن يرى في نفسه القدرة على السير، ومن يستطيع ان يضحي باسبوع او اكثر من وقته في سبيل وطنه، ومن لا يخشى الصعاب ويود ان يكون جنديا في جيش الدفاع، نرجوه ان يتفضل علينا باسمه. الوطن في خطر. فمن هو الذي يعمل ولايقول، ويقتحم الميدان غير هياب؟»[١٢]. وتحت العنوان ذاته، كتبت «المرآة» مقالا آخر، هددت، من خلاله، سماسرة الارض من عقاب جيش الدفاع، وقالت: «لسنا نحتاج، للتدليل على اهمية جيش الدفاع وفائدته، الى اكثر من أن نقول بان غاية الغايات من عملية الزحف ستكون التبشير بمبدأ الاحتفاظ بالارض، وقد يبدأ العمل في منطقة طولكرم التي امتلات بالسماسرة والانذال، لانه لن تبقى فلسطين لنا اذا ابتاع اليهود اراضيها. فتعالوا يا شباب فلسطين نعمل، ولو عملا واحدا، وكفوا عن التبجح بالاقوال الضخمة التي لا تجدي، فلا المقالات الحماسية، ولا الخطب الرنانة، ولا الاجتماعات الشديدة تكفي لانقاذ امة تبيع وطنها،

فتعالوا نعالج الداء في موطنه، تعالوا نجابه السماسرة بخيانتهم في عقر دارهم، تعالوا نسير باسم الله والوطن»[١٣]. وفي العدد ذاته، نشرت «المرآة» على صدر صفحتها الاولى قصيدة «الفدائي»[١٤] المعروفة للشاعر ابراهيم طوقان، ومطلعها:

لا تسل عن سلامته روحه فوق راحته

ولم تشر لاسم الشاعر صراحة، بل ذكرت انها قصيدة «لشاعر فلسطيني كبير» وكان ابراهيم طوقان، آنذاك، يود اخفاء اسمه. وفي سياق الدعوة الى تشكيلات سياسية، دعت «المرآة» صراحة لتاليف حزب سياسي من الشباب، وقالت: «الفوا لكم حزبا، واسسوا له فروعه في جميع البلدان، واتخذوا لكم مركزا وضحوا باناناياتكم، وشخصياتكم، وليكن كل فرد منكم جنديا لا قائدا، وليكن قائدكم الوحيد ميثاقكم الوطني، واخلاصكم للبلاد»[١٥].

الدعوة للاستقلال

وحملت «المرآة» لواء التحرر من الانتداب البريطاني، ومحاولة الاستقلال الوطني؛ فالعدو ليس الصهيونية فحسب، بل الانتداب ايضا. وهذا ما تفردت به، حتى ذلك الحين، الدعوة القومية عن سواها. كتبت «المرآة» في هذا السياق: «لا بأس في توجيه اكبر عناية الى التخلص من الصهيونية، ولكن الواجب علينا ان لا ننسى الانتداب الذي يظاهرها. واذا كنا غير قادرين على الظفر باستقلالنا فيجب ان لا يمنعنا ذلك من الجهر باننا استقلاليون ونعمل في سبيله»[١٦]. كما دعت «المرآة» الى الاستقلال الاقتصادي، وتشجيع المصنوعات الوطنية، وكتبت تحت عنوان «الى التجار»: «رات الامة، ممثلة بمؤتمراتها، الا تشجع الا المصنوعات الوطنية، وقررت باجماعها ان لا تروج غير البضائع الوطنية... ان الامة لن ترجع عن قرارها، ولكنكم اذا بقيتم على جشعكم ستلجئونها الى الاستغناء عن كثير مما تبيعون»[١٧]. وقد لاحظت «المرآة» التفاوت الواسع في التعامل الانتدابي بين الصهاينة والفلسطينيين «فاذا حكم على يهودي واحد بالاعدام، طرحت بشانه الاسئلة العديدة في البرلمان البريطاني. اما نحن فاذا حكم على مجموعنا بالاعدام فلا من سائل ولا من مجيب. اذا سأل عضو في البرلمان سؤالا لمصلحة اليهود اجيب عليه فورا، اما نحن فحتى تنتهي لجنة التحقيق. اذا عطلت [جريدة] «دافار» او «دوار هايوم» فلمدة اسبوع اما نحن فاذا عطلت «البرموك» و«الجامعة» فالى ما شاء الله. اذا كتب جابوتنسكي او خطب ظل يرتع، اما نحن فاذا خطب فينا المظفر نفذ فيه قانون منع الجرائم. غيرنا متمدنون، اما نحن فاشرار وحوش سفاكو الدماء.. وسبحان مقسم الارزاق»[١٨]. وقد شملت الدعوة الاستقلالية الدائرة القومية؛ فعندما هلت ذكرى الثامن من آذار، عيد اعلان استقلال البلاد السورية، كتبت «المرآة» تقول: «اليوم يذكر السوريون ان الحلفاء قد خرجوا على مبادىء الشرف فنكثوا العهود ونقضوا الوعود. اليوم يذكر السوريون ان انكلترا «الحليفة» قد استبدت بسوريا الجنوبية، فجعلت منها موطن شذاذ الآفاق؛ وان فرنسا قد جعلت من غنيمتها دويلات هن سخرية الدول واضحوكة التاريخ!! اليوم يذكر السوريون ان الدول لا تحترم الا القوة، ولا تسمع الا صليل السيوف»[١٩]. وقد اعتبرت «المرآة» الانتداب البريطاني الخصم الاساسي للحركة الوطنية الفلسطينية، وتحت عنوان «الانتداب هو الخصم» كتبت تقول: «لولا حكومة الانتداب لما قاسينا ما نقاسيه، ولا حرمنا

حقوقنا الطبيعية في هذه الحياة، لهذا فاننا نكره الانتداب ونمقته، وان نحن لم نصارح الحكومة بذلك كنا مضللين لها ولانفسنا، ومن لا يحب الحرية؟ ومن لا يتعشق الاستقلال؟ ثم من لا يكره الظلم؟ ومن لا يمقت الاستعباد؟»[٢٠]. كما حرضت «المرآة» على مقاومة الانتداب بمختلف وسائل التعبير، ومنها الشعر. وكانت تنشر القصائد الملتزمة في صدر صفحاتها الاولى. فعند زيارة القاصد الرسولي لفلسطين، نشرت «المرآة» قصيدة للشاعر وديع البستاني[٢١] مطلعها:

وأشهد وابلغ حبرنا في رومه ... هذا العذاب وكيف تحن نعذب
واسمع وأبلغه مقالة متهم ... لا سيدي عيسى ولا أنا مذنب
مفتي الديار ابن الحسيني يقولها ... وهي الفصاحة والبلاغة يا أب
والكأس قد طفحت وهذا مالنا ... عيسى بن مريم كل يوم يصلب

مقاومة الهجرة الصهيونية الى فلسطين وبيع الاراضي

تحت عنوان «خطر»، كانت «المرآة» تنشر خبرا باحرف مميزة، يشير الى عدد اليهود المهاجرين الى فلسطين، منبهة لما تحمله هذه الهجرة من مخاطر على مستقبل فلسطين: «كان عدد المهاجرين الى فلسطين في شهر كانون الثاني (يناير) من هذه السنة [١٩٣٠] ٦٣٠ يهوديا، وهذا عدد يجب ان لا يستهان به مطلقا، واذا استمرت الامة في غفلتها ولم تفكر هيئاتها الوطنية بانجع الوسائل المشروعة لايقاف الهجرة عند هذا الحد، لاشك اننا سنندم حيث لا ينفع الندم»[٢٢]. واشارت في شهر شباط (فبراير) من السنة ذاتها الى ان عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين بلغ ٥٩٣ يهوديا، وخرج منها ١٩٣ يهوديا[٢٣]. وقد ترافقت المهاجرة طردا مع بيع الاراضي للقادمين الجدد. وقد حملت «المرآة» لواء الدفاع عن الاراضي وفضح سماسرة الارض باسمائهم الحقيقية عبر صفحاتها. فكتبت في هذا السياق «اننا نرى سبيلين لانقاذ الاراضي، اولهما ان تحمل الهيئات الوطنية الاغنياء في البلاد على تأسيس شركة كبيرة لشراء الاراضي، وان تلاحق هذه القضية كل الملاحقة، وثانيهما ان تقرر الامة موقفها الحازم نحو من يبيعون الارض او يسمسرون لبيعها، ونحو الاغنياء الذين يتقاعسون عن اداء واجبهم تقريرا صريحا. ها هي ذي اراضي الحوارث قد حكم فيها للعرب، ولكن هذا الحكم لا يكفي لبقائها لنا، ولا بد من آلاف الجنيهات تدفع في سبيل تخليصها. كل هيئة دينية، كل جمعية، كل نقابة، وشركة، بل كل فرد مسؤول عن ضياع الارض»[٢٤]. كما وهاجمت «المرآة» سماسرة الارض شعرا. ونشرت قصيدة للشاعر ابراهيم طوقان[٢٥] ورد فيها:

يا بائع الارض لم تحفل بعاقبة ... ولا تعلمت ان الخصم خداع
لقد جنيت على الاحفاد والهفي ... وهم عبيد وخدام واتباع
وغرّك الذهب اللماع تحرزه ... ان السراب كما تدريه لماع
فكر بموتك في ارض نشأت بها ... واترك لذبرك ارضا طولها باع

كما لجأت «المرآة» الى ايراد اسماء السماسرة على صفحاتها، وكتبت تحت عنوان: يا امة، يا لجنة، يا مجلس، البلاد ضاعت وانتم لاهون.
اذا باع الفلاح فهو جاهل خائن، اما اذا كان زعيما، فماذا نقول له؟[٢٥].

«جاءنا من «غيور» في طولكرم ان وجيهين احدهما اسمه عارف الناشف من الطيبة، والثاني اسمه اسماعيل الناطور من قلنسوه اشتريا قطعة ارض كبيرة من العرب ثم باعاها لليهود». «وجاءنا من شاب في طولكرم ان ارضا في تربة كفر عبوش اشتراها عثمان افندي البشناق من العرب وباعها لليهود».

الدفاع عن الحريات الديمقراطية

وقد شمل دفاع «المرآة» عن الحريات الديمقراطية حرية الكتابة الصحفية، وحرية المواطن في التعبير عن آرائه السياسية بالوسائل الاخرى كالخطابة وخلافها.

اما على صعيد حرية الصحافة. فلم تترك «المرآة» خبرا يتعلق بالحد من نشاطات الصحافة الا واوردته على صدر صفحاتها. فعندما قررت سلطات الانتداب اغلاق جريدة «الجامعة العربية» كتبت «المرآة»: «تلقينا خبر اقفال جريدة «الجامعة العربية» الغراء بكل اسف ودهشة، سيما ونحن مازلنا نشعر بأثر الصدمة التي اصابت الصحافة من تعطيل «اليرموك». ان تعطيل الحكومة للجرائد العربية ليس من مصلحتها في شيء. فالامة التي تحرم حرية الكتابة لا تعدم سبلا اخرى للتعبير عن آرائها! ما هو ذنب جريدة «الجامعة» حتى تغلق؟ ان كانت قد نشرت خبرا كاذبا ففي وسع الحكومة ان تكذبها فورا. وان كان فيها ما يخالف القانون فلم لا تلجأ الى المحاكمة؟ ان تعطيل الحكومة للجرائد العربية فقط دون انذار او محاكمة يجعلنا نعتقد ان مراعاة القانون فيما نكتبه غير كافية لسير الجريدة، ما دام هذا القانون غير نافذ والتعطيل يتم اداريا. اننا نأسف كل الاسف لتعطيل الرصيفة «الجامعة»، وحرمان الامة من سماع صوت وطني مخلص، ونرجو لها عودة سريعة الى ميدان الجهاد. هذا، ودون ان تفهم الحكومة ان تعطيل الجرائد الوطنية لا يقلل من وطنية الامة»[٢٦]. وحين كانت السلطات تحذر الصحافة من نشر اخبار بعينها، كانت «المرآة» ترد ذلك بطريقة تؤدي وظيفة التحريض، وذلك بنشر الانذار متضمناً الخبر الذي تحذر السلطات من نشره. فعندما استدعى مساعد حاكم القدس محرر «المرآة» وانذره باقفال الجريدة اذا ذكرت شيئا عن محاولة اغتيال الحاج امين الحسيني، نشرت «المرآة» ذلك واضافت عليه «فليعذرنا القراء اذا نكثنا بوعدنا، فللضرورة احكام»[٢٧]. وعندما عطلت الحكومة «اليرموك» انتقل محررها «هاني أبي مصلح» ليتولى تحرير جريدة «النفير» اليومية، فاصدرت السلطات الانتدابية قرارا باقفال «النفير». وعندها وقفت «المرآة» عند هذه الحادثة، وقالت: «اننا نستغرب ما جرى، ونرجو «لليرموك» ان تعود الى الصدور»[٢٨]. كما تناولت «المرآة» الحريات الديمقراطية خارج فلسطين. فعندما ترك هاشم السبع سوريا. بعد ملاحقته من السلطات الفرنسية، كتبت «المرآة»: «وصل الى قلقيلية من اللاذقية الشاب الناهض السيد هاشم السبع محرر جريدة «الاعتدال» مطاردا من الحكومة الفرنسية. وقد كان السبب المباشر لاخراجه من اللاذقية مقال نشرته له «المرآة» حول التطرف، وهكذا يقضي الاستعمار ان يكون العربي غريبا في بلاده»[٢٩]. وعندما استدعي عبد الله القلقيلي، صاحب «الصراط المستقيم» الى المحكمة المركزية في يافا بتهمة مخالفة قانون جرائم الفساد. نشرت «المرآة» خبرا مطولا حول ذلك، وخبر تبرئته[٣٠]. كما دأبت «المرآة» على تغطية الاخبار المهنية الصحفية. وغالبا ما كانت تعرضها بشكل يفهم منه مدى الضرر اللاحق بها من

خلال سياسة الانتداب البريطاني وقوانينه المتعلقة بالصحافة. فعندما استدعى السكرتير العام، المستر ميلز، مندوبي الصحف العربية والعبرية والانكليزية التي تصدر في القدس في صباح الثلاثاء ٢/٤/١٩٣٥، وتناول الحديث هموم الصحافة، وشجونها، كتبت «المرآة» تصف الجلسة: «افتتح [ميلز] الحديث شاكرا للمندوبين تحملهم مشقة الحضور. ثم قال: قد يخالكم الظن اني انما دعوتكم كي اباحثكم في تقرير لجنة التحقيق، غير ان هناك امورا اخرى اود ان اشير اليها بكلمة وجيزة، تعلمون انه في هذه الايام، وفي الاسابيع الثلاثة المقبلة، تؤم القدس جماهير كثيرة من الطوائف المختلفة بمناسبة الاحتفال بالمواسم، ولا يغرب عن بالكم ما تكتبه الصحف من المقالات قد يثير حماس الاهالي، ولهذا اردت ان اؤكد لكم بان الحكومة لا تنتظر وقوع اي حادث. ثم رجا الصحف ان لا تخوض في مواضيع محزنة او مفرحة من شانها ان تثير حماس الاهالي، واذا خالفت الصحافة هذا المنهج فالحكومة في استطاعتها اتخاذ تدابير شديدة، وفي استطاعتها ان تطبق عليها قانون المطبوعات، غير ان هذا الامر غير مستحسن، ولا مستحب لدى الحكومة والصحافة»[٣١].

كما تناولت «المرآة» قضايا المعتقلين السياسيين في سجون الانتداب البريطاني، حاملة لواء الحرية، مدافعة عن الرأي السياسي مهما كان اتجاهه. فعندما اعتقلت السلطات الانتدابية عبد القادر المظفر ورفاقا له في يافا، دأبت «المرآة» على نشر اخبارهم وبرقيات المواطنين والهيئات المطالبة بالافراج عنهم. وكتبت «المرآة» في سياق الدفاع عنهم: «مضت مدة طويلة على موقوفي يافا الاحرار، دون ان تفرج الحكومة عنهم، وعلى الرغم من احتجاجات الامة الصارخة المتوالية، نراها تصم اذنها، وتتجاهل ان للامة كرامة وشعورا، ان للموقوفين في السجن عند الامة منزلة كبرى بحيث لا تنسى المطالبة بالافراج عنهم. اما اللجنة التنفيذية العربية، فنود ان نمسك القلم عن انتقادها لموقفها في معالجة مثل هذه الامور موقفا لا يلتئم مع العزة القومية. لقد كان في وسع هؤلاء المساجين ان يقدموا كفالات وان يتمتعوا في بيوتهم لا رقيب عليهم، ولكنهم آثروا السجن، وآثر «المظفر» الاهانة، على تقديم الكفالات لاعتقادهم انهم ابرياء اولا، وان الامة وعلى رأسها اللجنة التنفيذية تظاهرهم ثانيا. فهل كانت اللجنة التنفيذية عند هذا الامل؟!»[٣٢]. وعند الافراج عن «المظفر» تقدم بكلمة شكر نشرها في «المرآة» قال فيها: «اننا بهذه المناسبة، بالاصالة عن نفسي، وبالنيابة عن اخواني موقوفي يافا، اتقدم بواجب الشكر، وجزيل الامتنان ــ الى الوفود الكريمة، والسادة المحترمين الذين تجشموا مشاق السفر وزارونا في السجن، وفي المستشفى، والى الصحافة العربية عامة ــ فقد عطفت علينا، ودافعت عن حقوقنا بكل ما لديها من قوة، والى الجمعيات والهيئات السياسية العربية المحترمة، سواء في فلسطين او في خارجها. اننا نعاهد الله والامة، ما دمنا احياء، ان لا ندخر جهدا للدفاع عن قضيتنا المقدسة والذود عن حياض وطننا المحبوب بكل ما اوتيناه من قوة مشروعة»[٣٣].

كذلك، فقد اقدمت «المرآة» على اسلوب التحريض من اجل الافراج عن المعتقلين السياسيين الفلسطينيين، وتخفيف الاحكام عنهم؛ فعندما اصدرت محكمة الاستئناف في القدس حكمها على تسعة من شبان صفد بالاعدام ــ والذين اعدم منهم ثلاثة فيما بعد وهم: محمد جمجوم وعطا الزير وفؤاد حجازي(*) كتبت «المرآة» وباسلوب تحريضي واضح: «

(*) وقد اعدمتهم سلطات الانتداب البريطاني في السابع عشر من حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٠.

س: ماذا فعلت الامة!

ج: ؟؟

ان الحكم بالاعدام على حانكيز اهاج الراي العام اليهودي واثاره، كما ذكرنا في غير هذا المكان، وذلك لانه حكم على رجل، واحد منهم، فكيف والحالة هذه، وقد حكم على تسعة من خيرة شبابنا.. يا امة استيقظي»[٣٤]. وقد ترافق هذا الحكم وخلافه من الاحكام الانتدابية ضد حرية التعبير، وحرية المواطن عامة، مع اقتراب موعد عيد الفطر، حيث كتبت المرآة على صدر صفحتها الاولى، وتحت عنوان لا عيد لمستعبد(**) تقول:

«لا عيد عندي حتى تخفق الراية العربية في جو بلادي.

«لا عيد عندي حتى اشاهد الظلم صريعا.

«لا عيد عندي حتى تنقوض جروح الاستعمار.

«لا عيد عندي حتى نظفر بالاستقلال.

«فهل يصفو الزمن وانمتع بالعيد؟!

«ام تحول منيتي دون مشاهدته»[٣٥].

كما لجأت «المرآة» الى اسلوب ايراد قصص وحوادث عالمية تدل على مدى اهمية الحرية عند الفرد والجماعة في الشعوب المتقدمة، ولعل اكثرها كان من قصص الزعيم الهندي غاندي ودعوته للحرية اولا. او قصص اخرى عالمية تحث على الحرية. ولعل اكثرها ايجازا وتحريضا هي: «حين افتتح نابليون روسيا اسر عشرين من شبانها، ووسمهم على اذرعهم بالمكواة لكي لا يفلتوا. وقد سأل احد هؤلاء عن معنى هذه السمة فاجابه الفرنسي: هذه شارة عبوديتك ودليل اسرك. فتناول الشاب الروسي الوطني فاسا وهوى به على ذراعه الموسوم فاقتطعه، وقذف به الى وجه الافرنسي قائلا: خذ شارة العبودية فمثلي لا يستبعد، وذراع واحد بشرف خير من اثنين بالعبودية»[٣٦].

ابعاد زعيتر عن تحرير «مرآة الشرق»

مع تعاظم التأثير الذي احدثته «مرآة الشرق» في الحياة السياسية الفلسطينية، بالرغم من قصر الفترة الزمنية، بوصفها صحيفة تحريضية معادية للانتداب البريطاني وللحركة الصهيونية، بدا الانتداب يوليها اهمية خاصة، واخذ بمراقبتها منذ العاشر من نيسان ١٩٣٠. «فمنذ اسبوعين والجواسيس يحيطون بادارة «المرآة» يترقبون كل داخل اليها، وكل خارج منها»[٣٧]. واخذت السلطات في مضايقتها حتى تم القاء القبض على محررها اكرم زعيتر يوم الخميس العاشر من نيسان ١٩٣٠ من قبل ادارة الامن العام في نابلس، ثم نقله الى القدس. وفي الساعة العاشرة والنصف صباحا مثل زعيتر امام الحاكم الاداري لمحاكمته. وكان هناك قاضي الصلح «كيروش» اما النيابة العامة فكان يشغل مقعدها المستر «ركز»، وكان محامي الدفاع مغنم مغنم. وجرت المحاكمة بحضور عدد كبير من الشباب، ومن رجال الصحافة، ومراسلي الصحف، فافتتح «ركز» الجلسة بقوله: «اني

(**) ورد هذا المقطع في زاوية ثابتة من الجريدة وكانت تحت عنوان نوبات ثائر. يكتبها الاستاذ اكرم زعيتر بتوقيع ثائر.

اتهم السيد أكرم زعيتر بمخالفة المادة ٣٢ من قانون البوليس، والفقرة الاخيرة من المادة ٢ من منشور حاكم القدس، ونصها «من حرض الغير على التجمع سواء شفاهيا او خطيا او بأي وسيلة كانت، او من غنى اغنية او تلفظ بكلام او ابدى اشارات مما قد يؤدي في رأي البوليس الى الاخلال بالامن، جاز القاء القبض عليه بدون مذكرة قبض، ومجازاته بغرامة نقدية وبالحبس». وقد مثل الشاهد شفيق الغصين، وكان مخبرا سريا، امام المحكمة، وبعد القسم ادلى شهادة مفادها انه عندما كان بالقرب من بناء «اللجنة التنفيذية» وكان جمع كبير من الناس يبلغ الثمانمائة مواطن سمع القصائد التي تنشدها الجماهير، وسمع عمر البرغوثي، وأكرم زعيتر يخطبان بالناس، وذكر من خطاب زعيتر قوله: «أيها الشعب، يقولون ان بلادنا ستصير اجنبية. كلا انها لن تصير اجنبية وفيها عربي واحد. ان بلادنا لنا، وفلسطين عربية، وستبقى عربية الى الابد. ليسقط السماسرة، وليسقط باعة الاراضي». وعندما ناقش محامي الدفاع مغنم مغنم الشاهد مناقشة دقيقة، تأكد للمحكمة بان ما سمعه المخبر لا يمتاز بالدقة فتأجلت المحاكمة الى يوم الاثنين ٢٢/٤/١٩٣٠.

وفي الجلسة الثانية، استمع مدير الامن العام (مافرو كرداتو) الى المخبر السر عبد الله الدنف وكانت شهادته متقاربة مع شهادة زميله الغصين. وقد اعترف زعيتر بأنه القى خطابا كهذا، ولكنه زاد عليه انه دعا للسلام والسكينة. وبالرغم من الدفاع الذي تولاه مغنم فقد اعتبر «كيث روش» حاكم القدس ما فعله زعيتر مخالفا لمنطوق منشور حاكم القدس وبان خطاب زعيتر يعتبر مهيجا، ووعد بانه سيعطي حكمه يوم الخميس ١٨/٤/١٩٣٠. ورفضت المحكمة خروج زعيتر من سجنه بكفالة مالية. وقد حكم روش على زعيتر بالسجن لمدة ١٢ يوما اعتبارا من يوم ايقافه، وان يدفع كفالة بخمس جنيهات وان ينفى الى نابلس لمدة سنة لا يتدخل اثناءها بالشؤون السياسية[٣٨].

وقد اعتبرت «مرآة الشرق» الحكم على زعيتر بالنفي، وانتهاء مهماته في تحرير الجريدة، حافزا لها في الاستمرار بالخط السياسي الذي قام بتثبيته عبر صفحاتها، وقالت «اما سياسة «مرآة الشرق» فلا يصيبها شيء من التغيير والتبديل، بل تظل مثابرة على الخطة التي رسمتها منذ بدء هذه السنة، وسيرى القراء انها ستبرّ بوعدها الذي وعدتهم به يوم تولى تحريرها الاستاذ أكرم، ونحن على ثقة اننا سنرى من عطفهم عليها ما عودونا بمثله لنستطيع الثبات في ميدان الجهاد الوطني. ولا ريب انهم فاعلون». وودعت الجريدة محررها على صدر صفحتها الاولى مثمنة جهوده: «المرآة لن تنسى له جهوده الثمينة منذ تولى تحريرها، ولا تنسى تلك الروح الطيبة التي كانت تظهر في كل سطر من سطورها ولا الاخلاص المتدفق في عباراتها. ان بلادا تضم مثل هؤلاء الشبان المتقدين وطنية، والمخلصين في كل حركة من حركاتهم، لا بد أن تصل الى امانيها عاجلا او آجلا»[٣٩].

ومن جهته، ودع زعيتر قراءه، شاكرا كل من اتصل من اجله او دافع عنه خاصا بالذكر محاميه مغنم مغنم آملا استمرار الجريدة على الخطة السياسية الجديدة: «فمرآة الشرق قد اختطت لنفسها خطة الجهاد الصريح المقدس، والاستاذ الكريم السيد بولس شحادة، الذي شجع الشباب على اقتحام ميدان العمل، واهاب بهم ان ينهضوا الى الامام، خير من ينفذ الخطة المرسومة... وداعا ايها القراء وسلاما[٤٠].

(١) مرآة الشرق، العدد ٦٦٤، ١٩٣٠/١/٤، ص ١.
(٢) المصدر نفسه، العدد ٦٦٨، ١٩٣٠/١١/١٩، ص ١.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه، العدد ٦٦٧، ١٩٣٠/١/١٦، ص ١.
(٥) المصدر نفسه، العدد ٦٦٩، ١٩٣٠/١/٢٢، ص ١.
(٦) المصدر نفسه، العدد ٦٧٣، ١٩٣٠/٢/٥، ص ١.
(٧) المصدر نفسه، العدد ٦٧٦، ١٩٣٠/٢/١٥، ص ١.
(٨) المصدر نفسه، العدد ٦٧٧، ١٩٣٠/٢/١٩، ص ١.
(٩) المصدر نفسه، العدد ٦٨٥، ١٩٣٠/٣/١٩، ص ١.
(١٠) المصدر نفسه، العدد ٦٦٥، ١٩٣٠/١/٧، ص ١.
(١١) المصدر نفسه، العدد ٦٧٢، ١٩٣٠/٢/١، ص ١.
(١٢) المصدر نفسه، العدد ٦٩٠، ١٩٣٠/٤/٥، ص ١.
(١٣) المصدر نفسه، العدد ٦٩٢، ١٩٣٠/٤/١٢، ص ١.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) مرآة الشرق، العدد ٦٧٦، مصدر سبق ذكره.
(١٦) مرآة الشرق، العدد ٦٦٤، مصدر سبق ذكره.
(١٧) مرآة الشرق، العدد ٦٦٥، مصدر سبق ذكره.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) المصدر نفسه، العدد ٦٨٢، ١٩٣٠/٣/٨، ص ١.
(٢٠) مرآة الشرق، العدد ٦٧٧، مصدر سبق ذكره.
(٢١) المصدر نفسه، العدد ٦٦٦، ١٩٣٠/١١/١٥، ص ١.
(٢٢) مرآة الشرق، العدد ٦٦٥، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(٢٣) مرآة الشرق، العدد ٦٩٠، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(٢٤) المصدر نفسه، العدد ٦٧٥، ١٩٣٠/٢/١٢، ص ١.
(٢٥) المصدر نفسه، العدد ٦٨٢، ١٩٣٠/٣/١٢، ص ١.
(٢٦) مرآة الشرق، العدد ٦٦٥، مصدر سبق ذكره.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣.
(٢٨) مرآة الشرق، العدد ٦٦٧، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(٢٩) المصدر نفسه، العدد ٦٨٤، ١٩٣٠/٣/١٥، ص ٢.
(٣٠) المصدر نفسه، العدد ٦٨٨، ١٩٣٠/٣/٢٩، ص ٣.
(٣١) مرآة الشرق، العدد ٦٩٠، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(٣٢) مرآة الشرق، مصدر سبق ذكره.
(٣٣) مرآة الشرق، العدد ٦٧٧، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(٣٤) مرآة الشرق، العدد ٦٧٥، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
(٣٥) المصدر نفسه، العدد ٦٨٠، ١٩٣٠/٣/١، ص ١.
(٣٦) مرآة الشرق، العدد ٦٨٥، مصدر سبق ذكره.
(٣٧) المصدر نفسه، العدد ٦٩٤، ١٩٣٠/٤/٢٤، ص ٢.
(٣٨) المصدر نفسه، العدد ٦٩٣، ١٩٣٠/٤/١٧، ص ٤.
(٣٩) مرآة الشرق، العدد ٦٩٤، مصدر سبق ذكره.
(٤٠) المصدر نفسه.

رد فعل العرب في اسرائيل على الحرب في لبنان

بقلم الشهيدة صباح كردية

اثارت حرب لبنان منذ نشوبها استياء شديداً بين العرب في اسرائيل فقد شعر هؤلاء ان غزو لبنان، وتصفية الوجود السياسي والعسكري وحتى البشري للشعب الفلسطيني، داخله، انما تمسهم بشكل مباشر، وذلك لسببين اساسيين: اولاً، ان تماثل هؤلاء العرب مع قضية شعبهم، خاصة مع حقوقه السياسية، قد نما وتزايد بشكل كبير منذ حرب ١٩٦٧، وبوجه خاص خلال تواجد المقاومة الفلسطينية في لبنان. ثانياً، ان اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين شكلوا القاعدة الاساسية لنمو الثورة الفلسطينية خلال السنين العشر الماضية، هم في الحقيقة، من ابناء مناطقهم وقراهم ومدنهم، خاصة من الجليل، الذين لجأوا الى لبنان خلال حرب العام ١٩٤٨. وما من عائلة في الوسط العربي داخل اسرائيل، خاصة سكان الجليل، الا ولها اقارب ومعارف بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. لذلك، فمنذ بداية الغزو الاسرائيلي في حزيران (يونيو) الماضي، والعرب في اسرائيل يعيشون في حالة توتر وانفعال شديدين، الى درجة اعلن فيها حتى اولئك المحسوبين على السلطة، أو الموالين لها ان «دم الفلسطينيين غال علينا» (انظر مقال قاسم زيد، عل همشمار، ١٩٨٢/٧/١٥). وهم يشيرون بأصابع الاتهام تجاه جميع دول العالم، وخاصة الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية، لانها، باعتقادهم، هي من يدعم حكومة اسرائيل في عمليات الابادة التي تشنها ضد الشعب الفلسطيني. كما يتهمون في الوقت ذاته الدول العربية، لتخليها عن الفلسطينيين في أشد المراحل خطورة (المصدر نفسه).

وتعتقد غالبية العرب في اسرائيل، ان الهدف من الحرب التي تشنها اسرائيل في لبنان ضد الفلسطينيين هو «تجريدهم من كامل حقوقهم المشروعة». لذلك استنكروا، منذ البداية، هذه الحرب، معبرين عن ذلك بتنظيم المظاهرات العديدة في مختلف القرى العربية، في المثلث والجليل، وبعقد اجتماعات لادانتها. ففي ١٩٨٢/٧/١٥، مثلاً، ادان مجلس بلدية الناصرة، بشكل اجماعي، العرب العدوانية على الشعب الفلسطيني في لبنان، مطالبا بانسحاب فوري للجيش الاسرائيلي. كما اعرب اعضاء المجلس، عن احتجاجهم الشديد، لقيام الشرطة بالاعتداء على الذين تظاهروا في الناصرة، استنكارا للحرب، بتاريخ ١٩٨٢/٧/١٠، وعلى اعتقال القائم باعمال رئيس البلدية رامز جرايسي، وعضو الادارة منعم جرجورة، والكثير من المتظاهرين (الاتحاد، ١٩٨٢/٧/١٦). كما اعلنت ٢٥٠ سيدة من الناصرة، اضرابا احتجاجيا لمدة ٢٤ ساعة، في ١٩٨٢/٨/١٢، استنكارا لحرب الابادة ضد الشعب الفلسطيني في لبنان. وقد قامت المضربات بتوزيع منشورات مطبوعة باللغات العربية والانجليزية والعبرية، يشرحن فيها اسباب

واهداف الاضراب. كما رفعن شعارات عديدة منها «ارفقوا عمليات الابادة»، «كفوا عن تجويع وتعطيش أبناء الشعبين اللبناني والفلسطيني»، «لن يتحقق السلام بالحديد والنار». وفي نهاية اضرابهن، وجهن برقية احتجاجية لرئيس الحكومة ولوزير الدفاع، يطالبن فيها بالكف عن العدوان. كذلك قمن بتأليف لجنة من نساء الناصرة لمواصلة النضال ضد الحرب وآثارها (الاتحاد، ١٣/٨/١٩٨٢) وفي بلدة شفاعمرو، عقدت لجنة المبادرة الدرزية، التي يترأسها الشيخ جمال عباس معدي، اجتماعا لها بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٢، اعلنت فيه استنكارها الشديد للعدوان الاسرائيلي على الشعبين اللبناني والفلسطيني، وطالبت بالانسحاب الفوري من لبنان. من جهة ثانية، رفع عشرات الشبان في كفر ياسيف وأبو سنان، شعارات تندد بالحرب الاجرامية ضد الفلسطينيين، مطالبين الحكومة بالانسحاب، وبالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني باقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (الاتحاد، ٢٠/٨/١٩٨٢).

رد فعل العرب على مجازر المخيمات

زادت موجة الغليان، بين العرب في اسرائيل بشكل كبير، بعد مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في ايلول (سبتمبر) الماضي. فمنذ اعلان نبأ المجزرة، اعربت السلطات الاسرائيلية عن مخاوفها من حدوث اعمال عنف بين العرب، استنكارا لما حدث. لذا ناشد رئيس اسرائيل، اسحق نافون، العرب بعدم الانسياق وراء العنف. وجاء نداء نافون هذا، في اعقاب قرار رؤساء المجالس المحلية العربية اعلان الاضراب الشامل بتاريخ ٢٢/٩/١٩٨٢، في جميع القرى العربية في اسرائيل. ومما قاله: «اتفهم جيدا الحزن والغضب، الذي يعم الوسط العربي في اسرائيل، تجاه ما حدث في بيروت، وانا متضامن مع هذا الحزن». واضاف: «مع ذلك، فانا اناشد المواطنين العرب عدم الانسياق وراء التطرف، لانه ظاهرة مدمرة وعليئة بالكوارث. وفقط الاعتدال، التفاهم والارادة الحسنة، تمكنا جميعا من اجتياز هذه المرحلة الحرجة» (عل همشمار، ٢٢/٩/١٩٨٢).

من جهتها، استنكرت الاوساط الدينية، ايضا، المجازر البشعة، التي ارتكبت ضد ابناء الشعب الفلسطيني. لقد اعتبرها الشيخ محمد حبيشي، القاضي الشرعي لمدينة عكا، بمثابة وصمة عار في تاريخ البشرية، كما ناشد العرب في اسرائيل اقامة الصلوات عن ارواح الشهداء (عل همشمار، ٢١/٩/١٩٨٢).

كذلك أدان رؤوساء المجالس الدرزية وأبناء الطائفة العمل الاجرامي، محملين حكومة اسرائيل مسؤولية ما حدث من مذابح (المصدر نفسه). كما وجه تسعة عشرة محاميا من عكا والجليل الغربي عريضة الى رئيس الحكومة ورئيس الدولة ونقابة المحامين، احتجوا فيها على المجازر البشعة، التي ذهب ضحيتها العديد من ابناء الشعب الفلسطيني، مطالبين بتشكيل لجنة تحقيق قضائية. ولقد وقع على العريضة كل من المحامين التالية اسماؤهم: هاشم خطيب، حامد سعدي، رمزي حوراني، هاشم شحادة، ابراهيم أرشيد، نور أبو رحمين، عبد الرحيم ريان، مصباح قباني، ميخائيل داورد، خالد ياسين، علي محمود، هاشم دلاشة، زياد صالح، معين ذباح، صلاح بدرانة، الياس فرح، نسيب شنان، متعب فلاح، مروان عبد الغني (الاتحاد، ٢٤/٩/١٩٨٢).

وناشد رؤوساء المجالس المحلية العربية، في بيانهم الداعي الى الاضراب، يوم ٢٢/٩/١٩٨٢، السكان المسلمين والدروز، الغاء مظاهر الاحتفالات بعيد الاضحى الذي صادف يوم ٢٨/٩/١٩٨٢، والاكتفاء باقامة الشعائر الدينية في الكنائس والمساجد، لراحة ارواح الضحايا (عل همشمار، ٢١/٩/١٩٨٢). وأجمع هؤلاء على تحميل اسرائيل المسؤولية، مطالبين الحكومة بتشكيل لجنة رسمية، مهمتها كشف حقيقة ما حدث. كما طالبوا رئيس الحكومة ووزير الدفاع شارون بتقديم استقالتهما الفورية (المصدر نفسه). وفي الاجتماع ذاته الذي عقد في شفاعمرو، كما سبق وذكرنا، اقترح عضو الكنيست، رئيس بلدية الناصرة توفيق زياد على الحضور، الانضمام للقرار «اللجنة ضد الحرب في لبنان». القاضي بالاضراب يوم الاثنين ٢٧/٩/١٩٨٢). وتمت الموافقة على ذلك بشكل اجماعي (أنظر عطا الله منصور، هآرتس، ٢٤/٩/١٩٨٢). وعشية يوم العداد، ساد القرى العربية جو كئيب، كما غابت فرحة عيد الاضحى لدى الاطفال العرب، الذين عبروا عن مشاعرهم

الحزينة بقولهم: «لن نحتفل هذه السنة بالعيد، وبدلا من ثياب العيد، سنرتدي الثياب السوداء، حدادا على أخوتنا الذين تم ذبحهم بدم بارد، وهذا اقل ما يجب أن نفعله» (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٢). ومن جهتها، اتخذت وزارة الداخلية، وكذلك الشرطة الاسرائيلية عدة تدابير امنية، منها عدم ادخال قوات الجيش الى القرى العربية التي اعلنت الحداد، وذلك بقصد عدم توتير الجو، كما حدث في الماضي. وبالمقابل، عززت قوات الشرطة وحرس الحدود في تلك القرى، توقعا لحدوث اعمال عنف، رغم مناشدة بعض رؤساء المجالس المحلية مواطنيهم، التزام الهدوء اثناء الاضراب. وقد اعتقلت الشرطة ١٠ عربيا، من المنطقة الشمالية عشية الاضراب، للاشتباه بانهم ينوون القيام بأعمال عنف، والاشتراك في مظاهرات غير قانونية (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٢). ووصف احدهم احداث يوم الاضراب بانه تعبير عن ثورة العرب الغاضبة، وان الحداد على ضحايا المجزرة ما هو الا رد طبيعي وموزون، اذ ان العرب لا يملكون اية امكانية أخرى للرد، لمواجهة الاعمال البربرية، التي هي وصمة عار لن تمحى الى الابد. فضحايا المجزرة، ما هم الا اقارب ومعارف عرب الجليل والمثلث، لذا من الصعب أن يصمت هؤلاء ازاء ما حدث «فالضحايا، ليسوا ضحايا حوادث طرق او هزات طبيعية، بل هم ضحايا الذبح والقتل الهمجي» (انظر حديث قاسم زيد، عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٣).

وفي الاطار ذاته، نظمت «اللجنة ضد الحرب في لبنان» في الكرمل، مظاهرة ضمت ١٥٠ عربيا، قامت على الاثر قوات الشرطة بتفريقها بالقوة. ومن الشعارات التي اطلقها المتظاهرون: «بيغن وشارون مجرما حرب». كما اعتقلت الشرطة اربعة متظاهرين، من بينهم امرأة مسنة. كذلك تظاهرت جماهير الناصرة، مطلقة شعارات مؤيدة لـ م.ت.ف. (معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٢). وكان في مقدمة المظاهرة التي انطلقت من جامع السلام في المدينة، حيث اقيمت صلاة الغائب عن ارواح الضحايا، الى كنيسة البشارة الارثوذكسية، عضو الكنيست، رئيس بلدية الناصرة توفيق زياد ونائبه وعدد من رجال الدين. كما رفع المتظاهرون نعشا مجللا بالسواد، رمزا للضحايا (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٢). واثناء هذه المظاهرة، اطلقت الشرطة عبارات نارية على المتظاهرين؛ كما استخدمت الغاز المسيل للدموع، مما أسفر عن جرح ١٠٠ شخص من بينهم ٢٥ شرطيا. وتم اعتقال ١٥٠ عربيا من مختلف المظاهرات التي عمت القرى العربية يوم الحداد (معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٣). وعلق احدهم على هذا الموقف بقوله: «ان ممارسات الشرطة في الوسط العربي، ان دلت على شيء، انما تدل على عدم براءة حكومة اسرائيل تجاه مذابح المخيمات، فلو لم تكن كذلك، لما عارضت احتجاج العرب لذبح ابناء شعبهم في لبنان» (انظر حديث سمير مجالي، هآرتس، ١٩٨٢/١٠/٢٥).

كذلك نظمت في شفاعمرو مظاهرة حاشدة، حدادا على ضحايا المجزرة. وسار على رأس المظاهرة رئيس بلدية شفاعمرو ابراهيم نمر حسين. وردد المتظاهرون شعارات وطنية مثل «بالروح، بالدم نفديك يا فلسطين» و«بالروح نفديك يا عرفات» و«سنحرر أرضنا»؛ وكانوا يرفعون صور عرفات، منشدين الاغاني الوطنية. وقد توقف المتظاهرون أمام مجلس البلدية. حيث القيت عدة كلمات غاضبة، من بينها كلمة أوري فينكرفيلد، سكرتير الكيبوتس القطري (مبام) سابقا، وعضو حركة «السلام الآن»، والذي قال: «تقدمت اليوم باسم مبام و«السلام الآن»، للتضامن معكم في مشاعر الحداد والغضب التي تلف جميع مواطني اسرائيل، عربا، دروزا، ويهودا محبين للسلام؛ هنا في شفاعمرو، المعروفة كنموذج مثالي لحياة السلام والاخوة، لن تستطيع حكومة اسرائيل التنصل، لان الايعاز الذي اعطاه بيغن، شارون وايتان للجيش الاسرائيلي للقتال في لبنان، والدخول الى بيروت، يجعلهم مسؤولية كل ما حدث هناك، وعلى الاخص المجزرة البشعة. لذا، فنحن نطالبهم بالاستقالة الفورية، كما نطالب بتشكيل لجنة تحقيق رسمية، مهمتها جلاء الحقيقة. مما على ذات الدرب، سنسير، وكلنا قوة ضد حكومة بيغن المتغطرسة، وسنحيا باخوة وتفاهم وسلام في اسرائيل» (انظر حديث يهودا تسور، عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٣). كذلك تحدثت السيدة فتحية شقير، عضو حزب «راكح» قائلة: «اخوتنا في لبنان يقاتلون بالسلاح، لاجل دولة فلسطينية، فعلينا نحن على الاقل الوقوف

والصراخ، هناء من أجل شعبنا المضطهد» (المصدر نفسه).

كما جرت مظاهرة في وادي النسناس في حيفا، وأخرى في مدينة يافا، حيث اضرب تلامذة المدارس، واقفلت المحال التجارية في المدينة. وكانت حصيلة المظاهرة اعتقال ٦١ عربيا. أما في قرية الطيبة، فقد سار في مقدمة مظاهرتها، رئيس المجلس المحلي للقرية (معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٣). وفي قرية سخنين، رفع المتظاهرون صور ياسر عرفات، واعلاماً سوداء حدادا. كذلك جرت مظاهرات في قرى كفرقرع وكفركنا ومصمص، وبلدة أم الفحم، حيث ادى المتظاهرون صلاة الغائب عن أرواح الشهداء. كذلك تظاهر طلبة المدارس في قرى المثلث الشمالي، حيث رفعوا العلم الفلسطيني في قرية كوكب ابو الهيجا (عل همشمار، ٢١ ــ ١٩٨٢/٩/٢٢).

ورداً على هذه المظاهرات الغاضبة، التي عمت القطاع العربي بأكمله، استدعى قائد شرطة الجليل، رؤساء مجالس قرى البطوف، مطلعا اياهم على الوضع الخطير، كما طالبهم باحلال النظام في قراهم (عل همشمار، ١٩٨٢/٩/٢٢).

الدروز في اسرائيل وحرب الجليل

لم تكن مجزرة صبرا وشاتيلا، هي الوحيدة التي اثارت، ولا تزال تثير، مشاعر الغضب والاستياء بين العرب في اسرائيل. فهناك قضية اخرى، لا تقل خطورة تتمثل في شعور الدروز بان اسرائيل انحازت الى جانب الكتائب في الحرب الدائرة بين المسيحيين والدروز في لبنان. فدروز اسرائيل الذين شاركوا في الحرب وسقط منهم عدة قتلى، والذين يخدم منهم حوالي ٢٠ الف جندي في الجيش الاسرائيلي بصورة الزامية، شعروا وكأن اسرائيل بعملها هذا، انما تخونهم وتخون أخوتهم الدروز في لبنان. ففي اجتماع عقد في منزل السيد فواز أبو الزلف، بمشاركة نشيطي لجنة المبادرة الدرزية في الكرمل، اكد الشيخ جمال معدي أن «الظروف التي نعيشها اليوم، تحتم علينا تكثيف نشاطاتنا في قراناء من أجل تعميق رسالة لجنة المبادرة الدرزية. كما اثبت العدوان الاخير على الشعبين اللبناني والفلسطيني، حيث فرض على شبابنا المشاركة الفعلية في العدوان، أن رسالتنا ليست قومية وسياسية فحسب، وانما هي انسانية من الدرجة الاولى». كما ادان المجتمعون الغزو الاسرائيلي للبنان، وطالبوا بانسحاب اسرائيل فورا (الاتحاد، ١٩٨٢/٧/٢٣). وفي الاتجاه ذاته، دعت اللجنة في بيان لها، عقب مقتل عشرات من ابناء الطائفة في حادثة تدمير مقر الحاكمية العسكرية في صور، ابناء الطائفة للمشاركة الفعلية في حركة المعارضة ضد الحرب العدوانية التي تشنها اسرائيل. ومما جاء في البيان «يترجم حزننا على فقدان أبنائنا الى عمل، من أجل الغاء التجنيد العسكري الالزامي عن ابناء الطائفة وجعله اختياريا. لقد ذقنا الويلات من هذا التجنيد، ولا مصلحة لنا في سياسة الحرب والعدوان» (الاتحاد، ١٩٨٢/١١/٢٣). ويوما بعد يوم، تكتشف المحافل الدرزية الواسعة، أن السلطات الاسرائيلية لا تميز، في ممارساتها، بين عربي درزي أو عربي غير درزي، رغم سياستها في اظهار التمييز بينهم. فابناء هذه الطائفة تعرضوا لفقدان اراضيهم، مثل سائر أبناء الطوائف العربية الاخرى، وقراهم لا تتسلم هبات مالية اكثر مما تتسلمه سائر القرى العربية، وقس على ذلك في مختلف ميادين الحياة. والفارق الوحيد هو خدمة الشباب الدرزي في الجيش الاسرائيلي. وكما اعلن الدكتور اميل توما، أحد زعماء الحزب الشيوعي الاسرائيلي، فان الدروز قد تعلموا درسا خلال الستة الماضية، عندما قامت اسرائيل بضم مرتفعات الجولان اليها، والتنكيل بكل من رفض التنازل عن هويته من سكانها الدروز. «والآن يأتي درس الشوف في لبنان، ليؤكد مرة اخرى ان حكام اسرائيل مستعدون، انطلاقا من مطامحهم التوسعية، للتضحية بكل شيء على مذبح تلك المطامح» (أنظر مقال اميل توما في الاتحاد، ١٩٨٢/١٠/٢٢).

من جهتها، بدأت لجنة المبادرة الدرزية بشن حملة منظمة لاجل الغاء نظام التجنيد الالزامي للشباب الدرزي. كما حملت حكومة اسرائيل مسؤولية الاعتداءات التي تمارس ضد دروز جبل لبنان، معتبرة أن الحل ليس في استجداء حماية السلطات الاسرائيلية، بل بالتعاون مع سائر القوى الديمقراطية اليهودية والاوساط العربية، وانسحاب اسرائيل الكامل والفوري من جميع الاراضي

اللبنانية (المصدر نفسه).

ومن جهة اخرى، اعلن طلاب ثانوية شفاعمرو، اضرابا عاما عن الدراسة احتجاجا على الاعتداءات المستمرة التي تقوم بها الكتائب، بدعم وتشجيع من السلطات الاسرائيلية في جبال الشوف. وكانت مدينة شفاعمرو قد شهدت اجتماعا شعبيا حاشدا، حضره العديد من شيوخ وشباب وأبناء الطائفة الدرزية. استنكروا فيه الاعتداءات على دروز جبل لبنان، وحملوا حكومة اسرائيل وجيشها مسؤولية ذلك (الاتحاد، ٢٦/١٠/١٩٨٢).

وهناك تيار آخر بين اوساط الطائفة الدرزية، من المحسوبين على السلطة، يحاول تثبيت ما يسمى بـ«حلف الدم» بين اليهود والدروز بشتى الوسائل. فقد صرح محمد رمال رئيس جمعية الاكاديميين الدروز في اسرائيل، لدى ورود اخبار تتعلق بفرار عدد من الجنود الدروز من وحداتهم، والتحاقهم للقتال الى جانب اخوتهم دروز لبنان انه «ينبغي علينا عدم تشجيع ذلك، بمختلف الوسائل، حتى لو كان من اجل هدف عادل وهام لابناء طائفتنا في لبنان». ويبدو ان اعدادا من الدروز الذين يصلون الى جبل الشوف لزيارة اقاربهم، يمكثون هناك عدة ايام اخرى، بهدف الالتحاق مع المقاتلين الدروز (عل همشمار، ١٩/١/١٩٨٣). ومؤخرا مثل عشرة من الجنود الدروز امام محكمة عسكرية، بتهمة الفرار من الجيش والقتال الى جانب أبناء طائفتهم في لبنان ضد الكتائب (دافار، ١٨/١/١٩٨٣). وحاليا، يبدو ان ما يخشاه الدروز هو أن تقوم اسرائيل، بالتجاوب مع طلب الكتائب في تجريد اخوتهم الدروز من السلاح، مفسحة بذلك في المجال امام هؤلاء، لتنفيذ مجازر ضدهم على غرار ما حدث في مخيمي صبرا وشاتيلا.

وكذلك اعرب زعيم الطائفة الدرزية في اسرائيل الشيخ امين طريف، في لقائه مع رئيس الحكومة مناحيم بيغن، عن مخاوفه من المعارك الدائرة في الشوف ومن نتائجها الخطيرة. ورد رئيس الحكومة على برقية الشيخ طريف التي أرسلها اليه يوم ١٥/٧/١٩٨٢ بقوله «ثق اننا قلقون على اخوتنا الدروز» (مناحيم هوروفيتس، هآرتس، ١٩/١٠/١٩٨٢). ومما يزيد من مخاوف الدروز هو تلك الانباء التي تناقلتها المصادر الاسرائيلية، من أن زعماء الكتائب قلقون من احتمال سيطرة الدروز على جبال الشوف، وهم راغبون ببقاء الجيش الاسرائيلي في المنطقة، لكي ينفذ لأجلهم، ما نفذه في بيروت. وهم على استعداد لممارسة الضغوط على رئيس الجمهورية امين الجميل، لاجل منح اسرائيل اتفاق تطبيع قريب من السلام، في حين ينتظرون من الجيش الاسرائيلي ان يمكنهم من السيطرة على الشوف، اي اضعاف الدروز وتجريدهم من سلاحهم، وبالتالي تمكين الكتائب من الدخول الى المنطقة. وحتى الآن امتنعت اسرائيل عن اتباع خطوة كهذه، «غير أن كل شيء، قد يحدث في لحظات من الضغط، وعندها ستبدو مذابح صبرا وشاتيلا هزيلة حيال ما قد يحدث في الشوف» (زئيف شيف، هآرتس، ٣١/١٢/١٩٨٣).

وقد شكل الشيخ نور الدين الحلبي، القاضي الشرعي للطائفة الدرزية، لجنة برئاسته، مؤلفة من ممثلي الطوائف الاربع في اسرائيل، هدفها التوصل لوقف اطلاق النار في جبل لبنان. وتضم اللجنة في عضويتها ١٨ شخصا، من بينهم: قاضي الصلح في عكا، والشيخ محمد حبيشي القاضي الشرعي في حيفا وعكا، ورئيس المجلس المحلي لبيت جن، والمحامي جميل شلهوب، والمحامي اليهودي دانييل غوشن وغيرهم. وفي كانون الثاني (يناير) من هذه السنة، زارت اللجنة جبال الشوف في اطار حملتها لوقف المعارك هناك. الرئيس الروحي للطائفة الدرزية الشيخ محمد ابو شقرا، الذي قال ان الجيش الاسرائيلي خلق مشكلة، نحن غير مؤهلين للتعامل معها. وحسب قوله ان حرب «سلامة الجليل»، لم تعزز موقف وقوة الدروز في جبل لبنان، حيث تعتبر المنطقة هناء منطقة درزية. فمنذ دخول الجيش الاسرائيلي الى تلك المناطق، دخلت معه الكتائب، مما اسهم في تخويف الدروز من وقوعهم تحت السيطرة الكتائبية (مصباح الحلبي، دافار، ١٢/١/١٩٨٣).

من جهة ثانية، التقى اعضاء اللجنة، ايضا، رئيس بلدية دير القمر جورج نعمة، والمسؤول الكتائبي في المنطقة، حيث تم بحث الوضع السائد في الشوف. وأوضح المسيحيون أنهم يعتبرون الوجود الكتائبي في المنطقة امرا حيويا لهم. وخلص الوفد الى نتيجة مفادها ان

المسيحيين والدروز يرغبون في عقد لقاء قمة في بيروت بين زعماء الطائفتين، للتوصل الى وقف اطلاق النار الكامل، واحلال التسامح بينهما (المصدر نفسه).

شهريات

المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً

المجلس الوطني الفلسطيني:
مشروع الحد الأدنى الفلسطيني

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السادسة عشرة، بين الرابع عشر والثاني والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٨٣، في قصر الأمم بالجزائر العاصمة. وقد عالجت هذه الدورة مجمل جوانب القضية الفلسطينية، بكل ملابساتها وظروفها.

وتميزت هذه الدورة عن سابقاتها، خاصة وأنها الدورة الأولى بعد خروج القوات الفلسطينية من بيروت، بميزتين رئيسيتين:

الأولى، أنها جرت وسط أجواء بعيدة عن الضغوطات والمؤثرات، مما ساعد على استقلالية ووحدة القرار الفلسطيني.

والثانية، الطابع الديمقراطي الذي تحلت به، والذي ساعد على تحديد خطة العمل السياسي لكل القضايا المطروحة وعلى كافة الصعد، الفلسطينية والعربية والدولية.

والجدير ذكره، أنه جرت، قبل هذه الاجتماعات، عدة نشاطات سياسية ودبلوماسية على مستوى القيادة الفلسطينية، في اتجاه توحيد المواقف والتأكيد على الوحدة الوطنية، بعد أن استمر ظهور الاختلاف في وجهات النظر لدى بعض فصائل المقاومة، التي واصلت تساؤلها حول ماهية دور بعض قياديي المنظمة في علاقاتهم مع كل من النظامين الأردني والمصري، وفي مواقفهم من مشاريع السلام العربية والأميركية المطروحة لحل القضية الفلسطينية.

وكانت خمس منظمات فلسطينية، هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ــ قوات الصاعقة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، قد عقدت اجتماعا في طرابلس الغرب بتاريخ ١٦/١/١٩٨٣ (أي بعد مرور أكثر من شهر فقط على إصدار بيان القمة الفلسطينية في عدن والذي تم التأكيد خلاله على وحدة واستقلالية الموقف والقرار السياسي للمنظمة)، مع بعض القياديين الليبيين، وفي طليعتهم العقيد معمر القذافي. وقد لوحظ أنه بالرغم من تأكيد العقيد القذافي على أهمية هذا الاجتماع، فإن حركة «فتح» قد تغيبت عنه، إضافة إلى أن هذا الاجتماع قد تم، في الوقت الذي كان فيه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات (أبو عمار) يعقد في دمشق سلسلة اجتماعات لقيادة المنظمة، تمهيدا للدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. وقد صدر عن اجتماع طرابلس، بيان الثلاثين نقطة، ويمكن عرض أبرز ما ورد فيه كالتالي:

ــ التأكيد على الثوابت الثلاث التي أطلقتها القمة العربية في الخرطوم العام ١٩٦٧: «لا تفاوض، لا اعتراف، ولا صلح مع العدو الصهيوني».

— التمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير.

— رفض قمة فاس «منهجا ومسلكاً وقرارات».

— رفض مشروع ريغان، لأنه يتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

— رفض تفويض النظام الاردني، بتمثيل الشعب الفلسطيني.

— رفض اي إطار مشترك للعمل الفلسطيني — الاردني والاصرار على أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، هو اساس اي علاقة وحدوية تقوم بين الطرفين في المستقبل.

— رفض إقامة علاقات مع النظام المصري، ومواصلة عزله ومحاصرته حتى إسقاط نهج كمب ديفيد.

— تعزيز العلاقات النضالية مع جماهير مصر، بقيادة قواها الوطنية والتقدمية، ودعمها في نضالها ضد اتفاقيات كمب ديفيد.

— إدانة دعوات النظام العراقي إلى فك الحصار عن نظام الرئيس المصري حسني مبارك.

— رفض المفاوضات اللبنانية — الاسرائيلية ونتائجها الهادفة إلى إلحاق لبنان بكمب ديفيد، وفرض معاهدة استسلامية عليه وتطبيع العلاقات معه، لأن ذلك يمس استقلال لبنان ووحدته.

— تعزيز العلاقات بين الثورة الفلسطينية وسوريا.

— تعزيز التحالف المصيري مع الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية.

— العمل على إعادة تجميع قوى الثورة الفلسطينية وإعادة تنظيمها وتعزيزها في سورية، من أجل متابعة الكفاح المسلح (النهار، ١٨/١/١٩٨٣).

في مقابل ذلك، اعتبر ياسر عرفات، أنه من «حق اي شخص، في هذه الثورة، ان يقول كلمته ورأيه صراحة، ومن حق اي تنظيم أن يعبر عن رأيه تعبيرا ديمقراطياً». كما اعتبر عرفات «بيان طرابلس» نقطة قوة لأنه يؤكد على وجود المناضلين الأحرار. (**كل العرب**، ٢/٢/١٩٨٣، العدد ٢٣، ص ٢٣).

هذا، وكان عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» صلاح خلف (أبو اياد) قد اعلن انه «لا توجد خلافات هامة بين المنظمات الفدائية الفلسطينية، وإنما المشكلة تكمن في بعض الأنظمة العربية وتدخلاتها ومحاولاتها وضع الفلسطينيين تحت سيطرتها، وهذا ما ترفضه كلياً. وقال خلف ان على بعض الحكام أن يعرفوا اننا بلغنا سن الرشد». واعتبر انه تفاديا لأية ضغوطات خارجية، فقد اختيرت الجزائر مكانا لعقد اجتماعات المجلس الوطني (السفير، ١١/٢/١٩٨٣).

اجتماعات اللجنة التنفيذية

انطلاقا من ذلك، كثفت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، سلسلة اجتماعاتها التي بدأتها في ١٠/٢/١٩٨٢، مركزة على درس المواضيع المختلف عليها، للاتفاق على جدول الأعمال الخاص بالمجلس الوطني الفلسطيني. ولقد أصر عرفات، في هذه الاجتماعات، على تقديم العون للشعب الفلسطيني الذي «يذبح ويضطهد»، مقابل الرفض لكل المبادرات والمشاريع المطروحة، وتدد بالمواقف العربية بشكل عام، التي اتخذت أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان. وقد توقفت، خلال هذه الاجتماعات، العلاقات مع النظامين الأردني والمصري، ومقررات فاس ومشروع ريغان، ومسألة الاتصال مع بعض الشخصيات الاسرائيلية الديمقراطية (**المصدر نفسه**، ١٣/٢/١٩٨٢). ومن الجدير بالذكر، ان عرفات كان قد أجرى لقاء مع ثلاث شخصيات اسرائيلية من أعضاء مجلس السلام الاسرائيلي — الفلسطيني في شهر كانون الثاني (يناير)، وهم: جنرال الاحتياط ماتيتياهو بيليد، والكاتب الصحفي يوري افنيري، والمسؤول الحكومي المتقاعد، يعقوب أرنون. وتمثل هذه المجموعة تجمعاً غير رسمي في اسرائيل، إلا انها تحظى بثقل اجتماعي وسياسي داخلها وقد برز وزنه، بصفة خاصة، خلال إنشطته في معارضته الحرب في لبنان. وقد اجتمع إلى جانب عرفات، كل من محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية وعضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، وعصام السرطاوي وعماد شقور عضوي المجلس الوطني. وتركزت المحادثات حول الوضع في الشرق الأوسط ووسائل تطوير العمل المشترك لتحقيق سلام دائم وعادل في المنطقة (**الشرق الأوسط**، ٢٢/١/١٩٨٣). واعتبر ياسر عرفات انه بإجرائه مثل هذا اللقاء، يقوم بتنفيذ قرار من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني،

الذي يقول بفتح الحوار مع القوى التقدمية والديمقراطية داخل الأرض المحتلة وخارجها. (كل العرب، مصدر سبق ذكره).

واستطاعت القيادة الفلسطينية تخطي العقبات التي كانت تهدد أعمال المجلس بسبب الخلافات على هذه النقاط والتدخلات الخارجية التي تحفز هذه الخلافات. وأهم هذه العقبات هي الانشقاق والمقاطعة للمجلس الوطني الفلسطيني، حيث دعت ثلاث منظمات فلسطينية هي «الصاعقة» و«الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة» و«جبهة النضال الشعبي» في السابع من شباط (فبراير) ١٩٨٣، إلى اجتماع مع كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية، اللتين امتنعتا عن الحضور حتى لا يتخذ هذا الاجتماع شكل «التكتل المضاد». وتم الاتفاق على مشاركة جميع المنظمات في اجتماع القيادة الفلسطينية في ١١ شباط (فبراير) على أن يتم، خلال هذا الاجتماع، اتخاذ قرار بحضور أعمال المجلس أو الانسحاب منه. وبالفعل تم الاتفاق، خلال جلسات القيادة، على موقف من أربع نقاط هي: مشروع ريغان، ومشروع فاس، والعلاقة مع الأردن، والعلاقة مع مصر. وبقيت النقطة الخامسة، وهي العلاقات مع اليهود الديمقراطيين معلقة.

وقد تشكلت لجنة للصياغة من كل من خليل الوزير (أبو جهاد) وأحمد اليماني (أبو ماهر) وعاصم أبو اسماعيل وياسر عبد ربه ومحمد خليفة وطلال ناجي. واعتبرت اللجنة التنفيذية قرارات قمة فاس «الحد الأدنى للتحرك السياسي العربي الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته» من أجل تعديل موازين القوى لمصلحة النضال والحقوق العربية، مع تأكيد المجلس على أن فهمه لهذه المقررات لا يتناقض مع التزام البرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني السابق». وأشارت اللجنة إلى أن مشروع ريغان لا يلبي «في نهجه ومضمونه» حقوق الشعب الفلسطيني، كما لا يمكن اعتباره أساسا صالحا يمكن القبول به كحل عادل للقضية الفلسطينية لأنه يتنكر لحق العودة، وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. إضافة إلى أنه لا يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وحول العلاقات مع النظام الأردني، أكدت اللجنة على أهمية العلاقات الخاصة والمتميزة التي تربط بين الشعبين الفلسطيني والأردني. كما أكدت على أن تكون العلاقة المستقبلية مع الأردن على «أسس كونفدرالية بعد إقامة الدولة الفلسطينية».

أما الموضوع الرابع وهو العلاقة مع مصر، فقد تم في هذا الشأن التشديد على قرار اللجنة التنفيذية السابق بتجميد العلاقة مع نظام الرئيس حسني مبارك (السفير، ١٤/٢/١٩٨٣).

الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني

بدأ المجلس الوطني الفلسطيني دورة أعماله السادسة عشرة، في ١٤/٢/١٩٨٣. وقد شارك في الجلسة الافتتاحية للمجلس الذي يضم ٣٥٥ عضوا، حوالي ٢٥٠٠ من الضيوف والمدعوين، وعلى رأسهم الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وكان بين الضيوف الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان وليد جنبلاط. كما حضر وفد من الاتحاد السوفياتي برئاسة عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي فيتالي بوميير.

وقد تميزت الكلمات التي ألقيت، بالتشديد على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وبإصرار فلسطيني على تصعيد النضال السياسي والعسكري، والتمسك بوحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، والتأكيد على الرفض العربي والفلسطيني لاتفاقيات كامب ديفيد وغيرها من المشاريع الهادفة إلى طمس الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وجرت بعض التغييرات على تركيبة المجلس بعد إبعاد حركة «فتح» اثنين من قياديها من عضوية المجلس هما عضو اللجنة المركزية للحركة نمر صالح (أبو صالح) وحمدان عاشور.

كما تقرر أن يضم أعضاء المجلس العسكري المكوّن من ٢١ عضوا، وأعيد النظر في قضية تمثيل المرأة في هذه الهيئة ويرجع ذلك إلى أن المجلس قد سبق له أن وافق على زيادة ٤٠ عضوا جديدا، وزعوا على الشكل التالي: ٢٥ عضوا للاتحادات المختلفة الفلسطينية، وأعطى للجنة التنفيذية حق تعيين الأعضاء الباقين وهم ١٥ عضوا. وبعد انتهاء جلسة الافتتاح عقد

المجلس جلسة مغلقة جدد فيها انتخاب خالد الفاهوم رئيسا له بأغلبية مطلقة (الشعب، الجزائر، ١٦/٢/١٩٨٣).

اليوم الثاني، لأعمال المجلس، كان يوم لبنان، حيث ألقى ممثل الحركة الوطنية اللبنانية الأمين العام للحزب الشيوعي جورج حاوي، كلمة أعلن فيها أن الحركة الوطنية ستعزز ضرباتها ضد العدو الصهيوني، وترفض أي تطبيع للعلاقات معه. وطالب حاوي، بالدعم العربي للحركة الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية «لأن هذا الصيف او هذا الربيع سيكون ساخناً». وتناولت كلمات الوفود الأخرى فتحدث كل من خالد محي الدين رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ممثلا للحركة الوطنية المصرية. ثم تناول الكلمة رؤساء وفود تونس ولجنة حقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي، الذين ركزوا في مجملهم على عدالة القضية الفلسطينية وحق هذا الشعب في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة (المصدر نفسه، ١٦/٢/١٩٨٣).

التقرير السياسي

في الجلسة المسائية لليوم الأول لأعمال المجلس، ألقى رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي (ابو اللطف)، التقرير السياسي الذي يتضمن ملحقا وثائقيا ليشمل القرارات التي اتخذت في الأمم المتحدة وتدين غزو لبنان، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مجزرة صبرا وشاتيلا، ومشروع القرار المصري ــ الفرنسي المشترك امام مجلس الأمن، وغيرها من القرارات والمبادرات الدولية العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية. وتناول التقرير شرحا حول مشروع ريغان، وحول العلاقات العربية ــ الفلسطينية.

وفيما يخص مشروع ريغان، فقد ورد في التقرير «أن هذا المشروع لم يخرج عن إطار السياسة الأميركية في المنطقة... التي تسعى إلى خلق ظروف تتمكن فيها الولايات المتحدة، من بسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا...» واعتبر التقرير، ان النقاط التي تعتبر «ايجابية» في مشروع ريغان، والتي تذكر الشعب الفلسطيني وحقه في حكم ذاتي كامل، وعدم بسط السيادة المباشرة لاسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، ترتبط «بمعان وتطبيقات لا تقل، بسلبيتها، عن سابقاتها، حيث أن ريغان أكد السيادة الاسرائيلية غير المباشرة على الضفة والقطاع، عندما اقر ببقاء المستوطنات، وأكد على حق اسرائيل في الاحتفاظ بأرض تضمن أمنها وسلامها».

وبالنسبة للعلاقات الفلسطينية ــ العربية، اعتبر التقرير السياسي، ان علاقات المنظمة العربية تقوم على الأسس التالية:

١ ــ الالتزام بقضايا النضال العربي وفي مقدمتها قضية فلسطين، والنضال من أجلها.

٢ ــ التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

٣ ــ رفض كامب ديفيد واعتبار مقررات فاس مشروع الحد الادنى للتحرك العربي السياسي، مع التأكيد على استمرارية الخيار العسكري بكل مستلزماته.

وحول العلاقات مع الأنظمة العربية اكد التقرير على:

ــ اهمية العلاقات الاستراتيجية بين المنظمة وسوريا، وذلك على قاعدة تمتين العلاقات النضالية مع سوريا باعتبارها تشكل مع المقاومة الفلسطينية، خط الصمود والمواجهة الأول مع العدو الاسرائيلي.

ــ التفاوض مع الحكومة اللبنانية، لتحقيق امن وسلامة المواطنين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وضمان حقوقهم الاجتماعية والسياسية، والمطالبة بحق م.ت.ف في التواجد والعمل في لبنان، انطلاقا من قاعدة الاتفاقيات المبرمة بين المنظمة والحكومة اللبنانية.

ــ التركيز على استقلالية قرار المنظمة ووحدانية التمثيل داخل الأرض المحتلة أو خارجها. ورفض التنازل للاردن، او لأي جهة عربية أخرى، للتحدث باسم الفلسطينيين او نيابة عنهم، والتأكيد على أن تقوم العلاقات المستقبلية بين منظمة التحرير والاردن، بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعلى اسس كونفدرالية.

ــ التمسك بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بعدم إقامة علاقات مع النظام المصري، طالما بقي متمسكا باتفاقيات كامب ديفيد.

ـ وأخيرا، وانطلاقا من أن جبهة الصمود والتصدي لم تكن بمستوى المهمات المطلوبة منها للتصدي للعدوان الاسرائيلي على لبنان، فإن م.ت.ف. تؤكد على ضرورة العمل لتطوير مواقف الجبهة في مواجهة السياسات والمخططات الامبريالية، ودعوتها للمبادرة لقطع علاقاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة.

وشدد البيان من جهة أخرى على ضرورة تعزيز التلاحم والتأييد للشعوب العربية المناضلة في لبنان والأردن ومصر؛ وتقديم العون لها في مواجهتها للعدو الاسرائيلي.

وذكر التقرير المساعدات العربية التي قدمت خلال الغزو الاسرائيلي، منوها باستجابات اليمن الديمقراطية، والجمهورية العربية اليمنية، والجزائر والسعودية والدول الخليجية، إن من حيث إرسال المقاتلين، أو السلاح، أو الاتصالات السياسية، أو المعونات الطبية... وبمواقف الدول العربية الأخرى، مثل سوريا وتونس والجزائر واليمن الديمقراطية والشمالية والسودان والعراق والأردن، التي وافقت على استقبال المقاتلين الفلسطينيين بعد خروجهم من بيروت (السفير، ١٩٨٣/٢/١٦).

سير المناقشات وعمل اللجان

بعد إتمام كلمات الوفود العربية والآسيوية والأوروبية والأميركية، والتأكيد خلالها على تضامنها ودعمها للقضية الفلسطينية وادانتها للكيان الصهيوني وللامبريالية الأميركية، واصل المجلس مناقشاته للتقرير السياسي في اليومين الخامس والسادس. وقد اتضح من النقاش العام، الذي شارك فيه معظم الأعضاء العامين وأعضاء المجلس، أن هناك اتفاقا بين جميع فصائل الثورة الفلسطينية، حول أهم القضايا التي تواجه الثورة في المرحلة الحالية، خاصة مشروع ريغان ومقررات فاس. وأجمع القادة، في كلماتهم، على ان الاجتياح الاسرائيلي للبنان قد افرز مرحلة جديدة، برزت معالمها في محاولة جر منظمة التحرير إلى طاولة المفاوضات السياسية، من منظور أميركي ـ اسرائيلي. لهذا، فقد تم رفض مشروع ريغان، كونه لا يقرّ الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ولا يعترف بمنظمة التحرير.

واعتبر الأمين العام للجبهة الشعبية، جورج حبش، أن هذا المشروع هو «تنبلة سياسية لا تختلف عن القنابل الانشطارية، التي واجهها مقاتلونا ببسالة في بيروت». وأكد نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية، أن مشروع ريغان هو «استكمال لمذابح بيروت» وأنه يلغي حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

وواجهت مقررات فاس تحفظات عديدة، خاصة المادة السابعة منها، والتي تلغي الاختيار العسكري وتنهي حالة الحرب مع الكيان الصهيوني. وكان رئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم، قد أكدّ أن مشروع فاس يعتبر الحد الأدنى الذي تقبل به المنظمة، وهو يتفق مع القرارات السابقة للمجلس الوطني. وأوضح الفاهوم أن البند السابع يعني سلاما عادلا في الشرق الأوسط وخصوصا الحق في اقامة دولة في الضفة وغزة تكون القدس عاصمتها، والموافقة على جميع ضمانات مجلس الأمن الدولي.

وبالنسبة للعلاقات الفلسطينية ـ العربية، لا سيما العلاقات مع النظامين الأردني والمصري، فقد شدد قادة المقاومة، في كلماتهم، على ضرورة صون القرار الفلسطيني ورفض جميع أنواع الوصاية والاحتواء، وتصحيح مسار هذه العلاقات انطلاقا من مقررات المجلس الوطني. وقد رأى القادة، ضرورة وأهمية عودة مصر إلى الصف العربي، بعيدة عن كمب ديفيد، كما شددوا على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرار السياسي المستقل والموحد.

وشكل المجلس الوطني ثماني لجان خاصة لوضع اللمسات الأخيرة على التوصيات التي ستعرض على المجلس للتصديق عليها. وتم تقسيمها على الشكل الآتي:

١ ـ اللجنة السياسية، رئيسها نبيل شعث ومقررها صخر بسيسو.

٢ ـ اللجنة المالية، رئيسها سعد الدين غندور، ومقررها ابراهيم قبعة.

٣ ـ اللجنة العسكرية، رئيسها العقيد سمير الخطيب ومقررها عبد الرزاق المجايدة.

٤ ـ لجنة الوطن المحتل، رئيسها الحاج احمد ومقررها محمد المللي.

٥ ــ لجنة الثقافة، رئيسها يحيى يخلف ومقررها جميل هلال.

٦ ــ لجنة الشؤون الاجتماعية، رئيستها انتصار الوزير (أم جهاد) ومقررتها ليلى خالد.

٧ ــ لجنة التنظيمات الشعبية، رئيسها عبد الرحمن العدلوك ومقررها داوود أبو الشكر.

٨ ــ لجنة لبنان، رئيسها توفيق الصفدي، ومقررها صالح زيدان.

أعمال اللجان

بحثت اللجنة السياسية مبادرة ريغان، وكان هناك إجماع على رفضها لأنها لا تشكل أساسا صالحا أو مقبولا لحل القضية الفلسطينية، وهي تهدف، في نهجها ومضمونها، إلى طمس القضية الفلسطينية، وتصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان عرفات قد حضر اجتماع اللجنة السياسية، وقدم خلاله مداخلة طويلة انتقد فيها معارضيه داخل المجلس الوطني. وأكد عرفات انه لا يطلب من أحد أي تنازلات، لأنه لا يجوز أن تقدم المنظمة تنازلات، ولكن «يجب ترك أيدي القيادة حرة للتكتيك». (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/٢٢). وأضاف عرفات أن بعض القادة يرفضون مقررات فاس، ومشروع ريغان، «يشككون بالعلاقات مع النظامين المصري والأردني، ويطالبون بالتالي «بحل مشاكل الفلسطينيين في الدول العربية». وتساءل عرفات عن قدرة هؤلاء القادة على استخدام كلمة «لعم» بشجاعة في غابة النخاسين العرب». كما طالبهم بقبول مقررات فاس. هذا، واعتبرت اللجنة السياسية ان المجلس سيعتبر مشروع فاس الحد الأدنى للتحرك العربي، وأن الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني ــ الأردني سيقبل على أساس اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

من جهة أخرى، أوصت اللجنة العسكرية، في تقريرها، بانشاء «جيش التحرير الوطني الفلسطيني»، ليضم جميع قوات فصائل الثورة الفلسطينية (الشعب، ١٩٨٣/٢/٢٢).

أما لجنة لبنان، فناقشت أوضاع الفلسطينيين بالاستناد إلى ثلاث مذكرات قدمت إلى اللجنة، وتم التركيز على عدة نقاط، أهمها:

أولا ــ مناقشة أهداف الغزو الاسرائيلي للبنان، الذي استهدف إنهاء الوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير، كما استهدف الوجود المدني الفلسطيني من ارتكاب مذابح صبرا وشاتيلا، ومواصلة الاعتقالات، وصولا إلى اكراه الفلسطينيين على ترك أماكن إقامتهم في المدن والقرى، وتجميعهم في المخيمات. ونذكر هنا، ما أكدته وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التابعة للأمم المتحدة، من أن حملة الارهاب ضد الفلسطينيين في جنوب لبنان تزداد كثيرا، وان معظم العائلات الفلسطينية المالكة لأراضيها ومساكنها بصورة شرعية تتعرض للتهديد بضرورة العودة إلى المخيمات، مع تحمل مسؤولية تخلفها عن ذلك (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/١٢).

ثانيا ــ بحث احتمال استئناف القتال في البقاع والشمال، لاستكمال أهداف الغزو الاسرائيلي، بإنهاء ما تبقى من الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان.

ثالثا ــ دور السلطة اللبنانية في التضييق على الفلسطينيين وعدم التقيد بالاتفاقيات التي عقدت مع القيادة الفلسطينية، والتي «تؤكد على حماية الوجود المدني الفلسطيني، وحق الفلسطينيين في حرية العمل السياسي والاجتماعي». ومن الجدير بالذكر هنا، ان منظمة التحرير، جددت موقفها، بأنها لن تكون عقبة امام أي جهد يمكن أن يؤدي إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية، إلا أنها تشترط الاتفاق مع الحكومة اللبنانية حول مسألة البحث في ضمانات سلامة المواطنين الفلسطينيين وحقوقهم المدنية، ضمن إطار الشرعية اللبنانية، وحسب القوانين المرعية (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/٢٨).

أما بالنسبة للجان الاخرى، فبعد يومين من المداولات لصياغة المشاريع والتوصيات خرجت بقرارات حول الشؤون الاجتماعية والتربوية والعمالية والاقتصادية والمنظمات الشعبية.

١ ــ فيما يخص الشؤون الاجتماعية قرر المجلس: (أ) القيام بحملة واسعة للافراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها. (ب) دعم وحماية المؤسسات الاجتماعية والتربوية في لبنان، والعمل بكل الوسائل المتاحة لاستمرار وكالة غوث وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين في خدماتها للشعب الفلسطيني. (ج) دعم اللجنة العليا لاغاثة المهجرين نتيجة الاجتياح الاسرائيلي للبنان وتطوير عملها بما يسهم في تحسين أوضاعهم.

٢ ــ وقرر المجلس فيما يخص الشؤون التربوية والتعليم: (أ) السعي لدى الدول العربية لاقرار مادة فلسطين في كافة المراحل الدراسية وتأليف كتب مرجعية بهذا الشأن. (ب) وضع سياسة تربوية لكافة مستويات التعليم الفلسطيني، بحيث تلبي احتياجات نضال الشعب الفلسطيني في مرحلة التحرير.

٣ ــ وفي الشؤون المالية والاقتصادية قرر المجلس: (أ) التأكيد على ضرورة العمل على تنمية الموارد الذاتية الفلسطينية لتكون دعامة اساسية لاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني. (ب) التأكيد على ضرورة عقد مؤتمر للفعاليات الاقتصادية الفلسطينية للمساهمة في دعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل. (ج) التأكيد على ضرورة قيام الوحدة المالية، جباية وانفاقا، بهدف الوصول إلى تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة ضمن الاطار التنظيمي لـ م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين. (د) دعوة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. للعمل على تحصيل كافة الأقساط غير المسددة من التزامات الدعم المالي ودعم الصمود التي أقرها مؤتمر القمة العربي في بغداد.

٤ ــ وبالنسبة للشؤون الاسلامية والثقافية فقد تقرر: (أ) تشكيل مجلس مركزي للاعلام، ومجلس مركزي للثقافة، وانشاء دار للنشر والتوزيع تتولى نشر الثقافة الفلسطينية وطباعة الاعمال الادبية والفنية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وترجمتها إلى لغات أجنبية بما فيها اللغة العبرية. (ب) تطوير وكالة الانباء الفلسطينية «وفا» ومجلة «فلسطين الثورة». (ج) إنشاء نواد ومراكز ثقافية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، وذلك لتأمين تعبئة الشعب الفلسطيني في نضاله لاحباط كافة المحاولات لضرب وحدته والتفافه حول م.ت.ف. (د) التركيز على تمتين الروابط مع الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة. (هـ) التأكيد على أهمية وضرورة استمرار مركز الأبحاث، م.ت.ف. في بيروت وتوفير كافة الدعم والمساندة لدوره الثقافي والفكري الهام. (و) إنشاء مكتبة فلسطينية مركزية، لجمع التراث الفلسطيني. والتأكيد على أهمية دور الصحفيين والمثقفين الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة، في رفض محاولات الاحتلال الدائمة لتبديد الشخصية الوطنية الفلسطينية، ومصادرة وطمس التراث الوطني (الشعب، ١٩٨٣/٢/٢٢). (ي) تشكيل اللجنة الاعلامية الثقافية لمعركة لبنان (١٩٨٢)، تكون مهمتها التوثيق التاريخي لمعارك لبنان، ومذبحة صبرا وشاتيلا.

٥ ــ بالنسبة للمنظمات الشعبية تقرر: (أ) التأكيد على قرارات الدورة السابقة المتعلقة بالمنظمات الشعبية، والعمل على تنفيذ ما لم ينفذ منها. (ب) العمل على إقرار مبدأ حق التعويض، أو التقاعد عن سنوات العمل، التي أمضاها العاملون الفلسطينيون في الأقطار العربية التي لم تطبق هذا المبدأ. (ج) توفير الحماية الاجتماعية والنقابية والمهنية للعاملين الفلسطينيين في الاقطار العربية، وتأمين حق التنقل والاقامة خاصة لحاملي وثائق السفر الفلسطينية. (د) متابعة تأسيس صندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في مؤسسات منظمة التحرير، استنادا للقرارات منظمة العمل العربية.

٦ ــ شؤون الأرض المحتلة: (أ) تأييد الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل وتعزيزها، باعتبارها الذراع الأساسي والفعال لـ م.ت.ف. في توجيه نضالات الشعب الفلسطيني، السياسية والجماهيرية، في الداخل. (ب) توفير وسائل الدعم السياسي والمادي والمعنوي للحركة الوطنية الفلسطينية، مع مراعاة عوامل سلامتها وضمان امنها واستمراريتها. (ج) إدانة روابط القرى العميلة، والعمل على إفشالها. (د) إدانة كل المحاولات التي تستهدف الخروج عن الاجماع الوطني، والنيل من وحدانية تمثيل المنظمة، والتآمر على حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة؛ (هـ) التأكيد على أهمية دعم صمود الشعب الفلسطيني في الداخل بكل الامكانيات التي تمكنه من الصمود والثبات على ارضه (الشعب، ١٩٨٣/٢/٢٢).

نتائج الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني

جاءت نتائج الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني،

بعد تسعة أيام من المداولات والمناقشات الديمقراطية، مفاجئة لكل الذين راهنوا على انقسام المنظمة وعلى تجزئة الصف الوطني الفلسطيني.

والايجابية الأولى، التي أظهرتها الدورة، هي البيان السياسي الشامل الذي عمل على ضبط كافة مراحل التحرك السياسي والعسكري للقيادة المنتخبة (نصه في ملاحق هذا العدد من شؤون فلسطينية).

أما الثانية، فتتمثل في الاصرار على تجميع وتوحيد كافة قوات الثورة الفلسطينية ضمن «جيش التحرير الوطني الفلسطيني».

واعتبر عرفات «أن الثورة لم تحقق معجزة الصمود فحسب، ولكنها حققت معجزة ثانية هي إعادة التنظيم وإعادة البنية التحتية التي كانت اسرائيل تريد تحطيمها». وأكد عرفات، في كلمة الاختتام، أن المنظمة لا تريد «الوطن البديل» لا في جنوب لبنان، ولا في الضفة الشرقية» فالوطن هو «فلسطين، وعاصمتها القدس».

وتضمن البيان السياسي، النقاط التي عولجت في مناقشات اللجان الثماني والتي اقرها المجلس. فتم التأكيد اولا، على ضرورة الارتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع المؤسسات والهيئات في المنظمة، على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية، وعلى اساس البرنامج التنظيمي والسياسي الذي اقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، لتعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. كما أكد المجلس على استمرارية التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل. وعلى حق قوات الثورة في ممارسة العمل العسكري ضد العدو الصهيوني من جميع الجبهات العربية، وتوحيد هذه القوات في إطار جيش التحرير الوطني الفلسطيني.

وعلى صعيد الوطن المحتل، حيا المجلس صمود الجماهير الفلسطينية والالتفاف حول المنظمة الممثل الشرعي والوحيد في الداخل والخارج. ودعا المجلس إلى تنفيذ كل التوصيات الداعية إلى تدعيم صمود الشعب العربي في فلسطين المحتلة (١٩٤٨). ووجه تحيته إلى الاسرى والمعتقلين، وإلى الشعب الفلسطيني في الشتات والعمل على المحافظة على مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية والدفاع عن حقوقهم المكتسبة وحرياتهم وأمنهم.

وحول مسألة العلاقات السياسية، شمل البيان النقاط الخمس، مدار البحث في اللجنة التنفيذية، ومن بعدها اللجنة السياسية المنبثقة عن الدورة. فاعتبر المجلس ان قرارات قمة فاس هي الحد الادنى للتحرك السياسي العربي، الذي يجب ان يتكامل مع العمل العسكري، من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية. وأكد المجلس أن الالتزام بهذه المقررات لا يتنافى مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني.

واعلن المجلس رفضه لمشروع ريغان، باعتباره لا يشكل اساسا صالحا للحل العادل والدائم للقضية فلسطين وللصراع العربي — الصهيوني. ولأنه يتنكر للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في العودة واقامة الدولة المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

أما على صعيد العلاقات الفلسطينية — العربية، فقد اقر المجلس تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية، في الوطن العربي بأكمله، من أجل التصدي للمؤامرات والمشاريع التصفوية، خصوصا اتفاقيات كمب ديفيد ومشروع ريغان، والالتزام بالقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين، مع التمسك بكامل الحقوق الفلسطينية، ووحدانية التمثيل، والقرار الوطني المستقل، ومناهضة كل المشاريع الرامية إلى ضرب هذه المبادىء.

وحدد المجلس العلاقة مع الاردن على أساس «الكونفدرالية» بين دولتين مستقلتين. وأكد على العلاقات المميزة التي تربط الشعبين الفلسطيني والاردني. ورفض المجلس، مجددا، اتفاقيات كمب ديفيد، وأرصى بالوقوف إلى جانب نضال الشعب المصري وقواه الوطنية لانهاء هذه الاتفاقيات، حتى تعود مصر إلى موقعها النضالي في صفوف الأمة العربية.

وسجل المجلس، مقابل ذلك، الاهمية الاستراتيجية للعلاقة مع دمشق، باعتبار ان المنظمة وسوريا تقفان في خط المواجهة مع العدو الاسرائيلي. ودعا المجلس إلى تعميق العلاقات مع الشعب اللبناني وحركته الوطنية، ودعمه في حربه ضد العدو الاسرائيلي. كما دعا

إلى العمل على التفاوض مع السلطات اللبنانية، بما يخدم أمن وسلامة المواطنين الفلسطينيين في لبنان، وضمان حقوقهم المدنية والسياسية.

أما موضوع الاتصال مع القوى اليهودية الديمقراطية، فقد دعا المجلس اللجنة التنفيذية للتحرك في هذا الاطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، فقد ورد في البيان، تقدير لمشروع بريجنيف والذي اكد على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. كما اعرب عن تقديره لمواقف المنظومة الاشتراكية تجاه القضية الفلسطينية، والتي تم التأكيد عليها في بيان براغ الخاص بالوضع في الشرق الأوسط الصادر في ١٩٨٣/١/٣. ودعا البيان، إلى تطوير العلاقات التحالفية بين م.ت.ف. والدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، وتعميق العلاقات مع دول عدم الانحياز والدول الاسلامية والافريقية من أجل قضية فلسطين وقضايا التحرر الأخرى. ودعا البيان، إلى تنشيط العمل السياسي مع الدول الاوروبية الغربية واليابان، لتوسيع الاعتراف بمنظمة التحرير وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

وكان المجلس قد انتخب أعضاء اللجنة التنفيذية المؤلفة من ١٤ عضوا وهم: ياسر عرفات، رئيسا. والأعضاء فاروق القدومي، أحمد اليماني، ياسر عبد ربه، عبد المحسن أبو ميزر، أحمد صدقي الدجاني، طلال ناجي، محمد خليفة، عبد الرحيم أحمد، حنا ناصر، محمود عباس، حامد أبو ستة، جمال الصوراني، محمد زهدي النشاشيبي.

ماذا بعد المجلس الوطني

ثلاث ملاحظات يمكن تدوينها بعد انتهاء الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني: الأولى في نيودلهي، حيث اعتبر البيان الصادر عن مؤتمر قمة عدم الانحياز، الذي انعقد بعد شهر من انعقاد المجلس الوطني، إن السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وإعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وأكد البيان أن القدس هي جزء من فلسطين المحتلة، ولا بد من انسحاب اسرائيل الكامل منها وإعادتها إلى السيادة العربية. وأعاد تأكيد، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولا يعتبر أي حل للقضية الفلسطينية عادلا وشاملا إذا لم تشترك المنظمة في وضعه وقبوله.

الملاحظة الثانية، ايضا في نيودلهي، حيث أكد الرئيس اللبناني الشيخ امين الجميل لعرفات، ان الدولة اللبنانية هي المؤتمنة على سلامة جميع المقيمين على اراضيها بصورة شرعية، ومن بينهم الفلسطينيون المدنيون.

أما الملاحظة الثالثة، فهي تتمثل، من جهة، في اللقاء الذي جرى بين عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد صدقي الدجاني ومستشار ياسر عرفات للشؤون الدولية نبيل شعث، مع الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر في القاهرة في السادس من آذار (مارس) ١٩٨٣. وتستشف، من جهة ثانية، في تصريح عرفات عن استعداده لمناقشة كل الخيارات السياسية لحل ازمة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة من دون شروط مسبقة، إذا وافقت الادارة الأميركية على إجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية (السفير، ١٩٨٣/٣/٧).

سهى ماجد

المناطق المحتلة

تجدد الانتفاضة في الضفة الغربية

تفاقمت حدة التناقض والصراع بين جماهير الارض المحتلة من جهة والاحتلال الاسرائيلي وعصابات المستوطنين اليهود من جهة ثانية، ووصل هذا الصراع إلى ذروته.

وأفادت بعض المصادر أن موضوع طرد السكان، طرح ونوقش في محادثات رسمية ومغلقة للعديد من الشخصيات الاسرائيلية الكبيرة التي تتولى مناصب رفيعة في الحكومة الاسرائيلية الحالية. وأوردت هذه المصادر أقوالا تفوه بها نائب وزير الزراعة ميخائيل ديكل في جلسة مغلقة حيث قال أنه «يجب العمل على تهجير العرب من المناطق المحتلة». كما أعلن رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، متتياهو دروبلس، أنه «من شأن ضم الضفة الغربية أن يساعد في عملية تهجير العرب ايضا. كذلك اعرب الجنرال (احتياط) متتياهو بيليد، عضو حركة شيلي وعضو مجلس السلام الاسرائيلي ــ الفلسطيني، عن رأيه في مقابلة مع التلفزيون البريطاني، بأن طرد الفلسطينيين من المناطق المحتلة هو جزء لا يتجزأ من المخططات الرسمية لاستيطان الضفة الغربية وقطاع غزة. كما اقتبس التلفزيون البريطاني أقوالا للجنرال (احتياط) اهارون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، احتج فيها على وجود مخططات لطرد نحو ٧٠٠ ألف عربي من المناطق المحتلة (عل همشمار، ١٩٨٣/٢/٢٣).

هجمة قمعية واستيطانية

سلطة العضلات: لقد حدث فعلا تغيير في السياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه المناطق المحتلة، فبدلا من سياسة العقاب والثواب، حلت سياسة سلطة العضلات. ودلت على هذه السياسة الوثائق التي قدمت إلى المحكمة العسكرية الاسرائيلية التي قامت بمحاكمة سبعة عسكريين اسرائيليين بتهم ممارسة اعمال القمع والتعذيب ضد المواطنين العزب في الضفة الغربية. وقال محامي الدفاع ان رئيس الاركان رفائيل ايتان هو الذي أصدر الأوامر لاستخدام القوة لقمع المظاهرات. وقام هذا المحامي بتقديم مستندات رسمية إلى المحكمة تحمل اسم هيئة الاركان الاسرائيلية وطالب باستدعاء رئيس الاركان للشهادة. وقد وافقت المحكمة مبدئيا على الطلب (القدس، ١٩٨٣/١/٣٠).

وكشفت هذه المستندات عن أن المعاقبة بالابعاد والتعذيب واقامة معسكرات الاعتقال او التهجير وفرض الغرامات الباهظة، هي جزء فقط من الأوامر التي اصدرها رئيس الاركان عقب المظاهرات التي جرت خلال شهري آذار ــ نيسان (مارس ــ أبريل) من العام الماضي.

وبعد دراسة المحكمة للمستندات أكدت أن رئيس الأركان أمر فعلا بمعاقبة المتظاهرين بواسطة الابعاد والزج في معسكرات الاعتقال او التهجير. كما أنه طالب من المحاكم العسكرية

الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني
في نيو دلهي، حيث اعتبر البيان المشترك
مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي انعقد
انعقاد المجلس الوطني، إن ال
المنطقة لا يمكن ان يقوم إلا
اسرائيل من جميع الاراض
وإعادة للحقوق الوطنية
البيان أن القدس هي
ولا بد من انسحاب
إلى السيادة الف
التحرير الفلسطي
للشعب الفلسطيني
الفلسطينية عادلا
في وضعه وقبوله
الملاحظة الثا
الرئيس اللبناني
الدولة اللبنانية
المقيمين على ا
الفلسطينيون اله
أما الملاحظة
اللقاء الذي جر
لمنظمة التحرير
ياسر عرفات لل
الرئيس الأميركي
في السادس من
من جهة ثانية،
لمناقشة كل الخ
الأوسط مع الو
مسبقة، إذا وا
اتصالات مع مو
١٩٨٣/٣/٧).

د انتهاء

من عقوبات السجن لانها مكلفة، والاكثار العقوبات المالية الباهظة. وبالنسبة لمستوطنين اليهود، جاء في المستندات على لسان رئيس الأركان أنه «يجب السماح لهم بالتحرك بحرية في المناطق المحتلة مع اسلحتهم وان يطلقوا النار على كل من يتحرش بهم». كذلك طلب إبلاغ السكان العرب بهذه التوصيات (هآرتس، ٢١/١/١٩٨٣).

وبتاريخ ٩/٢/١٩٨٣، اعترف رفائيل ايتان، اثناء شهادته أمام المحكمة العسكرية الاسرائيلية التي عقدت في يافا، انه أصدر أوامر لمعاقبة أولياء أمور الاطفال الذين يشتركون في المظاهرات ويقذفون الحجارة في المناطق المحتلة، لان هذه الطريقة مجدية مع العرب. واعترف ايتان، ايضا، بصحة الشهادة التي ادلى بها احد الجنود الاسرائيليين بانه [أي ايتان] أصدر أوامره إلى السلطات العسكرية في الضفة الغربية بتعذيب الفلسطينيين، وانه نصح الجنود بقلب عربات الباعة المتجولين كوسيلة مقبولة لقمع المظاهرات خلال فترات الاضرابات التي شهدتها الضفة. وأضاف، هناك حالات يحق لكل جندي أن يتصرف كرئيس أركان (القدس، ١٠/٢/١٩٨٣).

المؤسسات الاكاديمية: واصلت سلطات الاحتلال هجومها على المؤسسات الاكاديمية العلمية والثقافية الفلسطينية في المناطق المحتلة. وفي هذا الاطار أصدر قائد قطاع غزة العميد يوفال تسيبوري يوم ٢/١/١٩٨٣، امرا باغلاق المكتبة العلمية وذلك لمدة ستة أشهر. كذلك واصلت قوات الاحتلال مداهمة المكتبات ومحلات اشرطة التسجيل وملاحقة اصحابها، وقد قامت بمداهمة مكتبة الهلال الأحمر الفلسطيني وصادرت منها كتباً تتعلق بالقضية الفلسطينية (الاتحاد، ٤/١/١٩٨٣).

كذلك اغلقت سلطات الحكم العسكري يوم ١٠/١/١٩٨٣، ولمدة شهر واحد، مدرسة «قدري طوقان» الثانوية في نابلس. وعلم أن قرار الاغلاق اتخذ بسبب المظاهرة التي جرت في المدرسة واعمال رشق الحجارة التي ادت إلى جرح أحد رجال حرس الحدود الاسرائيلي (القدس، ١١/١/١٩٨٣). وتمشيا مع النهج ذاته، أعلنت اذاعة الجيش الاسرائيلي أنه تم يوم ١١/١/١٩٨٣، اعتقال جميع اعضاء مجلس الطلبة في جامعة النجاح في نابلس، وادعت الاذاعة انه وجدت بحوزة أحد الطلاب وثائق تابعة لـ م.ت.ف. وأضافت، ان الجيش صادر، أيضا، عددا من الكتب أثناء تفتيش بيت أحد الطلبة المعتقلين (المصدر نفسه، ١٢/١/١٩٨٣).

وتمشيا مع سياسة القمع والارهاب، قامت قوات الأمن الاسرائيلية باعتقال عدة عشرات من طلبة جامعتي الخليل وبيت لحم، عقب احتفال اقيم بمناسبة الذكرى السنوية لانطلاقة الثورة الفلسطينية وتاسيس حركة «فتح» في جامعة بيت لحم. وكانت قوات الأمن قد ضبطت ملصقات وصورا ضد الاحتلال في الجامعة (الأنباء، ١٦/١/١٩٨٣). كما افادت مصادر محلية في نابلس أن الجنود عادوا يميزون بين طلبة نابلس وبين الطلاب من خارجها، الأمر الذي يعني أن السلطات عادت إلى تطبيق الأمر العسكري ٨٥٤ الذي كانت الادارة المدنية قد وافقت على تجميده لمدة عام. وكما هو معلوم، ينص الأمر العسكري هذا على عدم قبول طلبات بعض موظفي مؤسسات التعليم ومناهجها ومجالس طلبتها. وما حدث يوم ١٣/١/١٩٨٣، يعني أن السلطات العسكرية قد اخرجت الطلاب الذين تشير بطاقاتهم الشخصية إلى أنهم ليسوا من سكان نابلس، وطلبت منهم مغادرة الحرم الجامعي، مما يؤكد تطبيق السلطات للأمر العسكري ٨٥٤ عمليا (الفجر، ١٤/١/١٩٨٣).

كذلك، اعتقلت السلطات الاسرائيلية الدكتور سامي الكيلاني، استاذ الفيزياء في جامعة النجاح الوطنية، بعد أن فرضت حظر التجول على البلدة القديمة في نابلس. وأوضح متحدث باسم الجامعة أن الحكم العسكري لم يعط اي تبرير لاعتقال الكيلاني الذي يسكن في نابلس. وأضاف، أن الحكم العسكري ما يزال يعتقل اعضاء مجلس الطلبة إثر المهرجان الذي اقيم مؤخرا في الجامعة (المصدر نفسه، ٢٤/١/١٩٨٣).

واستكمالا للسياسة المعادية للمؤسسات الاكاديمية، برزت مجددا قضية توقيع المحاضرين الاجانب في جامعات الضفة الغربية على التعهد بعدم تاييد م.ت.ف. وفي هذا الاطار علم أن السلطات الاسرائيلية استدعت نانسي ناي مديرة مدرسة الفرندز للبنات في رام الله وابلغتها بوجوب التوقيع على طلب إذن عمل جديد، مع

أربع من معلمات المدرسة. وأخطرت انه في حال رفضها التوقيع فلن يسمح لها وإزميلاتها بمواصلة التعليم في الضفة الغربية. وبالرغم من هذا التهديد رفضت المديرة وزميلاتها التوقيع، وعلم أنهن من التابعية الأميركية وينتمين إلى جمعية الكويكرز (القدس، ١٩٨٣/١/٨).

كذلك استدعت الادارة المدنية في الخليل يوم ١٩٨٣/١/١٧، خمسة من المحاضرين، ثلاثة منهم من التابعية البريطانية واثنان من التابعية الاردنية، وطلبت منهم التوقيع على التعهد، لكنهم رفضوا الاستجابة للطلب. وعقب ذلك أبلغهم رئيس الادارة المدنية في الخليل، بانه سيضطر لسحب تصاريح العمل التي بحوزتهم (هآرتس، ١٩٨٣/١/١٨). كما هددت الادارة المدنية المحاضرين الأجانب الذين يدرسون في جامعة بيرزيت بوقف اعمالهم في حال رفضهم التوقيع على التعهد بعدم تأييد م.ت.ف.

وعلم ان قوات الامن اقامت نقاط تفتيش على الطريق المؤدية إلى الجامعة لتفتيش كل من يصل إليها، وخاصة المحاضرين الأجانب (المصدر نفسه، ١٩٨٣/١/٢٠).

وافادت مصادر مطلعة ان الادارة المدنية في الضفة والقطاع قدمت، في اجتماعها مع ممثلي المدرسين الأجانب من جامعات المناطق المحتلة، اقتراحا بمذكرة جديدة يلتزمون بالتوقيع عليها، تتضمن التفاصيل المذكورة في طلب اجازة العمل السابق بالاضافة إلى بند واحد يتعلق بعدم تأييد م.ت.ف. غير أن المحاضرين الأجانب رفضوا هذا الاقتراح ايضا. وجاء في نبأ لأحد المراسلين الصحفيين في لندن أن السفارة الاسرائيلية هناك رفضت قبول عريضة موقعة من قبل ٣٠ الف أكاديمي بريطاني ينددون فيها بطرد المحاضرين الأجانب من الجامعات الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٢/١٧).

مقاومة الاحتلال وفضح سياسته: تقوم الجماهير العربية في المناطق المحتلة والقوى الديمقراطية في اسرائيل بالتصدي لسياسة القمع والتعذيب بشتى الوسائل المتاحة، فقد وجهت حركة السلام الآن يوم ١٩٨٢/١/٤، نداء إلى السلطات العسكرية للعمل بأسرع وقت ممكن للحؤول دون وقوع أعمال العنف من قبل مجموعات متطرفة بين المستوطنين.

وقالت الحركة في نداء وزعته على وسائل الاعلام، ان وزير العلوم والتطوير يوفال نئمان ومساعده في الوزارة عضو الكنيست حنان بورات، من حركة هتحيا، مشتركان في إقامة طواقم إشراف على مشاريع البناء في الضفة الغربية، ويعملان بصورة تختلف عن توجيهات الحكم العسكري. وأضاف النداء، أن هذه الطواقم تنوي القيام بطرد المواطنين لمجرد معارضتهم للاحتلال الاسرائيلي (هآرتس، ١٩٨٣/١/٥).

كذلك اتهم النداء السلطات العسكرية بغض النظر عن الأبنية غير القانونية خاصة لأعضاء روابط القرى وعدم معاملتهم بالمعاملة ذاتها التي تعامل بها بقية المواطنين العرب.

وقالت الحركة أنها علمت مؤخرا ان مجلس كريات اربع ينوي القيام بحملة تهديد وضغوط على اصحاب المحلات التجارية في سوق الخليل لابعادهم عن المنطقة، ومطالبة الحكم العسكري بنقل سوق الخليل ومحطة الباصات الجديدة إلى اماكن اخرى. والهدف من وراء ذلك، كما هو واضح، هو السيطرة على سوق الخليل، القائم فوق انقاض الحي اليهودي سابقا (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه ذاته، لفضح سياسة السلطة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، قال رئيس بلدية نابلس السابق بسام الشكعة في مقابلة نشرت يوم ١٩٨٣/١/٩، في صحيفة الأوبزرفر اللندنية، أن الحكم العسكري الاسرائيلي هدد رؤساء البلديات في الضفة والقطاع بمصير مشابه لمصير رئيسي بلديتي نابلس ورام الله، اللذين وقعا ضحية اعمال تخريبية اسرائيلية.

ووصف الشكعة الحادث الذي ادى الى فقدان ساقيه، بانه كان محاولة اغتيال رسمية، لأن السلطات لم تجر أية عملية تحقيق جدية بهدف القاء القبض على الفاعلين. وأضاف، انه ما يزال وعائلته يشكلون هدفا لحملة إزعاج شديدة من قبل الحكم العسكري. وآخر خطوة، في هذا المجال، منع ابنته من السفر إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراستها الأكاديمية (دافار، ١٩٨٣/١/١٠).

كذلك، قرر مجلس بلدية الخليل في جلسته يوم ١٩٨٣/١/١٠، رفع دعوى أمام محكمة العدل العليا، على أثر قيام مستوطنين يهود من كريات اربع بهدم منزل المواطن زيد الجعبري وإقتلاع عدة أعمدة كهربائية تابعة للبلدية. كما قامت

التقليل من عقوبات السجن لانها مكلفة، والاكثار من العقوبات المالية الباهظة. وبالنسبة للمستوطنين اليهود، جاء في المستندات على لسان رئيس الأركان انه «يجب السماح لهم بالتحرك بحرية في المناطق المحتلة مع اسلحتهم وان يطلقوا النار على كل من يتحرش بهم». كذلك طلب إبلاغ السكان العرب بهذه التوصيات (هآرتس، ٢١/١/١٩٨٢).

وبتاريخ ٩/٢/١٩٨٢، اعترف رفائيل ايتان، اثناء شهادته امام المحكمة العسكرية الاسرائيلية التي عقدت في يافا، أنه اصدر اوامر لمعاقبة اولياء امور الاطفال الذين يشتركون في المظاهرات ويقذفون الحجارة في المناطق المحتلة، لان هذه الطريقة مجدية مع العرب. واعترف ايتان، ايضا، بصحة الشهادة التي ادلى بها احد الجنود الاسرائيليين بأنه [أي ايتان] اصدر اوامره إلى السلطات العسكرية في الضفة الغربية بتعذيب الفلسطينيين، وأنه نصح الجنود بقلب عربات الباعة المتجولين كوسيلة مقبولة لقمع المظاهرات خلال فترات الاضرابات التي شهدتها الضفة. واضاف، هناك حالات يحق لكل جندي أن يتصرف كرئيس اركان (القدس، ١٠/٢/١٩٨٢).

المؤسسات الأكاديمية: واصلت سلطات الاحتلال هجومها على المؤسسات الأكاديمية العلمية والثقافية الفلسطينية في المناطق المحتلة. وفي هذا الاطار أصدر قائد قطاع غزة العميد بوفال تسيبوري يوم ٢/١/١٩٨٢، امرا باغلاق المكتبة العلمية وذلك لمدة ستة اشهر. كذلك واصلت قوات الاحتلال مداهمة المكتبات ومحلات اشرطة التسجيل وملاحقة اصحابها، وقد قامت بمداهمة مكتبة الهلال الاحمر الفلسطيني وصادرت منها كتباً تتعلق بالقضية الفلسطينية (الاتحاد، ٤/١/١٩٨٢).

كذلك اغلقت سلطات الحكم العسكري يوم ١٠/١/١٩٨٣، ولمدة شهر واحد، مدرسة «قدري طوقان» الثانوية في نابلس. وعلم ان قرار الاغلاق اتخذ بسبب المظاهرة التي جرت في المدرسة واعمال رشق الحجارة التي ادت إلى جرح احد رجال حرس الحدود الاسرائيلي (القدس، ١١/١/١٩٨٣). وتمشيا مع النهج ذاته، اعلنت اذاعة الجيش الاسرائيلي انه تم يوم ١١/١/١٩٨٣، اعتقال جميع اعضاء مجلس الطلبة في جامعة النجاح في نابلس، وادعت الاذاعة انه وجدت بحوزة احد الطلاب وثائق تابعة لـم.ت.ف. وأضافت، ان الجيش صادر، أيضا، عددا من الكتب أثناء تفتيش بيت احد الطلبة المعتقلين (المصدر نفسه، ١٢/١/١٩٨٣).

وتمشيا مع سياسة القمع والارهاب، قامت قوات الأمن الاسرائيلية باعتقال عدة عشرات من طلبة جامعتي الخليل وبيت لحم، عقب احتفال اقيم بمناسبة الذكرى السنوية لانطلاقة الثورة الفلسطينية وتأسيس حركة «فتح» في جامعة بيت لحم. وكانت قوات الأمن قد ضبطت ملصقات وصورا ضد الاحتلال في الجامعة (الأنباء، ١٦/١/١٩٨٣). كما افادت مصادر محلية في نابلس أن الجنود عادوا يميزون بين طلبة نابلس وبين الطلاب من خارجها، الأمر الذي يعني أن السلطات عادت إلى تطبيق الأمر العسكري ٨٥٤ الذي كانت الادارة المدنية قد وافقت على تجميده لمدة عام. وكما هو معلوم، ينص الأمر العسكري هذا على عدم قبول طلبات بعض موظفي مؤسسات التعليم ومناهجها ومجالس طلبتها. وما حدث يوم ١٣/١/١٩٨٣، يعني أن السلطات العسكرية قد اخرجت الطلاب الذين تشير بطاقاتهم الشخصية إلى أنهم ليسوا من سكان نابلس، وطلبت منهم مغادرة الحرم الجامعي، مما يؤكد تطبيق السلطات للأمر العسكري ٨٥٤ عمليا (الفجر، ١٤/١/١٩٨٣).

كذلك، اعتقلت السلطات الاسرائيلية الدكتور سامي الكيلاني، أستاذ الفيزياء في جامعة النجاح الوطنية، بعد أن فرضت حظر التجول على البلدة القديمة في نابلس. وأوضح متحدث باسم الجامعة أن الحكم العسكري لم يعط أي تبرير لاعتقال الكيلاني الذي يسكن في نابلس. واضاف، أن الحكم العسكري ما يزال يعتقل اعضاء مجلس الطلبة إثر المهرجان الذي اقيم مؤخرا في الجامعة (المصدر نفسه، ٢٤/١/١٩٨٣).

واستكمالا للسياسة المعادية للمؤسسات الأكاديمية، برزت مجددا قضية توقيع المحاضرين الأجانب في جامعات الضفة الغربية على التعهد بعدم تأييد م.ت.ف. وفي هذا الاطار علم ان السلطات الاسرائيلية استدعت نانسي ناي مديرة مدرسة الفرندز للبنات في رام الله وابلغتها بوجوب التوقيع على طلب إذن عمل جديد، مع

جرافة تابعة للمستوطنة بازالة خط كهربائي يوصل التيار إلى عدة بيوت عربية، وهدمت هيكل أحد المنازل، الذي تعود ملكيته لأحد أبناء مدينة الخليل. وبعث مصطفى عبد النبي النتشه، رئيس بلدية الخليل بالوكالة ببرقية إلى سكرتير عام الأمم المتحدة، أعرب فيها عن احتجاج وسخط المجلس البلدي على قيام مستوطني كريات اربع بالاعتداء على المواطنين العرب وأملاكهم (القدس، ١٩٨٣/١/١٢).

وفي الاطار ذاته، رفعت المحامية فيليتسيا لانغر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩، شكوى إلى المستشار القضائي وإلى القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية، طالبتهما فيها بالسماح لسكان قرية برقة في قضاء نابلس بمغادرة قريتهم إلى اماكن عملهم في الخارج عبر جسور الأردن. كما طالبت برفع حظر التجول المفروض على القرية منذ أسبوعين (الفجر والاتحاد، ١٩٨٣/١/١١).

ومن أجل التصدي لأعمال العنف والارهاب التي يقوم بها مستوطنو كريات أربع، قررت حركة السلام وضع حراسات على أعمدة الكهرباء التابعة لبلدية الخليل، والتي كانت قد اقتلعت في نطاق عملية انتقامية من جانب مستوطني كريات أربع. وقد سلم هذا القرار إلى بلدية الخليل التي قررت، بدورها اقامة الأعمدة من جديد (هآرتس، ١٩٨٣/١/١١).

وتحديا لسياسة القمع والارهاب وسلطة العضلات، جرت مظاهرة في مدينة نابلس اشترك فيها طلاب مدرسة «معزوز المصري» الثانوية ورشقوا السيارات الاسرائيلية بالحجارة، مما أدى إلى تحطيم زجاج بعض السيارات العسكرية التي قدمت لتفريق المتظاهرين. وهكذا كان الحال في مدينة البيرة ومخيم الدهيشة قرب بيت لحم وأماكن أخرى (الشعب، ١٩٨٣/١/١٢). وعلم ان قوات الأمن اعتقلت عشرات الشبان في نابلس بتهمة رجم السيارات العسكرية بالحجارة. ولكن، وبالرغم من هذا استمرت أعمال العنف طوال الليل في نابلس، كما ان قوات الأمن واصلت التحقيق لمعرفة رافعي العلم الفلسطيني ورسم الشعارات المعادية للاحتلال في بعض المدن والقرى العربية (هآرتس، ١٩٨٣/١/١٣).

وردا على ارتفاع موجة العنف من قبل المستوطنين اليهود، تستعد حركة السلام الآن للقيام بنشاطات وصفتها بأنها أضخم النشاطات في تاريخ الحركة بالنسبة للمناطق المحتلة. وتهدف هذه النشاطات إلى تعزيز الكفاح الجماهيري والاحتجاج على تخصيص موارد الدولة لابناء المستوطنات في المناطق المحتلة بدلا من تخصيصها لحل المشاكل الاجتماعية والضائقة السكنية في اسرائيل. كذلك دعت الجمهور إلى العمل لوقف عملية ضم المناطق المحتلة قبل فوات الاوان. ويشترك في نشاطات الحركة سكان الاحياء الفقيرة من عدة مناطق في البلاد (عل همشمار، ١٩٨٣/٢/١٤).

وفي اطار هذه النشاطات، سيطر حوالي ألفي شخص من اعضاء حركة السلام الآن والعشرات من سكان الاحياء الفقيرة يوم ١٩٨٣/١/١٥، على مستوطنة افرات، وهي قيد البناء وتقع إلى الجنوب من بيت لحم، وذلك ضمن احتجاجهم على حملة الاستيطان المحمومة في الضفة الغربية. وقد رفعوا شعارات كتب عليها، «هنا يستمرون في عدم السلام» و«الاستيطان المؤلم مواد متفجرة»، و«أحياء الفقر جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل». ورسم على حائط كبير في الشارع الرئيسي، شعار بالحبر الأحمر «لا للضم» (هآرتس، ١٩٨٣/١/١٦).

كذلك، أعلن طلاب رابطة الجامعيين في الخليل اضرابا يوم ١٩٨٣/١/١٧، وقاموا بتظاهرات احتجاجية على أعمال مستوطني كريات أربع واستفزازاتهم المتكررة ضد السكان العرب. ورشق المتظاهرون السيارات الاسرائيلية بالحجارة، مما أسفر عن تحطيم زجاج بعض السيارات وعلى الأثر قامت قوات الاحتلال بملاحقة المتظاهرين وحاولت تفريقهم واعتقال بعضهم (الشعب، ١٩٨٣/١/١٨).

كما أن اللجنة المركزية لحركة هاشومير هاتسعير (مبام) اتخذت عدة قرارات، وطلبت من حزب مبام تبني هذه القرارات في مؤتمره القادم. وطالبت الحركة بوقف اقامة النقاط الاستيطانية في المناطق المحتلة عن طريق استخدام أعضاء الحركة لهذا الغرض. وأعربت الحركة أيضا، عن استيائها من قرار مؤسسات الهستدروت الرامي إلى مواصلة مشاريع البناء في الضفة الغربية، لأنها لا تتمشى مع مشروع السلام الذي تبناه المعراخ (عل همشمار، ١٩٨٣/١/٢٥).

اربع من معلمات المدرسة. وأخطرت انه في حال رفضها التوقيع فلن يسمح لها ولزميلاتها بمواصلة التعليم في الضفة الغربية. وبالرغم من هذا التهديد رفضت المديرة وزميلاتها التوقيع، وعلم انهن من التابعية الاميركية وينتمين إلى جمعية الكويكرز (القدس، ١٩٨٣/١/٨).

كذلك استدعت الادارة المدنية في الخليل يوم ١٩٨٣/١/١٧، خمسة من المحاضرين، ثلاثة منهم من التابعية البريطانية واثنان من التابعية الاردنية، وطلبت منهم التوقيع على التعهد، لكنهم رفضوا الاستجابة للطلب. وعقب ذلك ابلغهم رئيس الادارة المدنية في الخليل، بانه سيضطر لسحب تصاريح العمل التي بحوزتهم (هآرتس، ١٩٨٣/١/١٨). كما هددت الادارة المدنية المحاضرين الأجانب الذين يدرسون في جامعة بيرزيت بوقف أعمالهم في حال رفضهم التوقيع على التعهد بعدم تاييد م.ت.ف.

وعلم أن قوات الامن اقامت نقاط تفتيش على الطريق المؤدية إلى الجامعة لتفتيش كل من يصل إليها، وخاصة المحاضرين الأجانب (المصدر نفسه، ١٩٨٣/١/٢٠).

وأفادت مصادر مطلعة ان الادارة المدنية في الضفة والقطاع قدمت، في اجتماعها مع ممثلي المدرسين الأجانب من جامعات المناطق المحتلة، اقتراحا بمذكرة جديدة يلتزمون بالتوقيع عليها، تتضمن التفاصيل المذكورة في طلب اجازة العمل السابق بالاضافة إلى بند واحد يتعلق بعدم تأييد م.ت.ف. غير أن المحاضرين الأجانب رفضوا هذا الاقتراح ايضا. وجاء في نبأ لأحد المراسلين الصحفيين في لندن ان السفارة الاسرائيلية هناك رفضت قبول عريضة موقعة من قبل ٣٠ الف أكاديمي بريطاني يندد فيها بطرد المحاضرين الأجانب من الجامعات الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/١٧).

مقاومة الاحتلال وفضح سياسته: تقوم الجماهير العربية في المناطق المحتلة والقوى الديمقراطية في اسرائيل بالتصدي لسياسة القمع والتعذيب بشتى الوسائل المتاحة، فقد وجهت حركة السلام الآن يوم ١٩٨٣/١/٤، نداء إلى السلطات العسكرية للعمل بأسرع وقت ممكن للحؤول دون وقوع أعمال العنف من قبل مجموعات متطرفة بين المستوطنين.

وقالت الحركة في نداء وزعته على وسائل الاعلام، ان وزير العلوم والتطوير يوفال نئمان ومساعده في الوزارة عضو الكنيست حنان بورات، من حركة تحيا، مشتركان في إقامة طواقم إشراف على مشاريع البناء في الضفة الغربية، ويعملان بصورة تختلف عن توجيهات الحكم العسكري. وأضاف النداء، أن هذه الطواقم تنوي القيام بطرد المواطنين لمجرد معارضتهم للاحتلال الاسرائيلي (هآرتس، ١٩٨٣/١/٥).

كذلك اتهم النداء السلطات العسكرية بغض النظر عن الأبنية غير القانونية خاصة لأعضاء روابط القرى وعدم معاملتهم بالمعاملة ذاتها التي تعامل بها بقية المواطنين العرب.

وقالت الحركة انها علمت مؤخرا ان مجلس كريات اربع ينوي القيام بحملة تهديد وضغوط على أصحاب المحلات التجارية في سوق الخليل لابعادهم عن المنطقة، ومطالبة الحكم العسكري بنقل سوق الخليل ومحطة الباصات الجديدة إلى أماكن اخرى. والهدف من وراء ذلك، كما هو واضح، هو السيطرة على سوق الخليل، القائم فوق أنقاض الحي اليهودي سابقا (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه ذاته، لفضح سياسة السلطة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، قال رئيس بلدية نابلس السابق بسام الشكعة في مقابلة نشرت يوم ١٩٨٣/١/٩، في صحيفة الأوبزرفر اللندنية، أن الحكم العسكري الاسرائيلي هدد رؤساء البلديات في الضفة والقطاع بمصير مشابه لمصير رئيسي بلديتي نابلس ورام الله، اللذين وقعا ضحية أعمال تخريبية اسرائيلية.

ووصف الشكعة الحادث الذي ادى الى فقدان ساقيه، بانه كان محاولة اغتيال رسمية، لأن السلطات لم تجر اية عملية تحقيق جدية بهدف القاء القبض على الفاعلين. واضاف، انه ما يزال يعانيه بشكلون هدفا لحملة إزعاج شديدة من قبل الحكم العسكري. وآخر خطوة، في هذا المجال، منع ابنته من السفر إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراستها الأكاديمية (دافار، ١٩٨٣/١/١٠).

كذلك، قرر مجلس بلدية الخليل في جلسته يوم ١٩٨٣/١/١٠، رفع دعوى أمام محكمة العدل العليا، على أثر قيام مستوطنين يهود من كريات اربع بهدم منزل المواطن زيد الجعبري وإقتلاع عدة أعمدة كهربائية تابعة للبلدية. كما قامت

ومن جهة اخرى، قام ٣٥ يساريا بزيارة تظاهرية لقرية بيت لاهيا القريبة من غزة، وذلك تضامنا مع سكان القرية التي تنوي الادارة المدنية هدم منازلهم. وقد أعلن السكان انهم يقيمون في هذه القرية منذ العام ١٩٤٢. وكان قد وصل إلى القرية موفدون عن الادارة المدنية قبل عشرة أيام وأشروا على المنازل المعدة للهدم، بل انهم نسفوا واحدا منها (هآرتس، ١٩٨٣/١/٢٣).

ومن جهة أخرى ردت حركة السلام الآن على تصريحات مناحيم بيغن، رئيس الحكومة، بشأن الاستيطان، بشعار، «عشنا، ويمكننا العيش بدون استيطان». وكان بيغن قد أعلن يوم ١٩٨٣/٢/١، في جلسة الكنيست، ان ايقاف الاستيطان يعني وقف الحياة. وعلقت الحركة على هذا القائلة: «الحياة كانت موجودة قبل الاستيطان، وستستمر بعد ايقافه، بل ستكون اهدأ وأفضل بكثير» (الشعب، ١٩٨٣/٢/٣).

الاستيطان ومصادرة الأراضي: بعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد دورته السادسة عشرة في العاصمة الجزائرية والتوجه الدولي نحو الاسراع في التحرك السياسي الهادف إلى ايجاد تسوية لأزمة الشرق الأوسط، أعلنت اسرائيل عن مخطط استيطاني جديد في الضفة الغربية، اذاعت تفاصيله وسائل الاعلام المختلفة. وكان قد سبق اعلانه تصريحات على لسان كبار المسؤولين، اكدت جميعها مواصلة عمليات مصادرة الأراضي والاستيطان على امتداد الضفة الغربية. وهذا بدوره يؤكد حقيقة واحدة وهي رفض اسرائيل الانصياع لرغبات المجتمع الدولي الرامية للانسحاب من الأراضي المحتلة، ولجوئها إلى تكثيف عمليات الاستيطان لاكتساب شروط افضل في اية مفاوضات سلام، او فرض سياسة الأمر الواقع.

وفي هذا الاطار، قامت سلطات الاحتلال بمصادرة مساحات اخرى من اراضي الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٢/١٢/٥ و١٩٨٣/٢/٩. وقد تمت اعمال المصادرة على النحو التالي: في ١٩٨٢/١٢/٥، قامت سلطات الاحتلال بمصادرة عشرين الف دونم من اراضي عرب السواحرة، كما ابلغت رئيس المجلس القروي في قرية علار وضع يدها على ٢٠٠ دونم بحجة القامة معسكر للجيش (الشعب، ١٩٨٢/١٢/٥). وكشفت مجلة كوتيرت راشيت الاسرائيلية يوم ١٩٨٢/١٢/١٤، عن مصادرة ٢٨٠٠ دونم من الأراضي لاقامة خمس مستوطنات جديدة (القدس، ١٩٨٢/١٢/١٥). كذلك ابلغت سلطات الحكم العسكري في طولكرم اهالي قرية دير استيا باغلاق حوالي ٣٠٠ دونم من أراضيهم في منطقة طفسة، وذلك كما يقول الاهالي مقدمة لمصادرتها. والجدير بالذكر، ان حوالي ٢٥ الف دونم من اراضي القرية سبق وتمت مصادرتها في شهر ايلول (سبتمبر) الماضي. هذا إضافة إلى وجود مستوطنتي ياكير وعمانوئيل على جبال القرية.

كذلك فوجىء اهالي بيت عنان، بوضع براميل ولوحات رسم عليها جمجمة وكتب عليها ان «كل من يدخل إلى هذه الأرض تطلق النار عليه». والجدير بالذكر ان المنطقة المعنية تشمل جميع اراضي بيت عنان من الجهة الغربية الجنوبية، وهي مزروعة بالزيتون والتين. ولدى استفسار الاهالي قيل لهم ان الغرض هو استعمالها للتدريبات العسكرية، علما بأن هذا الفصل هو فصل حراثة الموسم الزراعي المهم جدا بالنسبة للفلاحين (الطليعة، ١٩٨٣/١/٦). كما قامت الادارة المدنية في الضفة الغربية يوم ١٩٨٣/١/١٣، بمصادرة ٢٠ الف دونم بالقرب من بلدة الظاهرية جنوب الخليل. وقد ابلغ ممثلو هذه الادارة المخاتير بمصادرة الاراضي، وقالوا انها تابعة للدولة. وامهلوا مدة ٢١ يوما يستطيعون خلالها الاعتراض على المصادرة (هآرتس، ١٩٨٣/١/١٤).

وبتاريخ ١٩٨٣/١/١٨، اقفلت السلطات العسكرية ما يزيد على ٢٨ الف دونم من اراضي كل من قرى كفر قليل، روجيب، عزموط، سالم، عسكر، دير الحطب وبيت فوريك إلى الجنوب الغربي من مدينة نابلس. وقد ارسلت السلطات إشعارات خطية عن طريق حارس املاك الغائبين إلى مخاتير القرى ابلغتهم فيها عزمها على مصادرة الاراضي المذكورة. وتشمل هذه الاراضي السهل الأخضر قرب قرية عسكر ومساحات أخرى مشجرة بأشجار الزيتون (القدس، ١٩٨٣/١/١٩). وقال مواطنون من قرية السمرع أن عددا من المستوطنين اليهود سيطر

على أراضي تابعة لهم وبدأ بتمهيدها. وتبلغ مساحة هذه الأرض ١٦٠٠ دونم في الطرف الجنوبي الشرقي للقرية (هآرتس، ١٩٨٣/١/٢٥).

كذلك اصدرت الادارة المدنية من ناحيتها توجيهات وأوامر تتعلق بالاستيلاء على حوالي ٢٠ الف دونم من اراضي الضفة الغربية. وعلم أن هذه الأراضي ستستخدم كاحتياطي للمستوطنات، وتوسيع مستوطنات قائمة وإقامة واحات طبيعية تستغل في المستقبل لاقامة المستوطنات.

كما اصدرت اوامر لمصادرة اراض لاغراض شق طرق جديدة، وهذه الاراضي زراعية في غالبيتها ومسجلة في دائرة الاراضي. وفيما يلي قائمة بالأراضي التي استولت عليها:

- ٤٠٠ دونم في المنطقة المخصصة لمستوطنة عمانوئيل مزراح، وتعود ملكية هذه الاراضي لسكان قريتي دير استيا وزيتا في منطقة طولكرم.
- ٣٥٠٠ دونم شمالي شرقي الخليل بالقرب من قرية سعير لضمها إلى المجلس المحلي اليهودي في جبل الخليل.
- ٢٠٠٠ دونم لتوسيع مستوطنة متسبيه يريحو.
- ١٦٠٠ دونم بالقرب من قريتي صوريف وحراس غربي الخليل لتوسيع مستوطنة متسبيه عدلوم.
- ١٠٠٠ دونم في منطقة قرية جبع شمالي الخليل لتوسيع المجلس المحلي لجبل الخليل.
- ١٠٠٠ دونم في منطقة جنين لاقامة مستوطنة سنور عيه.
- ٧٠٠ دونم لتوسيع مستوطنة كرني شمرون.
- ٢٥٠ دونما جنوب الخليل في جبل سيندس لتأجيرها لمجلس محلي جبل الخليل.
- ٣٠ دونما لتوسيع مستوطنة جبعات زئيف شمال القدس.

كذلك ستصادر الادارة المدنية اراضي اخرى لشق طرق جديدة على النحو التالي:

- شق طريق طوله تسعة كيلومترات يربط مستوطنة دخميش على طريق الون موريه بقرية منحماس العربية.
- طريق إلى جبل موريه جنوب بيت لحم.
- توسيع الطريق الذي يصل معاليه ادوميم بشمال القدس وطول هذا الطريق ٧,٥ كيلومترا (هآرتس، ١٩٨٣/١/٣٠).

كما ابلغت سلطات الاحتلال اهالي قرية مخماس بالقرب من رام الله بنيتها الاستيلاء على خمسة آلاف دونم من اراضيهم لاغراض عسكرية، وهذه المساحة تبلغ نصف مساحة ما تبقى من اراضي القرية. كذلك صادرت هذه السلطات ما يقارب الثلاثة آلاف دونم من اراضي قرية الشيوخ، في مناطق الواصلي، الزعفران، القصر والقنابر، حيث باشرت المجموعات الاستيطانية بتمهيد الأرض. وشوهدت ست جرافات تشق طريقا إلى المواقع المذكورة بعرض عشرة امتار (الشعب، ١٩٨٣/٢/٢).

كذلك احاطت السلطات العسكرية مخاتير قرية بطا علما بالاستيلاء على اراض تبلغ مساحتها ٨٥ الف دونم في منطقة الاخضر وقرى البنان، الفخيت، المجاز، مقابر العبيد، الصفي، الخروبة، حلاوة، المركز والجنية، وتبلغ مساحتها حوالي ٦٠ الف دونم. وهذه المساحة تعادل ثلثي اراضي بطا، وهي ملك لحوالي عشرة آلاف مواطن يعملون فيها ويعتاشون من انتاجها الزراعي والحيواني.

كما استولت هذه السلطات على ٢٥ الف دونم من الاراضي الزراعية المجاورة لقرية سالم بالقرب من نابلس، واستولت على اربعة آلاف دونم من الاراضي المجاورة لبلدة دير دبوان في منطقة رام الله، تمتلكها ١٥٠ عائلة. وقد رفضت هذه العائلات التعويضات التي عرضت عليها (القدس، ١٩٨٣/٢/٣). كما أبلغت السلطات المزيد من اهالي قرى سالم، عزموط، ودير الحطب المجاورة لمستوطنة الون موريه، قرارها بالاستيلاء على ما يقارب من اربعة آلاف دونم اخرى من اراضيهم المملوكة بموجب وثائق رسمية، واعتبارها مناطق امنية مغلقة لتوسيع رقعة مستوطنة الون موريه على حساب هذه القرى (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/٥).

كما واصلت السلطات العسكرية عملية استيلائها على مساحات جديدة من أراضي محافظة الخليل، حيث اقدمت على ابلاغ مخاتير دورا ووجهائها بقرارها المتضمن اغلاق مساحات ارض جديدة تبلغ حوالي ٢٠ الف دونم في فارس، أبو الزلف، فرعه ووادي خازن، وهي من الاراضي الزراعية الجيدة. واقدمت هذه السلطات، ايضا، على مصادرة مساحات جديدة تقع بين بلدة بني

نعيم والبحر الميت عبر الجبال والأودية التي تربط البلدة بالبحر الميت بمحاذاة كيبوتس عين جدي (المصدر نفسه، ١٩٨٣/٢/٩).

مواقف وتعليقات تندد بالسياسة الاسرائيلية: في إطار الاستنكار للسياسة الاسرائيلية المتبعة في المناطق المحتلة وللتعبير عن شجبها، بعثت حركة السلام الآن برسالة إلى رئيس الحكومة مناحيم بيغن، طالبته بإبداء رأيه في الشهادات التي سمعت في المحكمة العسكرية التي تنظر في قضية الجنود والضباط الاسرائيليين المتهمين بممارسة القمع ضد المواطنين العرب في الضفة الغربية. كما طالبته بإبداء تحفظ واضح وقاطع حول أوامر رئيس الأركان الاسرائيلي التي أصدرها إلى الجنود لقمع المواطنين العرب، وأن يجري معه تحقيقا بصورة مستعجلة ويحذره من خطورة أوامره هذه.

وفي الاتجاه ذاته، توجه عضو الكنيست أمنون روبنشتاين بطلب إلى المستشار القانوني للحكومة اسحق زامير للتحقيق في هذه الأوامر واعتبارها أوامر غير قانونية. وطالب، ايضا، بالتحقيق بقضية السماح للمستوطنين اليهود باطلاق النار على المواطنين العرب خلال الانتفاضة التي شهدتها المناطق المحتلة. وخلص روبنشتاين إلى القول، أن إعطاء الشرعية والذريعة للمستوطنين لحمل السلاح واطلاق النار يتعارض مع الأوامر المحددة المعطاة للجيش الاسرائيلي ويشكل عملا خطيرا.

كذلك دعت حركة الجيل الصاعد في حزب العمل إلى إقالة رئيس الأركان بسبب هذه الأوامر. وقالت الحركة، في بيان وزعته على الصحف، أن الأوامر التي أصدرها رفائيل ايتان تعطيه صورة الاسرائيلي القبيح (هآرتس، ١٩٨٣/١/٢١).

وعلق أحدهم على خطورة سياسة القمع والعنف المتبعة في المناطق المحتلة وانتقال هذه العدوى إلى الداخل قائلا: «يبدو ان الذين فوجئوا من القنبلة التي القاها المجرمون في القدس لا يعرفون ما هي المسافة بين القدس والخليل. وقد آن الأوان لكي يستيقظ كل من اعتقد حتى الآن أن اقتلاع أعمدة الكهرباء في الضفة الغربية وتفجير البيوت وتقطيع ارجل رؤساء البلديات واطلاق النار على الفتية المتظاهرين من العرب بقصد قتلهم — كل من اعتقد أن هذه الأمور لن تؤدي إلى تسمم الحياة في اسرائيل من جذورها وتحويل مستقبلها تدريجيا إلى جحيم كان على خطأ.

«لقد نأسف لأن المسافة بين القدس والخليل لا تصل إلى ٢٠ الف كم، لكن هذا هو الواقع، ونمط الحياة الاسرائيلية يقر هناك، في الخليل، وليس في الكنيست بواسطة تبادل الحديث بأدب بين عضو الكنيست روني ميلو وعضو الكنيست عوزي برعام.

«لقد أخطأ كل هؤلاء البسطاء الذين حذرونا من أن عدم العثور على الذين ألقوا القنبلة في القدس سيؤدي إلى إنهيار الديمقراطية والعدل والقضاء في اسرائيل. لقد بدء تدهور هذه الأمور منذ اليوم الأول الذي بدأنا نحكم فيه سكان محتلين. وقد انعكس هذا جليا في اليوم الذي وضعت فيه العبوات الناسفة داخل سيارات رؤساء البلديات في الضفة (يهوشواع سوبول، عل همشمار، ١٩٨٣/٢/١٧)».

وتحدث آخر عن استمرار اعتداءات المستوطنين على المواطنين العرب فقال أنه «من الصعب بمكان البدء بأي من الأحداث. فالأول حدث قبل عامين ونصف العام، والثاني قبل ثلاثة أشهر، والثالث قبل اسبوع، أما الرابع فقبل أيام معدودة. ولدى إعادة التفكير، أجد ان أهمية الطرح لا تستوجب ضرورة البدء بهذا الحدث أو ذاك، لانه حتى الآن لم يتم القاء القبض على الفاعلين ومحاكمتهم. والدلائل تشير إلى أن عددا من اليهود، قام بدور فعال إن لم يكن الوحيد في سلسلة هذه الأحداث.

«لقد دلت التحقيقات وتقديرات خبراء الأمن الاسرائيليين في حادثة رؤساء البلديات أن العبوات الناسفة وضعت بشكل يدل على خبرة طويلة في هذا المجال، ولم يسبق الكشف عن مثيل لها في اعمال رجال المنظمات الفلسطينية» (تسفي بارئيل هآرتس، ١٩٨٣/٢/٢٥).

وفي الاتجاه ذاته، تحدث داني روبينشتاين، مراسل دافار للشؤون العربية، عن ابعاد ومخاطر السياسة الاسرائيلية، ليس على سكان المناطق المحتلة فحسب، بل على سكان اسرائيل ايضا، فقال: «إذا توخينا الحقيقة يجب أن نطلق على السياسة الاسرائيلية في هذه المناطق، اسم سلطة العضلات، وكل الدلائل تشير إلى أن هذه السياسة امتدت إلى الجانب الغربي من الخط

الأخضر، الذي لا وجود له الآن، ومقتل اميل غرينسفايغ [أحد متظاهري حركة السلام الآن، الذي قتل من جراء القاء قنبلة على مظاهرة للحركة]، لهو دليل على هذا.

«إن سلطة العضلات المتبعة ضد السكان العرب في الضفة والقطاع، تسمح بالقيام بأي عمل ضد العرب. فبالامكان الاعتداء على المتظاهرين الذين يمسون الاسرائيليين، سواء من خلال إطار قانوني أو خارج هذا الاطار، مثل إطلاق النار من قبل المستوطنين على المواطنين العرب.

«ومن الواضح أنه بالامكان تغيير القانون أو إصدار أوامر عسكرية تختلف في مضمونها عن القانون العادي، أو حتى إصدار أوامر شفهية من قائد عسكري. فمثلا، لا يتطلب أمر الاعلان عن إغلاق منطقة، سوى دقيقة واحدة من قبل هذا القائد أو ذاك من أجل منع متظاهري حركة السلام الآن من دخولها احتجاجا على اعمال مستوطني كريات اربع ضد السكان العرب واقتلاع اعمدة الكهرباء وتدميرهم البيوت في منطقة الخليل.

«إن فرض حظر التجول المستمر، والتفتيش، وتكبيل حرية التعبير والحركة والاجتماع، والعمل على الحط من قدر السكان، والاقالة من العمل، والتخريب الاقتصادي، والمضايقات، كل هذه الامور اصبحت امورا يومية تطبق باسم القانون، وبشكل المستوطنون اليهود اليد المنفذة لسلطة العضلات هذه» (دافار، ١٨/٢/١٩٨٢).

صلاح عبد الله

مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في لبنان

ستون عملية مسلحة في شهرين

شهدت المناطق اللبنانية المحتلة إثر الاجتياح الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، تصعيدا ملحوظا للمقاومة التي تشنها القوى الوطنية ضد الاحتلال. فتجلى ذلك على صعيد كثافة وحجم ونوعية العمليات ضد مواقع العدو في مختلف اماكن تواجده: في الجنوب، والجبل، والبقاع. كما بدأت المقاومة السياسية تنتظم، إذ أخذت حركات الاحتجاج تنطلق، على الرغم من استمرار الممارسات القمعية واشتدادها.

وترافق هذا التصعيد في مقاومة الاحتلال مع بدء المفاوضات الثلاثية، اللبنانية ــ الاسرائيلية ــ الأميركية، التي شكلت مرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الأراضي اللبنانية المحتلة ليس، فقط، لتناولها مسائل جوهرية (انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، الترتيبات الامنية التي تطالب بها اسرائيل، او العلاقات الثنائية المستقبلية بين لبنان والكيان الصهيوني) بل لانها شكلت دافعاً للحكومة الاسرائيلية كي تسارع في إقامة «الأمر الواقع» الذي بدأت ملامحه ترتسم منذ اللحظات الأولى للاجتياح، بل وقبل ذلك بكثير، منذ ان اقامت هذه الحكومة علاقات تعاون عسكرية ــ سياسية مع «القوات اللبنانية»، ومنذ ان نجحت في تكوين ما يسمى بـ «جيش لبنان الحر». واستطاعت السلطات الاسرائيلية من خلال هذه الروابط مع فئات لبنانية داخلية، أن تباشر قبل اجتياحها الأخير، في مشروعها الرامي إلى السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية على لبنان عامة، والجنوب خاصة. ولكن، عندما بدأت المفاوضات الثلاثية، خطت قوات الاحتلال خطوات متقدمة على صعيد التحكم عسكريا بالجنوب بشكل خاص، وكذلك التحكم به سياسيا. وتمحورت هذه الخطوات باتجاه استبدال الوجود الاداري اللبناني، بشقيه العسكري (الأمني) والمدني، بمؤسسات مرتبطة مباشرة مع الحكم العسكري الاسرائيلي.

إقامة «الحرس الوطني» و «اللجان المحلية»

وخلال فترة قصيرة، اقامت قوات الاحتلال في المناطق اللبنانية الحدودية التي تحتلها هيكلية إدارية رديفة للمؤسسات اللبنانية، الامنية والمدنية، ترتكز على «الحرس الوطني» و «اللجان المحلية»، بينما واصلت توسيع منطقة نفوذ سعد حداد. ولقد سعت الى تهيئة الظروف الملائمة لانشاء مثل هذه الهيكلية، حتى قبيل انتهاء المعارك في الجنوب حين أجبرت اللبنانيين الجنوبيين في تموز (يوليو) ١٩٨٢ على سحب «أوراق ثبوتية جديدة» من مراكزها، وقامت بتجريد قوى الامن الداخلي اللبنانية من سلاحها، وادخلت جماعات سعد حداد إلى ثكنات الجيش اللبناني في الجنوب. ولم يكن إعلان الاخير، في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٨٢، عن استعداده «لضم كافة المناطق

من «الطليعة» العدد ١٣٦-١٣٧ ، آذار (مارس) ــ نيسان (ابريل) ١٩٨٣

ب الذي لا وجود له الآن، و
ايخ [أحد متظاهري حركة ال
تل من جراء القاء قنبلة على
، لهو دليل على هذا.
سلطة العضلات المتبعة ضـ
في الضفة والقطاع، تسمح با
عد العرب. فبالامكان الاعت
ين الذين يمسون الاسرائيليين،
طار قانوني أو خارج هذا الا
فار من قبل المستوطنين على

الواضح انه بالامكان تغيير
د أوامر عسكرية تختلف في مض
العادي، أو حتى إصدار أوامر ش

التي أخذها الجيش الاسرائيلي الى لبنان الجنوبي الذي سيمتد من «النهر الاولي ولغاية بحيرة القرعون» (جيروزاليم بوست، ١١/٧/١٩٨٢) إلّا تعبيرا عن التخطيط الاسرائيلي لسلخ المناطق الجنوبية المحتلة عن الكيان الوطني اللبناني. وفعلاً، وبعد أقل من شهرين من انعقاد الجلسة الاولى للمفاوضات في خلدة في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، حققت قوات الاحتلال، احد الشروط التي كانت قد طرحتها على طاولة المفاوضات حين اصبح سعد حداد، منذ أوائل شباط (فبراير) ١٩٨٣، مسيطراً على منطقة تمتد في عمق ٤٥ كلم، اي على المنطقة التي تدخل ضمن الترتيبات الأمنية التي يطالب بها المفاوض الاسرائيلي (النهار، ٤/٢/١٩٨٣). ويحقق حداد سيطرته على هذه المنطقة عبر الوسائل المختلفة التي حددتها قوات الاحتلال، وأهمها:

□ انتشار الحواجز الثابتة، إما عبر إقامة الحواجز الجديدة أو عن طريق استلام بعض حواجز الاحتلال الثابتة. لنذكر، على سبيل المثال، الحواجز الثابتة التي اقامها سعد حداد على مداخل صيدا الشرقية والشمالية والجنوبية حيث اقام، في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، حاجزا ثابتا عند مفرق محلة القنايا على طريق صيدا ــ جزين بعد أن كان قد أقيم حاجزان على جسري الاولي والزهراني، وحاجز آخر عند المفرق المؤدي إلى بلدة علمان وقرى الشوف الأسفل؛ وكذلك الحاجزان الثابتان في كل من أبو الأسود وقرب مفرق القاسمية ــ صور، اللذان تسلمهما من جيش الاحتلال، في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢.

□ إقامة المواقع الجديدة، مثل موقع الدبابات الذي أقامه حداد قرب قرية مجدليون شمالي مدينة صور حيث نقل إليها مقره.

□ زيادة عناصر العصابات الحدودية. ولقد اتخذت قوات الاحتلال، عشية الجلسة الاولى للمفاوضات الثلاثية، قرارا بزيادة أفراد العصابات الحدودية إلى ثلاثة آلاف عنصر، وذلك، كخطوة أولى نحو تكوين «جيش لا يقل تعداده عن خمسين الف عنصر» (كما جاء في تصريح سابق لحداد، إلى صحيفة «جيروزاليم بوست» في ١١/٧/١٩٨٢، والذي سيتم تمويله عبر الضرائب المفروضة على مرافىء صيدا وصور، وعلى مصفاة الزهراني. واستنادا لهذا القرار، اعلن حداد، في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، فتح باب الخدمة في صفوف «جيشه» وقام باستقبال «المجندين» الجدد في ثكنتي مرجعيون وبنت جبيل، حيث أبلغهم بأنه سيطبق عليهم النظام العسكري اللبناني في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣. (لمزيد من التفاصيل انظر: السفير، ٢ و ٣ و ٢٤/١٢/١٩٨٢، ٢٠/١/١٩٨٣؛ النهار، ٥/١٢/١٩٨٢، ٤ و ٩/٢/١٩٨٣). ولكن، لقي سعد حداد، ومنذ الآن، جهازاً مقبلاً على مساندته في «مهامه الأمنية»، هو «الحرس الوطني»، الذي اصبح عناصره يعرفون تحت المصطلح الغربي «كوابي» (مأخوذ من الأحرف الاولى لعبارة «المدنيون المسلحون والمنظمون من قبل اسرائيل») او المصطلح «لوف» («المسلحون المحليون الذين يرتدون الملابس العسكرية الاسرائيلية»).

ان قوات الاحتلال فرضت، خلال الاشهر الأخيرة، تنظيم «الحرس الوطني» في القضية: حاصبيا، وراشيا والنبطية وصور وبنت جبيل ومرجعيون. وحددت، عبر لقاءات مع مخاتير القرى ورؤساء البلديات، الأسس التي يقوم عليها هذا التنظيم. ويستخلص، بأن على كل قرية «تأمين» مجموعة من عشرة إلى عشرين عنصراً، يتولون «مهمات أمنية» ضمن حدود القرية (مثل: تسيير الدوريات، تشغيل الحراسة وحواجز محلية)، ويجمعهم مقر دائم في وسطها؛ فهم «متفرغون» ورواتبهم تدفع من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ويتقاضونها من ضباط الاحتلال. ويبدو أن الاحتلال يسعى إلى وضع هذا «الحرس الوطني» تحت امرة سعد حداد المباشرة، وقد قررت «اللجنة العليا» (انشئت في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٨٣، وهي عبارة عن تجمع صغير من «ممثلين» للقرى الحدودية والقطاع الأوسط) ان يفرز لكل مقر من «الحرس الوطني» مسؤول عسكري من التابعين لسعد حداد، يقوم بترتيب الدوريات ويشرف الحراسة المحلية. وان قوات الاحتلال التي تنظر إلى كل قرية على انها «وحدة أمنية» نظرت ايضاً إليها على أنها «وحدة مدنية». ولذلك فان تنظيم «اللجان المحلية» قائم على أسس شبيهة بتنظيم «الحرس الوطني»: اي، تعميم

وجودها في كل قرية وتأمين عناصرها من ابناء القرية، الخ... ولا تختلف عنه إلا بالمهام المدنية والمتعلقة بالشؤون الحياتية التي حددت لها (مثل تعبيد الشوارع والاشراف على المشاريع الزراعية والاقتصادية) على ان تكون سلطات الاحتلال هي المرجع فيما يخص القرارات النهائية. وعبر «اللجان المحلية» و «الحرس الوطني» تفرض قوات الاحتلال سيطرتها على كل قرية من قرى المناطق الجنوبية المحتلة (لمزيد من التفاصيل انظر: السفير، ٧ و١٠ و ١٩٨٣/٢/١١؛ النهار، ٧ و ١٩٨٣/٢/١٤. وذلك كان هدف الاستمارة التي وزعتها على جميع مخاتير ورؤساء بلديات اقضية: النبطية وراشيا الوادي والبقاع الغربي وحاصبيا. ولقد احتوت هذه الاستمارة أسئلة تدخل في تفاصيل مختلف القضايا الحياتية والسياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية الخاصة بكل قرية (انظر النص الكامل للاستمارة في السفير والنهار، ١٩٨٣/٢/٤).

وتجدر الاشارة إلى انه لا يمكن تحديد العدد الحالي للمجموعات المحلية المسلحة و «اللجان المحلية»؛ ولقد اشارت بعض التقارير الصحافية، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، إلى وجود احد عشر مقرا «للحرس الوطني» في منطقة تواجد قوات الطوارئ الدولية في الجنوب، كما انه علم أن هذا «الحرس» قد باشر في بعض المناطق إقامة حواجز ثابتة له، مثل الحاجز الثابت «للحرس الوطني» على مدخل بلدة مرج الزهور الذي أقيم في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣. ولكن، مجرد وجود مشروع لاقامة ركائز إدارة مرتبطة بسلطات الاحتلال يشكل، بحد ذاته، خطراً يهدد الكيان الوطني برمته، خاصة ان الاحتلال لن يتردد في استعمال أساليب القمع والارهاب لفرض هذا المشروع بالقوة، كأمر واقع.

فلنذكر، على سبيل المثال، التهديدات التي أطلقها الحاكم العسكري لمنطقتي راشيا وحاصبيا لدى استدعائه، في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣، جميع مخاتير قرى منطقة راشيا الوادي لاجبارهم على تشكيل «حرس وطني» و «لجنة محلية» في كل قرية، ومما قاله لهم ان عليهم «تنفيذ كل ما تطلبه اسرائيل من الاهلين لانهم يخضعون لسلطة عسكرية قائمة ولا مجال للبحث في هذا الشان» (السفير، ١٩٨٣/٢/١٢). وتتخطى الضغوطات التهديدات الكلامية لتشمل الاعتقالات؛ فمثلا، قامت قوات الاحتلال باعتقال أحد قياديي حركة «امل»، أبو علي رحمائي، في قرية حبوش، لرفضه الموافقة على انشاء «لجنة محلية» (تقرير لصحيفة **الواشنطن بوست**، نقلا عن السفير، ١٩٨٣/١/٢٨). والى جانب اساليب القمع، تملك قوات الاحتلال وسيلة لا تقل عنها اهمية، هي خلق فراغ إداري لبناني رسمي في المناطق المحتلة. ويلاحظ أنها قامت في الفترة الأخيرة بتصعيد اعتداءاتها على المؤسسات اللبنانية، مستخدمة كافة الوسائل؛ فعلى سبيل المثال، الزمت عناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي الحصول على تصاريح من الحاكم العسكري في حاصبيا أوجب جنين لدى التنقل بين المناطق (في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢)؛ ومنعتهم من دخول المنطقة الجنوبية بعبور الجسر الأولي (في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٣)؛ وابلغت رؤساء البلديات ومخاتير القرى في الجنوب بانها ستدير شؤون المؤسسات الرسمية وتقوم بدفع رواتب الموظفين (في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢)؛ وابلغت مخاتير القرى في البقاع الغربي بانها ستزودهم باختام اسرائيلية للمصادقة على افادات المواطنين (في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣). ذلك الى جانب احتلالها المراكز الرسمية ومنع الموظفين من ممارسة واجباتهم. فبعد احتلال سرايا راشيا بقوة السلاح وسرايا حاصبيا ومعظم فروع صيدا، اقدمت على احتلال سرايا جب جنين في اوائل شباط (فبراير) ١٩٨٣)، (لمزيد من التفاصيل انظر: السفير ٩ و ١٩٨٢/١٢/١٥، ١٩٨٣/١/٩؛ النهار، ٣ و ١٩٨٢/١٢/١٧، ٣ و ١٩٨٣/٢/١٢). وبشكلت مجمل هذه الوقائع الاثبات القاطع على أن الاحتلال يواصل تنفيذ «سياسة الأمر الواقع»، بعيدا عن مجرى المفاوضات بجولاتها التي تجري مرتين كل اسبوع، ولم يتمكن العدو المحتل من احراز بعض التقدم في مخططاته، دون تصعيد ممارساته القمعية ضد المواطنين.

الممارسات القمعية

إن سجل الممارسات القمعية لقوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف المناطق اللبنانية المحتلة،

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير (من ١٩٨٢/١٢/١ الى ١٩٨٣/٢/١٠)، يظهر استعمال كافة الاساليب من مداهمات، وحظر تجول، ومحاصرات، واعتقالات جماعية وعشوائية، الخ... التي اشتهرت بها قوات الاحتلال في ممارساتها ضد سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. وتجدر الاشارة إلى أن الاغتيالات التي ارتكبت في المناطق اللبنانية المحتلة ضد الفلسطينيين خاصة، وضد الوطنيين اللبنانيين، لم تدخل في هذا السجل المخصص للاعمال التي نفذتها قوات الاحتلال علنا ومباشرة. ولكن، هذا لا يعني أن سلطات الاحتلال غير مسؤولة عنها مباشرة حتى ولو كانت اليد المنفذة من جماعات سعد حداد، أو «الحرس الوطني»، او «القوات اللبنانية» التي جددت نشاطها في المناطق المحتلة مع دخول قوات الاحتلال اليها؛ فجميع هذه الفئات تقع تحت سيطرة الاحتلال، فمثلا، لا يمكن التصديق أن السيارات العسكرية التي تستطيع لفترات طويلة التجول في شوارع مدينة صيدا وضواحيها، وهي «تأمر» عبر مكبرات الصوت جميع الفلسطينيين التوجه نحو مخيم عين الحلوة، تتجول من دون معرفة سلطات الاحتلال او بالرغم عنها لانها «غير قادرة» على ردعها. وان تكرار احداث الاغتيالات يشكل دليلا قطعيا على انها تدخل ضمن عمل جماعي ومنظم، يخدم سياسة التهجير الاسرائيلية لفلسطينيي الجنوب. ولنذكر أن الاغتيالات اثارت قلق وكالة «الاونروا» التي اصدرت في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٣، بيانا في لبنان جاء فيه ان خمس عشرة جثة، معظمها للاجئين الفلسطينيين، عثر عليها بالقرب من مخيم اللاجئين في صيدا في جنوب لبنان خلال الاسبوعين الماضيين ومن بينها ثلاث جثث محترقة وجثة مقطعة لفتى، وان احد الضحايا هو من سكان مخيم برج الشمالي قرب صور. وأضاف البيان، ان هناك عمليات تهجير بالقوة للفلسطينيين من القرى القريبة من صيدا الى داخل المخيمات، واشار إلى ان ٦٠ عائلة فلسطينية تقيم في العدوسية وغيرها من القرى قرب صيدا تلقت انذارات من الميليشيات المسيحية في (يومي ٩ و ١٠ شباط (فبراير) ١٩٨٢) باخلاء المنطقة خلال ٢٤ ساعة والتوجه إلى مخيمي عين الحلوة والوشيدية (النهار، ١٢/٢/١٩٨٣؛ السفير، ١٣/٢/١٩٨٣). وتكاثرت التقارير الصحافية حول أعمال «القوات اللبنانية» خاصة، ضد الفلسطينيين في الجنوب. ولقد جاء في تقرير نشرته «وكالة فرانس برس»، في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣، «ذكر مسؤول محلي في أجهزة الأمن الكتائبية لوكالة فرانس برس أن 'القوات اللبنانية' اصدرت أمرا إلى جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في صيدا وضواحيها بمغادرة منازلهم للاقامة في مخيم عين الحلوة. أضاف هذا المسؤول، واسمه ابراهيم، أن هذا القرار اتخذه قائد 'القوات اللبنانية' في منطقة صيدا يوم ٤ كانون الثاني (يناير) الماضي، وانه حتى الآن طرد نصف الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة صيدا ويتراوح عددهم بين ثلاثة آلاف واربعة آلاف فلسطيني» (السفير، ٦/٢/١٩٨٣). ولقد أكد مسؤول اللجنة الفرعية للصليب الأحمر الدولي في صيدا مسؤولية قوات الاحتلال عما يرتكب ضد الفلسطينيين في الجنوب، قائلا «لا يمكن عمل اي شيء في صيدا بدون موافقة الاسرائيليين، الذين لم يفعلوا شيئا لوقف عملية التخريف مخالفين، بذلك، اتفاقية جنيف الرابعة حول حماية القوات المحتلة للسكان المدنيين» (المصدر نفسه). وبنتيجة هذه الجرائم، المضافة إلى اعمال القمع الاسرائيلية، يعيش سكان المناطق اللبنانية المحتلة في جو من الاختناق والاضطهاد، يزداد سوءا يوما بعد يوم.

جدول بالممارسات القمعية لقوات الاحتلال في المناطق اللبنانية

٢/١٢/١٩٨٢: مداهمة منزل فارس فايق، احد المسؤولين عن «الحزب التقدمي الاشتراكي» في منطقة راشيا، واعتقاله لمدة أسبوع.

٣/١٢/١٩٨٢: اعتقال عفيف شعيب، العضو في «الدفاع المدني» في النبطية، من منزله في بلدة الشرقية.

٣/١٢/١٩٨٢: مداهمة أحياء صيدا القديمة واعتقال العديد. شاركت قوة تابعة لسعد حداد في هذه العملية القمعية.

٤/١٢/١٩٨٢: قوة من جماعة حداد تداهم منطقة النبطية وتعتقل خمسة مواطنين.

٧/١٢/١٩٨٢: مداهمة عدد من المنازل في

مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في لبنان

ستون عملية مسلحة في شهرين

شهدت المناطق اللبنانية المحتلة إثر الاجتياح الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، تصعيدا ملحوظا للمقاومة التي تشنها القوى الوطنية ضد الاحتلال. فتجلى ذلك على صعيد كثافة وحجم ونوعية العمليات ضد مواقع العدو في مختلف اماكن تواجده: في الجنوب، والجبل، والبقاع. كما بدأت المقاومة السياسية تنتظم، إذ اخذت حركات الاحتجاج تنطلق، على الرغم من استمرار الممارسات القمعية واشتدادها.

وتراقق هذا التصعيد في مقاومة الاحتلال مع بدء المفارضات الثلاثية، اللبنانية — الاسرائيلية — الاميركية، التي شكلت مرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الاراضي اللبنانية المحتلة ليس، فقط، لتناولها مسائل جوهرية (انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، الترتيبات الامنية التي تطالب بها اسرائيل، أو العلاقات الثنائية المستقبلية بين لبنان والكيان الصهيوني) بل لانها شكلت دافعاً للحكومة الاسرائيلية كي تسارع في إقامة «الامر الواقع» الذي بدأت ملامحه ترتسم منذ اللحظات الأولى للاجتياح، بل وقبل ذلك بكثير، منذ ان اقامت هذه الحكومة علاقات تعاون عسكرية — سياسية مع «القوات اللبنانية»، ومنذ ان نجحت في تكوين ما يسمى بـ «جيش لبنان الحر»، واستطاعت السلطات الاسرائيلية من خلال هذه الروابط مع فئات لبنانية داخلية، ان تباشر قبل اجتياحها الاخير، في مشروعها الرامي إلى السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية على لبنان عامة، والجنوب خاصة. ولكن، عندما بدأت المفاوضات الثلاثية، خطت قوات الاحتلال خطوات متقدمة على صعيد التحكم عسكريا بالجنوب بشكل خاص، وكذلك التحكم به سياسيا. وتمحورت هذه الخطوات باتجاه استبدال الوجود الاداري اللبناني، بشقيه العسكري (الامني) والمدني، بمؤسسات مرتبطة مباشرة مع الحكم العسكري الاسرائيلي.

إقامة «الحرس الوطني» و «اللجان المحلية»

وخلال فترة قصيرة، اقامت قوات الاحتلال في المناطق اللبنانية الحدودية التي تحتلها هيكلية إدارية رديفة للمؤسسات اللبنانية، الامنية والمدنية، ترتكز على «الحرس الوطني» و «اللجان المحلية»، بينما واصلت توسيع منطقة نفوذ سعد حداد. ولقد سعت الى تهيئة الظروف الملائمة لانشاء مثل هذه الهيكلية، حتى قبيل انتهاء المعارك في الجنوب حين أجبرت اللبنانيين الجنوبيين في تموز (يوليو) ١٩٨٢ على سحب «أوراق ثبوتية جديدة» من مراكزها، وقامت بتجريد قوى الامن الداخلي اللبنانية من سلاحها، وادخلت جماعات سعد حداد إلى ثكنات الجيش اللبناني في الجنوب. ولم يكن إعلان الأخير، في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٨٢، عن استعداده «لضم كافة المناطق

فلسطين العدد ١٣٦-١٣٧ ، آذار (مارس) — نيسان (ابريل) ١٩٨٣

التي أخذها الجيش الاسرائيلي الى لبنان الحر، الذي سيمتد من «النهر الأولي ولغاية بحيرة القرعون» (جيروزاليم بوست، ١١/٧/١٩٨٢) إلاّ تعبيرا عن التخطيط الاسرائيلي لسلخ المناطق الجنوبية المحتلة عن الكيان الوطني اللبناني. وفعلاً، وبعد اقل من شهرين من انعقاد الجلسة الأولى للمفاوضات في خلدة في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، حققت قوات الاحتلال، أحد الشروط التي كانت قد طرحتها على طاولة المفاوضات حين أصبح سعد حداد، منذ اوائل شباط (فبراير) ١٩٨٣، مسيطراً على منطقة تمتد في عمق ٤٥ كلم، اي على المنطقة التي تدخل ضمن الترتيبات الأمنية التي يطالب بها المفاوض الاسرائيلي (النهار، ٤/٢/١٩٨٣). ويحقق حداد سيطرته على هذه المنطقة عبر الوسائل المختلفة التي حددتها قوات الاحتلال، وأهمها:

□ انتشار الحواجز الثابتة، إما عبر إقامة الحواجز الجديدة أو عن طريق استلام بعض حواجز الاحتلال الثابتة. لنذكر، على سبيل المثال، الحواجز الثابتة التي اقامها سعد حداد على مداخل صيدا الشرقية والشمالية والجنوبية حيث اقام، في ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، حاجزا ثابتا عند مفرق محلة القنائية على طريق صيدا ــ جزين بعد أن كان قد اقيم حاجزان على جسري الأولي والزهراني، وحاجز آخر عند المفرق المؤدي إلى بلدة علمان وقرى الشوف الأسفل؛ وكذلك الحاجزان الثابتان في كل من ابو الأسود وقرب مفرق القاسمية ــ صور، اللذان تسلمهما من جيش الاحتلال، في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢.

□ إقامة المراقع الجديدة، مثل موقع الدبابات الذي اقامه حداد قرب قرية مجدليون شمالي مدينة صور حيث نقل إليها مقره.

□ زيادة عناصر العصابات الحدودية. ولقد اتخذت قوات الاحتلال، عشية الجلسة الأولى للمفاوضات الثلاثية، قراراً بزيادة أفراد العصابات الحدودية إلى ثلاثة آلاف عنصر، وذلك، كخطوة أولى نحو تكوين «جيش لا يقل تعداده عن خمسين الف عنصر» (كما جاء في تصريح سابق لحداد، إلى صحيفة «جيروزاليم بوست» في ١١/٧/١٩٨٢، والذي سيتم تمويله عبر الضرائب المفروضة على مرافىء صيدا وصور، وعلى مصفاة الزهراني. واستنادا لهذا القرار، اعلن حداد، في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، فتح باب الخدمة في صفوف «جيشه» وقام باستقبال «المجندين» الجدد في ثكنتي مرجعيون وبنت جبيل، حيث أبلغهم بأنه سيطبق عليهم النظام العسكري اللبناني في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣. (لمزيد من التفاصيل انظر: السفير، ٢ و ٣ و ٢٤/١٢/١٩٨٢، ٢٠/١/١٩٨٢؛ النهار، ٥/١٢/١٩٨٢، ٤ و ٩/٢/١٩٨٣). ولكن، لقي سعد حداد، ومنذ الآن، جهازاً مقبلاً على مساندته في «مهامه الأمنية»، هو «الحرس الوطني»، الذي اصبح عناصره يعرفون تحت المصطلح الغربي «كوابي» (مأخوذ من الأحرف الأولى لعبارة «المدنيون المسلمون والمنظمون من قبل اسرائيل») أو المصطلح «لوف» («المسلمون المحليون الذين يرتدون الملابس العسكرية الاسرائيلية»).

ان قوات الاحتلال فرضت، خلال الأشهر الأخيرة، تنظيم «الحرس الوطني» في اقضية: حاصبيا، ومرجعيون، وحددت، عبر لقاءات مع مخاتير القرى ورؤساء البلديات، الأسس التي يقوم عليها هذا التنظيم. ويستخلص، بأن على كل قرية «تأمين» مجموعة من عشرة إلى عشرين عنصراً، يقولون «مهمات امنية» ضمن حدود القرية (مثل: تسيير الدوريات، تشغيل الحراسة وحواجز محلية)، ويجمعهم مقر دائم في وسطها؛ فهم «متفرغون» ورواتبهم تدفع من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ويتقاضونها من ضباط الاحتلال. ويبدو ان الاحتلال يسعى إلى وضع هذا «الحرس الوطني» تحت امرة سعد حداد المباشرة، وقد قررت «اللجنة العليا» (انشئت في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٨٣، وهي عبارة عن تجمع صغير من «ممثلين» للقرى الحدودية والقطاع الأوسط) ان يفرز لكل مقر من «الحرس الوطني» مسؤول عسكري من النابعين لسعد حداد، يقوم بترتيب الدوريات وشؤون الحراسة المحلية. وان قوات الاحتلال التي تنظر إلى كل قرية على انها «وحدة امنية» نظرت أيضاً إليها على أنها «وحدة مدنية». ولذلك فان تنظيم «اللجان المحلية» قائم على اسس شبيهة بتنظيم «الحرس الوطني»: اي، تعميم

وجودها في كل قرية وتأمين عناصرها من أبناء القرية، الخ... ولا تختلف عنه إلا بالمهام المدنية والمتعلقة بالشؤون الحياتية التي حددت لها (مثل تعبيد الشوارع والاشراف على المشاريع الزراعية والاقتصادية) على أن تكون سلطات الاحتلال هي المرجع فيما يخص القرارات النهائية. وعبر «اللجان المحلية» و «الحرس الوطني» تفرض قوات الاحتلال سيطرتها على كل قرية من قرى المناطق الجنوبية المحتلة (لمزيد من التفاصيل انظر: السفير، ٧ و١٠ و ١٩٨٣/٢/١١؛ النهار، ٧ و ١٩٨٣/٢/١٤. وذلك كان هدف الاستمارة التي وزعتها على جميع مخاتير ورؤساء بلديات اقضية: النبطية وراشيا الوادي والبقاع الغربي وحاصبيا. ولقد احتوت هذه الاستمارة اسئلة تدخل في تفاصيل مختلف القضايا الحياتية والسياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية الخاصة بكل قرية (انظر النص الكامل للاستمارة في السفير والنهار، ١٩٨٣/٢/٤).

وتجدر الاشارة إلى أنه لا يمكن تحديد العدد الحالي للمجموعات المحلية المسلحة و «اللجان المحلية»؛ ولقد أشارت بعض التقارير الصحافية، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، إلى وجود أحد عشر مقراً «للحرس الوطني» في منطقة تواجد قوات الطوارئ الدولية في الجنوب، كما أنه علم ان هذا «الحرس» قد باشر في بعض المناطق إقامة حواجز ثابتة له، مثل الحاجز الثابت «للحرس الوطني» على مدخل بلدة مرج الزهور الذي أقيم في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣. ولكن، مجرد وجود مشروع لاقامة ركائز إدارة مرتبطة بسلطات الاحتلال بشكل، بحد ذاته، خطراً يهدد الكيان الوطني برمته، خاصة ان الاحتلال لن يتردد في استعمال اساليب القمع والارهاب لفرض هذا المشروع بالقوة، كأمر واقع.

فلنذكر، على سبيل المثال، التهديدات التي اطلقها الحاكم العسكري لمنطقتي راشيا وحاصبيا لدى استدعائه، في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣، جميع مخاتير قرى منطقة راشيا الوادي لاجبارهم على تشكيل «حرس وطني» و «لجنة محلية» في كل قرية، ومما قاله لهم ان عليهم «تنفيذ كل ما تطلبه اسرائيل من الأهلين لانهم يخضعون لسلطة عسكرية قائمة ولا مجال للبحث في هذا الشأن» (السفير، ١٩٨٣/٢/١٢). وتتخطى الضغوطات التهديدات الكلامية لتشمل الاعتقالات؛ فمثلاً، قامت قوات الاحتلال باعتقال أحد قياديي حركة «امل»، ابو علي رحماني، في قرية حبوش، لرفضه الموافقة على انشاء «لجنة محلية» (تقرير لصحيفة الواشنطن بوست، نقلاً عن السفير، ١٩٨٣/١/٢٨). والى جانب اساليب القمع، تملك قوات الاحتلال وسيلة لا تقل عنها أهمية، هي خلق فراغ إداري لبناني رسمي في المناطق المحتلة. ويلاحظ أنها قامت في الفترة الأخيرة بتصعيد اعتداءاتها على المؤسسات اللبنانية، مستخدمة كافة الوسائل؛ فعلى سبيل المثال، الزمت عناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي الحصول على تصاريح من الحاكم العسكري في حاصبيا أوجب جفين لدى التنقل بين المناطق (في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢)؛ ومنعتهم من دخول المنطقة الجنوبية بعبور الجسر الأولي (في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٣)؛ وابلغت رؤساء البلديات ومخاتير القرى في الجنوب بانها ستدير شؤون المؤسسات الرسمية وتقوم بدفع رواتب الموظفين (في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢)؛ وابلغت مخاتير القرى في البقاع الغربي بانها ستزودهم بأختام اسرائيلية للمصادقة على افادات المواطنين (في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣). ذلك الى جانب احتلالها المراكز الرسمية ومنع الموظفين من ممارسة واجباتهم. فبعد احتلال سرايا راشيا بقوة السلاح وسرايا حاصبيا ومعظم فروع صيدا، اقدمت على احتلال سرايا جب جنين في اوائل شباط (فبراير) ١٩٨٣)، (لمزيد من التفاصيل انظر: السفير ٩ و ١٩٨٢/١٢/١٥، ١٩٨٣/١/٩؛ النهار، ٢ و ١٩٨٢/١٢/١٧، ٣ و ١٩٨٣/٢/١٢). وشكلت مجمل هذه الوقائع الاثبات القاطع على ان الاحتلال يواصل تنفيذ «سياسة الأمر الواقع»، بعيداً عن مجرى المفاوضات بجولاتها التي تجري مرتين كل اسبوع. ولم يتمكن العدو المحتل من احراز بعض التقدم في مخططاته، دون تصعيد ممارساته القمعية ضد المواطنين.

الممارسات القمعية

إن سجل الممارسات القمعية لقوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف المناطق اللبنانية المحتلة،

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير (من ١٩٨٢/١٢/١ الى ١٩٨٣/٢/١٠)، يظهر استعمال كافة الأساليب من مداهمات، وحظر تجول، ومحاصرات، واعتقالات جماعية وعشوائية، الخ... التي اشتهرت بها قوات الاحتلال في ممارساتها ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. وتجدر الاشارة إلى ان الاغتيالات التي ارتكبت في المناطق اللبنانية المحتلة ضد الفلسطينيين خاصة، وضد الوطنيين اللبنانيين، لم تدخل في هذا السجل المخصص للاعمال التي نفذتها قوات الاحتلال علنا ومباشرة. ولكن، هذا لا يعني ان سلطات الاحتلال غير مسؤولة عنها مباشرة حتى ولو كانت اليد المنفذة من جماعات سعد حداد، او «الحرس الوطني»، او «القوات اللبنانية» التي جددت نشاطها في المناطق المحتلة مع دخول قوات الاحتلال اليها؛ فجميع هذه الفئات تقع تحت سيطرة الاحتلال، فمثلا، لا يمكن التصديق ان السيارات العسكرية التي تستطيع للفترات طويلة التجول في شوارع مدينة صيدا وضواحيها، وهي «تامر» عبر مكبرات الصوت جميع الفلسطينيين التوجه نحو مخيم عين الحلوة، تتجول من دون معرفة سلطات الاحتلال او بالرغم عنها لانها «غير قادرة» على ردعها. وان تكرار احداث الاغتيالات يشكل دليلا قطعيا على انها تدخل ضمن عمل جماعي ومنظم، يخدم سياسة التهجير الاسرائيلية لفلسطينيي الجنوب.

ولنذكر ان الاغتيالات اثارت قلق وكالة «الأونروا» التي أصدرت في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٣، بيانا في فيينا جاء فيه ان خمس عشرة جثة، معظمها للاجئين الفلسطينيين، عثر عليها بالقرب من مخيم اللاجئين في صيدا في جنوب لبنان خلال الاسبوعين الماضيين ومن بينها ثلاث جثث محترقة وجثة مقطعة الى، وان احد الضحايا هو من سكان مخيم برج الشمالي قرب صور. واضاف البيان، ان هناك عمليات تهجير بالقوة للفلسطينيين من القرى القريبة من صيدا الى داخل المخيمات، واشار إلى ان ٦٠ عائلة فلسطينية تقيم في العدوسية وغيرها من القرى قرب صيدا تلقت انذارات من الميليشيات المسيحية في (يومي ٩ و ١٠ شباط (فبراير) ١٩٨٣) باخلاء المنطقة خلال ٢٤ ساعة والتوجه إلى مخيمي عين الحلوة والرشيدية (النهار، ١٩٨٣/٢/١٢؛ السفير، ١٩٨٣/٢/١٢). وتكاثرت التقارير الصحافية حول اعمال «القوات اللبنانية» خاصة، ضد الفلسطينيين في الجنوب. ولقد جاء في تقرير نشرته «وكالة فرانس برس»، في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣، «ذكر مسؤول محلي في أجهزة الأمن الكتائبية لوكالة فرانس برس أن 'القوات اللبنانية' اصدرت أمرا إلى جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في صيدا وضواحيها بمغادرة منازلهم للاقامة في مخيم عين الحلوة». اضاف هذا المسؤول، واسمه ابراهيم، ان هذا القرار اتخذه قائد 'القوات اللبنانية' في منطقة صيدا يوم ٤ كانون الثاني (يناير) الماضي، وانه حتى الآن طرد نصف الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة صيدا ويتراوح عددهم بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف فلسطيني» (السفير، ١٩٨٣/٢/٦). ولقد اكد مسؤول اللجنة الفرعية للصليب الأحمر الدولي في صيدا مسؤولية قوات الاحتلال عما يرتكب ضد الفلسطينيين في الجنوب، قائلا «لا يمكن عمل أي شيء في صيدا بدون موافقة الاسرائيليين، الذين لم يفعلوا شيئا لوقف عملية التخويف مخالفين، بذلك، اتفاقية جنيف الرابعة حول حماية القوات المحتلة للسكان المدنيين» (المصدر نفسه). وبنتيجة هذه الجرائم، المضافة إلى أعمال القمع الاسرائيلية، يعيش سكان المناطق اللبنانية المحتلة في جو من الاختناق والاضطهاد، يزداد سوءا يوما بعد يوم.

جدول بالممارسات القمعية لقوات الاحتلال في المناطق اللبنانية

١٩٨٢/١٢/٢: مداهمة منزل فارس فايق، احد المسؤولين عن «الحزب التقدمي الاشتراكي» في منطقة راشيا، واعتقاله لمدة أسبوع.

١٩٨٢/١٢/٣: اعتقال عفيف شعيب، العضو في «الدفاع المدني» في النبطية، من منزله في بلدة الشرقية.

١٩٨٢/١٢/٣: مداهمة أحياء صيدا القديمة واعتقال العديد. شاركت قوة تابعة لسعد حداد في هذه العملية القمعية.

١٩٨٢/١٢/٤: قوة من جماعة حداد تداهم منطقة النبطية وتعتقل خمسة مواطنين.

١٩٨٢/١٢/٧: مداهمة عدد من المنازل في

قبر شمون واعتقال كل من: وفيق وهبي، وفيق مكارم، وإرسال الطالب المعتقل عفيف عبيد من مركز التحقيق في منطقة قبر شمون الى معتقل «انصار».

١٩٨٢/١٢/٨: اعتقال مائة وخمسين مواطنا من صيدا اثر عملية قمع واسعة، فقد طوقت المدينة فجرا بواسطة الأسلاك الشائكة المدعمة بنقاط حراسة ومراقبة، بينما أقيمت عشرات الحواجز الثابتة على الطرقات الرئيسية والفرعية وعلى المفارق اضافة الى المدخلين، الجنوبي والشمالي للمدينة. وقامت دوريات مؤللة من الشرطة العسكرية الاسرائيلية باستجواب المارة ومعها لوائح بأسماء عدد من الاشخاص جرى اعتقال بعضهم. وادعى ناطق عسكري اسرائيلي ان حملة الاعتقالات «لا تشمل إلا المشبوهين المتهمين بدعم المنظمات».

١٩٨٢/١٢/١٣: اعتقال أبو حسن برو، من بلدة الشرقية، منطقة النبطية، واقتياده الى معتقل «انصار».

١٩٨٢/١٢/١٣: مداهمة بعض المنازل في بلدة حاروف.

١٣ ــ ١٩٨٢/١٢/١٤: محاصرة بلدة جبشيت ليومين متتاليين؛ ومن بين المنازل التي جرت مداهمتها، منزل العلامة الشيخ راغب حرب الذي كان خارج البلدة. (جرى اعتقاله فيما بعد).

١٩٨٢/١٢/١٧: حملة اعتقالات واسعة في مدينة النبطية. تم توزيع المعتقلين ما بين المراكز العسكرية الاسرائيلية ومعتقل «انصار».

١٩ ــ ١٩٨٢/١٢/٢٠: محاصرة بلدة القليلة، في قضاء صور، بعد ساعات من انتهاء الاحتفال الذي أقيم لمناسبة افتتاح معرض الكتب الاسلامية، الذي حضره المفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الأمير قبلان وعضو قيادة حركة «أمل» السيد داود داود والسيدة رباب الصدر شرف الدين، وساهمت في احيائه «كشافة الرسالة الاسلامية». واعتقل كل من: ناصر أبو خليل، وسليمان أبو خليل، وعلي يوسف، ونعمان ابو خليل، وخضر حسن، ومحمد أبو خليل. وبحث جنود الاحتلال عن قادة «كشافة الرسالة الاسلامية» في البلدة لاعتقالهم، وهم: خليل أبو خليل، وحسين عقيل، وعدنان سرور.

١٩٨٢/١٢/٢١: تطويق بلدة العرب، قرب العاقبية، على طريق صيدا ــ صور، وتفتيش عدد من المنازل، على يد مجموعة محلية مسلحة. ولقد توفي حسين النمري (٦٥ عاما) نتيجة الضرب الذي تعرض له.

١٩٨٢/١٢/٢٢: بدء، باتخاذ اجراءات مشددة في مناطق البقاع الغربي والشرقي وحاصبيا، منها التحقيق مع عشرات من المواطنين وتعبئة استمارة خاصة بكل واحد منهم، تحتوي على أسئلة مفصلة حول سيرته الشخصية، ووضعه العائلي، وظروفه المعيشية، ولقد ارفقت بكل استمارة صورة شمسية.

١٩٨٢/١٢/٢٢: مداهمة قرى البيرة والرفيد وجب جنين وكامد اللوز، واعتقال عدد من المواطنين، ثم نقل البعض منهم إلى معتقل «انصار».

١٩٨٢/١٢/٢٢: تمشيط تلال وبساتين ابل السقي، وسوق الخان، والديماس، لساعات عدة، في محاولة لارهاب المواطنين.

١٩٨٢/١٢/٢٦: حملة اعتقالات واسعة في منطقة راشيا الوادي، التيد العشيرات للتحقيق الأولي، وبقي قيد الاعتقال ثلاثة مواطنين من كامد اللوز، هم: محمد نايف غندور، ومحمد عثمان، وماجد محمد عنقة، نقلوا الى جهة مجهولة.

١٩٨٣/١/٢: مداهمة بلدة حبوش واعتقال ثلاثة عناصر من حركة «أمل»، عرف منهم أبو علي الروماني.

١٩٨٣/١/٧: مداهمة بناية سامر العلي في ضاحية بلدة القياعة، شرقي مدينة صيدا. اعتقال بعض المواطنين بحجة «التحقيق» معهم.

١٩٨٣/١/١٢: تطبيق اجراءات أمنية مشددة على طول الخط الساحلي الجنوبي ومنطقة النبطية ــ عربصاليم ــ الوادي الأخضر. وتزويد الدوريات الاسرائيلية بمعدات الكترونية حديثة. وقد أفاد مصدر عسكري اسرائيلي ان التدابير المتخذة مشابهة للتي طبقت في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ لمكافحة عمليات المقاومة.

١٩٨٣/١/١٧: مداهمة بلدة الخرايب واعتقال كل من: أحمد حسين عكوش، علي أمين عكوش، أحمد علي عكوش (أفرج عنه بعد ثمانية أيام)، علي عبد الله عكوش، وأحمد عكوش.

١٩٨٣/١/١٧: مداهمة كل من بلدتي حاروف

وجبشيت، قضاء النبطية. اعتقل في البلدة الأولى كل من: صبحي عطوي وشقيقه المعروف بـ «أبو ماجد»، وحسين حرفوص؛ كما اعتقل في البلدة الثانية كل من: الحاج عبد الرحيم حرب، احمد بهجة وعلي بهجة، وقد أفرج عن الثلاثة بعد ثلاثة أيام من الاعتقال.

١٨/١/١٩٨٣: حملة اعتقالات واسعة في مدينة عالية وقرى مجاورة عدة، أسفرت عن اعتقال العديد من المواطنين، عرف منهم: حسام حسان، فريد فليحان، سليم ابو حمرا، عاطف الدنف، نعيم بركة، نديم مصطفى العريضي (والأخير من بلدة بيصور).

١٨/١/١٩٨٣: اعتقال احمد حسن قانصوه من منزله في بلدة ارزي.

١٨/١/١٩٨٣: حملة تفتيش ومداهمات في شارع «مستشفى دلاعة» على بعد مائة متر من سرايا صيدا المحتل، واعتقال ستة مواطنين لم تعرف أسماؤهم. وقد اتخذت قوات الاحتلال تدابير أمنية مشددة على مداخل صيدا والزهراني وصور.

١٩/١/١٩٨٣: تطويق بلدة كفرملكي، قضاء صيدا، واقتحام عشرات المنازل. اعتقل كل من احمد حمود حمود، وعلي ابراهيم حسن، وعلي عبد الرسول صوان.

٢٠/١/١٩٨٣: اعتقال حمد أبو ملا، في بلدة المجيدلة، قضاء راشيا.

٢١/١/١٩٨٣: مداهمة بلدة جبشيت، قضاء النبطية، للمرة الثانية في أقل من أسبوع. وقد اعتقل أمين سر نقابة مزارعي كروم الزيتون في الجنوب، مصطفى عباس فحص، الذي أمضى خمسة عشرة يوما في معتقل «انصار» قبل الافراج عنه في ٢ شباط (فبراير) ١٩٨٣.

٢١/١/١٩٨٣: تطويق الأحياء المحيطة بشارع «مستشفى دلاعة» في صيدا، واعتقال العديد من المارة.

٢٢ ــ ٢٤/١/١٩٨٣: حملة اعتقالات واسعة في منطقة الزهراني لثلاثة أيام على التوالي، بعد أن عززت قوات الاحتلال حواجزها الثابتة والطيارة. لم يعرف عدد المعتقلين.

٢٦/١/١٩٨٣: مداهمة بلدتي البيرة والرفيد، في منطقة راشيا الوادي. وقد اعتقل عشرون مواطنا، عرف منهم: احمد شرقية، وأحمد عياش، ويوسف حجار، وحسين جحا نقلوا جميعاً الى جهة مجهولة.

٢٦/١/١٩٨٣: نسف منزل من طبقتين على طريق صيدا ــ صور، قبالة ابو الأسود، بحجة منع المقاتلين من استخدامه. والمنزل ملك محمود متيرك من بلدة الزرارية.

٢٦/١/١٩٨٣: مداهمة حي الصباغ في صيدا. وقد اعتقل كل من نزيه عادل بياعة وشقيقه أسامة عادل بياعة بحجة «التحقيق» معهما.

٢٧/١/١٩٨٣: مداهمة بلدة الغازية حيث اعتقل سبعة من الأهالي. وحملة تفتيش واسعة في المحلات والمنازل والبساتين في جوار البرغلية وشبريحا قرب مدينة صور.

٢٨/١/١٩٨٣: اعتقال عدد من المواطنين إثر اجراءات أمنية مشددة في مناطق الجنوب كافة، تميزت باقامة حواجز في منطقة الزهراني وقطع الطريق بين بلدتي دير الزهراني وزفتا.

٢٨/١/١٩٨٣: أعلن نبيه بري، رئيس حركة «امل»، ان قوات الاحتلال قامت، في الآونة الأخيرة، باعتقال مسؤول حركة «أمل» في تبنين، ولجنة «امل» في بلدة شقراء ومسؤول «امل» في حناويه، ومسؤول بلدة دير الزهراني، كما اقدمت على اعتقال سبعة عناصر من حركة «أمل» في بلدة الغازية فضلا عن سبعة آخرين نقلوا الى معتقل «انصار» وما زالوا موجودين هناك، وغيرهم من وجهاء القرى والمدن الجنوبية، في محاولة فرض لجان القرى والمخافر الأمنية لاسرائيلية (السفير والنهار، ٢٩/١/١٩٨٢).

٣٠/١/١٩٨٣: تعزيز الدوريات الراجلة والمؤللة في منطقة صور وضواحي الغازية وصيدا.

٣١/١/١٩٨٣: محاولة إرهاب المواطنين حيث قامت قافلة من أربع آليات وسيارتي جيب بالتقدم نحو حي الليلكي في الضاحية الجنوبية لبيروت، ومشطت قوة أخرى مناطق صحراء الشويفات واحياء الليلكي والسلم بالرشاشات الثقيلة.

١/٢/١٩٨٣: محاولة جديدة للتقدم في اتجاه منطقة صفير، في الضاحية الجنوبية، قامت بها وحدتان اسرائيليتان. وأدت هذه العملية الارهابية الى بث الرعب في نفوس المواطنين، حيث غادر بعض العائلات وخلت الطرقات من المارة

والسيارات وأقفلت المحال التجارية والمعامل في المنطقة.

١٩٨٣/٢/١: استئناف عمليات التفتيش والمداهمة في مدينة صيدا، حيث عززت قوات الاحتلال اجراءاتها الأمنية التعسفية. وعرف من بين المعتقلين: هشام سعد، من بلدة المغيرية في القليم الخروب، ولا يزال مصيره مجهولا على الرغم من قيام اهله بمراجعة سلطات الاحتلال في صيدا.

١٩٨٣/٢/١: فرض منع التجول، من الخامسة بعد الظهر الى الخامسة صباحا، في بلدة كامد اللوز.

١٩٨٣/٢/٢: محاولة قوتين اسرائيليتين، تتألف كل منهما من مجنزرتين وسيارة جيب، التقدم نحو حي السلم في الضاحية الجنوبية لبيروت، وقيامها بتمشيط الأحياء الواقعة غربي طريق صيدا القديمة، بالرشاشات الثقيلة.

١٩٨٣/٢/٢: حملة تفتيش في بلدة شحيم بحثا عن بعض «المطلوبين».

١٩٨٣/٢/٣: عملية تمشيط بالرشاشات الثقيلة في اتجاه أحياء، الليلكي وسقي الحدث وحي السلم، في الضاحية الجنوبية لبيروت، نفذتها قوة اسرائيلية من اربع ملالات معززة بعشرين من جنود المشاة.

١٩٨٣/٢/٤: حملة مداهمات وتمشيط في أحياء صيدا الداخلية وأسواقها.

١٩٨٣/٢/٤: تمشيط بلدة الصرفند وبساتينها.

١٩٨٣/٢/٦: استدعاء عضو مجلس قيادة حركة «امل»، داود داود، الى مقر الحاكم العسكري في صور، وابقاؤه قيد الاحتجاز والتحقيق يوما كاملا، وذلك بهدف منعه من المشاركة في مهرجان اقامته الحركة في بلدة معركة، بمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاد أحد عناصرها.

١٩٨٣/٢/١١: اعتقال سليمان أبو زرعا من راشيا، ونقله إلى جهة مجهولة.

١٩٨٣/٢/١٢: مداهمة ضواحي صيدا واعتقال عدد من المواطنين، نقلوا الى مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي، بحجة التحقيق معهم.

وظلت هذه الممارسات الفئات الوطنية اللبنانية التي صمدت في وجه الغزو الصهيوني والتي استطاعت تنظيم المقاومة ضد الاحتلال الناجم عنه. وتميزت المقاومة الوطنية بأخذها الطابع العسكري دون أن يهمل الجانب السياسي. ومن أبرز مظاهر ذلك، حملة الشعارات السياسية التي نفذها المناضلون في مدينة صيدا، في أوائل كانون الثاني (يناير) حيث قاموا بتغطية معظم جدران المدينة بشعارات تدعو إلى انشاء «الجبهة الوطنية اللبنانية» ضد الاحتلال وضد الفئات المتعاملة معه؛ وكذلك تحركات الاحتجاج التي نظمها مناضلو معتقل «أنصار» في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، وفي الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، وفي ٦ و ٧ شباط (فبراير) ١٩٨٣. وقد نظمت هذه التحركات على الرغم من محاولات السلطات المسؤولة عن المعتقل إرهابهم باطلاق النار عليهم، مما ادى، في حركةالاحتجاج الاولى، إلى سقوط كل من الشهيدين: محمد خليل ذياب (لبناني) وسهيل عمر ابو الكل (فلسطيني)، وإلى إصابة خمسة من المعتقلين اثناء حركة الاحتجاج الاخيرة، ومنهم ثلاثة حالاتهم خطيرة. أما لجنة أمهات وزوجات وأخوات المعتقلين والمفقودين والمخطوفين»، فقد تواصلت انشطتها، ومنها الاعتصام الذي نظمته اللجنة، في ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، للافراج عن جميع المعتقلين الوطنيين الموجودين لدى سلطات الاحتلال، أو الجيش اللبناني، او «القوات اللبنانية». وتوسع نضال اللجنة ليشمل المظاهرات، في(٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، والبيانات، في ٨ و ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ و ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣).

العمليات العسكرية

ولكن، يبقى الطابع العسكري هو الغالب حاليا، إذ تواصلت العمليات العسكرية ضد مواقع العدو الاسرائيلي منذ بداية الاحتلال وتصاعدت اثر اعلان القوى الوطنية اللبنانية موقفها الرافض من المفاوضات الثلاثية. ولقد ركزت القوى الوطنية اللبنانية على المخاطر الكامنة من جراء مثل هذه المفاوضات وفي ظل «سياسة الأمر الواقع» التي تنفذها قوات الاحتلال في الجنوب خاصة. فاصدر الحزب الشيوعي اللبناني، اثر اجتماع عقده المكتب السياسي للحزب، بيانا يحذّر «من الدخول في عملية تفاوض مباشر مع اسرائيل» (في ٢٤

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢). ومن جهتها، اعلنت منظمة العمل الشيوعي في لبنان، بلسان امينها العام، السيد محسن ابراهيم، عشية المفاوضات، ان «من حق الوطنيين اللبنانيين ومن واجبهم ان يعلنوا، منذ اللحظة، ان اية نتائج استسلامية تسفر عنها هذه المفاوضات، الجارية اليوم، من دون موافقتهم، لن تلزمهم وان تثنيهم عن النضال بكل الوسائل في سبيل منع اسرائيل من فرض علاقة سيطرة صهيونية خارجية — داخلية على لبنان تطيح بمقوماته الوطنية من اساسها» (في ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢). اما رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، السيد وليد جنبلاط، فقد أعلن انه «مع المفاوضات الجارية إذا حققت الانسحاب دون شروط» (في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣). واثر اجتماع موسع لحركة «امل»، شارك فيه مجلس القيادة، والمكتب السياسي وقيادات الاقاليم، صدر بيان يشير الى ان «التفاوض يجب ان يركز على الجنوب باعتباره الرقعة الأكثر تعرضا للمطامع والأخطار» ويطالب «بانسحاب اسرائيلي كامل دون قيد او شرط، كما ينص على ذلك القراران ٥٠٨ و ٥٠٩ الصادران عن مجلس الأمن الدولي» (في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣). واطلقت الهيئة السياسية لمجلس رئاسة وسكرتاريا حركة «المرابطون»، في بيان صدر اثر اجتماع مشترك، دعوة إلى القوى الوطنية «لرفض اطار المفاوضات الجارية لاستناده الى الشروط الاسرائيلية — الاميركية» (في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣)، (لمزيد من التفاصيل انظر السفير، ٢٥ و٢٩/١٢/١٩٨٢، ٨ و ٩ و ٢٢/١/١٩٨٣). وقد تجسد هذا الموقف الوطني في ستين عملية، شنت ضد قوات الاحتلال في الفترة ما بين ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ و ١٠ شباط (فبراير) ١٩٨٣، اي بمعدل عملية واحدة في اليوم؛ واقد اعلنت «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» (تأسست في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢) مسؤوليتها عن سبعة وثلاثين عملية، كما يظهر الجدول المدرج ادناه. وتميزت المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال الصهيوني، ليس فقط بوتيرتها وكثافتها، بل ايضاً بتنظيمها. فغالباً ما تكون العمليات من قبل مجموعات صغيرة (لا تزيد عن ثلاثة افراد)، مدربة ومسلحة جيداً، تستخدم الاسلحة الفردية والأسلحة المضادة للدروع (الـ«ار.بي.جي»)، وتستطيع ان تدرس طريق تقدمها وتمركزها، وتوقيت ضربها بأسلوب تكتيكي ناجح يعتمد على الاغارة، اي المباغتة والسرعة، ليضمن الانسحاب بدون أدنى خسائر، وقبل وصول تعزيزات العدو الى المكان. فلم تفلح قوات الاحتلال، حتى الآن، من أسر مقاتل شارك في هذه العمليات. وبينما تكبدها المقاومة الكثير من الاصابات في الجنود والآليات، لم يسجل سقوط شهداء إلا أثناء العملية التي شنت في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ضد قافلة عسكرية بالقرب من منطقة «كفرسيل»، على طريق عرمون — خلدة، حيث سقط شهيدان، وبتنظيمها العالي وتسليحها الممتاز، استطاعت المقاومة، ليس فقط توجيه أكثر من ضربة قاسية في يوم واحد وفي اماكن مختلفة، بل ايضاً تحديد أهداف مهمة، من الناحية العسكرية؛ فالقوافل والدوريات، هي من الأهداف التي تستطيع مهاجمتها دون صعوبات، خاصة أن المجموعات العاملة تقطن مناطق الاحتلال وهي متكيفة مع الظروف الناتجة عنه. ولم تنجح الاجراءات الأمنية المشددة التي تتخذها قوات الاحتلال من منع مقاتلي ومناضلي المقاومة، من متابعة كفاحهم.

جدول بعمليات المقاومة ضد قوات الاحتلال في لبنان

٢/١٢/١٩٨٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: القاء قنبلتين يدويتين على سيارة جيب عسكرية اسرائيلية قرب مرتفعات أرنون جنوب شرقي النبطية.

٢/١٢/١٩٨٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بقذائف الـ «آر.بي.جي» ورشقات الرشاشات على دورية اسرائيلية مكونة من سيارتي جيب قرب معمل غندور على طريق صيدا القديمة في الشويفات.

١٢/١٢/١٩٨٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالقنابل على سيارة جيب عسكرية لدى مرورها على طريق حبوش. اعترف الناطق العسكري الاسرائيلي بالعملية وباصابة جنديين من جرائها.

١٢ — ١٣/١٢/١٩٨٢: سمعت رمايات رشاشة ليل ١٢ — ١٣/١٢/١٩٨٢ في الجهة

الشرقية ــ الشمالية قرب «مدرسة قدموس» في منطقة جوار النخل في صور. ترددت انباء عن سقوط عدد من القتلى. اقامت قوات الاحتلال حواجز على طريق صور ــ صيدا، ومنعت في اليوم التالي طلاب المدرسة من الوصول إليها.

١٢/١٢/١٩٨٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، انفجار عبوة ناسفة في اوتوبيس اسرائيلي على نقطة الحدود في الناقورة. أصيبت موظفة في الجمارك الاسرائيلية بجروح. وروى شهود عيان ان الاوتوبيس كان خاليا لان الركاب كانوا ينتظرون عبور الحدود، وان الجنود قطعوا الطريق وفتشوا السيارات المتوقفة في مكان الحادث.

١٣/١٢/١٩٨٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار لغم في سيارة جيب عسكرية لدى مرورها على الطريق التي تربط منطقة عين عطا بالكفير، شرقي بلدة حاصبيا. تحطمت السيارة واصيب الجنديان اللذان كانا فيها بجروح خطيرة. واعترف الناطق العسكري الاسرائيلي بالعملية قائلاً: «ان جنديا اسرائيليا اصيب بجروح نتيجة انفجار لغم ارضي شرقي حاصبيا». وأضاف ان التحقيق بدأ «لمعرفة ما إذا كان اللغم زرع حديثا». وقامت قوات الاحتلال بمداهمة عدد من المنازل في عين عطا، في ١٥/١٢/١٩٨٢، واعتقلت كل من: شبل ابو عاصي، وفريد القاضي، وفواز غزالي، وعدنان زيدان، وفواز غازي، وخزاعي زيدان، واحتجزتهم في «معسكر انصار» لمدة اربعة ايام بعد التحقيق معهم في مقر القيادة العسكرية في حاصبيا.

١٣ ــ ١٤/١٢/١٩٨٢: اشتباك بين الاسرائيليين ومجموعة من المقاتلين الفلسطينيين ليلا قرب مدرسة كامد اللوز، في البقاع الغربي. استخدمت فيه قذائف الـ«ار. بي. جي» ورشاشات أوتوماتيكية وقنابل يدوية. لم تعرف الخسائر.

١٥/١٢/١٩٨٢: انفجار لغم ارضي تحت سيارة جيب عسكرية اسرائيلية على حاجز متقدم في بلدة غزة، في البقاع. جرح ٣ جنود. وعلى اثر الحادث، قامت قوات الاحتلال بتعزيز حاجزها بآليات مدرعة.

١٥ ــ ١٦/١٢/١٩٨٢: اشتباك بالمدفعية والدبابات ومدافع الميدان بين السوريين والاسرائيليين على محاور البقاعين الشرقي والغربي.

١٩/١٢/١٩٨٢: هجوم بالاسلحة الرشاشة على دورية مؤلفة من سيارتين عسكريتين عند مفرق بلدة دير قوبل، على طريق صيدا القديمة. ولم يعلن عن وقوع اصابات. وعلى الاثر، اطلق الجنود نيران رشاشاتهم وقذائفهم في كل اتجاه، مما أدى إلى احتراق محلين تجاريين على الطريق العام واصابة عدد من المنازل والمحلات والسيارات القريبة من مكان الحادث. وتم تمشيط المنطقة بالاسلحة الرشاشة، بعد قطع طريق صيدا القديمة. وقال ناطق عسكري اسرائيلي «ان النار اطلقت على سيارتين اسرائيليتين على بعد حوالي ٢ كلم من مطار بيروت الدولي». وأكد الفشل في معرفة مصدر النيران.

٢١/١٢/١٩٨٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار لغم تحت سيارة عسكرية قرب كامد اللوز، في البقاع الغربي. اعترفت قوات الاحتلال بالعملية، وأعلنت انها اسفرت عن مقتل ثلاثة ضباط (اثنين برتبة كولونيل وواحد برتبة ميجر) وجرح جنديين. وهدد وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون، بأن «اسرائيل لن تسمح بوقوع أعمال كهذه من دون الرد عليها». وقال ان المقاتلين الفلسطينيين هم وراء هذه العملية التي وصفها بانها «عمل خطير».

٢١/١٢/١٩٨٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالقنابل على سيارة عسكرية قرب بلدة حبوش، في قضاء النبطية. اصيب جنديان واعترف الناطق العسكري بخسائره في هذه العملية.

٢٢/١٢/١٩٨٢: انفجار عبوة ناسفة تحت سيارة عسكرية على بعد ٥ كلم من مطار بيروت الدولي. وقال الناطق العسكري الاسرائيلي بأن الاضرار اقتصرت على الماديات وأنه عثر على عبوتين أخريين لدى تمشيط المنطقة.

٢٤/١٢/١٩٨٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار عبوة ناسفة في مركز مراقبة لقوات الاحتلال على سطح مبنى قيد الانشاء في منطقة ضهور درب السيم القريبة من مخيم عين الحلوة. وأشارت المعلومات الأولية الى مقتل ثلاثة جنود وجرح جندي آخر. اعتقل عشرات الأشخاص على اثر حملات الدهم التي

نفذت بعد فرض اجراءات امنية مشددة تمثلت باقامة عشرات من الحواجز وبفرض حظر التجول على مخيم عين الحلوة، وعلى المنطقة الممتدة من السرايا حتى جسر درب السيم، وعلى منطقتي التعمير والغيلات عند الطرف الجنوبي ـــ الشرقي للمخيم. قال الناطق العسكري الاسرائيلي أن العمليات ادت الى مقتل جنديين وجرح جندي آخر فقط.

ـــ : هجوم بالصواريخ على موقع اسرائيلي في البقاع الغربي، نتج عنه احراق منزلين جاهزين في الموقع.

١٩٨٢/١٢/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالاسلحة الرشاشة الخفيفة على سيارة عسكرية في مرتفعات مدينة صيدا. اعترف الناطق العسكري الاسرائيلي بأن جنديين اصيبا في الحادث وأن قوات الاحتلال قامت بعملية تمشيط في المنطقة.

١٩٨٢/١٢/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: اطلاق قذيفة «آر.بي.جي.» على مقر «وحدة مساعدة المدنيين في الجيش الاسرائيلي» في المدخل الشمالي لمدينة صيدا، مما أدى إلى مقتل ستة جنود وجرح آخرين. حاول الناطق العسكري الاسرائيلي اخفاء هذا الهجوم، مدعياً بأنه وقع انفجار في مقر الكتائب في المدينة. ولكنه لم يستطع تفسير عملية إجلاء الجنود المصابين بواسطة الطائرات المروحية، وكذلك حملة التفتيش الواسعة التي اجرتها قوات الاحتلال، بعد اقفال الطرقات والمنافذ المؤدية الى المنطقة، وفرض منع التجول في الجزء الشمالي من المدينة. ومن جهتها، اكدت «القوات اللبنانية»، في تصريح لناطقها الرسمي، في اليوم التالي، انه «لم يهاجم لها اي مقر في مدينة صيدا».

١٩٨٢/١٢/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: القاء قنبلة يدوية على شاحنة للعدو في شارع رياض الصلح في صيدا. اصيب جندي بجروح.

١٩٨٢/١٢/٢٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالقذائف على سيارة عسكرية على الطريق الساحلي شمالي مدينة صور. لم يذكر ما إذا اسفر الهجوم عن اصابات.

١٩٨٢/١٢/٢٧: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين مسلح هاجم سيارة باص عسكرية على طريق الغازية الزهراني، واشتبك مع العدو لمدة خمس واربعين دقيقة، قبل أن ينسحب بعد تكبيد الجنود قتيلين وسبعة جرحى. وتجدر الاشارة إلى أن الاشتباك وقع على بعد خمسمائة متر من تجمع عسكري اسرائيلي كبير في حرم شركة التابلاين. وشملت عملية التمشيط التي نفذتها قوات الاحتلال، بمساعدة الآليات والطائرات المروحية، جانبي الطريق الساحلي من مدخل صيدا الجنوبي حتى الزهراني. ولم يعترف الناطق العسكري الاسرائيلي إلا بجريح واحد، متناسيا حجم الاعتقالات التي ذكر شهود عيان انها بالعشرات. وواصلت قوات الاحتلال اعمالها التمشيطية حتى منتصف الليل حيث داهمت بلدة الغازية واجرت عدة اعتقالات، ومن بين المعتقلين أعضاء من حركة «امل»، وهم: عباس بليط، احمد عنيسي، احمد سرعيني، زكريا خليفة، قاسم جميل غدار، وخليل حمدان. ولقد تظاهرت البلدة، في اليوم التالي، رافعة شعارات تندد بالاحتلال وتطالب بالافراج عن المعتقلين فوراً.

١٩٨٢/١٢/٢٨: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالاسلحة الرشاشة على سيارة جيب عسكرية في ساحة النجمة في صيدا، اسفر عن اصابة ركابها الجنود الاربعة الذين سقطوا بين قتيل وجريح. واستمرت قوات الاحتلال باعمال الدهم والاعتقال حتى الليل وسط قرار منع التجول، وبعد أن قطعت طريق صيدا ـــ بيروت وصيدا ـــ صور، وقامت الطوافات العسكرية بمساندة فرق الكوماندوس التي قامت بتمشيط الساحل والبساتين. ولقد شوهدت تنقل نحو مائة وخمسين معتقلاً، من الأرجح أنهم سجنوا في «معسكر انصار».

١٩٨٣/١/١: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين مسلح اطلق النار على سيارة عسكرية على طريق صيدا القديمة عند مفرق «التيرو». اكد الناطق العسكري مقتل جندي واحد وجرح آخر اثناء الهجوم. وقامت الدوريات المؤللة بعزل مكان الحادث وبتمشيط جانبي الطريق.

١٩٨٣/١/٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين مسلح هاجم بالاسلحة الرشاشة وبالقذائف الصاروخية سيارة جيب لدى مرورها بين جسر سينيق ومدرسة الراهبات عند المدخل الجنوبي لمدينة صيدا. ولدى تطرقه الى الحادث

لم يشر الناطق العسكري الاسرائيلي إلى مقتل اربعة جنود كانوا يستقلون السيارة، ولكن حركة سيارات الاسعاف اكدت وقوع إصابات.

٢/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار عبوة ناسفة بسيارة عسكرية لدى مرورها على الطريق الرئيسية في صيدا، ادى إلى قتل وجرح جميع من فيها. وابطال مفعول عبوة أخرى. اعترف الناطق العسكري الاسرائيلي بالانفجار ولكنه نفى وقوع اصابات.

٤/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: خطف جنديين كانا يمران، في صهريج اسرائيلي، على طريق الجية. وعلى الأثر، قامت حواجز التفتيش بتطويق المنطقة وباعتقال المارة باسلوب عشوائي. عرف من المعتقلين: كامل سعيد الحاج، نبيل حسين الحاج، احمد أمين صالح، احمد محمد الحاج، حسان دهيبة، جان بستاني. ولقد عثر على الصهريج في وقت لاحق، كما عثر في اليوم التالي على جثة سائق الصهريج ملقاة على طريق بلدة الدبية، قضاء الشوف.

٥/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: تفجير شاحنة عسكرية كانت تنقل ذخائر اثناء مرورها على الطريق بين مخفر الدرك و «مستشفى السان جورج» في منطقة الحدث. احترقت الشاحنة بالكامل، كما أصيب ثمانية جنود بينهم اربعة قتلى. وأشار الناطق العسكري الاسرائيلي إلى أن العبوة الناسفة وضعت على الطريق الذي مرت عليه الشاحنة، لكنه لم يعترف إلا باصابة جنديين. وردت قوات الاحتلال على هذه العملية باعتقال عشرات من الأشخاص اثناء قيامها بتفتيش عدد من المنازل في سقي الحدث وحي الليلكي في الضاحية الجنوبية لبيروت. وعاودت، في اليوم التالي، أساليبها الارهابية، إذ ادخلت آليات إلى حي الليلكي بعمق مئتي متر غربي طريق صيدا القديمة، وقامت بتمشيط المنطقة مركزة على محيط كلية العلوم ــ الجامعة اللبنانية، واطلقت عدداً من القذائف والرشقات النارية من رشاشات اوتوماتيكية. كما اطلقت رمايات أخرى في اتجاه طريق صيدا القديمة وباتجاه حرج كفرشيما، وقطعت طريق كفرشيما ــ الشويفات في وقت تمركزت فيه خمس دبابات وملالتان على مفرق الشويفات ــ الحدث. وكررت قوات الاحتلال، مرات عديدة، محاولاتها للدخول الى الضاحية الجنوبية لبيروت. فلنذكر، على سبيل المثال، المحاولة التي قامت بها احدى قواتها في (٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣)، للتقدم من منطقة سقي الحدث، بينما كانت تحاول قوة أخرى، تساندها عشر دبابات التقدم نحو الضاحية الجنوبية من جهة «التيرو». ولقد تكررت محاولة التقدم من جهة «التيرو» في اليوم الثاني ايضاً. وكانت «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» قد حذرت، في بيان اصدرته في ٦ كانون الثاني (يناير)، «قيادة قوات الاحتلال الصهيوني من الاستمرار في ارهاب أهالي المنطقة التي وقعت فيها العملية ومن التعرض لمواطنيها الأبرياء».

٥/١/١٩٨٣: اكتشاف صواريخ كاتيوشا منصوبة في مجدل سلم، في قضاء بنت جبيل. وعلى الفور، قامت قوات الاحتلال، بأسلوبها الاعتباطي المعهود، بمحاصرة البلدة وبتفتيش المنازل بعد أن فرضت حظر التجول. وقد اعتقلت العديد من الأهالي. ومنهم: امين عام جمعية علماء الدين وقاضي شرع بنت جبيل، العلامة احمد شوقي أمين، ونجله حسام. ولكن، وامام موجة الاستنكار التي عمت المنطقة، اضطرت قوات الاحتلال إلى الافراج عنهما بعد ان كانا قد اقتيدا الى أحد السجون الاسرائيلية. ومن بين الذين اعتقلوا ومن ثم تم الافراج عنهم بعد اعتقال دام ثلاثة عشر يوماً، كل من: محمد علي ياسين، وعبد الله علي أحمد ياسين، وحسن علي علاء الدين، ويوسف علي علاء الدين، وفهد حسن عرنوس. وما يزال، قيد الاعتقال، العديد من ابناء البلدة، عرف منهم: علي عبد الأمير ياسين، وعلي موسى زهوري، وحسين رحال، وعلي حلاوي. كما اعتقلت من منزلها في البازورية في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، وبتهمة تنصيب صواريخ «كاتيوشا»، المواطنة خديجة حرز (٣٧ عاماً، ام لسبعة أطفال، وزوجها محمد عرنوس معتقل هو الآخر في «انصار»). ولقد اقتيدت الى سجن «الرملة» في الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨.

٥ ــ ٦/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: نسف مركز مراقبة اسرائيلي في منتصف ليل ٥ و٦/١. يقع المركز في جوار بلدة مغدوشة وعلى بعد حوالي مائتي متر عن طريق مغدوشة، جنوبي صيدا. ولقد دمرت أجهزة المركز، ولكن لم يتحدد عدد الاصابات.

١٩٨٣/١/٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: اطلاق النار من اسلحة رشاشة، على سيارة عسكرية اثناء مرورها على الطريق الساحلي بين صيدا وصور. لم تتوفر معلومات عن الاصابات.

١٩٨٣/١/٦: العثور على لغم ارضي مجهز بساعة توقيت ومعد للانفجار في بلدة عدلون، على جانب الطريق الدولية بين صيدا وصور. وأكدت مصادر الجيش الاسرائيلي ان اللغم كان يستهدف قافلة اسرائيلية تستخدم الطريق من وقت لآخر. ولقد شاركت الطائرات المروحية والآليات بحملة التمشيط.

١٩٨٣/١/٧: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالأسلحة الرشاشة والصاروخية على قافلة عسكرية تضم شاحنة كبيرة وسيارتي جيب، لدى مرورها في منطقة «كفرسيل»، على طريق عرمون ــ جلدة. واسفر هذا الهجوم، الذي وصفه ناطق اسرائيلي بانه «واحد من أسوأ الهجمات التي يتعرض لها الجنود الاسرائيليون» منذ جلاء المقاومة الفلسطينية عن بيروت في أيلول الماضي، عن سقوط ما لا يقل عن ثلاثين من جنود العدو ومعظمهم من القتلى. واعتقل العديد من المارة أثناء تمشيط المباني والأحراج، واستخدم الجنود اسلوب «التمشيط الناري»، إذ اطلقوا النار في كل اتجاه، وبمختلف أنواع الأسلحة المتوسطة والخفيفة أثناء عملية التمشيط. ولقد استشهد اثنان من المهاجمين.

١٩٨٣/١/٧: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار لغم بسيارة عسكرية على مقربة من قرية النجارية، جنوبي صيدا. وقتل جميع الجنود الذين كانوا يستقلونها.

١٩٨٣/١/٧: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: نسف مركز مراقبة اسرائيلي في المرتفعات المطلة على الطريق الساحلية جنوبي مدينة صيدا. وأدت العملية إلى قتل كل عناصر المركز، الأمر الذي دفع بقوات الاحتلال الى اخضاع منطقة الجنوب «لتدابير عسكرية وأمنية استثنائية لم يسبق لها مثيل» (كما جاء في بيان أصدرته «الجبهة» في اليوم التالي).

١٩٨٣/١/٩: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: تفجير عبوة لدى مرور دورية بالقرب من محطة الزهراني.

١٩٨٣/١/٩: انفجار شحنة متفجرة بسيارة عسكرية قرب مخيم الرشيدية جنوبي صور. أعلن مصدر عسكري اسرائيلي عن جرح جندي، وعن محاصرة المنطقة وتفتيشها.

١٩٨٣/١/١٢: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: تعرض دورية لرشقات نارية أمام مقر الحاكم العسكري في صيدا. شاهد شهود عيان جنود العدو يتبطحون ارضاً وبعضهم يطلق النار في كل اتجاه.

١٩٨٣/١/١٥: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: اطلاق نيران أسلحة رشاشة على ثلاثة جنود خلال مرورهم في بلدة بتاتر، واصابتهم جميعا.

١٩٨٣/١/١٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين مسلح هاجم بالأسلحة الرشاشة والصاروخية قافلة من ضباط مخابرات، تضم خمسة سيارات، لدى مرورها بالقرب من مفرق بلدة الزرارية ــ ابو الأسود، وقد جرح وقتل حوالي خمسة عشر شخصاً من الضباط ومرافقيهم.

١٩٨٣/١/١٧: العثور على لغم على طريق صور ــ القاسمية ــ ابو الأسود، وتعطيل لغم ارضي على الطريق نفسه بين الزهراني وابو الأسود.

١٩٨٣/١/١٨: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار عبوة ناسفة لدى مرور سيارتين عسكريتين في المنطقة الفاصلة بين المنطقة الشرقية وطريق دمشق. لم تقع اصابات، كما ان عملية التمشيط لم تسفر عن اعتقال المقاتلين.

١٩٨٣/١/١٨: تعرض موقع اسرائيلي، بالقرب من قرية كامد اللوز، الواقعة شمالي ــ شرقي بحيرة القرعون، لطلقات نارية بالأسلحة الخفيفة.

١٩٨٣/١/١٩: العثور على جثة جندي اسرائيلي في منطقة مثلث كفرمشكي. أجرت قوات الاحتلال عملية تمشيط واسعة في المنطقة وعززت دورياتها على طريق كفرمشكي ــ البقاع الغربي وكفرمشكي ــ راشيا الوادي.

١٩٨٣/١/١٩: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: انفجار لغم ارضي تحت جرافة كانت تعمل مع جرافتين أخريين في حفر مستودعات للذخائر قرب تجمع للآليات في ابل

السلقي. فقتل سائق الجرافة واصيب جنديان كانا بالقرب من المكان بجراح. وعززت قوات الاحتلال الاجراءات حول المعسكر، واقيم سور من الأسلاك الشائكة عزز بابراج مراقبة عالية.

٢٣/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بقذائف الـ «ار.بي.جي» والاسلحة الرشاشة على موقع في قرية عميق، في البقاع الغربي. أدى الهجوم الى تدمير دبابة اسرائيلية وسقوط عدد من القتلى والجرحى. ولقد اكد بيان عسكري اسرائيلي هذا الحادث، لكنه تجاهل ذكر الاصابات.

٢٤/١/١٩٨٣: قبل دقائق من بدء المفاوضات الثلاثية، اللبنانية ــ الاسرائيلية ــ الأميركية، في خلدة، تعرض موقع اسرائيلي الى الجنوب من فندق «فيلانون بيتش» لقذيفة «ار.بي.جي» فاصيب احد الجنود بجراح. ردت قوات الاحتلال باعتقال خمسة من المارة للتحقيق معهم. واعلنت منظمة «الحركة الثورية اللبنانية» مسؤوليتها عن الحادث.

٢٤/١/١٩٨٣: اكتشاف حقل الغام على جانبي الطريق العام في منطقة سهل إبل السقي على مقربة من مركز تجمع الآليات الاسرائيلية في المنطقة. وقامت قوات الاحتلال باحاطة الحقل بالأسلاك الشائكة.

٢٤/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: نصب كمين لجنود جنوبيين بيروت، لم يعلن عن وقوع اصابات.

٢٤/١/١٩٨٣: اهالي بلدة بيصور، قضاء عالية، هاجموا بالعصي والحجارة، دورية اسرائيلية وحرروا احد ابنائهم، نديم العريضي، الذي كان قد اعتقل في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، اثناء المداهمات التي شنتها قوات الاحتلال في مدينة عاليه والقرى المجاورة. وكانت الدورية قد اتت به إلى البلدة لتثبيت وجود اسلحة في منزله، فتصدى لها الاهالي الذين استطاعوا تجريد عناصرها من اسلحتهم بعد أن اعتقلوا جنديين وضربوا الضابط المسؤول عنها. ورفض اهالي بلدة بيصور الاستسلام لشروط الاحتلال القاضية بتسليم العريضي وإعادة الأسلحة المصادرة والجنديين، وذلك على الرغم من تطويقهم بما لا يقل عن ثلاثة آلاف جندي، معززين بالدبابات والمدرعات، وتهديدهم بقصف البلدة بالطيران. وبعد حصار استمر احدى وعشرين ساعة، وأمام صمود الاهالي، اضطر الاحتلال للتفاوض معهم. وبنتيجة المفاوضات التي قادها عن الجانب الاسرائيلي الجنرال امير دروري، قائد منطقة الشمال، تقرر إعادة الجنديين والأسلحة المصادرة من الجيش الاسرائيلي. وطلب دروري تسليم ثمانية اشخاص من البلدة لـ «حفاظ ماء وجه» جنوده، اذ تعهد، امام جمع من المشايخ، باعادتهم بعد ١٢ ساعة وبعد اجراء تحقيق شكلي معهم. ولكن استمر احتجاز ابناء البلدة الثمانية، ثم أفرج عن ثلاثة منهم في ١ شباط (فبراير) ١٩٨٣) خشية أن يتطور الوضع، خاصة بعد البيان الذي اصدره اهالي منطقة عاليه في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ والداعي «لاضراب شامل ومفتوح» في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ و «للتظاهر وقطع الطرقات في وجه قوى الاحتلال حتى الافراج عن المعتقلين وحتى لا يتكرر في المستقبل انتهاك الحرمات والاعتداءات والاعتقالات العشوائية» (السفير، ٢٩/١/١٩٨٣).

٢٥/١/١٩٨٣: اصابا صاروخا «كاتيوشا» موقعا للجيش الاسرائيلي شمالي مستعمرة «زرعيت» في الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨. وقال ناطق عسكري اسرائيلي ان الصاروخين الذين اطلقا من جنوب لبنان، لم يتسببا بأي خسائر.

٢٥/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة اللبنانية»: مجموعة من ثلاثة مسلحين، يستقلون سيارة خصوصية اطلقت النار على مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي في صيدا. وعلى الرغم من عمليات دهم المنازل والبساتين المجاورة التي قامت بها قوات الاحتلال، نفى متحدث عسكري اسرائيلي وقوع الحادث.

٢٥/١/١٩٨٣: هجوم بالقذائف الصاروخية على موقع اسرائيلي قرب الزرارية. لم يذكر عدد الاصابات.

٢٦/١/١٩٨٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم مسلح على سيارة «باص» بينما كانت تمر على طريق صيدا ــ مغدوشة. وقع عدد غير محدد من الاصابات.

٢٧/١/١٩٨٣: القاء قنبلة يدوية على سيارة جيب عسكرية بالقرب من «سينما هيلتون» في شارع رياض الصلح في صيدا، مما ادى إلى إصابة جندي بجروح. اعتقل عدد من المواطنين

لدى قيام قوات الاحتلال بتطويق المنطقة ومداهمتها وتمشيطها.

١٩٨٣/١/٣٠: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالقذائف الصاروخية والاسلحة الرشاشة على رتل من الآليات العسكرية في منطقة غالبري سمعان ــ بولفار كميل شمعون، آتيا من جهة الحازمية، دمرت ملالتان تدميرا كاملا وجرح وقتل ما يزيد على ستة عشر جندياً، حيث شوهدت السنة النيران تتدلع من الآليتين، وهرعت سيارات الاسعاف لنقل المصابين. ولقد نتج عن التمشيط الذي قامت به قوات الاحتلال ولمدة اربع ساعات، مستعملة الرشاشات الثقيلة، على احياء ماضي وصفير والسلم، في الضاحية الجنوبية لبيروت، استشهاد اربعة مواطنين، هم: مريم محمد العبد الله (٥٧ سنة، اصيبت برصاصة في القلب في منزلها في حي ماضي)؛ حسن عليان (عامل في التنظيفات)؛ الفتاة نبول شمعون (من بلدة الخيام)؛ وطفل مجهول الهوية. واكتفى الناطق العسكري الاسرائيلي بذكر وقوع اربع إصابات في صفوف الجنود، وقال ان الفدائيين الفلسطينيين هم وراء الحادث. وأعلنت «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، في بيان لها، «مسؤوليتها عن العملية الجريئة التي نفذها مقاتلوها؛ وذلك بناء على الخط النضالي الذي رسمته قيادة الجبهة في استمرارية وتصعيد النضال ضد الغزو الاسرائيلي المحتل» (بيروت المساء، العدد ٣٦، ٥/١٢/١٩٨٣).

١٩٨٣/٢/٣: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: كمين هاجم قافلة جنود قرب عاليه. لم تحدد الاصابات.

١٩٨٣/٢/٤: اطلاق ستة صواريخ «كاتيوشا» من جهة أحراش جزين باتجاه المستعمرات الاسرائيلية المتاخمة للحدود اللبنانية. سقط ثلاثة صواريخ على بعد حوالي كيلومترين من «المطلة»، وذلك باعتراف رئيس الأركان الاسرائيلي، رفائيل ايتان، كما سقط ثلاثة اخرى جنوبي برج الملوك بجوار الشريط الحدودي».

١٩٨٣/٢/٥: اطلاق نار على دورية لدى مرورها على الطريق بين الزهراني والنبطية. لم تحدد الاصابات.

١٩٨٣/٢/٦: انفجار عبوتين ناسفتين على مقربة من دورية مؤللة قرب معمل «فورموست»، على طريق بلدة الشويفات. اعترف ناطق عسكري اسرائيلي باصابة قائد الدورية، وهو برتبة عقيد، بجروح.

١٩٨٣/٢/٦: عملية لـ «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»: هجوم بالأسلحة الرشاشة على دورية جنوب مدينة صيدا، ادى إلى سقوط اربعة قتلى وجرح عدد آخر من الجنود. ادعى الناطق العسكري الاسرائيلي بأن جنديين فقط جرحا خلال العملية.

١٩٨٣/٢/٧: في أثناء انعقاد الجولة الثالثة عشرة من المفاوضات الثلاثية في خلدة، انطلق صاروخان من سطح بناء واقع على مفترق الأوزاعي ــ بئر حسن في اتجاه البحر، في مواجهة فندق «لبانون بيتش» واكتشفت قاعدة ثانية لصواريخ لم تطلق بعد.

إن مجمل التطورات التي شهدتها المناطق اللبنانية المحتلة، في ظل المفاوضات الثلاثية، اللبنانية ــ الاسرائيلية ــ الاميركية، تطرح تساؤلات عديدة حول ما يمكن أن تسفر عنه هذه المفاوضات نظرا إلى الاصرار الاسرائيلي على ربط كل قرية، في المنطقة الجنوبية خاصة، بالسلطات العسكرية المحتلة، عبر «الجوس الوطني» و «اللجان المحلية». كما تطرح المخاوف من تحويل الجنوب، ليس فقط إلى منطقة يسهل التحكم بمصيرها، بل إلى منطقة يتزايد فيها انتشار الفئات المسلحة المرتبطة مع الاحتلال والتي تترك طليقة الأيدي لتنفذ عبر الارهاب المسلح، ما يخدم مصالح الاحتلال من تهجير لمعارضي سياسته. وأمام هذه المعطيات الجديدة، تبرز الأعباء الملقاة على حركة المقاومة الوطنية في كفاحها المتعدد الجوانب ضد مشاريع قوات الاحتلال الصهيوني والعناصر المسلحة المتعاملة معه. ولاشك في أنه لا قدرة للاحتلال على شل المقاومة الوطنية في لبنان؛ فلم يستطع شل مقاومة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المتسلحين بسلاح الحجارة، فكيف سيتمكن من ذلك في لبنان، وهو في مواجهة مناضلين ومقاتلين، أعادوا تنظيم صفوفهم بسرعة رغم الظروف الصعبة التي مروا بها منذ بدء الاحتلال.

أملاسيت عودة

بيان أعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، شباط (فبراير) ١٩٨٣

على أرض الثورة والفداء والاباء في الجزائر البطلة عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السادسة عشرة من ١٤ ــ ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٣، بحضور سيادة الرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وعدد من اخوانه المسؤولين في الحكومة وفي حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية والمجلس الشعبي الوطني. وقد ألقى الاخ الرئيس الشاذلي كلمة في جلسة الافتتاح، أشاد فيها بكفاح الشعب العربي الفلسطيني، وأكد خصوصية الثورة الفلسطينية في حركة النضال العربي والعالمي، وأورد صورا من مواقف الثورة الجزائرية المظفرة، وأعلن وقوف الجزائر، شعبا وحكومة وحزبا، الى جانب الثورة الفلسطينية ودعمها الراسخ لكفاح الشعب الفلسطيني حتى يحقق أهدافه في النصر والعودة والتحرير.

كما شارك في أعمال المجلس ما يزيد على مائة وعشرين وفدا من البرلمانات والحكومات والأحزاب من الأقطار العربية الشقيقة ودول العالم وحركات التحرر الوطني، واسهمت هذه الوفود بكلمات حارة عبرت عن تأييدها لنضال شعب فلسطين وقضيته العادلة وثورته بقيادة الاخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

وحضر المجلس كذلك وشارك في اعماله عدد كبير من الأعضاء العراقيين من ابناء شعب فلسطين القادمين من مختلف اماكن التجمع الفلسطيني والممثلين لفعالياته في سائر ميادين الكفاح والعمل.

وقد دارت في المجلس مناقشات ومداخلات مستفيضة حول مختلف القضايا المطروحة على جدول الأعمال من سياسية وتنظيمية وعسكرية ومالية واجتماعية واعلامية. وامتازت المداولات بجوّ من الديمقراطية، واتسمت بروح عالية من تقدير خطورة المرحلة الراهنة والشعور بالمسؤولية والحرص على مستقبل الثورة الفلسطينية.

وأكدت الكلمات التي القيت، والمناقشات التي دارت أن عقد المجلس الوطني الفلسطيني في هذه الظروف يكتسي أهمية سياسية خاصة، لما يحمله من معاني تأكيد الثورة على المضي في طريق الكفاح المسلح والعمل السياسي من أجل تحقيق أهدافها في النصر والتحرير، وتأكيد الالتفاف الشعبي الفلسطيني والعربي والعالمي من حولها، ولما عبرت عنه طبيعة المناقشات وحصيلة القرارات من اصرار على وحدة الثورة الفلسطينية وتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني والاطار التنظيمي لمؤسساته الموحدة ولفعله الثوري وإرادته الحرة المستقلة.

وقد أشادت جميع الكلمات والمداخلات، بما في ذلك الوفود العربية والأجنبية، ببطولات شعبنا في

مواجهة الغزو الصهيوني للبنان وطوال أيام الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية التي استمرت ثمانية وثمانين يوماً، وكانت بذلك اطول حرب في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني؛ إذ قاتلت القوات المشتركة في الجنوب والجبل والبقاع قتالاً بطولياً في وجه كل آلة الحرب الاسرائيلية المعززة بأحدث سلاح أميركي وكان حصار بيروت ذروة هذه الحرب، حيث صمد المدافعون في وجه الغزو الاسرائيلي المدعوم دعماً كاملاً من الولايات المتحدة الأميركية صموداً قل نظيره في عصرنا الحديث. ويبرهن المقاتل الفلسطيني واللبناني والسوري في هذه الحرب غير المتكافئة عن جدارة وبسالة عالية، مؤكداً سقوط اسطورة الجيش الصهيوني الذي لا يقهر وان التغلب على العدو ممكن إذا توافرت لذلك الارادة الصلبة والقرار السياسي الحاسم.

ولم تكن المذابح الصهيونية في صبرا وشاتيلا وغيرها الا تعبيرا عن التواطؤ الاميركي الصهيوني الفاشي لترويع شعبنا وتشتيته، وكشفت، كذلك، عن حقيقة الكيان الصهيوني، العدوانية والعنصرية، ذات الأساليب والوسائل النازية.

وتوقف المجلس، كذلك، امام الأوضاع في المناطق المحتلة والصمود العظيم الذي تجلى في الانتفاضات المتواصلة والعمليات العسكرية البطولية ضد قوات الاحتلال وضد سياسة التهجير والاقتلاع من الأرض والاستيطان والاعتقالات الجماعية والاعتداء على المقدسات ومحاولات ضرب المؤسسات الوطنية. وعبر المجلس عن التقدير البالغ لوحدة الموقف الوطني لشعبنا الفلسطيني على امتداد الأرض المحتلة في الجليل والمثلث والنقب وفي الضفة وفي غزة والقدس والجولان، هذا الموقف المعبر عن التفاف شعبنا بأسره حول أهدافنا الوطنية في تحرير أرضنا النبيلة وعودة شعبنا وتقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة على ارض وطنه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ان هذا النضال البطولي خلال حرب لبنان وعلى الارض المحتلة اكسب شعبنا المزيد من التأييد والمساندة، وعزز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على كافة الأصعدة، عربياً وعالمياً، وزاد من عزلة العدو الصهيوني، وكشف بشكل متزايد دور الولايات المتحدة الأميركية المعادي لشعبنا وامتنا. ورغم المحاولات الاميركية لاستثمار نتائج الحرب لصالح خططها ومشاريعها في الهيمنة على المنطقة وتصفية قضية شعبنا الوطنية، الا ان ثورتنا، التي خرجت من هذه المعارك محافظة على قواها ووحدتها، تؤكد التصميم مع كل الجماهير العربية على مواجهة هذه المحاولات وإسقاطها.

وانطلاقا من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي وقرارات المجالس الوطنية السابقة، اتخذ المجلس الوطني القرارات التالية:

على الصعيد الفلسطيني

أولا: الوحدة الوطنية الفلسطينية

جسدت معركة الصمود والبطولة في لبنان وبيروت الوحدة الوطنية الفلسطينية بأروع صورها. وانطلاقا من هذه الخبرة النضالية الفلسطينية الرائدة، يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في اطار منظمة التحرير الفسطينية، والعمل على الارتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع مؤسسات وهيئات المنظمة، على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية وعلى أساس البرنامج التنظيمي والسياسي الذي اقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

القرار الوطني المستقل

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على استمرار التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانته ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الاستقلالية من أية جهة اتت.

الكفاح الفلسطيني المسلح

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تطوير وتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني، وعلى حق قوات الثورة الفلسطينية في ممارسة العمل العسكري ضد العدو الصهيوني من جميع الجبهات العربية. كما يؤكد على ضرورة توحيد قوات الثورة الفلسطينية في اطار جيش تحرير وطني موحد.

ثانياً: الوطن المحتل.

١ ــ يحيي المجلس الوطني الفلسطيني جماهيرنا الصامدة في الأرض المحتلة في وجه الاحتلال والاستيطان والاقتلاع، ويحيي اجماعها الوطني الشامل والتفافها الكامل حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

٢ ــ ان المجلس الوطني الفلسطيني يدين ويشجب جميع المحاولات الاسرائيلية والاميركية المشبوهة الرامية الى ضرب الاجماع الوطني الفلسطيني، ويدعو جماهير شعبنا الى مقاومتها.

٣ ــ يؤكد المجلس الوطني على تعزيز وحدة المؤسسات الوطنية والاجتماعية والنقابية والجماهيرية، وعلى ضرورة العمل لاحياء الجبهة الوطنية في الداخل وتطويرها.

٤ ــ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة مضاعفة الجهود من أجل تعزيز صمود شعبنا في داخل الوطن المحتل وتقديم كافة مستلزمات هذا الصمود، لوضع حد للتهجير والحفاظ على الأرض وتطوير الاقتصاد الوطني.

٥ ــ يحيي المجلس الوطني صمود شعبنا في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، ويعتز بكفاحه في وجه العنصرية الصهيونية من أجل تأكيد هويته الوطنية واعتباره جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. ويؤكد المجلس الوطني على ضرورة توفير كل سبل الدعم له وتعزيز وحدته ووحدة هيئاته وقواه الوطنية.

٦ ــ يوجه المجلس تحية التقدير والاعتزاز إلى الأسرى والمعتقلين في سجون العدو داخل الوطن المحتل وفي الجنوب اللبناني.

ثالثا: شعبنا في الشتات

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تعبئة طاقات شعبنا في جميع مناطق تواجده، خارج أرضنا المحتلة وتعزيز التفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعبنا، ويوصي اللجنة التنفيذية بالعمل على المحافظة على مصالحه الاجتماعية والاقتصادية، والدفاع عن حقوقه المكتسبة وحرياته الأساسية وأمنه.

الاتصالات مع القوى اليهودية

تأكيداً للقرار الرقم (١٤) من الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بدورته الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٧، يدعو المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لدراسة التحرك في هذا الاطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني.

على الصعيد العربي

أولا: العلاقات العربية

١ ــ تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وحركة التحرير الوطني العربية في الوطن العربي باكمله، وذلك من أجل التصدي الفعال للمؤامرات الامبريالية والصهيونية والمشاريع التصفوية وخاصة اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريغان وانهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة.

٢ ــ تقوم العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية على الأسس التالية:

(أ) الالتزام بقضايا النضال العربي وفي طليعتها قضية فلسطين والنضال من أجلها.

(ب) التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الحقوق التي اكدتها قرارات القمم العربية.

(ج) الحرص على وحدانية التمثيل والوحدة الوطنية واحترام القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

(د) رفض كل المشاريع الرامية الى المساس بحق منظمة التحرير الفلسطينية في التمثيل الوحيد للشعب الفلسطيني عبر اية صيغة، كالتفويض او الانابة أو المشاركة في حق التمثيل.

(هـ) يدعو المجلس الوطني الفلسطيني الى تعزيز التضامن العربي على قاعدة قرارات مؤتمرات القمة العربية وعلى ضوء الأسس السابق ذكرها.

ثانيا: قرارات قمة فاس / المشروع العربي للسلام

يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني قرارات قمة فاس الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية، الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته من اجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية

والعربية. ويؤكد المجلس أن مهمة هذه القرارات لا تتناقض مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني.

ثالثا: لبنان

١ ــ تعميق العلاقات مع الشعب اللبناني وقواه الوطنية وتقديم الدعم والاسناد لها في نضالها الباسل لمقاومة الاحتلال الصهيوني وادراته.

٢ ــ تكون في مقدمة المهمات الراهنة للثورة الفلسطينية المساهمة مع الجماهير اللبنانية وقواها الوطنية والديمقراطية لمحاربة الاحتلال الصهيوني وانهائه.

٣ ــ يدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى العمل من اجل اجراء المباحثات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية لتحقيق امن وسلامة المواطنين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وضمانة حقوقهم في الاقامة والتنقل والعمل وحرية العمل السياسي والاجتماعي.

٤ ــ العمل على ايقاف الاعتقالات الكثيفة، الجماعية والفردية، القائمة على أساس سياسي، والافراج عن المعتقلين في سجون السلطة اللبنانية.

رابعا: الاردن

(أ) التأكيد على العلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الاردني والفلسطيني، وضرورة العمل على تطويرها بما ينسجم والمصلحة القومية للشعبين والامة العربية وفي سبيل احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

(ب) التمسك بقرارات المجلس الوطني الخاصة بالعلاقة مع الاردن، والانطلاق من ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها. ويرى المجلس الوطني الفلسطيني أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الاردن على أسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين.

خامسا: العلاقة مع سوريا

تقوم العلاقة مع سوريا الشقيقة انطلاقاً من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة، التي تؤكد أهمية العلاقة الاستراتيجية بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا لخدمة الأهداف النضالية الوطنية والقومية ولمواجهة العدو الامبريالي والصهيوني، باعتبار ان منظمة التحرير الفلسطيني وسوريا هما خط المواجهة الأمامي أمام الخطر المشترك.

سادسا: جبهة الصمود والتصدي

يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعقد مباحثات مع أطراف الجبهة القومية للصمود والتصدي لبحث كيفية احيائها من جديد على اسس سليمة واضحة وفعالة، انطلاقاً من أن الجبهة لم تكن بمستوى المهمات المطلوبة منها أثناء الغزو الصهيوني للبنان.

سابعا: مصر

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد وما يرتبط بها من مشاريع الحكم الذاتي والادارة المدنية. وانطلاقا من الايمان الراسخ بدور مصر وشعبها العظيم في النضال العربي، فان المجلس يؤكد على الوقوف الى جانب نضال الشعب المصري وقواه الوطنية لانهاء سياسة كامب ديفيد حتى تعود مصر الى موقعها النضالي في قلب امتنا العربية. ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى تطوير علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع القوى الديمقراطية والشعبية المصرية التي تكافح ضد التطبيع والعلاقات مع العدو الصهيوني بمختلف اشكالها، باعتبار ذلك يعبر عن المصالح الأساسية للأمة العربية ويدعم نضال شعبنا الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية.

ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى تحديد العلاقة مع النظام المصري على أساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد.

الحرب العراقية الايرانية

يقدر المجلس الوطني الفلسطيني الجهود التي بذلتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لانهاء الحرب العراقية ــ الايرانية من خلال لجنتي دول عدم الانحياز والدول الاسلامية. ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية لمواصلة هذه الجهود

لانهاء هذه الحرب بعد أن أعلن العراق سحب قواته من الاراضي الايرانية استجابة لنداء الثورة الفلسطينية، ولحشد كل الطاقات في معركة تحرير فلسطين.

على الصعيد الدولي

أولا: مشروع بريجنيف

يعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن التقدير والتأييد للمقترحات التي تضمنها مشروع الرئيس بريجنيف الصادر في ١٩٨٠/٦/١٦، والتي تؤكد على الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد. كما يعبر المجلس عن تقديره لمواقف دول المنظومة الاشتراكية تجاه قضية شعبنا العادلة والتي اكد عليها «بيان براغ» الخاص بالوضع في الشرق الأوسط الصادر في ١٩٨٣/١/٣.

ثانيا: مشروع ريغان

ان مشروع ريغان، في نهجه ومضمونه، لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، لأنه يتنكر لحق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ويتناقض مع الشرعية الدولية.

ولذلك، يعلن المجلس الوطني الفلسطيني رفض اعتباره اساسا صالحا للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربي ــ الصهيوني.

ثالثا: العلاقات الدولية

١ ــ تطوير وتعميق علاقات التحالف والصداقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول الاشتراكية، وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي وسائر قوى التحرر والتقدم في العالم المناهضة للامبريالية والصهيونية والاستعمار والعنصرية.

٢ ــ تعميق العلاقات مع دول عدم الانحياز والدول الاسلامية والافريقية من أجل قضية فلسطين وقضايا التحرر الأخرى.

٣ ــ تعزيز العلاقات مع الدول الصديقة في اميركا اللاتينية والعمل على توسيع دائرة الاصدقاء فيها.

٤ ــ تنشيط العمل السياسي مع الدول الاوروبية الغربية واليابان بهدف تطوير مواقفها وتوسيع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويحيي المجلس الوطني الفلسطيني جميع القوى الديموقراطية والتقدمية المعادية للامبريالية والصهيونية والتمييز العنصري في دول اوروبا الغربية وسائر الدول الراسمالية، باعتبارها حليفا اساسيا في تلك البلدان، ويدعو اللجنة التنفيذية الى العمل المشترك مع هذه القوى في سبيل اعتراف دولها بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٥ ــ استمرار النضال من أجل تحقيق عزلة الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة في مختلف المجالات.

٦ ــ التصدي للامبريالية الاميركية وسياساتها باعتبارها تقف على راس المعسكر المعادي لقضيتنا العادلة وقضايا الشعوب المناضلة.

٧ ــ يؤكد المجلس على اهمية مواصلة النضال ضد سياسة التمييز العنصري التي لا تزال قيد الممارسة في العديد من الانظمة، وخاصة في جنوب افريقيا والتي تقيم أفضل العلاقات مع العدو الصهيوني.

ويحيي المجلس نضال شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو من أجل الحرية والاستقلال.

كما يحيي المجلس نضال شعوب جنوب افريقيا ضد العنصرية والتمييز والقهر.

٨ ــ يدين المجلس الوطني الفلسطيني بشدة الارهاب الدولي وفي مقدمته الارهاب الأميركي والاسرائيلي الرسمي والمنظم ضد الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وشعب لبنان والأمة العربية وسائر حركات التحرر في العالم.

٩ ــ يؤكد المجلس الوطني على تمسكه بمبادىء وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، التي أكدت الحقوق الوطنية الثابتة، غير القابلة للتصرف، للشعب الفلسطيني لاقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط وحق كل الشعوب التي تخضع للاحتلال في ممارسة جميع أشكال النضال

من أجل تحررها واستقلالها الوطني.

كما يؤكد المجلس ادانته الحازمة لجميع الممارسات الامبريالية والاسرائيلية التي تنتهك الشرعية الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان ومبادىء وميثاق الامم المتحدة وقراراتها.

١٠ ـ يثمن المجلس الوطني الفلسطيني نشاطات لجنة الأمم المتحدة الخاصة، المعنية بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة في فلسطين وانجازاتها، ويحيي جهود اعضائها، وبشكل خاص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظيم مؤتمر دولي في صيف ١٩٨٢ لتأييد الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق حقوقه الثابتة. وكذلك يقدر المجلس إنجازات السكرتارية الخاصة بالمؤتمر الدولي في الأمم المتحدة من أجل الاعداد والتهيئة لانجاح ذلك المؤتمر.

ويدعو المجلس جميع الدول العربية الشقيقة، والدول الصديقة، الى المساهمة الفعالة في اعمال المؤتمر وكذلك في الاجتماعات التمهيدية الاقليمية من أجل ضمان انجاح اعمال المؤتمر الدولي.

وختاما، يشكر المجلس بحرارة وتقدير عميقين الجزائر، رئيسا وحكومة وحزبا وشعبا، على استضافتها للمجلس وضيوفه، وعلى عنايتها الشديدة من أجل إنجاح أعماله، وعلى الجهد الذي بذل لتغطية نشاطاته في الأجهزة الاعلامية، وعلى توفير الأجواء الملائمة من أجل حسن سير مناقشاته وضمان أمن وراحة أعضائه وضيوفه. ويخص المجلس بالشكر الأخ الرئيس المناضل الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب، والصوقف الرسمي الذي أعلنه حول استقلالية القرار الفلسطيني واستعداد الجزائر لدعم هذا القرار واستمرارها في دعم ومساندة النضال الفلسطيني حتى تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويتوجه المجلس بالشكر والتقدير لكل الوفود الرسمية والشعبية التي شاركت في اعمال مجلسنا واعلنت مواقف التأييد، والمساندة لمنظمة التحرير والقضية الشعب الفلسطيني، أن هذا التأييد الدولي لثورتنا هو، بدون شك، عنصر اساسي من عناصر النجاح لمسيرتنا، تثبت فيه الشعوب الحرة تضامنها في وجه العدو المشترك المتمثل بالامبريالية والصهيونية ومن أجل حرية الشعوب واستقلالها وتقدمها.

أما أشقاؤنا في الوفود العربية التي شاركتنا مجلسنا، فاننا إذ نشكرها ونحييها على حضورها ومساندتها، نشكرها، بشكل أخص، على دورها المتحرك على الساحة العربية من أجل خلق ظروف افضل لدعم نضالنا ومواجهة مخططات اسرائيل.

وان المجلس الوطني الفلسطيني يعلن، في ختام أعماله، انه يعاهد الجماهير الفلسطينية والعربية وقوى النضال والتحرر في العالم كله على الاستمرار في النضال، بأشكاله العسكرية والسياسية كافة، وصولا نحو اهداف شعبنا. وهو يرى في هذا التلاحم الفلسطيني والعربي والدولي، كما عبر عن نفسه في هذا المجلس، سلاحا فعالا من أسلحة التساند والتضامن بين الشعوب لابد وان تكون له نتائجه الاكيدة في الوصول الى الأهداف المنشودة.

ان نصر الشعوب آت لا شك فيه، وتضامن الشعوب المحبة للسلام هو تضامن نعتز ونتمسك به.

ان المجلس الوطني يوجه التحية الى كل جماهير شعبنا البطلة في الداخل والخارج، والى مقاتلينا البواسل الذين حافظوا على شرف ثورتهم وسلاحهم وأمتهم، والى أرواح الشهداء من مناضلي شعبنا الفلسطيني والشعب اللبناني الذين سقوا بالدم تربة الوطن واكدوا أن قضية الحرية لن تموت في بلادنا.

كما يحيي المجلس الوطني الفلسطيني الاخوة في القوات السورية الذين شاركونا في ملحمة البطولة في بيروت والمناطق الأخرى وشهداءهم الأبرار كما يوجه المجلس التحية والتقدير الى كافة الأخوة المتطوعين العرب والمسلمين والأصدقاء الذين هبوا للمساهمة مع القوات المشتركة في معارك بيروت ولبنان ويحيي شهداءهم الأبطال.

ويقدر المجلس الوطني كل البلدان والقوى الصديقة والشقيقة التي قدمت الدعم والسلاح والمال والمجهود العسكري، تدريبا وتجهيزا، وفي مقدمتها الدول العربية والاسلامية ودول عدم الانحياز والدول الافريقية والدول الاشتراكية.

عاشت الثورة الفلسطينية الظافرة.

عاشت منظمة التحرير الفلسطينية إطار وحدة شعبنا وقيادة كفاحه.

عاشت وحدة كفاح شعوبنا العربية وشعوب العالم في سبيل الحرية والاستقلال الوطني ودحر الامبريالية والعنصرية والصهيونية.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار، وانها لثورة حتى النصر.

تقرير لجنة كاهان حول مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢
(مترجم عن العبرية*)

لجنة التحقيق
في احداث مخيمات اللاجئين في بيروت
٥٧٤٣ [١٩٨٣]

تقرير
مقدم من قبل

اسحق كاهان، رئيس المحكمة العليا، رئيس اللجنة
اهارون باراك، قاضي المحكمة العليا، عضو اللجنة
يوناه افرات، جنرال (احتياط)، عضو اللجنة

* ننشر النص الكامل للتقرير مترجماً عن النص العبري كما نشرته في ٩ شباط (فبراير) ١٩٨٣ صحيفتا «معاريف» و«يديعوت احرونوت» الاسرائيليتان.

نجدر الاشارة الى أن جهات عربية عديدة نشرت هذا التقرير باللغة العربية. وقد لاحظنا ان ما وصل الينا من النصوص المنشورة بالعربية قد نقل الى العربية عن الترجمة الانجليزية للتقرير كما نشرتها في ٩ شباط (فبراير) ١٩٨٣ صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية مما حمل الى الترجمة بالعربية أخطاء الترجمة الانجليزية وابعدها عن النص الاصلي، فضلاً عن وجود أخطاء ونواقص ربما نجمت عن السرعة في الترجمة.

وهذا ما حمل مركز الابحاث، م. ت. ف. على تقديم هذه الترجمة الدقيقة لتكون في تصرف كل من يعنيهم الامر.

(١) المقدمة

١ ــ قررت حكومة اسرائيل في جلستها بتاريخ ١١ تشري ٥٧٤٣ (١٩٨٢/٩/٢٨) اقامة لجنة تحقيق وفقا لقانون لجان التحقيق لسنة ٥٧٢٩ ــ ١٩٦٨. وحددت مهمة اللجنة، وفقا لقرار الحكومة كما يلي:

«المسألة التي ستكون موضوع التحقيق هي: التحقيق في كل الوقائع والعوامل المتعلقة بالاعمال الوحشية التي نفذت من قبل وحدة من القوات اللبنانية ضد السكان المدنيين في مخيمي شاتيلا وصبراء.

وفي اعقاب هذا القرار، عين رئيس المحكمة العليا بناء على صلاحياته بموجب المادة ٤ من القانون المذكور لجنة تحقيق مؤلفة من:

اسحق كاهان، رئيس المحكمة العليا، رئيسا للجنة

اهارون باراك، قاضي المحكمة العليا، عضوا في اللجنة

يوناه افرات، جنرال (احتياط)، عضوا في اللجنة

٢ ــ عقدت اللجنة ٦٠ جلسة، واستمعت الى ٥٨ شاهدا، وبناء على طلب من سكرتير الحكومة ومكتب وزير الدفاع والاركان العامة لجيش الدفاع الاسرائيلي ووزارة الخارجية ومؤسسات عامة وحكومية أخرى، تم تزويدها بوثائق عديدة، بعضها قدم الى اللجنة، خلال فترة المداولات النهائية، كمستندات قانونية. وقررت اللجنة استنادا الى المادة ١٣ (ا) من القانون ان هنالك حاجة لجمع المعطيات الفردية للتحقيق، وعينت كمحققين السيدة دوريت بنيش، نائبة مدعي عام الدولة والسيدة عدنه اربيل، المساعدة الرئيسية لمدعي عام لواء المركز، اللتين وضعتا تحت تصرف اللجنة بواسطة المستشار القانوني للحكومة، ومساعد آمر الشرطة الكس ايش شالوم، الذي وضع تحت تصرف اللجنة من قبل المفتش العام لشرطة اسرائيل. وعين القاضي دافيد بروطف منسقا لاعمال اللجنة. وقد قام المحققون، بموجب الصلاحيات التي منحت لهم وفق المواد ١٣ (ج) و٩و١٠ من القانون بجمع ١٨٠ بيانا من ١٦٣ شاهدا. وقبل أن تبدأ اللجنة مداولاتها، قامت بزيارة بيروت، ولكنها لم تستطع زيارة مكان الاحداث. كما شاهدت اللجنة اشرطة تلفزيونية، تم تصويرها في فترة قريبة من الاحداث في المخيمات ومحيطها.

٣ ــ قامت اللجنة بنشر اعلان للجمهور في الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى، دعي بموجبها كل من يريد الادلاء بشهادته او يقدم وثيقة او يعرض أي شيء امام اللجنة، الى الكتابة للجنة بتفاصيل المادة التي بحوزته أو التي يريد عرضها على اللجنة. ولم تكن هنالك استجابة كبيرة لهذه النداءات. كما بذلت اللجنة جهودا لجمع شهادات من أناس يعيشون خارج الحدود القانونية لدولة اسرائيل، واتخذت جميع الخطوات الضرورية لجلب شهود من خارج اسرائيل، عندما كان ذلك ممكنا. ولم تكن هنالك استجابة لطلبات اللجنة في هذا الشأن دائما. فمراسل النيويورك تايمس السيد توماس ل. فريدمان، على سبيل المثال، الذي نشر في الجريدة المذكورة مقالا مفصلا عما حدث خلال الفترة التي تعالجها، رفض الظهور امام اللجنة بدعوى ان هيئة تحرير الجريدة منعته من ذلك. ولم نتلق جوابا معقولا حول السبب الذي حدا بهيئة تحرير الجريدة الى منع مراسلها من الظهور امام اللجنة ومساعدتها في ذلك على كشف كل الحقائق المهمة.

٤ ــ عقدت بعض جلسات اللجنة بصورة علنية، غير ان معظم الجلسات كانت سرية. وقد تصرفنا في هذه المسألة بموجب احكام المادة ١٨ (ا) من القانون، التي توجب عقد جلسات اللجنة بصورة علنية، ولكن يسمح لها ان تعقد جلسات سرية، اذا اقتنعت «ان الامر ضروري للحفاظ على امن الدولة وعلاقاتها الخارجية...» او لاسباب اخرى تشترطها تلك المادة. وقد اتضح للجنة انه فيما يتعلق بمسائل معينة تطرق اليها الشهود امامها، فان الجلسات العلنية قد تؤدي الى التأثير سلبا على امن الدولة وعلاقاتها الخارجية. ولذلك استمعت اللجنة الى اغلب الشهادات في جلسات سرية. وتنبغي الاشارة الى انه خلال الجلسات السرية قال الشهود اشياء لا يترتب على نشرها أي اذى. ولكن بسبب الصعوبات في فصل هذه الاشياء التي من المسموح نشرها عن تلك التي سيكون نشرها ممنوعا، فقد كان من الضروري، في قسم كبير من الحالات، ان يتم الاستماع الى الشهادة بأسرها في جلسة سرية. ووفقا للمادة ٢٠ (ا) من القانون، فان هذا التقرير سينشر مع

ملحق يعرف باسم الملحق (أ). وبالمدى الذي سنحتاج فيه، في هذا التقرير، الى اقتباس قطع من الشهادات لا يمس نشرها بأمن الدولة او علاقاتها الخارجية، فاننا سنقدمها في مقطع من التقرير الذي ينشر على العلا. وفي المقابل، واستنادا الى المادة ٢٠ (أ) من القانون، لن ينشر جزء من هذا التقرير ملحق يعرف باسم الملحق ب (١٢ صفحة)، لاننا نرى ان عدم نشر هذه المادة ضروري للحفاظ على امن الدولة وعلاقاتها الخارجية.

٥ ــ كما قلنا، ان مهمة اللجنة كما حددها قرار الحكومة هي «التحقيق في كل الوقائع والعوامل المتعلقة بالاعمال الوحشية التي نفذت من قبل وحدة من القوات اللبنانية ضد السكان المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا». وقد ارتكبت هذه الاعمال بين يوم الخميس، ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ويوم السبت، ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. ويتصل جمع الحقائق والاستنتاجات في هذا التقرير، فقط، بالوقائع والعوامل المرتبطة بالاعمال المرتكبة في اطار الزمن المشار اليه اعلاه. كما ان اللجنة لم تتداول او تحقق في امور متعلقة بالاعمال المذكورة بشكل غير مباشر او بعيد. لذلك، فان اللجنة احجمت عن مناقشة او استنتاج استنتاجات تتعلق بمسائل مختلفة مرتبطة بالاعمال الحربية التي جرت في لبنان ابتداء من ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ وما يليه، او فيما يتعلق بقرارات سياسية اتخذتها الحكومة قبل الحرب أو خلالها، ما لم يكن ذلك مرتبطا بشكل مباشر بالاحداث من نوع هذا التحقيق. كما ان وصف الاحداث، المقدم في هذا التقرير، والذي ينحرف عن اطار صلاحيات اللجنة المحدد اعلاه، اثبت كخلفية فقط من اجل تقديم فهم أفضل وايضاح تسلسل الاحداث.

٦ ــ في احد المجالات، وجدنا انه من الضروري الانحراف قليلا عن تعليمات قرار الحكومة الذي يشكل نطاق صلاحيات اللجنة. فالقرار يتحدث عن اعمال وحشية ارتكبتها «وحدة من القوات اللبنانية». ان تعبير «القوات اللبنانية» يشير الى قوة مسلحة، مشكلة بمعظمها من قوة عسكرية معروفة باسم (Phelangists) او «الكتائب» (فيما يلي «الكتائب»). ولقد ارتأينا اننا لن نكون قد وفينا بمهمتنا اذا لم نبحث عن مسألة ما اذا كانت الاعمال الوحشية التي تحدث عنها قرار الحكومة قد ارتكبت فعلا من قبل الكتائب، وسنعالج هذه المسألة في سياق هذا التقرير.

٧ ــ يمكن ان نقسم مداولات اللجنة الى مرحلتين. في المرحلة الاولى، استمعت اللجنة الى شهود قامت هي باستدعائهم بالاضافة الى شهود ابدوا رغبة في المثول امامها. وجهت اللجنة اسئلة الى هؤلاء الشهود واعطتهم الفرصة كي يبرزوا امامها كل ما هو معروف لديهم حول المسائل التي تشكل موضوع التحقيق. عندما انتهت هذه المرحلة، اصدرت اللجنة قرارا بالاستناد الى المادة ١٥ (أ) من القانون المذكور، تتعلق بالاذى الذي قد يلحق باناس معينين كنتيجة للتحقيق او لنتائجه. ولقد تم هذا كي تمكن هؤلاء الناس من الاطلاع على مواد التحقيق، والظهور امام اللجنة والادلاء بشهاداتهم (انظر نص القرار في الفقرة الاولى من الملحق أ). وبالاستناد الى هذا القرار فقد ارسل رئيس اللجنة اشعارات الى تسعة اشخاص، وقد فصلت الملاحظات كيف يمكن ان يلحق الاذى بكل واحد منهم. ووضعت المادة التي في حوزة اللجنة بتصرف اولئك الذين تلقوا الاشعارات وكذلك المحامين المعينين لتمثيلهم. في المرحلة الثانية من المداولات استمعنا الى الشهود الذين استدعوا بطلب من المحامين. وكذلك تم القيام باستجواب دقيق للشهود الذين قدموا شهاداتهم في المرحلة الاولى.

بعد ذلك، قدمت دفاعات خطية، كما اعطيت الفرصة لاضافة حجج شفهية اليها. وتود ان تشير الى ان انخراط المحامين في مداولات اللجنة لم يجعل بأية حال عمل اللجنة اكثر صعوبة، بل انه ساعدنا على انجاز مهمتنا. والمحامون الذين ظهروا امامنا كانوا قادرين على ان يوضحوا، بصورة مقبولة ومن دون اطالة، النقاط المتعددة التي كانت موضع خلاف، وبذلك قدموا مساعدات قيمة لعمل اللجنة، من دون ان يقوموا، بأي شكل، بالاضرار بواجباتهم المهنية في تمثيل موكليهم والدفاع عنهم.

٨ ــ عندما قررنا بالاستناد الى المادة ١٥ (أ) من القانون، اصدار ملاحظات حول الأذى الذي قد يصيب الاشخاص التسعة لم نكن لنقلل

حقيقة انه خلال سير التحقيق لم تكشف وقائع قد تشكل ادلة كافية لتكون اساسا لنتائج قد تسبب اذى لاشخاص آخرين ايضا. واعتباراتنا في حصر الملاحظات حول الاذى الممكن بتسعة اشخاص فقط كان يستند الى مفهوم ان من واجبنا، كلجنة قضائية عامة تتعاطى بمسالة بالغة الاهمية، اثارت غضبا لدى الراي العام في اسرائيل وفي بلاد اخرى، ان نتداول ونصل الى نتائج واستنتاجات حول القضايا الرئيسية والمهمة المتصلة بالاحداث السابق ذكرها، وحول مسالة مسؤولية هؤلاء الاشخاص الذين قد تكون قراراتهم وافعالهم قد اثرت، بصورة فعالة، في مجرى الاحداث. وشعرنا بانه في ما يتعلق بالآخرين الذين تورطوا، بشكل او بآخر، في الاحداث التي نحقق فيها، ولكن ادوارهم كانت ثانوية، فانه من الافضل ان يتم التوضيح أو التحقيق، اذا كان ضروريا، بشكل آخر وليس امام هذه اللجنة، اي امام السلطات العسكرية في ضوء احكام قانون القضاء العسكري وتشريعات اخرى. لقد اخترنا هذا الطريق حتى لا تتسع وتتعقد المسائل التي يجري التحقيق فيها، وحتى نستطيع انجاز مهمتنا في وقت ليس طويلا كثيرا.

٩ ــ في سياق التحقيق برزت تناقضات غير قليلة تتعلق بالوقائع المختلفة التي استمعنا الى شهادات حولها. في هذه الحالات، وحيث اشارت التناقضات الى وقائع مهمة من اجل اقامة الدلائل ورسم النتائج لها، فاننا سنحكم بين مختلف الروايات بالاستناد الى المقاييس العادية المتبعة في المحاكم القضائية وشبه القضائية. اجراءاتنا ليست تلك التي للمحكمة الجنائية، ولذلك فان مقياس المحاكم الجنائية التي تشترط انه لتجريم احد ما فانه يجب اثبات جرمه دون اي شك منطقي، لا ينطبق في هذه الحالة. ومع ذلك، فنتيجة ادراكنا بان اكتشافاتنا واستنتاجاتنا قد يكون لها تاثير مهم من الناحيتين الاجتماعية والاخلاقية، وقد تشكل ايذاء بطرق اخرى، لاشخاص شاركوا في مداولاتنا، فانه لم يتم تاكيد وجود اكتشافات تشكل اذى لاي من هؤلاء الاشخاص، الذين ارسلت اليهم ملاحظات، مالم يجر العثور على ادلة مقنعة. ولن نكتفي بادلة تترك مكانا لشك حقيقي، ولا ندعي اننا وجدنا حلولا لجميع التناقضات في الشهادات. ففي الكثير من الاحيان، تنقل هذه التناقضات بمحتوى محادثات جرت بين اناس متعددين من دون وجود شهود، أو حين لم يكن انتباه الشهود مركزا على محتوى المحادثة، او حيث لا وجود لملاحظات دقيقة عن هذه المحادثات. في حالات كهذه، من الطبيعي ان تكون هناك روايات متعددة في ما يتعلق بما قيل، والفروق بينها لا تاتي بالضرورة من نية في حجب الحقيقة لكنها تكون، عادة، نتيجة طبيعية لضعف الذاكرة البشرية. ولا نجد حاجة لأن نحكم هذه التناقضات التي تحيط بتفاصيل غير مهمة لا تؤثر في القرار حول نقاط في موضع خلاف.

١٠ ــ سوف ننهي هذا القسم من التقرير بالتعبير عن تقديرنا وشكرنا لجميع اولئك الذين ساعدونا على انجاز مهمتنا. ومن الملائم الاشارة الى ان جميع المؤسسات ومختلف الموظفين في الحكومة وجيش الدفاع الاسرائيلي والسلطات الاخرى التي كنا بحاجة الى مساعدتها، قدمت الينا المساعدات الضرورية كلها ووضعت بتصرفنا جميع المواد ذات الدلالة ومن دون تحفظ. شكرنا الخاص مقدم الى منسق اللجنة، القاضي داليد برطوف والذي من دون جهده وعمله المخلص والفعال، كان هناك شك في ان ننجح في القيام بمهمتنا على الوجه المطلوب. تقديرنا وعرفاننا يقدمان ايضا الى المحققين دوريت بنيش وعدنه اربيل والكس ايش شالوم الذين بسبب من خبرتهم ومبادرتهم واخلاصهم نجحوا في ان يضعوا بتصرفنا مادة غزيرة خدمت كاساس لمداولات اللجنة واكتشافاتها. كذلك نتقدم بالشكر الى طاقم اللجنة بأكمله، الذين سمح لنا اخلاصهم بان نقوم بعملنا وننجزه.

(ب) وصف الاحداث

الفترة التي سبقت الاحداث في بيروت

١١ ــ العام ١٩٧٥، نشبت حرب اهلية في لبنان. بدات هذه الحرب بصدامات في صيدا بين المسيحيين و[الفدائيين] الفلسطينيين واتسعت بطريقة لتشمل عددا من القوى المسلحة المختلفة، وذلك تحت رعاية مجموعات اثنية، احزاب سياسية ومنظمات مختلفة، كانت ناشطة في لبنان. في مراحلها الاولى دارت الحرب اساسا بين المنظمات

المسيحية من جانب و[فدائيين] فلسطينيين، ومنظمات لبنانية يسارية، ومنظمات للمسلمين والدروز من مختلف المجموعات من الجانب الآخر. وخلال الحرب الاهلية، دخلت قوات الجيش السوري الى لبنان واشتركت في الحرب، مرة الى جانب القوات المسيحية، وبعد ذلك الى جانب [الفدائيين] وقوى اليسار اللبناني. في السنوات الاولى للحرب، حدثت مذابح على نطاق واسع بواسطة القوى المتحاربة ضد السكان المدنيين. مدينة الدامور المسيحية جرى احتلالها وتدميرها بواسطة فلسطينيين في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦. السكان المسيحيون غادروا المدينة. وقامت القوات الغازية بأعمال ذبح اودت بحياة العديد من المسيحيين. في آب (اغسطس) ١٩٧٦ احتلت القوات المسيحية تل الزعتر للاجئين في بيروت، حيث تمترس الفلسطينيون، وذبح آلاف اللاجئين الفلسطينيين. وكل مذبحة اعقبتها اعمال انتقامية من طبيعة متشابهة. عدد ضحايا الحرب الاهلية قدر بحوالي ١٠٠ الف قتيل، بينهم عدد كبير من المدنيين، والنساء والاطفال.

١٢ ــ قامت القوات الفلسطينية المسلحة بتنظيم نفسها والتحصن في مخيمات يسكنها لاجئون قدموا الى لبنان في موجات متعددة ابتداء من العام ١٩٤٨. وهنالك تقديرات مختلفة لعدد اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في لبنان العام ١٩٨٢. وبالاستناد الى ارقام وكالة غوث اللاجئين (الاونروا) فان العدد التقريبي للاجئين هو ٢٧٠ الفا. من جهة اخرى، فان قادة القوات المسيحية المسلحة يقدرون عدد اللاجئين الفلسطينيين بـ ٥٠٠ الف او اكثر. هذا التقدير هو على الاغلب مضخم. والتقدير الاكثر واقعية هو الذي يضع رقم اللاجئين الفلسطينيين في حدود ٣٠٠ الف وليس اكثر من ٤٠٠ الف باية حال.

١٣ ــ القوة المسيحية المسلحة الرئيسية التي شاركت في الحرب تألفت اساسا من مسيحيين موارنة، على الرغم من انضمام عدد قليل من الشيعة اليها. هذه القوة كانت تتألف من عدد من المنظمات المسيحية، اكبرها كانت المنظمتان اللتان تقودهما عائلة شمعون وعائلة الجميل. وقد انشأ زعيم عائلة الجميل، السيد بيار الجميل، منظمة الكتائب التي صارت قيادتها في السنوات الاخيرة الى بشير الجميل، نجل بيار. ومع الزمن، تحولت منظمة الكتائب الى العامل المركزي في القوات المسيحية. وفي العام ١٩٨٢ كانت الكتائب تسيطر على القوات المسلحة المسيحية. وعلى الرغم من ان «القوات اللبنانية»، تتألف شكليا من منظمات مسيحية مختلفة، فان القوة المسيطرة الرئيسية في هذه المنظمة، في الفترة التي نتفحصها، كانت الكتائب بقيادة عائلة الجميل.

١٤ ــ عندما اندلعت الحرب في لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، كانت القوات الكتائبية تضم نواة من حوالي اللي جندي متفرغ. بالاضافة الى هؤلاء، تملك الكتائب قوة عسكرية احتياطية، تتألف من رجال خدموا جزئيا في ساعات فراغهم أو حين كانوا يدعون الى مهمات خاصة في حالة التعبئة الكاملة، حيث يصل عدد الجنود الكتائبيين الى خمسة آلاف. في الوقت نفسه يملك الكتائبيون ميليشيات في القرى. لا توجد مراتب في هذه القوة العسكرية لكنها كانت منظمة على اسس عسكرية، مع بشير الجميل كقائد عسكري وسياسي يتمتع بسلطة لا حدود لها. وللكتائبيين اركان عامة تتألف من عدد من القادة. على رأس الاركان العامة هذه كان هناك قائد يدعى فادي افرام، وعلى رأس قسم الاستخبارات الكتائبي كان هناك قائد يدعى ايلي حبيقة.

١٥ ــ العلاقة بين القوات المسيحية ودولة اسرائيل تشكلت بعد فترة قصيرة من بداية الحرب الاهلية. ومع الزمن، اصبحت هذه العلاقة اكثر وثوقا على المستويين السياسي والعسكري. ولقد قدم وعد الى القوات المسيحية بان اسرائيل ستأتي لمساعدتها في حال تعرضها للخطر. وقدمت اسرائيل مساعدات جمة للقوات المسيحية المسلحة: الامداد بالاسلحة والبزات العسكرية، الخ، وكذلك من حيث التدريب والتأهيل. ومع الزمن، عقدت اجتماعات عديدة بين قادة الكتائبيين وممثلين عن حكومة اسرائيل وعن جيش الدفاع الاسرائيلي. وخلال هذه الاجتماعات ازدادت العلاقات بين الطرفين قوة. وقد كلفت مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد) بالمسؤولية عن العلاقة بالكتائبيين، واقام ممثلون عن الموساد، في اوقات مختلفة وبطرق مختلفة، علاقات وثيقة مع القيادة الكتائبية. وخلال هذه الاجتماعات كان القادة الكتائبيون

يطرحون خططا مختلفة لتقوية مواقع القوات المسيحية، وكذلك طرقا مختلفة لانهاء الحرب الاهلية في لبنان واستعادة استقلال هذا البلد، وذلك من خلال تدعيم وضع الكتائب وحلفائهم في نظام يمكن ان ينشأ في لبنان. ولقد عبر ممثلو اسرائيل عن تحفظات متعددة حول هذه الخطط وحول تورط اسرائيل في تحقيقها.

١٦ ــ في جنوب لبنان تشكلت قوة عسكرية مستقلة ــ «جيش لبنان الحر» الذي يتزعمه الرائد سعد حداد، ويضم مئات عدة من الجنود المتفرغين. وهناك بالاضافة اليه الحرس الوطني الذي يتولى الحراسة في القرى بقيادة ضباط محليين. اما العلاقة بين الكتائبيين ورجال حداد فهي ليست حميمة، لاسباب عديدة. ولقد ظهرت نقاط توتر كثيرة بين هاتين القوتين. وفي العام ١٩٨٢ كان جنود الرائد حداد والكتائبيون يرتدون بزات قدمتها اسرائيل، شبيهة بالتي يرتديها افراد جيش الدفاع الاسرائيلي. لكن بزات الكتائبيين كانت تحمل شعارا مطرزا فوق جيب القميص هو عبارة عن كتابة «الكتائب اللبنانية» ورسم لأرزة، بينما كان لجنود الرائد حداد شعار على كتف البزة يحمل تعبير «جيش لبنان الحر» باللغة العربية ورسما لأرزة. وخلال الحرب تقدمت قوات حداد حتى وصلت الى نهر الأولي. لكنها، بناء لاوامر جيش الدفاع الاسرائيلي، لم تتجاوزه باتجاه الشمال.

١٧ ــ لقد اثير، اكثر من مرة، خلال الاجتماعات بين القادة الكتائبيين والمندوبين الاسرائيليين، موضوع السكان الفلسطينيين في لبنان الذين بينهم نشأت المنظمات [الفدائية] وفي وسطهم عززت بنيتها التحتية العسكرية. وكان القادة الكتائبيون، كما اعلنوا مرارا، يعتبرون بشكل عام انه لا يمكن اقامة دولة لبنانية موحدة ومستقلة من دون ايجاد حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم حسب تقديرات الكتائبيين، حوالي نصف مليون شخص. وفي رأي هؤلاء يشكل هذا العدد من اللاجئين، وهم بغالبيتهم من المسلمين، خطرا على التوازن الديموغرافي بين المسيحيين والمسلمين في لبنان كما يؤثر، من نواح اخرى، على استقرار دولة لبنان ووضع المسيحيين فيها. وبناء على هذا اقترح القادة الكتائبيون ترحيل جزء كبير من اللاجئين الفلسطينيين عن الاراضي اللبنانية، سواء كان ذلك باساليب الاقناع او بوسائل ضغط اخرى. ولم يكتموا رأيهم في وجوب اللجوء الى اعمال عنف لدفع العديد من اللاجئين الى النزوح عن لبنان.

١٨ ــ كما سبق وقلنا كانت «الموساد» هي المنظمة التي تولت، فعليا، العلاقات بين الكتائبيين واسرائيل، واقام ممثلوها اتصالات وثيقة مع القيادة الكتائبية. وبالاضافة الى ذلك، شاركت شعبة الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي (الاستخبارات العسكرية) في الاتصالات مع الكتائبيين ولو بمستوى محدود. وبحكم عملها كان عليها أن تضع عددا غير قليل من بطاقات التقييم للكتائبيين، لقادتهم، لاهدافهم، لقدراتهم القتالية، الخ. ولقد قسمت الموساد والاستخبارات العسكرية العمل مع الكتائبيين بينهما وحددت ذلك في وثيقة (مستند ١٨٩). وعلى الرغم من ان هذا التقسيم افسح المجال امام سوء تفاهم، وتضارب احيانا، في مجالات عدة، الا انه ليس هنالك مجال للشك في ان الجانبين عملا على وضع تقييمات للكتائبيين، وان كلا منهما كان ملزما برفع تقاريره عنهم الى جميع الاطراف المعنية. ولم يعارض ذلك رئيس الموساد، ولا مدير الاستخبارات العسكرية، هذا، في شهادتيهما امامنا. وظهر من خلال الوثائق التي وضعت بين ايدينا والافادات التي استمعنا اليها، ان خلافات في الرأي كانت قائمة بين الموساد والاستخبارات العسكرية حول العلاقات مع الكتائبيين. فالموساد، المتأثرة الى درجة ليست بسيطة بصلتها الثابتة والحميمة بالنخبة الكتائبية، كانت تميل تعزيز العلاقات مع هذه المنظمة رغم انها لا تجهل اخطاءها ومواطن الضعف لديها. ولقد ظهر هذا الطرح بوضوح في الافادة التي استمعنا اليها من الشخص المكلف باتصالات الموساد مع الكتائبيين. وفي شهادته امامنا في ١٩٨٢/١٢/٢٧ قال رئيس الموساد (ص ١٤٣٧) «لقد حاولت الموساد، بكل طاقتها، خلال هذه الفترة ان تطرح هذه المسألة باكبر قدر من الموضوعية. لكن، بما انها كانت مكلفة بالاتصالات فانني اقبل افتراض ظهور علاقات ذاتية وليست موضوعية فقط. ويجب ان اقبل ان هناك علاقات تتشكل خلال الاتصالات، اي عندما تتحدث الى الناس، وعلى العكس من ذلك، اظهرت

الاستخبارات العسكرية في تقاريرها خطورة الارتباط مع الكتائب، اولا بسبب عدم مصداقية هذه المنظمة وضعفها العسكري، ثم لاسباب اخرى لا حاجة لذكرها هنا. ان تعبيرا مميزا عن الخلاف في الطرح بين هاتين الهيئتين، اللتين كانت مهمتهما تقضي برفع تقارير عن الكتائب وتصور لمدى العلاقات معهم، يمكن ايجاده خلال تبادل الوثائق. فقد قدم احد ضباط الاستخبارات العسكرية (فيما يلي «ضابط الاستخبارات أ») وقد كان يعمل في بداية الحرب كضابط ارتباط لدى ممثلية الموساد في قيادة الكتائب، تقريرا (مستند ١٧١) عن التعاون مع الكتائب قيم فيه سلبا سياسة الكتائبيين خلال الحرب واهدافهم للمستقبل. ولكن هذا الانتقاد رفض بشدة من قبل الموساد (مستند ١٧٢).

١٩ ــ لقد بدأت حرب «سلام الجليل» (فيما يلي «الحرب») في ١٩٨٢/٦/٦. وفي ١٢ ــ ١٤حزيران (يونيو) سيطرت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي على ضواحي بيروت واتصلت بالقوات المسيحية التي تسيطر على بيروت الشرقية. وفي ٢٥ حزيران (يونيو) اكتمل تطويق بيروت الغربية واصبحت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي تسيطر على طريق بيروت ــ دمشق. وتلا ذلك فترة شهر ونصف تقريبا من المفاوضات لاخراج [الفدائيين] والقوات السورية من بيروت الغربية. وخلال هذه الفترة كانت اهداف عدة داخل بيروت الغربية تقصف بين الفينة والفينة من قبل سلاح الجو والمدفعية الاسرائيليين. في ١٩٨٢/٨/١٩ انتهت المفاوضات حول اخلاء [الفدائيين] والقوات السورية لبيروت الغربية. وفي ١٩٨٢/٨/٢٣ انتخب بشير الجميل رئيسا للبنان. وكان يفترض ان تبدأ ولايته في ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

في ٢١ ــ ٢٦ آب (اغسطس) وصلت قوة متعددة الجنسيات الى بيروت، وبدأ جلاء [الفدائيين] والقوات السورية الذي اكتمل في اول ايلول (سبتمبر). لكن [الفدائيين]، وحسب معلومات من مصادر عدة، لم يلتزموا بواجب اجلاء كامل قواتهم من بيروت الغربية وتسليم اسلحتهم الى الجيش اللبناني، بل تركوا وراءهم طبقا لتقديرات مختلفة حوالي الفي مقاتل وكذلك العديد من مخابىء الاسلحة التي سلموا بعضها الى الميليشيا اليسارية اللبنانية «المرابطون». وكان عدد افراد هذه الميليشيا يبلغ حوالي ٧ آلاف رجل في بيروت الغربية، وكانت تتعاون مع [الفدائيين]. وعندما اكتمل الانسحاب غادرت القوة المتعددة الجنسيات لبنان في ١٠ ــ ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ (تفاصيل عن مراحل الحرب موجودة في المستند ٢١٤).

عند بدء الحرب قال رئيس الاركان للكتائبيين ان عليهم ان يمتنعوا عن اي قتال، ولقد صدر هذا الامر خشية ان تتورط قوات الكتائب في مشاكل خلال القتال ويصبح جيش الدفاع الاسرائيلي مجبرا على التدخل لمساعدتها، مع ما يعنيه ذلك من تعطيل لخطة تحركه. وحتى عندما وصلت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي خط الدامور ــ الشوف كانت اوامره تقضي بان على الكتائبيين ان لا يشتركوا في القتال (شهادة رئيس الاركان، ص ١٩٥ و١٩٦). وبعد ان وصلت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى المنطقة الخاضعة للسيطرة المسيحية اقترح قادة الكتائب ان تقيم مجموعة من حوالي ٣٠٠ كتائبي قاعدة للتدريب في مكان يدعى بيت الدين، وهو موقع ذو اهمية تاريخية في لبنان. وقد وافق رئيس الاركان على هذا، لكنه جعل الاتفاق مشروطا بان تمارس القوات الكتائبية ضبط النفس والنظام، لان المنطقة درزية.

وفي بداية الامر تم احترام الشرط، ثم اندلعت العمليات العدائية بين الكتائبيين والدروز في بيت الدين. ولقد ارتكب الدروز بعض عمليات القتل وثار الكتائبيون، ثم تمركزت قوة صغيرة من جيش الدفاع الاسرائيلي في المنطقة بهدف منع مثل هذه الاعمال. وكانت قد حصلت ايضا في المراحل الاولى من الحرب، بعض عمليات الثار والنهب من قبل المسيحيين في صيدا، وقد ارقفها جيش الدفاع الاسرائيلي.

وعندما كانت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي تقاتل في ضواحي بيروت وعلى طول طريق بيروت ــ دمشق طلب من الكتائبيين المساعدة في العمليات عبر التعرف على [الفدائيين]، وهي مهمة كانت خبرة الكتائبيين فيها اكبر من تلك التي تملكها قوات الامن الاسرائيلية. ولم تقع خلال هذه العمليات بشكل عام عمليات ثار او عنف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين من قبل الكتائبيين العاملين مع جيش الدفاع الاسرائيلي. كما طلب

من القوة العسكرية الكتائبية مهمة اخرى، هي احتلال المعهد التقني في الريحان، وهو مبنى كبير في بيروت ليس قائما في منطقة مبنية. ولقد استولى الكتائبيون على الموقع من المنظمة الشيعية المسلحة «امل»، وسلموه بعد يوم واحد الى جيش الدفاع الاسرائيلي وغادروا المكان (شهادة رئيس الاركان، صفحة ١٩٨ ــ ٢٠٠).

ان عمليات القتال التي شارك فيها الكتائبيون في ذلك الوقت كانت قليلة، وفي الواقع قامت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وحدها بعمليات القتال كلها. ولقد اثارت هذه الحالة انتقادات وردود فعل سلبية لدى الرأي العام في اسرائيل وفي صفوف جنود جيش الدفاع الاسرائيلي. وتم التعبير عن حالة عدم الرضى هذه بوسائل مختلفة. وكان هناك ذهول على المستوى السياسي كما في وسائل الاعلام، من عدم مشاركة الكتائبيين في القتال، على الرغم من ان الحرب هي معركتهم ايضا ومن الواجب ان يشاركوا فيها. وشعر الرأي العام الاسرائيلي ان جيش الدفاع الاسرائيلي كان «يلتقط الكستناء من النار» لصالح الكتائبيين، ومع ارتفاع عدد الاصابات لدى جيش الدفاع الاسرائيلي، ازداد ضغط الرأي العام على الكتائبيين لكي يشاركوا في قتال حقيقي. واشارت خطة وضعت في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٨٢ عندما لم يكن من المؤكد بعد ما اذا كان [الفدائيون] سيوافقون على مغادرة بيروت الغربية، الى ان على القوات المسيحية ان تقاتل للسيطرة على بيروت الغربية، على ان لا يشارك جيش الدفاع الاسرائيلي في هذه العملية، الا في حال اصبح من الضروري مساعدة الكتائبيين بنيران المدفعية بعيدة المدى فقط. ولقد تمت مناقشة هذه الخطة في اجتماع الحكومة في ١٩٨٢/٦/١٥، التي اقترحها رئيس الوزراء وتبنتها الحكومة، ونصت على ان قوات جيش الدفاع الاسرائيلي لن تدخل بيروت الغربية وان تقوم بهذا العمل قوات اخرى (اي الكتائبيون) بمساعدة جيش الدفاع الاسرائيلي (محضر اجتماع الحكومة في ١٩٨٢/٦/١٥، مستند ٥٣). وحتى بعد هذا القرار لم يقدم الكتائبيون على اي قتال حقيقي بهدف بسط سيطرتهم الى بيروت الغربية. وكما قلنا سابقا غادر [الفدائيون] نتيجة اتفاق سياسي بعد ان قصف جيش الدفاع الاسرائيلي اهدافا عديدة في بيروت الغربية.

٢١ ــ في جميع الافادات التي استمعنا اليها كان هناك اجماع حول حقيقة ان القيم العسكرية للكتائبيين، من حيث موقفهم تجاه السكان غير المقاتلين، تختلف كثيرا عن تلك التي لدى جيش الدفاع الاسرائيلي. ولقد تمت الاشارة اعلاه الى انه في سياق الحرب الاهلية في لبنان ارتكبت مجازر عديدة على ايدي مختلف الاطراف المشاركة في القتال. وعندما بدأت الحرب في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ كان الرأي السائد لدى رجال الموساد المكلفين بالاتصال بالقيادة الكتائبية هو ان الفظاعات والمجازر هي شيء من الماضي وان القوات الكتائبية بلغت مرحلة من النضوج السياسي والتنظيمي يضمن ان مثل هذه الاعمال لن تتكرر. هذا الرأي كان مبنيا على انطباعات شخصية عن ميزة القيادة الكتائبية، وكذلك على الاعتراف بان مصلحة النخبة الكتائبية في حكم محتمل لدولة لبنانية مستقلة، نصف سكانها او اكثر من المسلمين وفي الابقاء على العلاقات مع العالم العربي، تتطلب اعتدالا في التصرفات ازاء الفلسطينيين وضبطا لاشكال التحرك. وفي الوقت نفسه، كانت هناك وقائع عديدة لا تنسجم مع هذه النظرة. فخلال الاجتماعات التي عقدها قادة الموساد مع بشير الجميل سمعوا منه اشياء لا تدع مجالا للشك في نية هذا الزعيم الكتائبي الغاء القضية الفلسطينية في لبنان عندما يصل الى السلطة حتى ولو كان ذلك يعني اللجوء الى اساليب شاذة ضد الفلسطينيين في لبنان. (أنظر الشهادات في الصفحات ١٦ و١٧ و١٦٨ من المحاضر وكذلك المستند ٨٥ بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، الفقرة ١٤، القطعة ٢ في الملحق ب). كما سمعت ملاحظات مماثلة من قادة كتائبيين آخرين. بالاضافة الى ذلك، اظهرت بعض تصرفات الكتائبيين، خلال الحرب، انه لم يكن هناك تغير جوهري في موقفهم من القطاعات المختلفة لسكان لبنان كالدروز والفلسطينيين الذين يعتبرهم الكتائبيون اعداء. فقد كانت هناك تقارير عن مجازر كتائبية ضد النساء والاطفال في القرى الدرزية، وعن تصفية الفلسطينيين الذين يقعون بين ايدي وحدة الاستخبارات التابعة لايلي حبيقة. (شهادة رقم ١٠٥ لضابط المخابرات ب، التي

اعطيت الى المحققين، وقطع منها تظهر في الفقرة ٣ من الملحق ب، وكذلك وثيقة تعالج موقف الكتائب من [الفدائيين] الذين يقعون بين ايديهم - القطعة ٤ من الملحق ب، المستند ٣٩). وقد عززت هذه التقارير الشعور لدى بعض الناس، خصوصا لدى ضباط الاستخبارات المجربين انه لو حانت فرصة امام الكتائبيين لارتكاب مجزرة ضد الفلسطينيين فانهم سيغتنمونها.

اغتيال بشير الجميل ودخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية

٢٢ ــ بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٩٨٢/٩/١٤ انفجرت قنبلة كبيرة في بناية في منطقة الاشرفية في بيروت حيث كان بشير الجميل يعقد اجتماعا مع قياديين وعناصر اخرى من حزب الكتائب. لم يكن واضحا في الساعات القليلة الاولى ما الذي احدث لبشير، وكانت هناك شائعات بانه اصيب بجراح طفيفة. ووصل نبأ محاولة الاغتيال الى رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية وغيرهم في الساعات الاولى من المساء. وفي المساء، وقبل ان يصبح واضحا ما الذي حل ببشير، تحدث وزير الدفاع الى رئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية ورئيس «الموساد» ورئيس جهاز الامن العام حول التطورات المحتملة. كذلك تحدث مرات عديدة مع رئيس الوزراء. وجرت ايضا في المساء حوارات عدة بين رئيس الوزراء ورئيس الاركان. ووصل نبأ وفاة بشير الى اسرائيل في حوالي الساعة الحادية عشرة مساء؛ وعندها اتخذ قرار، في خلال محادثات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع وبين رئيس الوزراء ورئيس الاركان، بان يدخل جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية. وفي احدى المشاورات بين وزير الدفاع ورئيس الاركان كانت هناك اشارة الى امكانية مشاركة الكتائب في دخول بيروت الغربية. ان مسالة مشاركة الكتائب لم يشر اليها في تلك المرحلة من المحادثات مع رئيس الوزراء.

وما ان اتخذ القرار بدخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية حتى صدرت الاوامر العملياتية الملائمة. وصدر الامر الرقم واحد، تلفونيا، في الساعة الثانية عشرة والثلث من بعد منتصف الليل ما بين ١٩٨٢/٩/١٤ و ١٩٨٢/٩/١٥. وصدر الامران الرقم ٢ و٣ في ساعات صباح يوم الاربعاء ١٩٨٢/٩/١٥. وصدر الامر الرقم ٤ في اليوم نفسه في الساعة الثانية بعد الظهر، واعطي الامر الرقم ٥ في الساعة الثالثة من فجر يوم ١٩٨٢/٩/١٦، والامر الرقم ٦ في صباح يوم ١٩٨٢/٩/١٦. ولم تتضمن الاوامر الخمسة الاولى اي شيء بشأن دخول مخيمات اللاجئين ولكن الامر الرقم ٦ (الفقرة الثانية الوثيقة الرقم ٦، المستند ١٤) نص على ما يلي:

«يجب عدم دخول مخيمات اللاجئين. ان تفتيش وتطهير المخيمات سيقوم به الكتائبيون والجيش اللبناني».

وتنص الفقرة السابعة من الامر نفسه على ان الجيش اللبناني «مسموح له بالدخول الى اي مكان من بيروت بناء على طلبه».

وبدا دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية في الساعات الباكرة من صباح يوم ١٩٨٢/٩/١٥.

٢٣ ــ في الليلة ما بين ٨٢/٩/١٤ و ١٩٨٢/٩/١٥ طار رئيس الاركان الى بيروت مع عدد من الاشخاص والتقى هناك مع القائد العام للجبهة الشمالية الميجر جنرال امير دروري ومع قائد الفرقة (فيما يلي: «الفرقة»). بعد ذلك توجه رئيس الاركان والاشخاص الذين يرافقونه الى المركز الرئيسي لحزب الكتائب، حيث اشار حسب شهادته (صفحة ٢١٠) على قيادة الكتائب باعلان التعبئة العامة لجميع قواتهم وحظر التجول العام في كافة المناطق التي يسيطرون عليها، وان يكونوا على استعداد للمشاركة في القتال. وكان رد فعل قادة الكتائب الذين شاركوا في هذا الاجتماع هو انهم يحتاجون الى ٢٤ ساعة لتنظيم صفوفهم. وطلب رئيس الاركان من ضابط الاتصال الكتائبي القدوم الى المكان حيث المركز الامامي لقيادة الفرقة (فيما يلي: «مركز القيادة المتقدم»). تحت قيادة البريغادير جنرال عاموس يارون. وفي خلال الاجتماع ابلغ رئيس الاركان قياديي الكتائب بان جيش الدفاع الاسرائيلي لن يدخل مخيمات اللاجئين في بيروت الغربية، وان القتال الذي سيجري هناك سيكون على عاتق الكتائبيين (شهادة رئيس الاركان، صفحة ٢١١). وشهد

رئيس الاركان بان قرار دخول قوات الكتائب الى مخيمات اللاجئين تم بناء على اتفاق بينه وبين وزير الدفاع في الساعة الثامنة والنصف من مساء الليلة السابقة. والمخيمات المعنية هي صبرا وشاتيلا. وبعد الاجتماع في معسكر الكتائب ذهب رئيس الاركان الى مركز القيادة المتقدم.

وكان مركز القيادة المتقدم يقع على سطح مبنى مؤلف من خمس طبقات على بعد مائتي متر جنوبي غربي مخيم شاتيلا. ولم تكن حدود المخيمين محددة تماما. ويمتد مخيم صبرا على مساحة قدرها حوالي ٣٠٠ × ٢٠٠ متر ومخيم شاتيلا على مساحة تقدر بـ ٥٠٠ × ٥٠٠ متر (شهادة نائب مساعد مدير الاستخبارات العسكرية لشؤون الابحاث، صفحة ٢٩٠). وكان المخيمان عمليا، كما مناطق سكنية، تحتوي المنطقة التي دخلها الكتائبيون، كما سنرى، على مساكن دائمة وأزقة ضيقة وشوارع. وكان ممكنا من مركز القيادة المتقدم مشاهدة منطقة المخيمات بشكل عام. ولكن، بحسب ما قاله كافة الشهود الذين زاروا مركز القيادة، وهؤلاء هم عدد كبير من الشهود الذين نعتبر ان شهاداتهم يمكن الاعتماد عليها، كان من المستحيل مشاهدة ما يجري في ازقة المخيمين من مركز القيادة، حتى بمعونة المكبرات عيار ٢٠ × ١٢٠ التي كانت مركزة على سطح بناء مركز القيادة المتقدم. مرفق بهذا التقرير صورة جوية وخارطة جوية لمنطقة المخيمات، وكذلك خريطة عامة لبيروت (الفقرات ٣ و ٤ و ٥، الملحق ١).

لم يكن ممكنا الحصول على تفاصيل دقيقة بشأن السكان المدنيين في مخيمات اللاجئين في بيروت. ويبلغ العدد التقريبي لسكان المخيمات في بيروت الغربية (برج البراجنة، الفاكهاني، صبرا وشاتيلا) حوالي ٨٥ الف نسمة. وقد ادت الحرب الى هجرة هؤلاء السكان ولكن عندما توقف القتال، بدأت حركة عودة الى المخيمات. وحسب تقدير غير دقيق كان يوجد ٥٦ الف نسمة في مخيم صبرا في اواسط ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ (المحاضر، صفحة ٢٩)، ولكن ليس هناك تاكيد بان هذا الرقم يعكس الحقيقة.

٢٤ ــ كان رئيس الاركان متواجدا في مركز القيادة المتقدم منذ ساعات الصباح الاولى ليوم الاربعاء ١٥/٩/١٩٨٢. وبدا جيش الدفاع الاسرائيلي بدخول بيروت الغربية بعد الساعة السادسة صباحا بقليل. وفي خلال الساعات الاولى لدخول جيش الدفاع الاسرائيلي لم تكن هناك مقاومة مسلحة لقواته، وذلك كما يبدو لان القوات المسلحة التي كانت في بيروت الغربية اخذت على حين غرة. ولكن، في خلال بضع ساعات، تعرضت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي لنيران القوات المسلحة التي كانت ما تزال موجودة في عدد من الاماكن في بيروت الغربية، مما ادى الى نشوب اعمال قتالية. وقد سببت المقاومة تأخيرا في سيطرة جيش الدفاع الاسرائيلي على عدد من المناطق في المدينة وادت الى تغيير في خط التقدم. وادى هذا القتال الى مقتل ٣ من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي واصيب اكثر من مائة آخرين بجروح. وقد اطلقت نيران عيارات ثقيلة من مخيم شاتيلا باتجاه احدى كتائب جيش الدفاع الاسرائيلي (الكتيبة الطليعية) التي كانت تتقدم شرقي شاتيلا. وقتل احد جنود الكتيبة واصيب ٢٠ بجروح وتوقف تقدم الكتيبة في ذلك الاتجاه. وطوال يوم الاربعاء والى درجة اقل يوم الخميس (١٦ و١٧/٩/١٩٨٢) اطلقت، بصورة متقطعة، قذائف الـ ار. بي. جي، ونيران الاسلحة الثقيلة من مخيمي صبرا وشاتيلا على مركز القيادة المتقدم وقوات الكتيبة القريبة. وردت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي على النار بالمثل.

٢٥ ــ في يوم الاربعاء ١٥/٩/١٩٨٢ وصل وزير الدفاع الى مركز القيادة المتقدم ما بين الثامنة والتاسعة صباحا. والتقى هناك برئيس الاركان، الذي ابلغه ما اتفق عليه مع الكتائبيين، حول التعبئة العامة، حظر التجول، ودخول الكتائبيين الى المخيمات، وصادق وزير الدفاع على هذا الاتفاق. ومن على سطح مركز القيادة اتصل وزير الدفاع، تلفونيا، برئيس الوزراء وابلغه بانه ليست هناك مقاومة في بيروت وان جميع العمليات تسير بشكل حسن.

وقد حضر الاجتماع المشار اليه بين وزير الدفاع ورئيس الاركان على سطح بناء مركز القيادة المتقدم كل من مساعد وزير الدفاع السيد آفي دويدائي، ومدير الاستخبارات العسكرية الذي قدم الى الاجتماع برفقة وزير الدفاع والممثل (أ) عن الموساد (اسمه الكامل يظهر في لائحة الاسماء، الجزء الاول، الملحق ب) والميجور

جنرال دروري والبريغادير جنرال بارون وضابط المخابرات (ب) ورئيس جهاز الامن العام ونائب رئيس الاركان الميجر جنرال موشيه ليفي وضباط آخرون من جيش الدفاع الاسرائيلي كانوا يرافقون وزير الدفاع، وسجل دودائي في دفتر ملاحظاته ما قيل وما اتفق عليه في خلال الاجتماع. وحسب شهادة دودائي، فانه قام بنقل هذه الملاحظات الى دفتر آخر، عرضت صفحات منه امامنا (المستند ١٠٣). وتقول الملاحظات، من بين ما تقوله، انه من المفترض ان يدخل الكتائبيون الى المخيمات. واتصل وزير الدفاع برئيس الوزراء مرتين من مقر القيادة المتقدم. وحسب تسجيل هذه المخابرات (المستندان ١٠٠ و١٠١) تم الاتفاق، خلال احدى المخابرتين، على صياغة بيان الناطق باسم جيش الدفاع الاسرائيلي كما يلي (المستند ١٠١):

«عقب مقتل الرئيس المنتخب بشير الجميل دخلت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية الليلة لتجنب حصول احتمالات خطيرة ولحفظ الهدوء.

«وتم تنفيذ عملية دخول جيش الدفاع الاسرائيلي من دون مقاومة».

ومن مركز القيادة المتقدم انتقل وزير الدفاع الى المركز الرئيسي لحزب الكتائب، وسجل محضر لهذا الاجتماع، الذي شارك فيه عدد من قياديي الكتائب ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات العسكرية ورئيس جهاز الامن العام وممثلون عن الموساد (المستند ٧٩)، وفي هذا الاجتماع قال وزير الدفاع، من بين ما قاله، ان جيش الدفاع الاسرائيلي سيتمركز في النقاط الحيوية ومفاصل الطرق في بيروت الغربية، ولكن يجب ان يدخل جيش الكتائب ايضا الى بيروت الغربية بعد دخول جيش الدفاع الاسرائيلي، وانه يجب على قياديي الكتائب ان يبقوا على اتصال مع الميجر جنرال دروري؛ قائد المنطقة الشمالية، فيما يتعلق بالتنفيذ. وقد قام ضابط الاستخبارات (ب) بتسجيل محضر للاجتماع (المستند ٢٨). ومن هناك انتقل وزير الدفاع الى بكفيا الى منزل عائلة الجميل، ليقدم التعازي اليها.

وبعد الاجتماع مع عائلة الجميل في بكفيا انتقل وزير الدفاع الى المطار، والتقى في طريقه بالميجر جنرال امير دروري في احدى محطات البنزين، واجتمعا بحضور عدد من الاشخاص بينهم مدير الاستخبارات العسكرية، ورئيس جهاز الامن العام والسيد دودائي ورئيس مكتب مدير الاستخبارات العسكرية ليفتنانت كولونيل حفروني، وبحثت في الاجتماع اوضاع القوات، وعرض الميجر جنرال دروري تفاصيل عملية دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت. ومن هناك ذهب وزير الدفاع الى المطار، حيث التقى برئيس الاركان ونائب رئيس الاركان وذلك في الساعة الثانية بعد الظهر تقريبا. وبعدها عاد وزير الدفاع الى اسرائيل.

٢٦ ــ في ذلك اليوم، ١٩٨٢/٩/١٥ وبينما كان وزير الدفاع في بيروت جرى اجتماع في الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر في مكتب رئيس الوزراء بين رئيس الوزراء وآخرين مع سفير الولايات المتحدة السيد موريس درايبر وآخرين من السفارة الاميركية في اسرائيل، وفي خلال الاجتماع (محضر الاجتماع، المستند ١٢٠)، ابلغ رئيس الوزراء السيد درايبر بان قوات جيش الدفاع الاسرائيلي دخلت الى بيروت الغربية ابتداء من ساعات الصباح الاولى، وانه لم تكن هناك صدامات ذات مغزى، وان عمل جيش الدفاع الاسرائيلي اتخذ بهدف تجنب احداث محتملة، واننا كنا قلقين من احتمال حدوث حمام دم حتى في خلال الليل. وقال رئيس الوزراء ايضا ان الكتائبيين كانوا يتصرفون بشكل ملائم وان قائدهم لم يعجب في عملية الاغتيال، وهو يسيطر على قواته، وانه رجل جيد ونحن نثق بانه لن يسبب اية صدامات، ولكن ليس هناك من ضمان في ما يتعلق بالقوات الاخرى. واضاف رئيس الحكومة ايضا ان الجهد الاولي الفوري كان الحفاظ على الهدوء، لانه طالما امكن حفظ الهدوء فانه سيكون من الممكن الوصول الى محادثات والا كان من الممكن وقوع مذابح. وقد جرى الحفاظ على الهدوء حتى الآن (المستند ١٢٠).

٢٧ ــ في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاربعاء، ١٩٨٢/٩/١٥، عقد اجتماع في مكتب نائب رئيس الاركان شارك فيه قادة فروع جيش الدفاع الاسرائيلي، من بينهم مساعد مدير الاستخبارات العسكرية لشؤون الابحاث وتم فيه عرض موجز للاحداث. وبدا الاجتماع بمراجعة

قدمها مساعد مدير الاستخبارات العسكرية لشؤون الابحاث، حول التطورات السياسية المحتملة في لبنان بعد وفاة بشير الجميل، وقال ضابط الاستخبارات ذلك، من بين ما قاله (صفحة ٤ من نص المباحثات المستند ١٣٠) ان دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية ينظر اليه كامر حيوي ليس فقط من قبل المسيحيين، ولكن ايضا من قبل المسلمين الذين ينظرون الى جيش الدفاع الاسرائيلي على انه العامل الوحيد الذي يمكن ان يمنع حمام دم في المنطقة ويمكن ان يحمي المسلمين السنة من الكتائبيين، وقال ضابط الاستخبارات انه حسب ما عرفته الاستخبارات فان الهجوم على بشير الجميل نفذه المرابطون وان لم يكن الامر مؤكدا. وفي خلال الاجتماع اعلن رئيس دائرة العمليات ان الكتائب «يشجعون على دخول المخيمات» (صفحة ٧ من المستند ١٣٠). وقام نائب رئيس الاركان بابلاغ المجتمعين عن انطباعاته حول الاجتماع في المركز الرئيسي لحزب الكتائب في بيروت في ذلك اليوم، وان هناك تصميما على ادخال الكتائب الى مخيمات اللاجئين وبعد ذلك ربما الى المدينة كلها ايضا. واضاف ان هذا يمكن «ان يؤدي الى اضطرابات»، لان القوات المسلحة في بيروت الغربية التي كانت هادئة في ذلك الوقت يمكن ان تثير اضطراب اذا علمت ان الكتائب آتون وراء جيش الدفاع الاسرائيلي (صفحة ١١، المستند ١٣٠).

٢٨ ــ في الساعة السادسة بعد الظهر تحدث وزير الدفاع من منزله مع رئيس الوزراء، وابلغه (المستند ٩٩) بان جيش الدفاع الاسرائيلي سيكون في جميع الامكنة بحلول المساء، وانه نقل كلمات رئيس الوزراء الى بيار الجميل وان «كل شيء يسير على ما يرام»، وان القرار الذي اتخذ في الليلة الماضية بارسال جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت بالغ الاهمية، وانه كان من المحظور التأخر في ذلك.

٢٩ ــ بقي رئيس الاركان في مركز القيادة المتقدم في بيروت يوم الاربعاء، ١٩٨٢/٩/١٥ حيث تابع تطورات عمليات جيش الدفاع الاسرائيلي من هناك. وفي ذلك اليوم لم يصل ضباط الكتائب الى مركز القيادة المتقدم لتنسيق العمليات. ولكن الميجر جنرال درودي التقى بهم في المساء وابلغهم بشكل عام بان دخولهم الى المخيمين يجب ان يتم من اتجاه مخيم شاتيلا. وقام الميجر جنرال درودي الذي لم يكن راضيا عن دخول الكتائبيين الى المخيمين بجهد لاقناع قادة الجيش اللبناني بان قواتهم يجب ان تدخل الى المخيمات وان عليهم ان يطلبوا من رئيس وزراء لبنان الموافقة على هذه الخطوة، الا ان رد الجيش اللبناني في ذلك الوقت كان سلبيا.

٣٠ ــ في الساعات الباكرة من صباح يوم الخميس، ١٩٨٢/٩/١٦ غادر رئيس الاركان مركز القيادة المتقدم وعاد الى تل ابيب. وفي صباح اليوم نفسه، وعلى اثر ضغط سياسي، اصدر وزير الدفاع امرا بوقف العمليات العسكرية لجيش الدفاع الاسرائيلي، ولكن بعد وقت قصير الغى وزير الدفاع الامر. وفي الساعة العاشرة صباحا أجرى وزير الدفاع مشاورات في مكتبه مع رئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية البريغادير جنرال يهوشواع ساغي ورئيس مكتب رئيس الاركان العقيد زاخارين والسيد دودائي (المستند ٢٧ هو تسجيل لما جرى في الاجتماع). وافتتح الاجتماع رئيس الاركان الذي اعلن ان «المدينة بكاملها بين ايدينا، هادئة تماما وتحت سيطرتنا، والمخيمات مغلقة ومطوقة، والكتائبيون سيدخلونها ما بين الحادية عشرة والثانية عشرة. امس، تكلمنا معهم... الحالة الآن هي ان المدينة بكاملها بين ايدينا والمخيمات جميعها مغلقة». وفي وقت لاحق قال رئيس الاركان بينما كان يشير الى خارطة، ان الفاكهاني وصبرا وشاتيلا مطوقة. وقال ايضا انه اذا وصل الكتائبيون الى مرحلة التنسيق وارادوا المضي، فقد اتفق معهم على الدخول، وان بامكان الجيش اللبناني الدخول ايضا الى المدينة عندما يشاء. وفي هذه المباحثات تحدث وزير الدفاع عن الضغط الاميركي الشديد لكي يغادر جيش الدفاع الاسرائيلي بيروت الغربية، والضغوط السياسية من مصادر اخرى. وفي خلال الاجتماع كرر رئيس الاركان، مرات عدة، ان كل شيء في هذه اللحظة «هادىء» في بيروت الغربية. وحول الدخول الى المخيمات قال وزير الدفاع انه يفضل ارسال الكتائبيين الى المخيمات (صفحة ٥، مستند ٢٧). وفي خلال المشاورات ابلغ وزير الدفاع رئيس الوزراء هاتفيا بان «القتال انتهى ومخيمات اللاجئين محاصرة. اطلاق النار توقف. ولم نتكبد

خسائر اضافية، كل شيء هادىء وساكن. في مواجهتي يجلس رئيس الاركان، الذي وصل قبل قليل من هناك، كل النقاط الرئيسية في ايدينا، كل شيء انتهى وسأحضر رئيس الاركان الى اجتماع الوزارة. هذه هي الحالة الآن...». وبعد هذا الحديث قدم رئيس الاركان تقريرا عن الاتصالات التي جرت ليلة ١٤/٩/١٩٨٢ مع اعضاء المرابطون، والتي قال فيها اعضاء هذه الميليشيا انهم غير قادرين على التخفي، وانهم لبنانيون، وانه ليس لديهم شك بان الكتائبيين سيقومون بقتلهم فورا او بعد بعض الوقت. واضاف رئيس الاركان «ان هناك نوعا من الحالة المزدوجة وانهم [الكتائبيون] مرتبكون ويقلون بمشاعر الانتقام ويمكن ان تكون هناك انهار من الدماء، لن تدخل الى مخيمات اللاجئين» (صفحة ٧، مستند ٢٧)، وكما قلنا شارك في هذه المشاورات مدير الاستخبارات العسكرية الذي تحدث عن عدد من الاشياء خلال المباحثات، تظهر في المحضر الذي اشرنا اليه.

٢١ ــ وصل قياديو حزب الكتائب الى مرحلتهم الاولى من التنسيق والمتعلقة بدخول قواتهم الى المخيمات في حوالي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم الخميس، ١٦/٩/١٩٨٢ والتقوا بالميجر جنرال امير دروري في مقر قيادة احدى الفرق، واتفق في هذا الاجتماع على انهم سيدخلون المخيمات وينسقون هذا العمل مع البريغادير جنرال يارون، قائد الفرقة. وبدأ هذا التنسيق بين البريغادير جنرال يارون وقياديي الكتائب بعد ظهر الخميس في مركز القيادة المتقدم. واتفق في هذا الاجتماع على ان تدخل مجموعة من ١٥٠ مقاتلا من قوة الكتائب الى المخيمات وان يتم ذلك من الجنوب الى الشمال ومن الغرب الى الشرق. وتحدث البريغادير جنرال يارون مع الكتائبيين عن اماكن تجمع [الفدائيين] في المخيمات وايضا حذرهم من ايذاء السكان المدنيين. لقد اشار الى ذلك، حسب ما قال، لانه يعرف ان طبيعة سلوك الكتائبيين لا تشبه سلوك جيش الدفاع الاسرائيلي، وانه حصلت نزاعات بينه وبين الكتائبيين حول هذا الموضوع في السابق. واقام يارون مراكز مراقبة على سطح مركز القيادة المتقدم وعلى سطح مبنى آخر قريب، برغم انه كان يعرف انه من المستحيل مشاهدة الكثير مما يجري في المخيمات من نقاط المراقبة هذه. وصدر ايضا امر متعلق باجراء احتياطي اضافي كان هدفه التحقق من اعمال قوات الكتائب خلال عمليتهم في المخيمات (هذا الاجراء موجود في الجزء الخامس من الملحق «ب»). واتفق ايضا على ان يبقى ضابط اتصال كتائبي مع جهاز اتصال على سطح مركز القيادة المتقدم، اضافة الى وجود ضابط من الموساد في مركز قيادة الكتائب، وكانت وحدة الكتائب المفترض ان تدخل المخيمات وحدة المخابرات التي يقودها كما قلنا ايلي حبيقة. ولم يدخل حبيقة الى المخيمات مع وحدته بل بقي على سطح مركز القيادة المتقدم خلال الليل (شهادة البريغادير جنرال يارون، صفحة ٧٢٦). واختيرت هذه الوحدة لدخول المخيمات في ذلك الوقت لسببين، الاول ــ لأن الكتائبيين وجدوا صعوبة في تجنيد وحدة اخرى ملائمة حتى ذلك الوقت، وثانياً ــ لأن افراد هذه الوحدة كانوا معتبرين مدربين تدريبا خاصا على اكتشاف [الفدائيين] الذين يحاولون التخفي بين السكان المدنيين.

٢٢ ــ في ١٦/٩/١٩٨٢ نشر مكتب وزير الدفاع وثيقة موقعة من قبل احد المساعدين الشخصيين لوزير الدفاع السيد آفي دودائي وتحتوي على «ملخص وزير الدفاع لما جرى في ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢». هذه الوثيقة (مستند ٣٤) هي موجز للامور التي سجلها دودائي خلال زيارة وزير الدفاع لبيروت في ١٥/٩/١٩٨٢. كما جرى تفصيله سابقا. وفي مقاطع مختلفة من الوثيقة توجد اشارة الى تعليمات وزير الدفاع المتعلقة بدخول بيروت الغربية. والتعليمات في الفقرة «و» مهمة بالنسبة للقضية التي بين ايدينا، وتقول:

«و ــ عنصر واحد فقط هو جيش الدفاع الاسرائيلي، يجب ان يقود القوات الموجودة في المنطقة. وبالنسبة لعملية المخيمات يجب ان يوسل الكتائبيون الى هناك».

الوثيقة كانت موجهة الى رئيس الاركان ونائب رئيس الاركان ومدير الاستخبارات العسكرية. وقد تلقى مكتب مدير الاستخبارات العسكرية هذه الوثيقة، بحسب الطابع الظاهر على النسخة في ١٧/٩/١٩٨٢ (المستند ٣٥).

وفي الشهادات التي استمعنا اليها، قدمت

تعليمات مختلفة على التعليمات بأن جيش الدفاع الاسرائيلي فقط يقود القوات في المنطقة. وفي التعقيب الذي قدمه رئيس الاركان على هذه التعليمات (صفحة ٢٥٧)، جاء انها تعني انه في الاتصالات مع الاطراف الخارجية وخصوصا الكتائب، يقود جيش الدفاع الاسرائيلي فقط وليس اي طرف اسرائيلي آخر مثل الموساد، القوات في المنطقة. ولكن هذا لا يعني ان قوات الكتائب ستكون تحت قيادة جيش الدفاع الاسرائيلي، من جهة اخرى، وحسب التفسير الذي قدمه مدير الاستخبارات العسكرية لهذه التعليمات (صفحة ١٢٧، و١٥٢٣) فانها تعني ان كل القوات العاملة في المنطقة ومن ضمنها الكتائب ستكون تحت سلطة جيش الدفاع الاسرائيلي، وتعمل استنادا الى تعليماته.

٣٢ ــ بدأ دخول الكتائبيين الى المخيمات في حوالي الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦. في ذلك الوقت كانت هناك قوات [فدائية] مسلحة في المخيمات. لا يمكننا معرفة طاقة هذه القوات ولكنها كانت مزودة بانواع مختلفة من الاسلحة التي استخدمت، حتى قبل دخول الكتائبيين، ضد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي التي بلغت المنطقة، وايضا ضد مركز القيادة المتقدم لجيش الدفاع الاسرائيلي. ومن الممكن ان نفترض ان هؤلاء [الفدائيين] المسلحين لم ينسحبوا خلال الانسحاب العام، ولكنهم بقوا في المخيمات لسببين هما: تجديد الفعالية السرية [للفدائيين] في مرحلة لاحقة وحماية السكان المدنيين الذين بقوا في المخيمات، مع الاخذ بالاعتبار ان استمرار العداء بين الفئات والمنظمات المختلفة يجعل اي فئة من المدنيين العزل عرضة لخطر مذبحة. ويجب ان يضاف هنا انه في خلال المفاوضات من اجل الانسحاب قدمت ضمانة، من قبل ممثل الولايات المتحدة الذي ادار المفاوضات، لامن المسلمين في بيروت الغربية بعد تأكيدات قدمت من حكومة اسرائيل ومن لبنان.

في غضون ذلك وكما قلنا، تركت القوة المتعددة الجنسيات لبنان وتعطلت جميع الخطط المتعلقة بسيطرة الحكومة اللبنانية على الوضع في بيروت الغربية بسبب اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل.

الاحداث منذ دخول الكتائبيين الى مخيمي صبرا وشاتيلا وحتى خروجهم منها

٣٤ ــ حوالي الساعة السادسة من مساء يوم الخميس، ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، دخلت عناصر كتائبية الى مخيم شاتيلا من الغرب والجنوب، في مجموعتين. وبعدما اجتازوا الحاجز الذي يحيط بالمخيمات لم تعد تحركاتهم داخل المخيم منظورة من سطح مركز القيادة المتقدم او من مراكز المراقبة في اماكن اخرى. وقد حاول ضابط المخابرات في الفرقة ان يتابع تحركاتهم من مكان الى مكان، مستخدما منظارا مزدوجا فلم يتمكن من رؤية تحركاتهم او اعمالهم. ومع دخول الكتائبيين الى المخيمات، فان النيران التي كانت تأتي من المخيمات تغير اتجاهها، والرماية التي كانت توجد ضد جيش الدفاع الاسرائيلي بدأت تتحول مباشرة نحو اتجاهات اخرى.

وقد طلب ضابط الارتباط الكتائبي ج (واسمه الكامل مبين في لائحة الاسماء، القسم ١، الفقرة ب)، الذي كان موجودا على سطح مركز القيادة المتقدم، من جيش الدفاع الاسرائيلي تزويد القوة التي دخلت المخيمات بالانارة اذ ان دخولها الى المخيمات تم مع حلول الظلام. واعطيت الانارة في الاصل من فرقة من الهاون وايضا من الطائرات. ولكن بما ان الانارة بواسطة الطائرات تتضارب مع اجلاء ضحايا من وحدة من جيش الدفاع الاسرائيلي، فقد تم ايقاف مصدر الانارة هذا. واستمرت الانارة عن طريق الهاون بشكل متقطع خلال الليل. وفي حوالي الثامنة مساء، اعلن ضابط الاتصال الكتائبي ج، ان الكتائبيين الذين دخلوا المخيمات تكبدوا خسائر، وانه قد تم اجلاء هذه الخسائر من المخيمات. وكان الميجر جنرال دروري في مركز القيادة المتقدم منذ حوالي الساعة السابعة والنصف مساء وتابع القتال، بالمدى الذي كان فيه ذلك منظورا من سطح مركز القيادة المتقدم. وقد غادر مركزه بعد الساعة الثامنة مساء.

٣٥ ــ كان عدد من رجال شعبة المخابرات، وعلى رأسهم رئيس قسم المخابرات في الفرقة، متواجدين في المبنى، حيث يقع مركز القيادة المتقدم. ولقد امر ضابط المخابرات الذي كان

يريد الحصول على معلومات حول اعمال الكتائبيين، بالقيام بعملين للحصول على ذلك (والعملان مفصلان في القسم ٥، الملحق ب) وبنتيجة العمل الاول لم يتم الحصول على معلومات ما. اما نتيجة العمل الثاني، فتمثلت في تلقي الضابط تقريرا اشار الى ان ضابط الاتصال الكتائبي سمع عبر الراديو، من احد الكتائبيين داخل المخيمات، انه امسك بـ ٤٥ شخصا. كان هذا الكتائبي يسأل ماذا عليه ان يفعل بهم، فاجابه ضابط الاتصال: «اعمل بمشيئة الله» او كلمات لها المعنى نفسه. وقد تلقى ضابط المخابرات هذا التقرير في حوالي الساعة الثامنة مساء، من شخص سمع المحادثة من على السطح، لكنه لم يرسل هذا التقرير الى اية جهة لان اجتماعا لبعض الضباط كان من المقرر عقده في مقر القيادة الميدانية بعد ذلك بقليل.

٣٦ ــ في الوقت نفسه، او قبل ذلك بقليل، في حوالي الساعة السابعة مساء، سمع الملازم الاول، الذي كان يعمل مديرا لقائد الفرقة محادثة اخرى، تمت على جهاز الاتصالات الكتائبي. وبالاستناد الى شهادة الملازم الاول، فانه سمع حين كان على سطح مركز القيادة المتقدم، ضابطا كتائبيا من القوة التي دخلت المخيمات يقول لايلي حبيقة بالعربية ان لديه خمسين امرأة وطفلا، فماذا يفعل بهم، فقال له حبيقة عبر الراديو: «انها المرة الاخيرة التي تسألني فيها سؤالا كهذا، انك تعلم تماما ماذا عليك ان تفعل». بعد ذلك اخذ الكتائبيون الذين كانوا في مركز المراقبة يضحكون بصوت مرتفع، وفهم الاول ان ذلك يعني مقتل النسوة والاطفال. واستنادا الى شهادته، فان البريغادير جنرال ياورن الذي كان ايضا على سطح مركز القيادة المتقدم سأل الاول ماذا سمع عبر الراديو وبعد ان نقل اليه فحوى المحادثة، اتجه ياورن الى حبيقة وتحدث معه بالانكليزية لمدة خمس دقائق (شهادة الاول، انظر الصفحات من ١٢٠٩ الى ١٢١٠)، ولم يستمع الملازم الاول الى المحادثة بين ياورن وحبيقة.

٣٧ ــ البريغادير جنرال ياورن، الذي كان على سطح مركز القيادة المتقدم تلقى من الملازم الاول تقريرا عما سمعه، وبناء على شهادة ياورن جاء في التقرير المقدم من الاول ان هذا الاخير سمع احد الكتائبيين وهو يسأل قائده ماذا يفعل بـ ٤٥ شخصا فاجابه ان يفعل ما امره الله به (شهادة ياورن، الصفحات ٦٩٦ و ٧٣٠). واستنادا الى ياورن فانه من خلال ما سمعه ان الامر يتعلق بقتل ٤٥ [فدائيا]. وفي شهادته، يربط ياورن هذا التقرير بما سمعه خلال الاجتماع اليومي المسائي، الذي سيتم مناقشته لاحقا، من ضابط المخابرات في الفرقة. ومن ملاحظات ياورن في شهادته يظهر انه تعامل مع التقريرين، وهما تقرير الاول وتقرير ضابط المخابرات، بوصفهما تقريرا واحدا من مصدرين مختلفين. ولا يوجد لدينا اي شك في انه في هذه الحالة، كان هناك تقريران مختلفان ومنفصلان. وكما اشرنا فان التقرير الذي تلقاه ضابط المخابرات جاء من محادثة عبر الراديو اجراها ضابط الاتصال الكتائبي ج. ومع ان التقريرين يشيران الى مجموعة من ٤٥ ــ ٥٠ شخصا، ينبغي عدم استبعاد ان يكون محور الاسئلة التي وجهت عبر الراديو يشير الى المجموعة نفسها من الاشخاص التي تم الامساك بها، وذلك ايضا من خلال كون الاجابات المعطاة قد اختلفت في محتواها. فاجابة ضابط الاتصال كانت في ان ينفذ بمجموعة الاشخاص ما امر به الله، بينما كانت اجابة حبيقة مختلفة. والواضح ان محادثتين مختلفتين قد جرتا وتتعلقان بمصير اشخاص وقعوا في ايدي الكتائبيين. وكما ذكر، فان ياورن لم يقف في شهادته ان الاول ترجم له واخبره بما سمعه حين كانا معا على سطح مركز القيادة المتقدم، ولا يوجد لدينا اي سبب كي نعتقد ان الاول لم يخبر ياورن بكل ما سمعه. وتجدر الاشارة الى ان الملازم الاول تقدم بشهادته امامنا بعد ان ادلى البريغادير جنرال ياورن بشهادته وقبل ان ترسل الملاحظات استنادا الى الفقرة ١٥ (أ) من القانون، كما ان افادته امام المحققين (رقم ٨٧) اعطيت ايضا بعد شهادة البريغادير جنرال ياورن. ولم يتقدم البريغادير جنرال ياورن بشهادة مرة ثانية بعد الملاحظة التي ارسلت اليه استنادا الى الفقرة ١٥ (أ) من القانون، ولم يطالب باعادة استجواب الملازم الاول. اننا نجزم بان الملازم الاول اطلع البريغادير جنرال ياورن على مضمون المحادثة التي جرت مع ايلي حبيقة كما ذكر اعلاه.

٣٨ ــ وثمة تقرير اضافي عن اعمال الكتائبيين

في المخيمات تجاه المدنيين هناك، جاء من ضابط الاتصال الكتائبي ج، فهو حين دخل الى غرفة الطعام في مبنى القيادة المتقدم حوالي الساعة الثامنة مساء قال لاكثر من شخص ان الكتائبيين قتلوا حوالي ٣٠٠ شخص، بينهم مدنيون. وقد ذكر ذلك في حضور العديد من ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي الذين كانوا هناك ومنهم البريغادير جنرال يارون. ولدينا اكثر من رواية عن الكلمات الصحيحة التي جاءت في اقوال ج. لكن من خلال كل الشهادات تبين لنا انه قال، انه بنتيجة العمليات الكتائبية حتى ذلك الوقت قتل ٣٠٠ [فدائي] ومدني في المخيمات. وضابط الاتصال الكتائبي ج عاد بعد فترة قصيرة الى غرفة الطعام وصحح تقريره الاول حين قلل عدد الضحايا من ٣٠٠ الى ١٢٠.

٣٩ ــ في الساعة الثامنة واربعين دقيقة من ذلك المساء عقد اجتماع لتوضيح الموقف في مبنى مركز القيادة المتقدم، شارك فيه عدد من ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي الذين كانوا في العبنى في ذلك الوقت، وفي اولهم يارون. وقد تم تسجيل الملاحظات التي اثيرت في الاجتماع من قبل ميجر في شعبة عمليات "التدريب، قسم التاريخ، واعطي شريط التسجيل لنا (الملحق ١٥٥). ولقد تحدث يارون في الاجتماع عن تقدم جيش الدفاع الاسرائيلي وعن انتشاره ودخول الكتائبيين الى المخيمات واعمال التمشيط فيها، وبعد الاجتماع تكلم ضابط المخابرات في الفرقة وقال حول مراقبته [للفدائيين] وقوات مسلحة اخرى في بيروت الغربية، ما يلي (ص ٤ و ٥، الملحق ١٥٥):

«اليوم دخل الكتائبيون. لا اعرف ما هو مستوى المعارك التي يقومون بها. من الصعب مشاهدتها بسبب الظلام... الانطباع هو ان قتالهم ليس جديا كثيرا. وقد تكبدوا خسائر كما تعلمون: جريحان، واحد في ساقه وواحد في يده. ثم اجلاء الاصابات في احدى سيارات الاسعاف التابعة لهم. ويبدو انهم مترددون بشان ماذا سيفعلون بالاشخاص الذين يجدونهم في الداخل. من جهة، يبدو انه لا وجود [لفدائيين] هناك في المخيم. صبرا فارغ. ومن جهة اخرى يبدو انهم جمعوا النساء والاطفال والشيوخ. الذين لا يعرفون ماذا عليهم ان يفعلوا بهم بالضبط (عاموس، هذا استمرار لمحادثتنا). وبالتأكيد كان لديهم نوع من القرار المبدئي بتجميعهم وقيادتهم الى مكان ما خارج المخيمات. من جهة اخرى سمعت من (ضابط الاتصال الكتائبي ج) ان قاموا بما يمليه قلبكم عليكم لان كل شيء يأتي من عند الله، اي ليس اثناء. وعند هذه النقطة قاطع يارون ضابط المخابرات وبدأ الحوار الآتي بينهما:

ــ يارون: «لا شيء، لا. لا. لقد ذهبت لرؤيته فوق وليس لديهم مشاكل اطلاقا».

ــ ضابط المخابرات: «هل حياة الناس الذين هناك تتعرض لاي خطر؟»

ــ يارون: «لن تكون كذلك، لن يؤذوهم».

بعد هذا الحوار، انتقل ضابط الاستخبارات الى مسألة اخرى، ولم تجر الاشارة مرة اخرى الى اعمال الكتائبيين في المخيمات في هذا الاجتماع.

في شهادته يوضح البريغادير جنرال يارون ملاحظته حول زيارته حين قال: «ذهبت لرؤيته فوق وليست لديهم مشاكل اطلاقا». فقال انه تحادث مرات عدة ذلك المساء مع الضباط الكتائبيين على سطح مركز القيادة المتقدم بعد ان سمع التقرير الاول عن الـ ٤٥ شخصا، وبعد ان سمع التقرير حول ٣٠٠ ضحية ثم ١٢٠؛ وانه على الرغم من شكه، في صحة التقارير وعدم فهمه منها ان اطفالا ونساء ومدنيين قتلوا في المذابح التي ارتكبها الكتائبيون، فانه حذرهم مرات عدة من ايذاء المدنيين. وقد اكدوا له انهم سينفذون الاوامر المناسبة المتعلقة بذلك (ص ٧٣١ و٧٣٢).

٤٠ ــ وما بين حوالي الساعة العاشرة والحادية عشرة ليلا اتصل، تلفونيا، ضابط استخبارات الفرقة بالقيادة الشمالية وتحدث مع نائب مسؤول المخابرات هناك عما اذا كانت القيادة الشمالية قد تلقت اي نوع من التقارير. وحين اجيب بالنفي، قام الضابط بابلاغ المسؤول التقرير الذي قدمه الضابط الكتائبي حول مقتل ٣٠٠[فدائي] ومدني وكيف ان العدد انخفض بعد ذلك الى ١٢٠ فقط. وطلب الضابط من المسؤول فحص المسألة بدقة اكبر. وكان ضابط المخابرات (أ) في الفرقة اثناء المحادثة، وحين سمع موضوع التقرير اتصل هاتفيا بشعبة المخابرات لشؤون الابحاث في القيادة العامة، وتحدث مع ضابطين هناك واخبرهما بان عناصر كتائبية قامت

بتصفية ٣٠٠ [فدائي] ومدني (افادة ضابط المخابرات ١ الصفحة ٥٧٦). واضاف «أ» ان لديه شعورا ثقيلا حول مغزى التقرير وانه ينظر اليه من خلال كونه تقريرا مهما وحساسا للغاية قد يثير اهتمام المسؤولين الكبار، وان هذا هو نوع التقرير الذي يجب ان يقدم الى مدير المخابرات العسكرية لكونه سيثير اهتمامه شخصيا. وفي اعقاب هذه المعلومات، قام رجال شعبة المخابرات/ الابحاث في القيادة العامة الذين تلقوا التقرير، باجراء بعض الايضاحات الهاتفية وارسل التقرير الى شخصيات مختلفة. وطريقة ارسال التقرير ومعالجته مذكورة في الفقرة ٦ من الملحق ب. ويكفي ان نشير هنا الى ان تقريرا هاتفيا حول هذه المعلومات ارسل الى ليفتنانت كولونيل حفروني، مدير مكتب رئيس المخابرات العسكرية في الساعة ٥,٢٠ من صباح ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. وقد وصل محتوى التقرير الذي وزع في وحدات مختلفة من المخابرات الى مكتب رئيس المخابرات العسكرية، ونصه موجود في الملحق ٢ (المستند ٢٩. والوثيقة تحتوي ملاحظة بان اصلها من مركز القيادة المتقدم في القيادة الشمالية وانه تم استلامها في الساعة الحادية عشرة وعشرين دقيقة من مساء ١٦ ايلول ١٩٨٢. وهذا هو محتوى التقرير: «ارسلت معلومات اولية من قبل قائد القوة الكتائبية في مخيم شاتيلا للاجئين تذكر ان رجاله قاموا بتصفية حوالي ٣٠٠ شخص، والرقم يضم [فدائيين] ومدنيين».

اما ردة الفعل في مكتب رئيس المخابرات العسكرية على التقرير فستتم مناقشتها لاحقا في هذا التقرير.

٤١ ــ في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الخميس ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، دعي مجلس الوزراء الى جلسة اشترك فيها الى جانب رئيس الوزراء واعضاء الحكومة (باستثناء الوزراء الخمسة الذين كانوا في الخارج) عدد من الاشخاص الذين لم يكونوا اعضاء في الحكومة، ومن بينهم رئيس الاركان، ورئيس الموساد ومدير المخابرات العسكرية. اما الموضوع الذي تمت مناقشته في الاجتماع فكان الوضع في لبنان على اثر اغتيال بشير الجميل. وفي بداية الجلسة ذكر رئيس الوزراء تسلسل الاحداث التي تلت التقرير حول محاولة اغتيال بشير. ثم قدم وزير الدفاع عرضاً تفصيليا. اما رئيس الاركان فقدم تفاصيل حول عملية جيش الدفاع الاسرائيلي في بيروت الغربية وحول اجتماعاته مع المسؤولين الكتائبيين. وقال، من بين ما قاله، انه ابلغ القادة الكتائبيين ان على رجالهم الاشتراك في العملية والدخول الى حيث حدد لهم، وانهم سيبدأون خلال ذلك المساء القتال وسيدخلون الى حدود صبرا، وان جيش الدفاع الاسرائيلي سيتمهد بعدم الشال عمليتهم، لكن جنود جيش الدفاع الاسرائيلي لن يدخلوا الى المخيمات ولن يقاتلوا مع الكتائبيين، والافضل ان يدخل الكتائبيون الى المخيم «بطرقهم الخاصة» (ص ١٦ من محضر الاجتماع، مستند ١٢٢). وفي ملاحظاته اوضح رئيس الاركان ان المخيمات محاصرة «من قبلنا» وان الكتائبيين سيبدأون عمليتهم في تلك الليلة في المخيمات، وان بامكاننا اعطاءهم الاوامر في حين ان اعطاء الاوامر للجيش اللبناني كانت مستحيلة، وان جيش الدفاع الاسرائيلي سيتم دعمه من قبل الكتائبيين وربما ايضا من الجيش اللبناني لجمع السلاح. وفيما يتعلق بنتائج اغتيال بشير الجميل قال رئيس الاركان انه في هذه الحالة المستجدة قد يحدث امران: الاول ان الهيكلية الكتائبية قد تنهار برمتها، وهو ما لم يحدث بعد. اما الاحتمال الثاني فهو ما ذكره رئيس الاركان (الصفحة ٢١ ــ ٢٢ من المستند ١٢٢): «ان الامر الثاني الذي سيحدث، ولا فرق ما اذا كنا هناك ام لا، هو انفجار الثأر، الذي قد اتخيل كيف سيبدأ ولا اعرف كيف سينتهي. الانفجار سيكون بينهم جميعا، ولن يتمكن الاميركيون ولا غيرهم من تقديم اية مساعدة. يمكننا ان نوقف هذا الانفجار لكنهم بدأوا اليوم بقتل الدروز هناك. لا فرق من وكيف. لقد بدأوا بقتل بعضهم، فمقتل درزي اليوم كاف لكي يقتل اربعة اطفال مسيحيين في اليوم التالي، سيجدونهم مذبوحين تماما كما حدث قبل شهر. وهكذا سيبدأ الانفجار. اذا لم نكن هناك ــ سيكون انفجارا من نوع لم يسبق له مثيل. وبدأت ارى في عيونهم ما يسعون اليه. بعد ظهر امس التقيت مجموعة من الضباط الكتائبيين وكانوا لا يزالون مصدومين ولم يكونوا بعد قد اقنعوا انفسهم كيف تحطم املهم بنفخة واحدة، امل بنوا من اجله وضحوا كثيرا، والآن لم يعد امامهم سوى ان يقوموا بشيء واحد وهو الثأر، وسيكون

رهيباء.

وعند هذه النقطة سئل رئيس الاركان «اذا كانت هناك اية فرصة لمعرفة من قام بذلك وتوجيههم نحو من ارتكب عملية القتل»، فتابع قائلا: «لا ليس هناك شيء من هذا القبيل، والثأر العربي يعني انه اذا قام احد بقتل احد من القبيلة، فان القبيلة كلها تصبح مذنبة. وستمضي مئة سنة وسيبقى الواحد يقتل الآخر من القبيلة التي قتلت قبل مائة عام...

«لقد قلت هذا لدرايبر اليوم، وهو قال ان هناك جيشا لبنانيا، الخ. قلت له انه كان كافيا ان يقول امين الجميل، شقيق بشير كلمة «الثأر» خلال جنازة بشير. ان هذه حرب لن يتمكن احد من ايقافها. قد لا تحدث غدا، لكنها ستحدث». «يكفي انه لفظ كلمة الثأر، لكي تبدأ المؤسسة كلها في شحذ سكاكينها».

ومع انتهائه من ابداء ملاحظاته، قام رئيس الاركان الى خريطة شرح عليها انه باستثناء قسم واحد فان كل شيء بين يدي جيش الدفاع الاسرائيلي، الذي لم يدخل الى مخيمات اللاجئين «والكتائبيون سيبدأون هذه الليلة في الدخول الى المنطقة ما بين صبرا والفاكهاني» (صفحة ٢٥). وخلال الاجتماع قدم رئيس الموساد ملخصا للوضع بعد اغتيال بشير لكنه لم يشر الى دخول الكتائبيين الى المخيمات. وكانت هناك مناقشة كبيرة في ذلك الاجتماع حول خطر ردة فعل الولايات المتحدة على دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية، فكان الرأي العام للمجتمعين ان الدخول اليها صحيح وله ما يبرره. ومع اقتراب الجلسة من نهايتها، بدأ الحديث عن صياغة قرار، فقال نائب رئيس الوزراء دافيد ليفي ان المشكلة ليست في صياغة الحل، وانما في ان بقاء جيش الدفاع الاسرائيلي في بيروت سوف يؤدي الى وضع غير مرغوب فيه من الضغط المكثف ضد بقائه هناك، وذكر ليفي انه قبل دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت، وقابع بعد ذلك قائلا (ص ٩٦):

«اردنا في فترة معينة تجنب الفوضى، التي لا يمكن تجاهل نتائجها. عندما تحصل الفوضى، التي يمكن لآخرين استغلالها، نستطيع اعطاء تفسيرات مقنعة، غير ان حجتنا يمكن ان تصبح غير مقنعة، ويمكن ان ينظر الينا بوصفنا لا نملك اية مصداقية. عندما استمع الى خبر دخول الكتائبيين الى منطقة معينة، وانا اعرف ما هو معنى الثأر بالنسبة اليهم، وما هو نوع المذابح. عندها لن يصدق احد اننا دخلنا من اجل ان نفرض النظام هناك، وسيتعين علينا الرصول الى وضع سوف نتحمل اللوم عليه، وتفسيراتنا لن تجدي...».

لم يصدر اي رد فعل على كلام ليفي من قبل الذين حضروا الجلسة. وقبل انتهاء الجلسة، قدم رئيس الحكومة مسودة قرار، ادخلت بعض التعديلات عليه، ووافق عليه جميع الوزراء. ويبدأ القرار بالكلمات التالية:

«على اثر اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، اتخذ جيش الدفاع الاسرائيلي مواقع له في بيروت الغربية، حيث ما يزال الفا رجل من [الفدائيين] مجهزين باسلحة خفيفة وثقيلة، في بيروت، منتهكين بذلك اتفاق الجلاء عن المدينة».

ولا بد من الاشارة هنا الى ان مدير المخابرات العسكرية كان موجودا في بداية الاجتماع، لكنه غادر بعد ان سمح له وزير الدفاع بذلك. وذلك بعد بداية الجلسة بوقت غير طويل، وقبل ان يبدأ د. ليفي باعطاء ملاحظاته، المشار اليها اعلاه، بوقت طويل.

٤٢ ــ لم يقم يارون باخبار الميجور جنرال درودي بالتقارير التي وصلته مساء الخميس حول اعمال الكتائبيين تجاه غير المحاربين في المخيمات، ولم تصل التقارير حول الاعمال الشاذة الى درودي حتى الجمعة ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ في ساعات الصباح. وقد اتصل درودي في الصباح بالبريغادير جنرال يارون وتلقى منه تقريرا حول مسائل الحرب المختلفة وسمع منه ان الكتائبيين تكبدوا بعض الضحايا، ولم يسمع شيئا حول الضحايا من المدنيين في المخيمات (شهادة درودي صفحة ٤٠٤). وخلال ذلك الصباح تحدث درودي مع رئيس الاركان وسمع منه ان رئيس الاركان قد يأتي الى بيروت في اليوم نفسه.

وفي الساعات الاولى من الصباح كانت هناك مذكرة على طاولة في قاعة عمليات القيادة الشمالية في عاليه. وجاء فيها انه «خلال الليل دخل الكتائبيون الى مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا. وعلى الرغم من انه تم الاتفاق على انهم لن يقوموا بايذاء المدنيين فانهم «ذبحوهم».

لم يقوموا بعمليتهم بطريقة منظمة انما عشوائيا وتكبدوا خسائر من بينها مقتل شخصين، وهم يستعدون للقيام بعمليات اخرى اكثر تنظيما.

ورأى ليفتنانت كولونيل ايديل، وهو من شعبة عمليات التدريب/ قسم التاريخ، المذكرة على الطاولة فنقلها الى دفتره وضمنها تفاصيل حول بعض الاحداث، كما هو مطلوب منه بحكم مركزه، ولكنه لم يبلغ ضباطا آخرين في المكان بمحتوى هذه المذكرة. ولم يكن واضحا من كتب المذكرة او مصدر المعلومات التي تضمنتها برغم التحقيقات التي تمت مع اشخاص عديدين كانت لهم مواقع في المكان الذي وجدت فيه المذكرة. اما المذكرة ذاتها فاننا لم نجدها. ونحن نعلم محتواها لان ايديل سجلها في دفتره.

وقد عقدت قيادة الجبهة الشمالية اجتماعا للمسؤولين فيها في الساعة الثامنة صباحا، وفيه لم يقل احد شيئا عن وجود تقارير حول اعمال الكتائبيين في المخيمات.

خلال ليل الخميس ــ الجمعة تسرب التقرير المتضمن التجاوزات التي ارتكبها الكتائبيون في المخيمات بين صفوف ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي الذين كانوا في مركز القيادة المتقدم. وقد قتل كتائبيان تلك الليلة خلال عملياتهم في المخيمات، وحين وصلت المعلومات هذه الى ضابط الاتصال الكتائبي (ج) مع شكرى تقدم بها احد القياديين الكتائبيين الميدانيين من ان جيش الدفاع الاسرائيلي لم يوفر انارة كافية، طلب الضابط الكتائبي من ليفتنانت كولونيل ترايبر، وهو احد ضباط شعبة العمليات في مركز القيادة المتقدم زيادة عملية الانارة للكتائبيين. لكن جواب ترايبر ان الكتائبيين قتلوا ٣٠٠ شخص وانه غير عازم على تأمين الانارة لهم (شهادة الملازم اول، الصفحة ١٢١٢ و١٢١٣). وبعد ذلك امر ترايبر بتأمين انارة محدودة للكتائبيين.

وفي الساعات الاولى من الصباح، سمع ضباط آخرون في مركز القيادة المتقدم من ضابط الاتصال الكتائبي (ج) ان عمليات القتل ارتكبت في المخيمات، لكنها توقفت (التصريحات ٢٢ و١٦٧).

وحوالي الساعة التاسعة من صباح الجمعة، اجتمع البريغادير جنرال يارون بممثلين عن الكتائب في مركز القيادة المتقدم وتناقش معهم حول دخول قوة اضافية كتائبية الى المخيمات. وبعد ذلك، وحسب شهادة الميجر جنرال دروري (الصفحة ١٦٠٠) فان دروري اجتمع بيارون في المدينة الرياضية في بيروت وتناقشا حول نشاط قوات جيش الدفاع الاسرائيلي ومواضيع اخرى ترتبط بالحرب. غير ان يارون لم يقل له شيئا خلال الاجتماع حول التجاوزات التي ارتكبها الكتائبيون. وتحتوي شهادة يارون تفسيرا مختلفا حول الحديث بينه وبين دروري في ذلك الصباح. واستنادا الى شهادته، تلقى يارون تقارير في ذلك الصباح عن امرأة اشتكت من ان الكتائبيين ضربوها على وجهها وعن طفل اختطف وجاء والده يشتكي الى ضابط العمليات الاسرائيلي في المنطقة، وان يارون شاهد ضابط الارتباط الكتائبي ج يناقش ضباطا كتائبيين آخرين. واستنتج يارون من هذا ان شيئا ما ليس على ما يرام، وحسب قوله «شممت رائحة غير حسنة» (ص ٧٠٠). واتصل يارون هاتفيا بالميجور جنرال دروري وابلغه ان شيئا ما لا يبدو صحيحا بالنسبة له، ونتيجة للمحادثة وصل دروري الى مركز القيادة المتقدم حوالي الساعة العاشرة صباحا. واستنادا الى الميجر جنرال دروري فانه وصل الى المركز من دون ان يكون قد سبق له ان سمع باي تقرير عن ان امرا ما قد جرى في المخيمات، وان زيارته كانت زيارة روتينية الى الوحدات المختلفة. ولم نر ضرورة لتقرير اي امر يتعلق بالاختلاف بين القادة دروري ويارون.

وحين وصل دروري الى مركز القيادة المتقدم، تحدث الى الكولونيل موشي دوفديفاني، والبريغادير جنرال يارون، ولدينا نماذج مختلفة تتعلق بما سمعه دروري في تلك المناسبة وفي المادته (رقم ٢). ويذكر الكولونيل دوفديفاني انه قال ان لديه شعورا سيئا حول ما جرى في المخيمات، والشعور مصدره التقرير الذي تقدم به ضابط الاتصال الكتائبي (ج) حول مقتل ١٠٠ شخص، ومصدره ايضا عدم معرفة ما قام به الكتائبيون داخل المخيمات. ولم يتذكر دوفديفاني ما اذا كان دروري قد سأله عن اسباب شعوره السيء. ويفيد يارون (صفحة ٧٠١)، انه اخبر دروري بكل ما يعرفه ذلك الوقت، وسمى له القضايا التي اثارت شعورا سيئا لديه، واستنادا

الى شهادة دروري فانه سمع عن ثلاث قضايا محددة في هذه المناسبة. الاولى عن الضربة على رأس المراة، والثانية التي لا تتعلق بصورة مباشرة بالمخيمات هي ان الكتائبيين ضربوا سكان منطقة سان سيمون، والثالثة هو ان الشعور ساد بان الكتائبيين نفذوا «تطهيرا غير نظيف»، أي أنهم قاموا بتمشيط الاماكن السكنية وتفجيرها من دون ان يدعوا السكان الى الخروج منها، كما يفعل الجنود الاسرائيليون عادة، «بل يتقدمون بالدبابات نحو المنازل» (شهادة ميجور جنرال دروري صفحة ٤٠٨ و١٥٩٣ ــ ١٥٩٤). ولا يتوفر اثبات لواقع انه خلال الاجتماع او قبله اخبر احد دروري عن التقارير حول ٤٥ شخصا كان مصيرهم قد تقرر او عن ٣٠٠ شخص قتلوا، وليس هناك اي علامة او اثبات واضحين بان دروري ابلغ بالرقم المحدد لعدد الاشخاص الذين قتلوا. وبعدما سمع دروري ما سمعه من دوفديفاني وبارون امر بارون بان يوقف عمليات الكتائبيين اي ان يتوقفوا في المخيمات حيث وصلوا والا يمضوا في تقدمهم. وافاد بارون انه اقترح على دروري اصدار هذا الامر (ص ٧٠١) ثم ابلاغ الامر الى القادة الكتائبيين. وفي المناسبة ذاتها تحدث دروري هاتفيا مع رئيس الاركان حول مواضيع عدة تتعلق بالوضع في بيروت، وقال له انه يفكر بان الكتائبيين «ذهبوا بعيدا»، وانه امر بايقاف عملياتهم (ص ٤١٢). ويتطابق ذلك مع افادة رئيس الاركان (ص ٢٣٢ ــ ٢٣٣). فقد افاد رئيس الاركان بانه سمع من دروري ان شيئا ما قد حدث او اخطاء حصلت في عمليات الكتائبيين. ولم يسأل رئيس الاركان شيئا لكنه اخبر دروري بانه سيحضر الى بيروت بعد الظهر.

٤٣ ــ وكما ذكرنا فان البرقية (الملحق ٢ للمستند ٢٩) عن مقتل ٣٠٠ شخص وصلت الى مكتب رئيس المخابرات العسكرية في الساعة الخامسة والنصف من صباح ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. وفحوى البرقية ــ التقرير تم نقله الى رئيس المخابرات العسكرية في منزله من خلال التقرير الصباحي الساعة السادسة والربع صباحا كجزء من الاطلاع على الموقف اليومي الذي يعطى الى المدير كل صباح على الهاتف. ومن محتوى المخابرة الهاتفية فان مدير المخابرات فهم ان مصدر التقرير هو شعبة العمليات وليس المخابرات، وان مصدره هو مركز القيادة المتقدم للقيادة الشمالية. وبناء على افادة مدير المخابرات العسكرية، فانه لم يكن يعرف، حتى ذلك الوقت، بانه تقرر ارسال الكتائبيين الى المخيمات وانهم قاموا بعملياتهم فعلا، وهو حين سمع التقرير سأل ماذا قام به الكتائبيون فابلغ بانهم بدأوا عملياتهم قبل يوم واحد (الصفحة ١٢٠ و١٢٣). وحين وصل الى مكتبه في الساعة الثامنة صباحا، سأل مدير مكتبه عن مصدر التقرير فاجابه بان مصدره هي شعبة العمليات فامر بان يتم فورا استيضاح ما حصل في صبرا وشاتيلا. فتتابعت الايضاحات بطرق مختلفة (مذكورة في الفقرة ٦ من الملحق ب) خلال صباح الجمعة. ولكن لم يتم الحصول على تاكيد لمضمون التقرير. كما تعامل معها رجال المخابرات باعتبارها غير مسؤولة، وبالتالي فليس من الضروري تعميمها بحسب الطريقة التي يتم بها تعميم التقارير الامنية العاجلة. فتم تعميم مضمون البرقية على بعض العاملين في المخابرات (مراكزهم مذكورة في البرقية) وعلى الموساد وجهاز الامن العام. ولان التقرير بدا لرجال المخابرات على انه تقرير عمليات، فانه لم يعط مستوى المعالجة التي تعطى للتقارير الامنية. لكن الافتراض كان ان مسؤولي العمليات كانوا يتعاملون مع التقرير على طريقتهم الخاصة. اما الاجابات التي تلقاها مدير المخابرات العسكرية بناء على طلبه والمتعلقة ببعض الايضاحات فلم تكن تتضمن التفاصيل المطلوبة. كما ان مدير المخابرات لم يعلم بان ضابط المخابرات أ قام بنقل التقرير. ثم نقل التقرير شفهيا بواسطة المساعد المتواجد في مكتب مدير المخابرات الى اللفتنانت جنرال غاي، من غرفة الاوضاع في وزارة الدفاع، وعندما وصل الاخير في حوالي السابعة والنصف صباحا الى مكتب مدير المخابرات، واحد الاسئلة المختلف عليها في هذا التحقيق هو هل اوصل الليوتنانت كولونيل غراي التقرير الى السيد دودائي. وسوف نناقش هذه المسألة بصورة مستقلة. ونكتفي هنا بالقول اننا لا نملك دليلا بان التقرير قد تم نقله الى وزير الدفاع، او ان الوزير علم به بطريقة اخرى.

في الساعة ٧,٣٠ من صباح الجمعة كان قد عقد اجتماع صباحي خاص في مكتب مساعد

رئيس المخابرات العسكرية لشؤون الابحاث، حيث تمت مناقشة التقرير بواسطة عدد من رجال المخابرات وتم القول انه لا يمكن التأكد من صحة التقرير. وقام مساعد الابحاث لمدير المخابرات العسكرية باصدار امر لمتابعة البحث في موضوع التقرير ومصدره. وهو كان يعلم ان مصدر التقرير كان ضابط المخابرات أ. ورغم ذلك فقد نظر المساعد الى التقرير نظرة شك، لان عدد الضحايا المذكور في التقرير مبالغ فيه، اضافة الى ان التقرير لم يتسم تأكيده (الصفحة ١١١٠ ــ ١١١٣). ولم يقدم مدير المخابرات العسكرية على اي عمل من جانبه واكتفى بطلب ايضاحات، ولم يتحدث عن التقرير مع رئيس الاركان او وزير الدفاع رغم انه قابلهما في الصباح ذاته.

٤٤ ــ وكما ذكر اعلاه، فان التقارير عن القضايا غير العادية التي تمت في المخيمات تسربت الى صفوف الضباط في مركز القيادة المتقدم خلال الليل وساعات الصباح الاولى من يوم الجمعة، والى ضباط وجنود اسرائيليين آخرين في المنطقة. وحوالي الساعة الثامنة صباحا تلقى الصحافي زئيف شيف تقريرا من رئاسة الاركان في تل ابيب، من شخص رفض الافصاح عن اسمه، بان المذابح قد تمت في المخيمات. واستخدم الشخص تعبيرا عربيا هو «الذبح»، من دون ان يحدد مدى عمليات الذبح. فحاول شيف التأكد من التقرير بواسطة المخابرات العسكرية والعمليات والموساد فلم يتلق تاكيدا باستثناء جملة واحدة: «يوجد شيء هناك». وفي الساعة الحادية عشرة صباحا، اجتمع شيف بالوزير تسيبوري في مكتبه بتل ابيب وتحدث معه عن التقرير الذي تلقاه، فحاول تسيبوري الاتصال بمدير المخابرات العسكرية ورئيس الامن العام بالهاتف، فلم يتمكن من ذلك. وحوالي الساعة ١١,١٥ اتصل بوزير الخارجية اسحاق شامير وتحدث معه عن التقرير الذي تلقاه من شيف، وحسب افادة تسيبوري فانه قال خلال المحادثة مع شامير انه تلقى تقارير بان الكتائبيين «ارتكبوا مذابح»، وطلب من شامير التحقق من الامر من الاشخاص المتواجدين معه (شهادة الوزير تسيبوري صفحة ١٠٣٧)، وبناء على افادة تسيبوري للجنة التحقيق (رقم ٨٣)، قال الوزير خلال المحادثة الهاتفية: «انهم يرتكبون القتل في المخيمات». واقترح «انه من المناسب ان تقوم بتقصي الامر بطرقك الخاصة». ولقد استمعنا الى افادات مختلفة حول محادثة تسيبوري مع شامير، فشامير علم بدخول الكتائبيين الى المخيمات، عبر ما سمعه في جلسة مجلس الوزراء الآنفة الذكر في ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. واستنادا الى شامير فان تسيبوري ابلغه عبر الهاتف انه يعرف ذلك. وكان على شامير الاجتماع قريبا بممثلين عن الجانب الاميركي للحديث عن الموقف في بيروت الغربية، وكان يعتبر ان نقل التقرير عما سمعه حول ما جرى في بيروت الغربية هو امر مناسب. الوضع في بيروت الغربية لم يكن هادئا كما صورته وسائل الاعلام، فقد سمع عن مقتل ٢ او ٤ جنود اسرائيليين «وعن اقتياج في صفوف الكتائبيين» (ص ١٢٢٢). وقال شامير في افادته انه حسب ما يذكر فانه لم يات على ذكر كلمة مجزرة او مذبحة في حديثه الهاتفي. وهو قال ان تسيبوري لم يطلب منه التحقيق في القضية، وانه فهم من المحادثة انها تركز على ابلاغه عن الخسائر التي مني بها جيش الدفاع الاسرائيلي. وعليه فانه لم يتحقق من الموضوع ولم يأمر رجال وزارة الخارجية بالتحقق منه ايضا، لكنه سأل احد رجاله عما اذا قد وردت تقارير جديدة من بيروت واكتفى بالجواب بانه لم يتلق شيئا جديدا. اضافة الى ذلك فان شامير كان يعتقد، حسب ما جاء في شهادته، انه قد يسمع شيئا عما يحدث في بيروت الغربية في خلال الاجتماع الذي سيعقده لاحقا في مكتبه مع السفير درايبر والذي سيشارك فيه وزير الدفاع ومدير المخابرات العسكرية ورئيس جهاز الامن العام ومساعدوهم. وكان الاجتماع سيتم في الساعة ١٢,٣٠. ولم يشر شامير الى المجتمعين باي شيء حول التقرير الذي تلقاه من تسيبوري حول اعمال الكتائبيين وشرح موقفه هذا بأن القضية لم تزعجه اطلاقا منذ ان تم الايضاح له بأن كل ما يجري معروف من قبل الاشخاص الذين يجلسون معه وانه لم يسمع من اي منهم اي تقرير خاص من بيروت (صفحة ١٢٣٨). وانتهى الاجتماع في الساعة الثالثة بعد الظهر وبعدها غادر شامير الى منزله ولم يقم باي عمل في اعقاب محادثاته مع تسيبوري.

٤٥ ــ وانتقل الى ما جرى في بيروت الغربية

يوم الجمعة. ففي ساعات الصباح الاولى، اجتمع بارون بالقادة الكتائبيين للتنسيق، واتفق معهم على قيام قوة كتائبية اكبر ستاخذ مكانا لها في المطار، وان هذه القوة لن ترسل الى المخيمات الى حين تلقي الموافقة من رئيس الاركان وبعد ان يعقد رئيس الاركان اجتماعا ثانيا مع قيادة اركان الكتائب (صفحة ٧٠٥ ــ ٧٠٦).

وقبل وصول رئيس الاركان، عقد الميجر جنرال دروري اجتماعا مع قائد الجيش اللبناني حاول خلاله اقناعه من جديد، وعبره اقناع رئيس الوزراء والسفير درايبر، بدخول الجيش اللبناني الى المخيمات. وقال دروري لذلك القائد، استنادا الى شهادته (ص ١٦٣٣): «انت تعلم ما يمكن للجيش اللبناني ان يقوم به من اجلنا معا. حين تذهب الآن الى الوزان (رئيس الوزراء اللبناني) قال له مجددا انك ترى ما يحصل هنا. وربما حان الوقت لان تقوم بامر ما. وانت ستذهب الى درايبر للاجتماع به... خذ بنصيحة جيدة من درايبر هذه المرة او اذنا منه للدخول او افعله بنفسك».

واوضح دروري في شهادته انه طلب من قائد الجيش اللبناني ذلك منذ ان سمع ان درايبر ابلغ القائد قبل يوم واحد ان الاميركيين سيدفعون الاسرائيليين الى خارج بيروت، وانهم لن يتحدثوا او يتفاوضوا معهم. اما الاجابة التي تلقاها دروري لاحقا على طلبه من قائد الجيش اللبناني، فكانت سلبية.

٤٦ ــ يوم الجمعة في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، ومنذ ساعات الصباح، اكتشف جنود اسرائيليون عمليات قتل وعنف ضد سكان من مخيمات اللاجئين. وقد استمعنا الى شهادة من العلازم غرابوفسكي نائب قائد فرقة من الدبابات الذي كان على بعد ٢٠٠ متر من المباني الاولى المتواجدة في المخيمات. فلقد رأى في الصباح جنودا كتائبيين يقتادون الرجال والنساء والاطفال خارج منطقة المخيمات الى منطقة المدينة الرياضية. وبين الثامنة والتاسعة رأى جنديين كتائبيين يضربان شابين اثنين، قبل ان يعودا بهما الى المخيمات. وبعد وقت قصير، سمع اصوات اطلاق نار ورأى الجنديين الكتائبيين يعودان من جديد الى خارج المخيم. وبعد ساعة تقدم بدبابته فرأى الكتائبيين قد قتلوا مجموعة من ٥ نساء واطفال. وقد اراد غرابوفسكي ان ينقل تقريرا لاسلكيا عن الحادثة الى مسؤوليه، غير ان طاقم الدبابة ابلغه انه سمع تقريرا لاسلكيا الى قائد الفرقة يفيد عن مقتل مدنيين وان القائد اجاب: «نعلم ذلك، لا نحب ذلك، وليس علينا التدخل». وقد رأى غرابوفسكي حادثة اخرى قتل خلالها احد الكتائبيين رجلا مدنيا. وفي ساعات بعد الظهر تحدث جنود غرابوفسكي الى كتائبي اتخذ له مكانا قريبا منهم. وحين سأله جندي يتكلم العربية لماذا يعمل مع زملائه على قتل المدنيين اجابه ان النساء الحوامل سيلدن [فدائيين]. وان الاطفال سيكبرون ويصبحون [فدائيين]. وقد غادر غرابوفسكي المكان في الساعة الرابعة بعد الظهر. وفي وقت متاخر من بعد الظهر وصف غرابوفسكي ما شاهده على مسمع قائده في فرقة الدبابات وضباط آخرين، وحسب اقتراحهم تكلم عما شاهده امام قائد الوحدة في الساعة الثامنة مساء (شهادة غرابوفسكي ص ٣٨٠ ــ ٣٨٨). وفي بيانات متعددة قدمت الى لجنة التحقيق تحدث جنود وضباط من الفرقة التي تضم غرابوفسكي وفرق اخرى كانت متمركزة في امكنة مجاورة انهم شاهدوا يوم الجمعة اعمالا تعسفية من قبل الجنود الكتائبيين بحق رجال ونساء واطفال نقلوا خارج المخيم وسمعوا صراخا ورأوا اعمال قتل ارتكبها الكتائبيون.

ولم يؤكد قائد الفرقة في افادته (رقم ٢١ و١٧٥)، وفي شهادته انه تلقى تقارير يوم الجمعة من اي من جنود فرقته حول عمليات القتل والعنف التي ارتكبها الكتائبيون بحق سكان المخيمات. وهو سمع فعلا مساء الخميس، حسب ما قاله، حين كان في مركز القيادة المتقدم عن مقتل ٣٠٠ شخص وهو رقم انخفض فيما بعد الى ١٢٠ قتيلا. لكن في يوم الجمعة فان التقرير الوحيد الذي تلقاه كان حول فرار بعض عشرات الاشخاص شمالا وشرقا خلال فترة بعض الظهر. وفي وقت لاحق، بعدما نشرت انباء عن مجزرة المخيمات بذل قائد الفرقة جهودا خاصة للحصول على تقرير مقتضب من خلال موجة راديو الفرقة، وقد نقل الينا هذا التقرير (المستند ١٢٤). وفي هذه الوثيقة لا توجد بيانات عن اعمال قتل او تعذيب من قبل الكتائبيين يوم الجمعة.

لم نرسل اشعارا، وفقا للمادة ١٥، الى قائد الفرقة هذا، وذلك لاسباب شرحناها في المقدمة.

رئيس المخابرات العسكرية لشؤون الابحاث، حيث تمت مناقشة التقرير بواسطة عدد من رجال المخابرات وتم القول انه لا يمكن التأكد من صحة التقرير. وقام مساعد الابحاث لمدير المخابرات العسكرية باصدار امر لمتابعة البحث في موضوع التقرير ومصدره. وهو كان يعلم ان مصدر التقرير كان ضابط المخابرات أ، ورغم ذلك فقد نظر المساعد الى التقرير نظرة شك، لان عدد الضحايا المذكور في التقرير مبالغ فيه، اضافة الى ان التقرير لم يتم تأكيده (الصفحة ١١١٠ ــ ١١١٣). ولم يقدم مدير المخابرات العسكرية على اي عمل من جانبه واكتفى بطلب ايضاحات، ولم يتحدث عن التقرير مع رئيس الاركان او وزير الدفاع رغم انه قابلهما في الصباح ذاته.

٤٤ ــ وكما ذكر اعلاه، فان التقارير عن القضايا غير العادية التي تمت في المخيمات تسربت الى صفوف الضباط في مركز القيادة المتقدم خلال الليل وساعات الصباح الاولى من يوم الجمعة، والى ضباط وجنود اسرائيليين آخرين في المنطقة. وحوالي الساعة الثامنة صباحا تلقى الصحافي رئيف شيف تقريرا من رئاسة الاركان في تل أبيب، من شخص رفض الافصاح عن اسمه، بان المذابح قد تمت في المخيمات. واستخدم الشخص تعبيرا عربيا هو «الذبح»، من دون ان يحدد مدى عمليات الذبح. فحاول شيف التأكد من التقرير بواسطة المخابرات العسكرية والعمليات والموساد فلم يتلق تأكيدا باستثناء جملة واحدة: «يوجد شيء هناك». وفي الساعة الحادية عشرة صباحا، اجتمع شيف بالوزير تسيبوري في مكتبه بتل ابيب وتحدث معه عن التقرير الذي تلقاه، فحاول تسيبوري الاتصال بمدير المخابرات العسكرية ورئيس الامن العام بالهاتف، فلم يتمكن من ذلك. وحوالي الساعة ١١,١٥ اتصل بوزير الخارجية اسحاق شامير وتحدث معه عن التقرير الذي تلقاه من شيف، وحسب افادة تسيبوري فانه قال خلال المحادثة مع شامير انه تلقى تقارير بان الكتائبيين «ارتكبوا مذابح». وطلب من شامير التحقق من الامر من الاشخاص المتواجدين معه (شهادة الوزير تسيبوري صفحة ١٠٢٧)، وبناء على افادة تسيبوري للجنة التحقيق (رقم ٨٣)، قال الوزير خلال المحادثة الهاتفية: «انهم يرتكبون القتل في المخيمات». واقترح «انه من المناسب ان تقوم بتقصي الامر بطرقك الخاصة». ولقد استمعنا الى افادات مختلفة حول محادثة تسيبوري مع شامير، فشامير علم بدخول الكتائبيين الى المخيمات، عبر ما سمعه في جلسة مجلس الوزراء الآنفة الذكر في ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. واستنادا الى شامير فان تسيبوري ابلغه عبر الهاتف انه يعرف ذلك. وكان على شامير الاجتماع قريبا بممثلين عن الجانب الاميركي للحديث عن الموقف في بيروت الغربية، وكان يعتبر ان نقل التقرير عما سمعه حول ما جرى في بيروت الغربية هو امر مناسب. الوضع في بيروت الغربية لم يكن هادئا كما صورته وسائل الاعلام، فقد سمع عن مقتل ٣ او ٤ جنود اسرائيليين «وعن اعتياج في صفوف الكتائبيين» (ص ١٢٢٣). وقال شامير في افادته انه حسب ما يذكر فانه لم يأت على ذكر كلمة مجزرة او مذبحة في حديثه الهاتفي. وهو قال ان تسيبوري لم يطلب منه التحقيق في القضية، وانه فهم من المحادثة انها تركز على ابلاغه عن الخسائر التي مني بها جيش الدفاع الاسرائيلي. وعليه فانه لم يتحقق من الموضوع ولم يأمر رجال وزارة الخارجية بالتحقق منه ايضا، لكنه سأل احد رجاله عما اذا قد وردت تقارير جديدة من بيروت واكتفى بالجواب بانه لم يتلق شيئا جديدا. اضافة الى ذلك فان شامير كان يعتقد، حسب ما جاء في شهادته، انه قد يسمع شيئا عما يحدث في بيروت الغربية في خلال الاجتماع الذي سيعقده لاحقا في مكتبه مع السفير درايبر والذي سيشارك فيه وزير الدفاع ومدير المخابرات العسكرية ورئيس جهاز الامن العام ومساعدوهم. وكان الاجتماع سيتم في الساعة ١٢,٣٠. ولم يشر شامير الى المجتمعين باي شيء حول التقرير الذي تلقاه من تسيبوري حول اعمال الكتائبيين وشرح موقفه هذا بان القضية لم تزعجه اطلاقا منذ ان تم الايضاح له بأن كل ما يجري معروف من قبل الاشخاص الذين يجلسون معه وانه لم يسمع من اي منهم اي تقرير خاص من بيروت (صفحة ١٢٢٨). وانتهى الاجتماع في الساعة الثالثة بعد الظهر وبعدها غادر شامير الى منزله ولم يقم باي عمل في اعقاب محادثاته مع تسيبوري.

٤٥ ــ ولنعد الى ما جرى في بيروت الغربية

يوم الجمعة. ففي ساعات الصباح الاولى، اجتمع بارون بالقادة الكتائبيين للتنسيق، واتفق معهم على قيام قوة كتائبية اكبر ستأخذ مكانا لها في المطار، وان هذه القوة لن ترسل الى المخيمات الى حين تلقي الموافقة من رئيس الاركان وبعد ان يعقد رئيس الاركان اجتماعا ثانيا مع قيادة اركان الكتائب (صفحة ٧٠٥ ــ ٧٠٦).

وقبل وصول رئيس الاركان، عقد الميجر جنرال دروري اجتماعا مع قائد الجيش اللبناني حاول خلاله اقناعه من جديد، وعبره الناح رئيس الوزراء والسفير درايبر، بدخول الجيش اللبناني الى المخيمات. وقال دروري لذلك القائد، استنادا الى شهادته (ص ١٦٣٣): «انت تعلم ما يمكن للجيش اللبناني ان يقوم به من اجلنا معا. حين نذهب الآن الى الوزان (رئيس الوزراء اللبناني) قال له مجددا انك ترى ما يحصل هنا. وربما حان الوقت لان تقوم بامر ما. وانت ستذهب الى درايبر للاجتماع به... خذ بنصيحة جيدة من درايبر هذه المرة او ائذنا منه للدخول او افعله بنفسك».

واوضح دروري في شهادته انه طلب من قائد الجيش اللبناني ذلك منذ ان سمع ان درايبر ابلغ القائد قبل يوم واحد ان الاميركيين سيدفعون الاسرائيليين الى خارج بيروت، وانهم لن يتحدثوا او يتفاوضوا معهم. اما الاجابة التي تلقاها دروري لاحقا على طلبه من قائد الجيش اللبناني، فكانت سلبية.

٤٦ ــ يوم الجمعة في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، ومنذ ساعات الصباح، اكتشف جنود اسرائيليون عمليات قتل وعنف ضد سكان من مخيمات اللاجئين. وقد استمعنا الى شهادة من الملازم غرابوفسكي نائب قائد فرقة من الدبابات الذي كان على بعد ٢٠٠ متر من المباني الاولى المتواجدة في المخيمات. فلقد رأى في الصباح جنودا كتائبيين يقتادون الرجال والنساء والاطفال خارج منطقة المخيمات الى منطقة المدينة الرياضية. وبين الثامنة والتاسعة رأى جنديين كتائبيين يضربان شابين اثنين، قبل ان يعودا بهما الى المخيمات، وبعد وقت قصير، سمع اصوات اطلاق نار ورأى الجنديين الكتائبيين يعودان من جديد الى خارج المخيم. وبعد ساعة تقدم بدبابته فرأى الكتائبيين قد قتلوا مجموعة من ٥ نساء واطفال. وقد اراد غرابوفسكي ان ينقل تقريرا لاسلكيا عن الحادثة الى مسؤوليه، غير ان طاقم الدبابة ابلغه انه سمع تقريرا لاسلكيا الى قائد الفرقة يفيد عن مقتل مدنيين وان القائد اجاب: «نعلم ذلك، لا تحب ذلك، وليس جلينا التدخل». وقد رأى غرابوفسكي حادثة اخرى قتل خلالها احد الكتائبيين رجلا مدنيا. وفي ساعات بعد الظهر تحدث جنود غرابوفسكي الى كتائبي اتخذ له مكانا قريبا منهم. وحين سأله جندي يتكلم العربية لماذا يعمل مع زملائه على قتل المدنيين اجابه ان النساء الحوامل سيلدن [فدائيين]. وان الاطفال سيكبرون ويصبحون [فدائيين]. وقد غادر غرابوفسكي المكان في الساعة الرابعة بعد الظهر. وفي وقت متأخر من بعد الظهر وصف غرابوفسكي ما شاهده على مسمع قائده في فرقة الدبابات وضباط آخرين، وحسب افتراحهم تكلم عما شاهده امام قائد الوحدة في الساعة الثامنة مساء (شهادة غرابوفسكي ص ٢٨٠ ــ ٢٨٨). وفي بيانات متعددة قدمت الى لجنة التحقيق تحدث جنود وضباط من الفرقة التي تضم غرابوفسكي وفرق اخرى كانت متمركزة في امكنة مجاورة انهم شاهدوا يوم الجمعة اعمالا تعسفية من قبل الجنود الكتائبيين بحق رجال ونساء واطفال نقلوا خارج المخيم وسمعوا صراخا ورأوا اعمال قتل ارتكبها الكتائبيون.

ولم يؤكد قائد الفرقة في افادتيه (رقم ٢١ و ١٧٥)، وفي شهادته انه تلقى تقارير يوم الجمعة من اي من جنود فرقته حول عمليات القتل والعنف التي ارتكبها الكتائبيون بحق سكان المخيمات. وهو سمع فعلا مساء الخميس، حسب ما قاله، حين كان في مركز القيادة المتقدم عن مقتل ٣٠٠ شخص وهو رقم انخفض فيما بعد الى ١٢٠ قتيلا. لكن في يوم الجمعة فان التقرير الوحيد الذي تلقاه كان حول فرار بعض عشرات الاشخاص شمالا وشرقا خلال فترة بعض الظهر. وفي وقت لاحق، بعدما نشرت انباء عن مجزرة المخيمات بذل قائد الفرقة جهودا خاصة للحصول على تقرير ملتضب من خلال موجة راديو الفرقة، وقد نقل الينا هذا التقرير (المستند ١٢٤). وفي هذه الوثيقة لا توجد بيانات عن اعمال قتل او تعذيب من قبل الكتائبيين يوم الجمعة.

لم نرسل اشعارا، وفقا للمادة ١٥، الى قائد الفرقة هذا، وذلك لاسباب شرحناها في المقدمة.

لذحن لم نتوصل الى اية دلائل او استنتاجات حول الاقوال المتضاربة الخاصة بالتقرير الذي ارسل الى قائد الفرقة، ونعتقد ان هذا الموضوع يمكن ويجب ان يتم التحقيق فيه من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي، كما اقترحنا في المقدمة. وفيما يتعلق بالامور التي نبحث بها هنا، فاننا نؤكد ان الجنود الاسرائيليين الذين كانوا يطوقون المخيمات شاهدوا اعمال قتل، وان محاولات قد جرت للافادة عن ذلك الى المسؤولين الاعلى رتبة. غير ان هذه الافادة لم تصل الى البريغادير جنرال يارون او الميجر جنرال دروري.

٤٧ ــ وصل رئيس الاركان الى المطار في خلدة، قرب بيروت في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر مع عدد من ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي. وفي المطار التقى بدروري وانتقل معه الى اجتماع مع قيادة اركان الكتائب. وقد شهد دروري انه اخبر رئيس الاركان في الطريق عما يعلمه حول اعمال الكتائبيين. واكتفى رئيس الاركان بما سمعه ولم يسأل عن موضوعات اخرى (شهادة دروري صفحة ٤١٥ و٤١٦). وقد انضم يارون الى الاجتماع مع القياديين الكتائبيين. وشهد رئيس الاركان في ظهوره الاول امامنا انه سمع من دروري ويارون عن تلك الاشياء التي سمعها على الهاتف وانه لم يعد يذكر ما اذا كان سألهما عن شعورهما الشخصي ازاء التصرفات الكتائبية الشاذة. وفي تلك الشهادة اوضح رئيس الاركان انه امتنع عن القاء اسئلة اضافية، وان الحديث في الاساس دار عن الوضع في المدينة عامة فقط، لانه لا يحب عموما الكلام حين يكون على سفر، ولانه اعتقد ان الموضوع سيتم ايضاحه في مقر قيادة الاركان الكتائبية (شهادة رئيس الاركان، ص ٢٤٣ و٢٣٤). وفي شهادته الاضافية امامنا، وعندما سئل رئيس الاركان عن رده على شهادة دروري، بانه ابلغ رئيس الاركان بثلاثة امور كان يعلم بها، كما ذكر اعلاه، قال رئيس الاركان انه مستعد للقبول بان هذه الامور قد نقلت اليه، غير انه استبعد ان يكون مدلول الامور التي سمعها يتضمن عمليات ثأر واراقة دماء من قبل الكتائب (ص ١٦٦٣). وفي اية حال فان رئيس الاركان، في شهادته الثانية، كان مرتاحا حين سمع عن تقرير قصير من دروري حول الاسباب التي دعت الى وقف العمليات الكتائبية ولم يطرح اسئلة حول هذا الموضوع.

٤٨ ــ في حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر، عقد اجتماع بين رئيس الاركان الاسرائيلي والقيادة الكتائبية. وقد قدمت وثائق تتضمن مذكرات عن الاجتماع. وفي احدى المذكرات التي وضعها ممثل الموساد (أ) الذي كان حاضرا في الاجتماع، ذكر ان رئيس الاركان «عبر عن انطباعه الايجابي الذي كونه من خلال موقف القوات الكتائبية وسلوكها في الميدان»، وخلص الى ان هذه القوات «ستتابع تمشيط المخيمات الخالية جنوب الفاكهاني حتى الساعة الخامسة من صباح الغد، وبعدها فان عليهم ايقاف اعمالهم تحت وطأة الضغط الاميركي. وهناك فرصة لان يدخل الجيش اللبناني بدلا منهم». وهناك امور اخرى في تلك المذكرة لا تمت بصلة الى موضوع المخيمين (تقرير ذو محتوى مشابه موجود في المستند ٣٧). وقد سمعنا تفاصيل محددة اخرى حول ما دار في الاجتماع من الشهود الذين شاركوا فيه. وقد شهد رئيس الاركان ان الكتائبيين افادوا ان العملية انتهت وان كل شيء سار على ما يرام، وان الاميركيين يضغطون عليهم للخروج وانهم سيخرجون في الساعة الخامسة صباحا، وانهم حققوا اهدافهم. اما ردة فعل رئيس الاركان فكانت: «اوكي. حسنا، لقد قمتم بالواجب». واستنادا الى رئيس الاركان فان المناقشة تمت بطريقة مريحة، وانه كان هناك انطباع طيب بان الكتائبيين نفذوا المهمة التي اوكلت اليهم، وانه لم يكن هناك انطباع ان شيئا غير صحيح قد جرى او كان على وشك ان يجري داخل المخيمات. وخلال الاجتماع طلب الكتائبيون جرافة من جيش الدفاع الاسرائيلي لازالة الابنية غير الشرعية، فرأى رئيس الاركان في ذلك امرا ايجابيا، وهو الذي ظالما سمع عن المنشآت الفلسطينية غير الشرعية، ووافق على طلبهم لمدهم بالجرافات (ص ٢٣٤ ــ ٢٣٩). وفي شهادته الثانية اضاف رئيس الاركان ان قائد القوات الكتائبية قال ان لا وجود للسكان المدنيين في المخيمات وافاد عن عدد ضحايا الكتائب من القتلى والجرحى (ص ١٦٦٦). ولم يطرح رئيس الاركان على الكتائبيين اسئلة، ولم يذكر لهم ما سمعه عما حدث في المخيمات. وهم ارادوا ان يرسلوا قوات اضافية الى المخيمات، لكنه

لم يوافق على ذلك. ولم تتم مناقشة موضوع استبدال القوات في ذلك الاجتماع (ص ١٦٦٧ ــ ١٦٧٠). وفي الاجتماع نفسه وافق رئيس الاركان على تزويد الكتائب ببعض الاسلحة، غير ان هذا لم يكن يتعلق بما يحدث في بيروت. وقد شهد الميجر جنرال دروري خلال ظهوره الاول امامنا ان قائد القوات الكتائبية قدم تفاصيل عن الاماكن التي تواجدت فيها قواته واشار الى وقوع قتال عنيف، من غير ان يذكر اي شيء عن تجاوزات، وبالطبع ليس عن مجزرة. وتكلم القائد الكتائبي عن الضغط الاميركي على الكتائب لمغادرة المخيمات. وحين سئل دروري عن تفاصيل اضافية عن ذلك الاجتماع اجاب انه لا يستطيع ان يتذكرها (ص ٤١٥ ــ ٤٢٠، ٤٤١ ــ ٤٤٤). وشهد يارون ايضا انه خلال ذلك الاجتماع لم يقل القادة الكتائبيون شيئا عن الاعمال غير الاعتيادية في المخيمات، وان مغادرة المخيمات صباح اليوم الآتي كان سببها الضغط الاميركي. وبدا له ايضا ان رئيس الاركان قال ايضا بعض العبارات الطيبة عن عملهم من الناحية العسكرية. كذلك تم الاتفاق في ذلك الاجتماع على ان يحصلوا على جرافات لهدم المباني غير الشرعية. وفي نهاية الاجتماع كان واضحا ليارون، كما جاء في شهادته، انه لا يزال بمقدور الكتائبيين الدخول الى المخيمات وارسال الجرافات اليها والقيام بكل ما يريدونه، وانهم سيغادرون المخيمات حتى صباح السبت (ص ٧٠٩ ــ ٧١٦).

وحول موضوع ارسال قوات كتائبية اضافية، شهد يارون انه لا يعتقد بان عدد هذه القوات قد تم تحديده وفرضه، وانه لا يعرف ما اذا كانت هذه القوات قد ارسلت بعد الاجتماع. فقد كان من المقرر ان يغادروا في الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي، ولذلك لم تكن هناك حاجة لقوات اضافية. وحول الموضوع ذاته قال يارون ايضا، انه يبدو ان الكتائبيين دفعوا بقوة اضافية محددة، مع ان القوة الكبرى التي كانت في العطار لم ترسل الى المخيمات. ولم يشعر يارون بضرورة المراقبة لكي يحدد ما اذا كان الكتائبيون قد دفعوا بقوات اضافية ام لا، ومن جهته لم يكن هنالك مانع من ادخال قوات اضافية حتى صباح السبت (ص ٧١٥ و٧٤٧).

وكان حاضرا في الاجتماع ايضا نائب رئيس الاركان، ممثل الموساد أ، ضابط مخابرات الفرقة (الذي سجل اللقاء) وضباط اسرائيليون آخرون. وليس هناك من حاجة لتقديم تفاصيل عن افاداتهم حول هذا الموضوع لان ما قالوه يتلاءم مع ما ذكر سابقا. لكن لا بد من الاشارة هنا، حول موضوع الجرافات، الى ان ممثل الموساد اوصى رئيس الاركان بان تعطى الجرافات الى الكتائب. لكن في نهاية الاجتماع صدر قرار بتزويد الكتائب بجرافة واحدة تنزع عنها اية اشارة لجيش الدفاع الاسرائيلي. ولم تستخدم الجرافة الوحيدة واعادها الكتائبيون فورا، وهم الذين كانت لديهم جرافاتهم الخاصة التي استخدموها في المخيمات، في الليلة نفسها وفي صباح اليوم الآتي.

ويتضح من الشهادات، انه لم يقدم خلال الاجتماع اي سؤال واضح الى القادة الكتائبيين حول الشائعات او التقارير التي وصلت والمتعلقة بمعاملة السكان المدنيين في المخيمات. ولم يتبرع قادة الكتائب، من جهتهم، بأية معلومات من هذا النوع، ولذلك لم يبحث هذا الموضوع ابدا في ذلك الاجتماع. كما ان موضوع تصرف الكتائب تجاه سكان المخيمات لم يبحث ابدا في ذلك الاجتماع، وبالتالي لم يصدر اي انتقاد او تحذير في هذا الشان.

٤٩ ــ وفي المساء، بين الساعة السادسة والثامنة، بدأ رجال الخارجية الاسرائيلية في بيروت واسرائيل يتلقون تقارير من الممثلين الاميركيين تقول بانه تم مشاهدة الكتائبيين في المخيمات وان وجودهم هناك سيؤدي الى نتائج غير مرجوة وان هناك شكاوى من اعمال قام بها جنود اسرائيليون في مبنى مستشفى في بيروت. وباشر رجال وزارة الخارجية بدراسة الشكاوى، واتضح ان الادعاءات تجاه الجنود الاسرائيليين كانت غير صحيحة.

٥٠ ــ بعد عودة رئيس الاركان الى اسرائيل اتصل بوزير الدفاع بين الساعة الثامنة والتاسعة مساء، وتكلم معه حول زيارته الى بيروت. وحسب شهادة وزير الدفاع، فان رئيس الاركان ابلغه خلال المحادثة انه عاد من بيروت للتو وان الكتائبيين حين قاموا باعمالهم في المخيمات تعرض المسيحيون للسكان المدنيين بطريقة اكبر

مما كانت متوقعة. واستنادا الى وزير الدفاع فان رئيس الاركان استخدم عبارة بان القوات اللبنانية «ذهبت بعيدا جدا»، وان اعمالهم اوقفت بعد الظهر، وانه تم منع الدفع بقوات اضافية، واعطى الاوامر الى الكتائب بان تخرج قواتهم من المخيمات في الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي. واضاف وزير الدفاع ان رئيس الاركان ذكر في اقواله ان سكانا مدنيين قد قتلوا (شهادة وزير الدفاع ص ٢٩٣ ــ ٢٩٤). واستنادا الى وزير الدفاع ايضا فان محادثة رئيس الاركان معه كانت بمثابة اول تقرير يصله عن اعمال غير منتظمة يقوم بها الكتائبيون في المخيمات. اما رئيس الاركان فلم يؤكد انه ابلغ وزير الدفاع بكل ما جاء اعلاه. وبناء على اقواله، فهو ابلغ وزير الدفاع ان الكتائبيين نفذوا ما فرض عليهم وانهم توقفوا بعد ان وقعوا تحت ضغط الاميركيين وسيتركون في الساعة الخامسة صباحا. وهو لا يذكر انه ابلغ وزير الدفاع عن سلوك مخل من جانب الكتائبيين، وانه واثق من انه لم يتحدث عن مجزرة او عمليات قتل. وحين سئل رئيس الاركان عما اذا وجه اليه وزير الدفاع اسئلة خلال تلك المحادثة، اجاب انه لا يذكر (صفحة ٢٤٢). وفي شهادته الثانية، قال رئيس الاركان انه كان ممكنا ومنطقياً ان يبلغ وزير الدفاع فحوى ما سمعه من الميجر جنرال دروري رغم انه عاد وكرر انه لا يذكر كل كلمة قالها في حديثه مع وزير الدفاع (ص ١٦٨٧ ــ ١٦٨٨). وفي نهاية شهادته نفى رئيس الاركان ان تكون هناك مناقشة قد تمت عبر الهاتف مع وزير الدفاع حول عمليات قتل اكثر مما كان متوقعا (ص ١٦٩٢).

هذه المحادثة لم تسجل من قبل احد، والمتكلمان أدليا بها من خلال الذاكرة. وفي رأينا، فان افادة وزير الدفاع حول المحادثة تبدو صحيحة اكثر من افادة رئيس الاركان، وان رئيس الاركان اخبر وزير الدفاع عن سلوك الكتائبيين، وان هذا الامر قد جعل الوزير يفهم ان الكتائبيين قاموا بعمليات القتل والمجازر في المخيمات. ونحن متأكدون من رأينا في ان وزير الدفاع لم يتلق اي تقرير عن القتل في المخيمات قبل ان يتكلم معه رئيس الاركان عبر الهاتف. ولكن بعد المحادثة علم وزير الدفاع ان عمليات القتل تمت في المخيمات، كما هو واضح من محادثة لاحقة جرت بين الوزير وبين رون بن ــ يشاي التي سنتحدث عنها فيما يلي.

٥١ ــ في الرابعة من بعد ظهر الجمعة، حين كان المراسل الحربي للتلفزيون رون بن ــ يشاي، في مطار بيروت سمع من اكثر من ضابط اسرائيلي انباء عن عمليات قتل في المخيمات. والضباط لم يتكلموا نقلا عن شخص معين، انما استنادا الى ما سمعوه من الآخرين. وكذلك رأى القوات الكتائبية المسؤلة من ٥٠٠ ــ ٦٠٠ جندي في المطار. والضابط الكتائبي الذي تكلم رون بن ــ يشاي معه ابلغه ان القوات الكتائبية ذهبت الى المخيمات لقتال [الفدائيين]، وللكشف عنهم وعن مخازن السلاح في المخيمات. وردا على سؤال حول ماذا يقال لهم، اجاب الضابط الكتائبي انه تم ابلاغ رجاله بضرورة الحرص على السلوك المنضبط حتى لا يسيئوا الى سمعتهم اذا هم لم يتصرفوا كجنود من جميع الاوجه. كما سمع بن ــ يشاي عناصر كتائبية تتلفظ بعبارات التهديد للفلسطينيين، وتقوم بحركات استفزازية ضدهم، غير ان بن ــ يشاي، لم يعر ذلك اهتماما لانه شاهد هذه الظاهرة اكثر من مرة خلال الحرب. وذهب بن ــ يشاي من المطار الى بعبدا وهناك حوالي الساعة ٨,٣٠ مساء عرف من ضباط عديدين انهم سمعوا عن سكان قتلهم الكتائبيون. وفي الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا طلب بن ــ يشاي وزير الدفاع وابلغه القصة التي تنشر عن ان الكتائبيين قاموا باعمال غير مقبولة في المخيمات. وفي جوابه على سؤال وزير الدفاع، قال بن ــ يشاي انه عرف القصة عن اشخاص يعرفهم سمعوا القصة بانفسهم من اشخاص آخرين. ولم يكن هناك رد فعل من جانب وزير الدفاع حول هذه الكلمات (افادة رقم ١٠ الصادرة عن بن ــ يشاي وشهادة وزير الدفاع ص ٢٩٨). واستنادا الى وزير الدفاع فان ما سمعه من بن ــ يشاي لم يكن جديدا بالنسبة اليه، حيث سبق وسمع شيئا من ذلك من رئيس الاركان، وعرف ايضا انه نتيجة لذلك اوقف دخول قوات اضافية، وصدرت التعليمات للكتائب للخروج من المخيمات.

٥٢ ــ وفي ملخص لاحداث الخميس والجمعة، فان من الواجب التذكير بانه لم تعط التقارير التي وردت في هذا اليوم عن اعمال القوات الكتائبية

الى رئيس الوزراء. ويجب الاشارة الى انه مساء يوم الجمعة، صدرت نداءات عن ممثلي الولايات المتحدة يشتكون فيها من دخول القوات الكتائبية وحول النتائج التي يمكن ان تسفر عن ذلك، وكذلك عن اعمال اخرى ارتكبت في اماكن اخرى من بيروت الغربية. وقد تلقى رجال وزارة الخارجية هذه الشكاوى، وقدموا ملخصا عنها الى غرفة العمليات في وزارة الدفاع وقدمت الى وزير الدفاع للفت نظره في الساعة العاشرة مساء.

خروج الكتائبيين والاخبار عن المذبحة

٥٣ ــ الخامسة من صباح السبت، ١٩٨٢/٩/١٨ لم يكن الكتائبيون قد غادروا بعد. لما بين السادسة والنصف والسابعة من صباح ذلك اليوم قام فريق من المسلحين الكتائبيين بدخول مستشفى غزة التي تقع في آخر مخيم صبرا والتي تديرها جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني. وعمد هؤلاء المسلحون الى اقتياد مجموعة من الاطباء والممرضات والعاملين في هذه المستشفى الى خارجها ومضوا بهم، تحت السلاح، عبر شارع صبرا. وقد سمعنا من ثلاثة من افراد المجموعة هم الدكتورة آنغ والدكتور موريس والممرضة هيلين سيغل بما جرى في تلك المستشفى منذ اغتيال بشير حتى صباح السبت.

وفيما كان افراد تلك المجموعة يعبرون شارع صبرا شاهدوا العديد من الجثث على جانبي الشارع، كما شاهدوا مجموعات من الناس جلوسا على جانبي الشارع في حراسة مسلحين. وشاهدوا ايضا جرافات تتحرك في شارع صبرا وتدخل ازقة المخيم. وقد وصل فريق الاطباء والممرضات مع من اقتادهم الى ساحة تقع في آخر شارع صبرا وعبروا مبنى السفارة الكويتية حيث اقتادهم حرسهم الى مبنى كانت تشغله الامم المتحدة في السابق. وهنا حقق الكتائبيون مع عدد من افراد الفريق، لكن التحقيق عاد وتوقف وأعيدت الى هؤلاء جوازات سفرهم ثم جرى اقتيادهم الى مبنى كان فيه جنود من قوات جيش الدفاع الاسرائيلي. وهذا كان الموقع الامامي للقيادة. ثم، بعد فترة، اقتيد افراد الفريق من قبل جنود قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى مكان آخر من بيروت الغربية حيث افرج عنهم. وقد عاد بعض هؤلاء الى المستشفى بناء على طلبهم وبعدما تسلموا من ضباط قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وثيقة تضمن لهم العبور في اتجاهها. وسنعود ثانية فيما بعد الى شهادة ثلاثة من افراد هذا الفريق.

في الساعة السادسة والنصف، عندما تحقق البريغادير جنرال يارون ان الكتائبيين لم يغادروا المخيم وجه امرا الى قائد الكتائبيين في ذلك المكان بوجوب الانسحاب من المخيم من دون تأخير، فانصاع للامر وغادرت آخر قوة كتائبية المخيم حوالي الساعة الثامنة صباحا. وعلى اثر ذلك اذيع «بلاغ» من مكبرات الصوت يدعو السكان المقيمين في المنطقة، الى الخروج والتجمع في احد الامكنة، وقد اقتيد جميع الذين خرجوا الى الملعب حيث تجمع لاجئو المخيم، فيما قامت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي بتقديم الطعام والماء اليهم. وفي غضون ذلك انتشرت الاخبار عن مجزرة المخيمات ووصل الى المنطقة العديد من الصحافيين ورجال الاعلام.

٥٤ ــ وكما شهد امامنا رئيس الاركان فان رئيس الوزراء تحدث اليه هاتفيا صباح السبت وابلغه ان الاميركيين اتصلوا به وشكوا من ان الكتائبيين دخلوا مستشفى غزة وعمدوا الى قتل المرضى والاطباء والعاملين فيها. وكان جواب رئيس الاركان انه، على حد ما يعلم، ليست هناك مستشفى باسم «غزة» في المنطقة الغربية من المدينة، لكنه سوف ينظر في الامر. وهكذا، بأمر منه، جرى تحقيق في القيادة الشمالية وفي فرع العمليات انتهى برد تلقاه ومفاده ان هناك بالفعل مستشفى اسمها «غزة» لكن لم تحدث اعمال قتل. وهذا ما ابلغه الى رئيس الوزراء. وفي افادته الاولى، كان رئيس الاركان قد ذكر ان رئيس الوزراء اتصل به في شأن هذه القضية حوالي الساعة العاشرة قبل الظهر (صفحة ٢٤٣). في الجولة الثانية من افادته، وعندما ووجه بواقع ان رئيس الوزراء كان في الكنيس في الساعة الثامنة من صباح ذلك السبت، اليوم الاول من عيد رأس السنة [العبرية]، قال رئيس الاركان ان اول مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء جرت، على ما يبدو، في ساعة مبكرة من الصباح. هذا في حين ذكر رئيس الوزراء في افادته انه توجه الى الكنيس في ما بين الساعة الثامنة والربع والثامنة والنصف ليعود منها في ما بين الواحدة والربع والواحدة

والنصف. وقبل ان يذهب رئيس الوزراء الى الكنيس لم يجر اية محادثة مع رئيس الاركان، وان الاميركيين لم يتصلوا به في شأن مستشفى غزة. وبالتالي، فان المكالمة في شأن مستشفى غزة التي افاد رئيس الاركان عنها (صفحة ٧٧١ ــ ٧٧٢) لم تحصل. وفي افادة وزير الدفاع جاء ان رئيس الاركان، على ما يبدو، تحدث اليه هاتفيا في ما بين الساعة التاسعة والعاشرة من صباح السبت وابلغه بأن رئيس الوزراء لفت انتباهه الى بعض الحوادث في مستشفى غزة، لكن وزير الدفاع لم يكن متأكدا من ان مثل هذه المكالمة حدثت فعلا، وهو قال انه يظن انها حصلت (صفحة ٣٠٠). اننا لا نرى حاجة للتقرير في ما خص الروايتين المتناقضتين حول مستشفى غزة. وفي افتراضنا ان التناقض ليس متعمدا، بل مرده الى خطأ في الذاكرة، وهذا امر يمكن فهمه بالنظر الى التحول الدراماتيكي في الاحداث التي جرت في تلك الايام.

٥٥ ــ في يوم السبت، تلقى وزير الدفاع المزيد من التقارير حول وقائع المجزرة. فقد سمع من المدير العام لوزارة الخارجية السيد كمحي ان السفير درايبر اتصل به قائلا ان جنود قوات جيش الدفاع الاسرائيلي دخلوا بنوكا في شارع المصارف وان مجزرة ارتكبت ضد الفلسطينيين. وقد تبين ان التقرير عن دخول البنوك لم يكن صحيحا. اما في شأن الخبر عن المجزرة فقد رد وزير الدفاع على المدير العام لوزارة الخارجية، في حوالي الساعة الواحدة، ان عملية الكتائبيين اوقفت وان دخول قوات اضافية قد منع، كما اخرجت من المخيمات جميع القوات التي كانت فيها. وفي الساعة الثالثة بعد الظهر، تحدث الميجور جنرال دروري الى وزير الدفاع وابلغه التقارير المتعلقة بالمجزرة مضيفا الى ذلك ان الكتائبيين غادروا المخيمات وان الصليب الاحمر ورجال الصحافة دخلوا اليها (صفحة ٤٢٨ ــ ٤٢٩). افادة الميجور جنرال دروري. في الساعة الخامسة بعد الظهر التقى الميجور جنرال دروري ممثلا عن الجيش اللبناني واهاب به بأن يدخل الجيش اللبناني المخيمات. فرد ممثل الجيش اللبناني ان عليه ان يحصل على موافقة على خطوة كهذه. وفي ما بين الساعة ٩,٣٠ و١٠ مساء جاء الرد بأن الجيش اللبناني سيدخل المخيمات وقد تم دخوله يوم الاحد في ٨٢/٩/١٩.

٥٦ ــ بعد مغادرة الكتائبيين المخيمات قام رجال الصليب الاحمر والعديد من الصحافيين بدخولها مع آخرين. وقد ظهر ان مدنيين في تلك المخيمات، بينهم نساء وأطفال تعرضوا لمجزرة خصوصا في مخيم شاتيلا. وبدا واضحا من المشاهد الماثلة ان عددا كبيرا من القتلى لم يسقط في المعارك بل قضى قتلا وان الاعمال الوحشية لم تكن قليلة. هذه المشاهد صدمت من وقع عليها وانتشرت التقارير عنها في العالم عبر وسائل الاعلام. ومع ان معظم تلك التقارير ذكرت ان المجزرة نفذت من قبل افراد كتائبيين، فقد وجهت الاتهامات فورا الى قوات جيش الدفاع الاسرائيلي ودولة اسرائيل، ذلك ان دخول الكتائبيين الى المخيمات حسب التقارير التي نشرت في حينه، تم بمساعدة وموافقة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي. يوم السبت وفي الايام التي تلت، امتنعت قوات جيش الدفاع الاسرائيلي، في قدر ما امكنها ذلك، عن دخول المخيمات خوفا من انه في حال شوهد جنود من قوات جيش الدفاع الاسرائيلي هناك ستوجه الاتهامات بأنهم اشتركوا في المجزرة. وقد جرى دفن القتلى، باشراف الصليب الاحمر، كما ان عائلات الضحايا دفنت عددا منهم.

٥٧ ــ من غير الممكن ان يحدد بدقة عدد الاشخاص الذين ذبحوا. والعدد الذي اشير اليه كان، الى حد كبير فرضيا ولا يستند الى احصاء مضبوط من قبل اشخاص يمكن الوثوق بهم. والتقدير المتدني جاء من مصادر ذات صلة بالحكومة اللبنانية او «بالقوات اللبنانية». ومع ان كتاب رئيس بعثة الصليب الاحمر الى وزير الدفاع (المستند ١٥٨) اشار الى ٣٢٨ جثة ففيه كذلك، ان هذا الرقم لا يشمل كل الجثث، اذ كما تبين، هناك العديد من العائلات دفنت قتلاها بمبادرة منها ومن دون ابلاغ الصليب الاحمر بذلك. كما ان القوات التي قامت بالعملية اخذت جثثا بأليتها عندما غادرت شاتيلا ومن المحتمل انه كان هناك المزيد من الجثث تحت الانقاض في المخيمات او في القبور التي حفرها المهاجمون بالقرب من المخيمات.

وذكر الكتاب ايضا ان لدى الصليب الاحمر لائحة بـ ٢٥٩ شخصا اختفوا في بيروت الغربية في الفترة ما بين ١٨ آب (اغسطس) و٢٠ ايلول

(سبتمبر). ومعظم المفقودين اختفوا من صبرا وشاتيلا في منتصف ايلول (سبتمبر).

وحسب وثيقة من مصدر لبناني رسمي وصلت الينا، فان اجمالي عدد الضحايا الذين تم العثور على جثثهم بين ١٩٨٢/٩/١٨ و١٩٨٢/٩/٣٠ وصل الى ٤٦٠، وهذا العدد يشمل القتلى الذين احصاهم الصليب الاحمر اللبناني والصليب الاحمر الدولي والدفاع المدني اللبناني والجسم الطبي في الجيش اللبناني والقربساء للضحايا. وحسب هذا الاحصاء ان بين الضحايا الـ ٤٦٠، ١٠٩ لبنانيين و٣٢٨ فلسطينيا اضافة الى ايرانيين وسوريين وآخرين من جنسيات اخرى. وحسب التفنيد ان اكثر القتلى، كما ورد في اللائحة، هم من الذكور. اما، بالنسبة الى النساء والاطفال القتلى، فهناك ٨ نساء لبنانيات و١٢ طفلا لبنانيا و٧ نساء فلسطينيات و٨ اطفال فلسطينيين. لكن التقارير التي من مصادر فلسطينية تشير الى ان عدد الاشخاص الذين قتلوا اكبر كثيرا ويصل احيانا حتى الالوف. وبتقدير عدد الضحايا يبدو اننا لا نستطيع الاعتماد على العدد الذي اشارت اليه الوثيقة التي من مصادر لبنانية ولا على العدد الذي في تلك التي من مصادر فلسطينية. وثمة صعوبة اخرى في تحديد عدد الضحايا مردها الى انه من الصعب التمييز بين ضحايا المعارك والضحايا الذين سقطوا في المجزرة. ولا نستطيع ان نسقط احتمال ان مختلف التقارير اشتملت ايضا على ضحايا المعارك قبل اغتيال بشير. ومع الاخذ في الاعتبار واقع ان رجال الصليب الاحمر احصوا اكثر من ٣٢٨ جثة ليبدو ان عدد ضحايا المجزرة ربما لم يكن يصل الى الف وليس الى الوف بالتاكيد. ووفق مصادر استخبارات جيش الدفاع الاسرائيلي فان عدد ضحايا المجزرة هو بين ٧٠٠ و٨٠٠ (شهادة مدير الاستخبارات العسكرية، ص ١٣٩ و١٤٠). وربما يكون هذا الرقم الاكثر اقترابا من الحقيقة، اذ من المستحيل تحديد متى نفذت عمليات الذبح بدقة الا ان من الواضح انها بدأت بعد وقت قصير من دخول الكتائبيين الى المخيمين واستمرت بشكل متقطع حتى اقتراب موعد خروجهم.

٥٨ ــ وفق الشهادات التي استمعنا اليها، لم يقدم اي تقرير عن المذبحة في المخيمات الى رئيس الوزراء يوم السبت، ولكن مع امكان استثناء الاحداث في مستشفى غزة التي اتخذنا موقفا منها. وقد سمع رئيس الوزراء بالمجزرة من هيئة الاذاعة البريطانية حوالي مساء السبت، فاتصل فورا برئيس الاركان ووزير الدفاع اللذين ابلغاه بان العمليات قد توقفت وبانه تم اخراج الكتائب من المخيمين (ص ٧٧١).

٥٩ ــ وعندما انفجر هياج شعبي في اسرائيل والخارج في ضوء التقارير عن المجزرة والاتهامات بان جيش الدفاع الاسرائيلي ورجال سعد حداد اشتركوا في المجزرة، صدرت بلاغات عدة عن جيش الدفاع الاسرائيلي ووزارة الخارجية تتضمن معلومات غير صحيحة وغير دقيقة عن الاحداث. وقد اكدت هذه البلاغات صراحة او اوحت بان دخول الكتائبيين الى المخيمين تم من دون معرفة جيش الدفاع الاسرائيلي او تنسيق معه. وفي وقت لاحق جرى تعديل هذه المعلومات غير الصحيحة واعلن صراحة ان دخول الكتائبيين الى المخيمين تم بالتنسيق مع جيش الدفاع الاسرائيلي. وليس هناك شك في ان نشر التقارير غير الصحيحة وغير الدقيقة زاد من الشكوك في اسرائيل والحق بها الاذى.

بعد انتهاء يوم عيد رأس السنة [العبرية]، وفي الساعة ٢١,٠٠ من يوم الاحد في ١٩٨٢/٩/١٩، عقدت الحكومة اجتماعا في منزل رئيس الوزراء اشترك فيه، بالاضافة الى اعضاء الحكومة، رئيس الاركان، رئيس الموساد، مدير الاستخبارات العسكرية، الميجر جنرال دروري وآخرون. وكان الموضوع الذي نوقش في ذلك الاجتماع «الاحداث في بيروت الغربية ــ قتل المدنيين في مخيم شاتيلا» (محاضر الاجتماع، المستند ١٢٩). في ذلك الاجتماع قدم رئيس الوزراء، وزير الدفاع، رئيس الاركان والميجر جنرال دروري تقارير عن سير الاحداث. وأكد وزير الدفاع ان جيش الدفاع الاسرائيلي لم يدخل المخيمين اللذين كانا قاعدتين [للفدائيين] لان ما يهمنا كان عدم تعريض حتى ولو جندي واحد للخطر في المخيمات (ص ٥ من محاضر الاجتماع). واضاف انه في اليوم الذي تلى الدخول «عندما علمنا بما حدث هناك تدخل جيش الدفاع الاسرائيلي فورا واخرج تلك القوات» (ص ٦). ووفقا لما قاله (ص ٧) فان احدا لم يتصور ان يرتكب الكتائبيون مثل تلك الاعمال. وفي ملاحظات رئيس الاركان اكد من بين نقاط اخرى ان وزراء عديدين سألوا في اجتماعات

حكومية سابقة: «لماذا لم يشترك الكتائبيون في القتال لان هذه الحرب، بعد ذلك كله، هي حربهم». ولاحظ، ايضا، ان احدا لم يكن ليعرف مقدما كيف سيتصرف الكتائبيون، وفي رأيه فان قادة الكتائبيين انفسهم لم يكونوا حتى ليعرفوا ماذا يمكن ان يحدث، ولكنهم فقدوا السيطرة على رجالهم. واضاف رئيس الاركان انه «في اللحظة التي عرفنا فيها كيف كانوا يتصرفون هناك، مارسنا كل ما امكننا من ضغط واخرجناهم من هناك وطردناهم من القطاع كله» (ص ٩ و ١٠). وقال الميجر جنرال دروري انه حتى قبل دخول الكتائبيين الى المخيمين «جعلناهم يحلفون ليس قسما واحدا بل آلافا في ما يتعلق بعمليتهم هناك. وكانت لدينا تأكيدات منهم بان هذا النوع من الاعمال التي ارتكبت لم تكن لترتكب. وفي اللحظة التي اصبح ما حدث واضحا لدينا اوقفنا العملية وطلبنا منهم المغادرة، وقد غادروا». وتحدث الميجر جنرال دروري ايضا عن مجموعة من ١٥ شخصا بينهم اطباء، قام جيش الدفاع الاسرائيلي بانقاذهم من بين ايدي الكتائبيين وبالتالي منع حدوث مشكلة كبيرة. واعطى تفاصيل عن ذلك الى قادة الجيش اللبناني للموافقة على دخول المخيمين ورد الردود السلبية التي تلقاها منهم (ص ١٨ ــ ٢٢). وبعد ذلك تحدث رئيس الاركان مجددا، وبحسب محضر الجلسة (ص ٢٥) قال ما يأتي:

«يوم الجمعة التقيتهم حوالي الظهر في مركز قيادتهم. لم نكن قد عرفنا بعد ماذا حدث هناك. في الصباح كنا قد علمنا انهم قتلوا مدنيين، وعندما امرناهم بالخروج ولم نسمح لآخرين بالدخول. ولكنهم لم يقولوا انهم قتلوا مدنيين، كما لم يقولوا كم عدد المدنيين الذين قتلوهم. لم يقولوا اي شيء...».

وفي شهادته الثانية، شرح رئيس الاركان ذلك بكلماته: «في الصباح علمنا بأنهم قتلوا مدنيين»، مشيرا بذلك الى التقارير التي توفرت صباح السبت ولبس الى التقارير التي توفرت صباح الجمعة كما يحتمل ان نعتقد (ص ١٦٦٥). والملاحظات المنقولة سابقا ليست واضحة، وهي متقاربة. نحن نقبل توضيح رئيس الاركان، من انه لم يكن يشير الى تقارير في حوزته يوم الجمعة، بل الى تقارير وصلت صباح السبت. وهذا التفسير للملاحظات رئيس الاركان يتلاءم مع بياناته الاخرى في هذا القسم من اقواله.

ملاحظات متعددة قدمت في ذلك الاجتماع من قبل رئيس الوزراء، الذي افتتح الجلسة بعرض عام شكا فيه من الاتهامات، التي لا أساس لها في رأيه، الموجهة ضد اسرائيل. واشترك العديد من الوزراء في المناقشة. وردا على ملاحظة من الوزير مودائي جاء فيها ان رئيس الوزراء تحدث عن «حماية الارواح» كواحد من اهداف الدخول الى بيروت الغربية، اعلن رئيس الوزراء (ص ٧٣، المستند ١٢١):

«تلك كانت نيتنا الخالصة والحقيقية. في تلك الليلة تحدثت ايضا عن ذلك مع رئيس الاركان، وقلت له ان علينا الاستيلاء على مواقع بالتحديد تسمح لنا بحماية المسلمين من انتقام الكتائبيين. واستطيع ان افترض انهم بعد اغتيال بشير، قائدهم المحبوب، سيلجأون الى الانتقام من المسلمين».

وعلى هذا علق الوزير هامر بالقول «اذا كنا نشك في انهم قد يلجأون الى القتل، فكان علينا ان نفكر قبل ان نسمح لهم بالدخول».

وكان رد رئيس الوزراء: «لقد مرت بضعة أيام. على ماذا تعترض؟ في الليل قلت، ينبغي منع ذلك».

وعندما لفت انتباه رئيس الوزراء في اثناء الادلاء بشهادته الى هذه الاشارات، بانه في ليلة اتخاذ قرار دخول بيروت الغربية تحدث الى رئيس الاركان حول هدف «حماية المسلمين من انتقام الكتائب» ــ اكد انه قال ذلك برغم انه لم يكن يعرف في ذلك الوقت، ان الكتائب سيدخلون المخيمات (صفحة ٧٦٤).

وفي اجتماع الحكومة يوم ٨٢/٩/١٩ لم يرد رئيس الاركان على الملاحظات اعلاه التي ادلى بها رئيس الوزراء، ولم ينفها. وفي الشهادة الثانية لرئيس الاركان قال انه في الحوار بينه وبين رئيس الوزراء في الليلة نفسها، يمكن ان يكون رئيس الوزراء قد قال «انه يجب ان لا يكون هناك شغب... يجب ان لا يعبروا او يهجروا او يقوموا بامور معاكسة... عبور من جانب الى آخر. الا ان رئيس الوزراء لم يعط تفصيلات اكبر (صفحة ١٦٩٠). وبما ان هذا الحوار الليلي لم يسجل فانه من الصعب الاعتماد على ذاكرة المشاركين في الحوار بالنسبة الى دقة ما قاله لا يمكن ان نحدد بالتأكيد ما الذي قاله رئيس

الوزراء في ذلك الوقت، ما عدا حقيقة انه اشار الى ان احد اهداف الدخول كانت تجنب وقوع شغب. وصدر عن الاجتماع قرار باصدار بيان يعبر عن القلق العميق والالم للاصابات التي حلت بالسكان المدنيين على يد وحدة لبنانية دخلت الى مخيم للاجئين «يقع في مكان بعيد عن مواقع لجيش الدفاع الاسرائيلي». واضاف القرار «وفور معرفة ما حل في مخيم شاتيلا، قام جيش الدفاع الاسرائيلي بوضع حد لقتل المدنيين الابرياء، واجبر الوحدة اللبنانية على ترك المخيم». واكد القرار على ان الاتهامات الموجهة الى جيش الدفاع الاسرائيلي بمسؤوليته عن المأساة الانسانية في مخيم شاتيلا لها طبيعة «تشهير دموي ضد الدولة اليهودية وحكومتها» ولا اساس لها، «والحكومة ترفض هذه الاتهامات باشمئزاز». واشار مشروع البيان ايضا الى ان تدخل جيش الدفاع الاسرائيلي ادى الى تجنب حصول خسائر اكبر وانه اكتشف ان [الفدائيين] خرقوا اتفاق اخلاء بيروت بابقائهم الفي [فدائي] وكميات كبيرة من الاسلحة في بيروت. وينتهي القرار بما يلي «لا احد يستطيع تقديم المواعظ لنا في القيم الاخلاقية او احترام الروح البشرية التي على اساسها انشأنا ونسواصل تنشئة اجيال المقاتلين في اسرائيل».

٦١ ــ ان الغضب الذي ظهر اثر المجزرة، والاتهامات المتعددة التي وجهت جعلت المهتمين بالامر يوردون الايضاحات ويستخلصون المعلومات. وصدر توضيح من هذا النوع عن رئيس الاركان (المستند ٢٣٩) وعن مكتب مدير الاستخبارات العسكرية (المستند ٢٩ من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢). وتقول محصلة تقرير الاستخبارات العسكرية «انه يظهر من فحص استعادي ان تقرير الهاتف... مصدره في شائعة تستند الى شعور داخلي بان ضابط الاستخبارات «ا» كان يسترق السمع وانه هو نفسه كان غير قادر على التحقق من الشائعة بنتيجة فحوصاته واستنادا الى التقارير التي تلقاها...». البرقية المعنية هي الملحق «أ» للمستند ٢٩ الذي اشير اليه سابقا. ومما قيل سابقا يبدو واضحا انها لم تكن مستندة الى «شعور داخلي». هذا التقرير التحقيقي يحتوي على اخطاء اخرى، سوف نشير لها عندما نصل الى مناقشة مسؤولية السيد ا. درداشي. وصدر توضيح اكثر تفصيلا عن اجتماع لكبار القادة شارك فيه رئيس الاركان. وحضر هذا الاجتماع قدم البنا (المستند ١٤٢). في هذا الاجتماع قال رئيس الاركان، من بين ما قاله، انه سبق دخول جيش الدفاع الاسرائيلي الى لبنان، وقوع اعمال وحشية في انحاء ذلك البلد. وبما انه بعد دخول جيش الدفاع الاسرائيلي لم يرتكب الكتائب اي تجاوز رسمي، ولم يفعلوا اي شيء يشير الى خطر من جانبهم». وبدوا له (لرئيس الاركان) على انهم جيش منظم ومنضبط. وشدد رئيس الاركان في اقواله ايضا على الضغوط الصادرة عن عوامل اخرى من اجل اشراك الكتائب في العمليات العسكرية. وروى الميجور جنرال دروري تسلسل الاحداث من وجهة نظره. والتي كانت بشكل عام متناسبة مع ما اورده في شهادته امامنا. لقد قال انه اراد اصلا ان يدخل الى المخيمات جيش الدفاع الاسرائيلي او الجيش اللبناني، وانه لم يتفق في الرأي مع الاعتبارات التي ادت الى القرار المتعلق بدخول الكتائبيين، وسئل الميجور جنرال دروري من قبل احد المشاركين: لماذا كانت ثمة حاجة الى جرافة، فرد على ذلك بقوله انه كانت هناك خطة لدى الادارة اللبنانية ومن ضمنها الكتائبيين والجيش اللبناني، لتدمير كافة المباني غير الشرعية، ومنها مبان كانت مشادة داخل المخيمات. وقدم البريغادير جنرال يارون سردا للاحداث، فقال انه عندما ابلغ بموافقة القيادة على دخول المسيحيين الى مخيمات اللاجئين، لم يبد اي اعتراض او تحفظ بل كان راضيا تماما، لانه كان واضحا تماما له ان المخيم يحتوي على العديد من [الفدائيين] وان الكتيبة وقعت تحت نيرانهم الثقيلة. واكد البريغادير جنرال يارون انه حذر الكتائبيين من ايذاء المدنيين والنساء والاطفال والعجائز او اي شخص رافعا يديه، وابلغهم بان عليهم فقط تطهير المخيمات من [الفدائيين] وان يذهب المدنيون الى منطقة المدينة الرياضية. وقال انه حتى صباح يوم السبت لم يعرف ما الذي كان يجري وانه حتى عندما راى مجموعة من الاطباء والممرضين لم يخبروه، هم ايضا، اي شيء عن اعمال الذبح. وبعد مناظرة طويلة عادت رد يارون على ملاحظات المشاركين بالقول (صفحة ٨٥ ــ ٨٧، المستند ٢٤١): «الخطأ كما اراه هو خطأ كل واحد، الجهاز كله اظهر عدم حساسية، اني اتكلم الآن عن الجهاز

العسكري. انا لا اتكلم عن الجهاز السياسي. الجهاز كله ببدي عدم حساسية...

«في هذه النقطة كل واحد اظهر عدم حساسية وخفة وبساطة. لا شيء آخر. وهكذا لقد بدأتم بسؤالي، ماذا شعرت تماما في داخلك يوم الجمعة... لقد شعرت انني لست على ما يرام. لقد قبلت ذلك. لقد شعرت بخزي كيف يمكن لقائد فرقة — واعتقد ان هذا يتعلق بقائد فرقة وما فوق — كيف يمكن لقائد فرقة في الميدان ان لا يعرف ان ٣٠٠ او ٤٠٠ او ٥٠٠ او الف لا اعرف كم، يقتلون هنا؟ اذا كان كذلك دعوه يذهب. كيف يمكن ان يحدث مثل هذا الامر؟ لكن لماذا لم يعرف؟ لماذا كان غافلا؟ لهذا السبب لم يعرف ولهذا السبب لم يوقف ذلك... المهم اني احمل نفسي كل التوبيخ.

«انني اسلم هنا من على هذا المنبر باننا كنا جميعا عديمي الحساسية. وهذا كل شيء».

وفي استنتاج للاحظاته اكد رئيس الاركان انه لو زود جيش الدفاع الاسرائيلي الكتائبيين بالدعم المدرع والمدفعي الذي طلبوه لكان عددا اكبر من الناس قد قتل (ص ١٢١).

وفي ١٩٨٢/٩/٢٨ عقد اجتماع لكبار القادة مع وزير الدفاع، الذي سرد الاحداث من وجهة نظره. وكانت ملاحظاته في الاجتماع مطابقة لما قاله في شهادته. واعرب العديد من كبار ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي عن آرائهم في هذا الاجتماع (المستند ٢٤٢).

(ج) المسؤولية عن المذبحة

٦٢ — سوف نعالج في هذا القسم من التقرير موضوع المسؤولية عن المذبحة من موقعين: اولا من موقع المسؤولية المباشرة، اي من قام فعليا بارتكاب المذبحة. ومن ثم سوف ندرس مشكلة المسؤولية غير المباشرة الى الحد الذي يمس به ذلك باسرائيل او بأولئك الذين تصرفوا باسمها.

١ — المسؤولية المباشرة

٦٣ — في ضوء الوصف السابق للاحداث، فان جميع الوقائع تشير الى ان المذبحة قد ارتكبت من قبل الكتائبيين بين زمن دخولهم الى المخيمين يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦، في الساعة السادسة مساء، ومغادرتهم يوم السبت ١٩٨٢/٩/١٨، في حوالي الثامنة صباحا. ولقد وجد الضحايا في الاماكن التي كان يسيطر عليها الكتائبيون في الفترة الزمنية المشار اليها اعلاه. ولم يشاهد اي من الشهود اية قوة عسكرية اخرى ما عدا الكتائبيين في منطقة المخيمين خلال فترة الدخول الى هذه المنطقة او الخروج منها حيث ارتكبت المجزرة. وكان المخيمان مطوقين من كل الجهات. جيش الدفاع الاسرائيلي كان يطوقها من ثلاث جهات، بينما من الجهة الرابعة هناك الخط الذي كان يفصل بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية وكان تحت سيطرة الكتائبيين. وكانت قوة من الجيش اللبناني تخيم بالقرب من نقطة الدخول الى المخيمات، ولم يشاهد رجالها اية قوة عسكرية غير الكتائبيين تدخل الى المخيمات. ويمكن القول بشكل مؤكد انه لم تدخل المخيمات في الوقت المشار اليه اية قوة عسكرية غير القوات الكتائبية.

٦٤ — كما قلنا فلقد استمعنا الى شهادات من طبيبين وممرضة كانوا يعملون في مستشفى غزة، الذي كان يديره الفلسطينيون واخدمتهم. لا توجد اية اسباب للاشتباه بان اياً من هؤلاء الشهود يشعر بتعاطف خاص مع اسرائيل. وانه من الواضح بالنسبة لنا، استنادا الى اختيارهم ذلك المكان للعمل ومن الطباعنا حول ظهورهم امامنا، انهم يتعاطفون مع الفلسطينيين ورغبتهم تقديم خدمة للفلسطينيين الذين يحتاجون المساعدة. ومن خلال شهادات هؤلاء فانه من الواضح ان القوة العسكرية المسلحة التي اخرجتهم من المستشفى صباح السبت وجلبتهم الى المبنى الذي كان تابعا في السابق للامم المتحدة، كانت وحدة كتائبية. الشاهدة السيدة سيفل تحدثت فعلا عن زيارة الى المستشفى تمت في السابعة من صباح الجمعة، وقام بها رجلان بثياب مدنية وتكلما مع العاملين فيها باللغة الالمانية. وقد الحت الى امكانية ان يكونا من اليهود الشرقيين. غير ان هذا الافتراض لا اساس له في الواقع، ويمكن اعادته الى تحيز الشاهدة. قالت السيدة سيفل ان هذين الرجلين يشبهان العرب (ص ٤٩٩ — ٥٠٠). من الواضح ان هذين الرجلين لا ينتميان الى قوة مسلحة دخلت المخيمات في ذلك الوقت. الطبيبان انغ وموريس لم يشاهدا اية قوة عسكرية اخرى غير الكتائبيين الذين تدمرا انفسهم كجنود في قوة لبنانية. كما شاهدت الدكتورة انغ جنودا يحملون شارة كتب

عليها M.P. باللون الاحمر. هناك دليل على ان بعض الوحدات الكتائبية التي جاءت الى المخيمات كانت تحمل اشارة كتب عليها حرفا M.P. وعلى طول الطريق التي جاء عبرها الكتائبيون الى المخيمات وجدت اشارات طرق وقد رسم عليها الحرفان M.P. ومن اجل ان نكون متأكدين فان الدكتور موريس لم يقل بشكل محدد بان الرجال المسلحين الذين جاءوا الى المستشفى كانوا كتائبيين، لكنه وصف بزاتهم التي كانت تحمل كتابات عربية، كما سمعهم وهم يتكلمون العربية فيما بينهم. كما تكلموا الفرنسية مع احد موظفي المستشفى. الدكتور موريس لا يقرأ العربية، غير ان السيدة سيغل، التي تقرأ العربية، شهدت بان الكتابة العربية هي تلك التي تشير الى الكتائبيين. وهكذا فان شهادة هؤلاء الشهود الثلاثة تبين ان القوة العسكرية الوحيدة التي شوهدت في المنطقة كانت كتائبية. ويمكننا استخلاص استنتاج مشابه من اعلان الصحافي النروجي جون غاريو (المستند رقم ٦٢).

٦٥ — في خلال الاحداث، وبعدها، سرت شائعات ان اشخاصا تابعين للرائد سعد حداد كانوا يرتكبون مجزرة او يشاركون في ارتكابها. لم نجد اي اساس من الصحة لهذه الشائعات. وقد قدم ضابط الارتباط بين جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الرائد حداد، شهادة بانه لم تعبر نهر الاولي في ذلك الاسبوع اية وحدة تابعة لحداد. لا نملك اي سبب للشك في هذه الشهادة. وكما سبق لنا واشرنا فان العلاقات بين الكتائبيين وقوات الرائد حداد كانت ضعيفة، وان الخلافات كانت موجودة بين هاتين القوتين. لاجل هذا السبب ايضا، ليس من المعتقد ان قوة من جيش الرائد حداد شاركت في عمليات عسكرية قام بها الكتائبيون في المخيمات، كما لا يوجد اي اشارة الى وجود هذا التعاون. وعلى الرغم من ان ثلاثة اشخاص من جنوب لبنان، اثنان منهما ينتميان الى الحرس المدني في جنوب لبنان، كانوا في بيروت الغربية بعد ظهر يوم الجمعة ووقعوا بين ناري جيش الدفاع الاسرائيلي وميليشيا جنبلاط حيث قتل احدهم في هذا الاشتباك، فان هذا لم يحصل في منطقة المخيمات. ولقد بين التحقيق ان ثلاثتهم جاؤوا الى بيروت في زيارة خاصة. لا يوجد اي دليل في هذه الحادثة على ان رجال حداد كانوا في المكان حيث ارتكبت المجزرة. ويمكننا بالتالي ان نؤكد على انه لم تشارك اي وحدة تابعة لحداد في العملية الكتائبية في المخيمات او في المذابح.

ليس من المستبعد بان الشائعات حول مشاركة رجال حداد في المجزرة تعود في أصولها إلى حقيقة قدوم الرائد حداد إلى مطار بيروت يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧. من خلال شهادة ضابط ارتباط جيش الدفاع الاسرائيلي مع قوات الرائد حداد ومن شهادة الرائد حداد، يتضح ان زيارة حداد لضواحي بيروت والمناطق المجاورة لها لا علاقة لها بالأحداث التي جرت في المخيمين. فلقد وصل الرائد حداد الى مطار بيروت بحوامة تابعة للقوات الجوية في الثامنة والنصف من صباح يوم ١٩٨٢/٩/١٧. وكان الهدف من هذه الزيارة هو تقديم التعازي لعائلة الجميل في بكفيا. وفي المطار كان بانتظاره ثلاث عربات مع أفراد من حرسه كانوا قد قدموا في ذلك الصباح من جنوب لبنان. ولقد التحقت بهم في الطريق سيارة جيب مع ثلاثة من القياديين في قوات حداد، الذين جاؤوا هم الآخرين لتقديم التعازي. قدم الرائد حداد ومرافقيه التعازي في بكفيا، ثم عادوا لأسباب أمنية، عن طريق اخرى ووصلوا إلى النقطة حيث تلتقي طريق بكفيا بالطريق الساحلي. ومن هناك ذهب الرائد حداد برفقة ثمانية من رجاله الى جونيه لزيارة أقرباء لهم. ومن جونيه، وبعد زيارة أقربائه، عاد الرائد حداد في بعد ظهر اليوم نفسه إلى منزله في جنوب لبنان. ومن هناك اتصل في المساء بضابط الارتباط الاسرائيلي المذكور اعلاه.

جرت تلميحات إلى اشتراك رجال حداد في المجازر على أساس ما ذكره بعض الناجين من سماعهم للهجة جنوبية، كما أشاروا إلى أن بعض المهاجمين كانوا يحملون أسماء إسلامية. وهذا ايضا لا يشكل دليلا ملموسا، إذ أنه يوجد في صفوف القوات الكتائبية بعض المسلمين الشيعة، وإن لم يكونوا عديدين. كما انضم إليها ايضا أشخاص كانوا قد فروا من جنوب لبنان.

لا نستطيع ان نحكم حول امكانية — على الرغم من عدم وجود اي دليل على هذا ايضا — ان يكون أحد رجال الرائد حداد الذي كان يقوم بزيارة إلى بيروت خلال هذه الفترة، تسلل إلى المخيمين خاصة خلال الفترة الفاصلة بين خروج الكتائبيين ودخول الجيش اللبناني، وقام بارتكاب أعمال غير قانونية.

ولكن حتى لو حصل هذا، لا يمكن وضع المسؤولية سواء المباشرة أو غير المباشرة على عاتق قادة قوات الرائد حداد.

٦٦ ــ القيت تلميحات هنا وهناك، وحتى اتهامات، تقول ان جنود جيش الدفاع الاسرائيلي كانوا في المخيمين خلال فترة ارتكاب المذبحة. لا شك لدينا أن هذه الافتراضات لا أساس لها من الصحة كليا، وتتضمن تشهيرا لا أساس له. أحد الشهود السيد فرنكلين بيرس لامب، من الولايات المتحدة، ابلغنا عن حقيقة المشور يوم ١٩٨٢/٩/٢٢ على بطاقة هوية مدنية وعلى سلسلة تحمل الرقم العسكري تخص جنديا اسرائيليا يدعى بني حاييم بن يوسف المولود ١٩٦١/٧/٩، وقد وجدت في مخيم شاتيلا، على اثر هذه الشهادة جرى التحقيق في هذه التفاصيل، ووجد أن جنديا يحمل هذا الاسم كان في المستشفى بعد أن اجرى عملية على اثر إصابته بجروح خلال دخول بيروت الغربية. وقد قدم هذا الجندي إفادة في مستشفى تل هاشومير. وبرز من خلال ملاحظاته انه جندي في الكتيبة، وصل إلى بيروت يوم الاربعاء ١٩٨٢/٩/١٥، وحدته لم تتحرك ابعد من مخيم شاتيلا وأطلقت عليها النار. اصيب وبدات السترة الواقية التي كان يلبسها في الاشتعال. وقام ممرض بقطع السترة بالمقص ورماها على جانب الطريق، لانها كانت تحتوي على قنابل من الممكن أن تنفجر. وفي جيب السترة كانت وثائق شخصية تعود إلى هذا الجندي، الذي تم اخلاؤه على نقالة واخذ بطائرة هليكوبتر إلى مستشفى رمبام. في المعالجة الاولية وجد ان ذراعه الايسر كان مبقورا، كما أصيب بجروح في قدميه وفي وركه الأيسر. من الواضح انه لم يكن داخل المخيمين على الاطلاق. وأكدت هذه الأقوال الشهادة التي قدمها الممرض امير هاشاروني (بيان ١١٧). ويبدو أن الذي وجد الوثائق على جانب الطريق قام بإدخالها إلى المخيم، حيث تم إكتشافها. إن إكتشاف هذه الوثائق التي تعود لأحد جنود جيش الدفاع الاسرائيلي في المخيم لا تشير إلى وجود جنود جيش الدفاع الاسرائيلي في المخيم خلال إرتكاب المجزرة.

كما أن السيد لامب شهد، ليس استنادا إلى معرفة شخصية، ولكن استنادا إلى ما سمعه من الآخرين، ان القنابل العنقودية كانت موضوعة تحت الجثث التي وجدت في المخيمين كي تكون، كما يبدو، كاشراك مغفلة. وبالاستناد إلى الواقع فإن جيش الدفاع الاسرائيلي استخدم القنابل العنقودية خلال قصف المخيمات. هذه القنابل تنفجر بسرعة، ولا بد من ان يمتلك من يستخدمها حذرا خاصا. ويمكن استخدام هذه القنابل كاشراك مغفلة في حالة وجود اشخاص متدربين بشكل خاص على ذلك. ولقد اثار لامب السؤال حول امتلاك الكتائبيين أو رجال سعد حداد، في حال وجودهم في المخيمين، لمهارات استخدام هذه القنابل كاشراك مغفلة. ويستنتج من هذا السؤال أن القنابل جرى وضعها تحت الجثث من قبل اشخاص من جيش الدفاع الاسرائيلي. هذا الافتراض لا أساس له كليا. فلامب لا يمتلك اية معرفة شخصية حول تشريك هذه القنابل. ومن المستبعد جدا ان نرى في هذا المقطع من شهادة السيد لامب اية اشارة ملموسة إلى المشاركة المباشرة لاي من أفراد جيش الدفاع الاسرائيلي، في المجزرة التي ارتكبت في المخيمين.

٦٧ ــ على إثر المذبحة نفى قادة الكتائب، في مقابلات مختلفة في وسائل الاعلام، أنهم قاموا بارتكاب المذبحة. ويوم الأحد ١٩٨٢/٩/١٩، التقى رئيس الأركان يرافقه الميجر جنرال أمير دروري بقادة الكتائب، وسجل ممثل عن الموساد وكان حاضرا الاجتماع، ملاحظات حوله (المستند ١٩٩). ولقد ابلغ رئيس الاركان قادة الكتائب بانه قادم من المخيمات، وقد قيل ان مذبحة جرت هناك. وأنه من أجل مستقبلهم يجب ان يعترفوا بارتكابهم الأفعال هذه، وأن عليهم تقديم تفسير للمسألة، وإلا فإنه لن يكون لهم أي مستقبل في لبنان. وكانت ردة فعلهم بانه إذا قال رئيس الأركان بان عليهم ان يقوموا بذلك فإنهم سيقومون به. وكون رئيس الأركان الانطباع بانهم كانوا مرتبكين وانه من الممكن ان لا يكونوا على علم بما جرى في المخيمات وانهم لم يكونوا يملكون السيطرة على رجالهم هناك (شهادة رئيس الاركان، ص ٢٥١). وحتى بعد ذلك الاجتماع، فلقد تابع رؤساء الكتائب في ظهورهم العلني نفي اية علاقة بالمجزرة. وهذا النفي هو غير صحيح بشكل واضح.

٦٨ ــ لقد قدمت جدالات واتهامات بأن رجال جيش الدفاع الاسرائيلي حتى وإن كانوا لم يريقوا الدماء في المذبحة، فإن دخول الكتائبيين إلى

المخيمين تم مع المعرفة المسبقة بأن مذبحة ستترتكب ومع النية الأكيدة بأنها يجب أن تحدث. وبناء عليه فإن جميع من مكنوا الكتائبيين من الدخول إلى المخيمين يجب اعتبارهم متواطئين مع أعمال الذبح ويشاركون في ذلك بتحمل مسؤولية مباشرة. هذه الاتهامات هي أيضا لا أساس لها من الصحة. لا شك لدينا أنه لا وجود لمؤامرة (Conspiracy) أو مكيدة تمت بين أي شخص من المراتب الاسرائيلية السياسية أو من المراتب العسكرية في جيش الدفاع الاسرائيلي وبين الكتائبيين بهدف ارتكاب الأعمال الوحشية في المخيمين. لقد اتخذ قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمين بهدف منع خسائر جديدة لجيش الدفاع الاسرائيلي، بعد أن تكبد مئات القتلى في حرب لبنان خلال بضعة اشهر، ومراعاة لضغط الرأي العام في اسرائيل الذي كان غاضبا، لأن الكتائبيين، الذين كانوا يحصدون ثمار الحرب، لم يكونوا يشاركون فيها. وكذلك بهدف الاستفادة من خدمة الكتائبيين المهنية، ومهاراتهم في التعرف على [الفدائيين] واكتشاف مخابىء الأسلحة. لم تكن هنالك أية نية من قبل أي عنصر اسرائيلي لايذاء السكان غير المقاتلين في المخيمين. وخلال حرب لبنان، وخاصة خلال حصار بيروت الغربية، تكبد السكان المدنيون خسائر، حيث كان هناك كهول ونساء وأطفال من بين الخسائر. ولكن هذا يعود إلى الأعمال الحربية التي تروح الضحايا حتى بين أولئك الذين لا يحاربون. وقبل دخولهم إلى المخيمين، وحتى بعد ذلك، طلب الكتائبيون من جيش الدفاع الاسرائيلي دعما من نيران المدفعية والدبابات، غير أن رئيس الأركان رفض هذا الطلب، بهدف عدم إصابة المدنيين. ولقد حدث فعلا أن وجهت نيران دبابات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى مصادر النار داخل المخيمين، لكن هذا كان ردا على النار الموجهة ضد جيش الدفاع الاسرائيلي من داخل المخيمات. إننا نؤكد على أن إدخال الكتائبيين إلى المخيمين لم يكن يتضمن نية من قبل أي من الذين يعملون بإسم اسرائيل على إيذاء السكان غير المقاتلين، وأن الأحداث التي تلت لم تكن تحمل تشجيع أو موافقة أحد من المراتب السياسية أو المدنية التي كانت فاعلة في ما يتعلق بدخول الكتائبيين إلى المخيمين.

٦٩ ــ لقد زعم أن الأعمال الوحشية التي تم ارتكابها في المخيمين كانت مرئية من السطح الأمامي لمركز القيادة، وأنها كانت قابلة لأن تعرف من خلال الأصوات المنبعثة من المخيمين، وأن قادة جيش الدفاع الاسرائيلي الكبار الذين كانوا على سطح مركز القيادة المتقدم ليومين متتالين، لا بد وأن يكونوا قد رأوا أو سمعوا ماذا كان يجري في المخيمين. لقد سبق لنا وقررنا أعلاه، أن الأحداث في المخيمين، في المنطقة التي دخلها الكتائبيون لم تكن مرئية من سطح مركز القيادة المتقدم. كذلك تم ايضاح أنه لم تصل إلى ذلك المكان أصوات تشير إلى احتمال إرتكاب مذبحة في المخيمين. لقد وصلت فعلا بعض المعلومات إلى ضباط في مركز القيادة المتقدم ــ وسنعالجها في مكان آخر من هذا التقرير ــ لكن من على سطح مركز القيادة الأمامي فإنهم لم يروا أعمال الكتائبيين ولم يسمعوا أية أصوات تشير إلى أن مذبحة كانت تحدث.

وهنا يجب أن نضيف أن مجموعة الأطباء والممرضين الذين التقوا ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي صباح السبت، وفي وقت بات واضحا بالنسبة إليهم أنهم صاروا خارج الخطر، فإنهم لم يشيروا إلى حصول مذبحة في المخيمات. وعندما سئل الشهود من هذه المجموعة عن سبب عدم تبليغهم ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي حول المذبحة، أجابوا بأنهم لم يكونوا على علم بها. إن حقيقة كون الأطباء والممرضين الذين كانوا في مستشفى غزة ــ التي هي قريبة من مكان الحادث وحيث جاء من المخيمات جرحى العمليات القتالية والناس الخائفون ــ لم يعرفوا عن المذبحة، بل عن أحداث معزولة حول إصابات رأوها بأنفسهم، يظهر أيضاً، أن الذين كانوا على مقربة من المخيمين، ولم يكونوا في داخلهما، لم يكونوا لأنفسهم انطباعاء من خلال ما رأوه او سمعوه. أن مذبحة ترتكب بحق مئات الناس كانت تجري هناك كذلك حال أفراد وحدة من الجيش اللبناني كانت متمركزة بالقرب من مداخل المخيمين، الذين لم يعرفوا شيئا عن المذبحة حتى تم خروج الكتائبيين.

٧٠ ــ استنتاجنا اذن هو أن المسؤولية المباشرة لأعمال الذبح المرتكبة، تقع على القوات الكتائبية. لم يقدم لنا أي دليل على أن الكتائبيين تلقوا اوامر صريحة من قائدهم بارتكاب أعمال الذبح. لكن من الواضح أن القوات التي دخلت المنطقة كانت مشبعة كراهية ضد الفلسطينيين، على

إثر الأعمال الوحشية والاصابات البالغة التي ارتكبها الفلسطينيون ضد المسيحيين خلال الحرب الاهلية. واضيفت إليها رغبة في الانتقام على إثر اغتيال قائد الكتائبيين المحبوب بشير، ومقتل بعض عشرات من الكتائبيين، قبل يومين من دخولهم إلى المخيمين. لقد تمت الموافقة على تنفيذ عمليات الذبح في المكان، في إجابات القادين اللذين وجهت إليهما الاسئلة في الاذاعة كما اشرنا اعلاه.

٢ ــ المسؤولية غير المباشرة:

٧١ ــ قبل أن نناقش جوهر مسألة المسؤولية المباشرة لاسرائيل او لأولئك الذين عملوا طبقا لأوامرها نرى أن من الضروري التعامل مع الاعتراضات التي صدرت في مناسبات مختلفة والتي تعتبر أنه إذا انتفت مسؤولية اسرائيل المباشرة عن الأعمال الوحشية، اي إذا تأكد أن دماء من قتلوا لم ترق على أيدي جنود جيش الدفاع الاسرائيلي او أن الآخرين العاملين طبقاً لأوامر الدولة لم يشاركوا في الأعمال الوحشية، فلن يعود هناك مجال لمزيد من المناقشة حول موضوع المسؤولية غير المباشرة. والحجة هنا هي انه يجب عدم تحميل اسرائيل اعمال قتل ارتكبت خارج حدودها من قبل أعضاء في الطائفة المسيحية ضد الفلسطينيين في البلد نفسه او ضد مسلمين يقطنون في منطقة المخيمات.. ويمكن إيجاد بعض الصدى لهذا الطرح في بيانات قيلت في اجتماع الحكومة في ١٩/٩/١٩٨٢ وفي أخرى اذاعتها على الملأ مصادر مختلفة.

إننا لا نستطيع قبول هذا الموقف. فإذا اصبح واضحا بالفعل أن الذين قرروا إدخال الكتائبيين إلى المخيمات كان يجب أن يتنبأوا ــ من خلال المعلومات الموضوعة بتصرفهم والأشياء التي هناك معرفة مشتركة بها ــ بوجود خطر مجزرة، ولم يتخذوا اية خطوات كان يمكن ان تزيل هذا الخطر، او على الأقل، ان تخفف إلى حد كبير من احتمال وقوع اعمال قتل من هذا النوع، فإن هؤلاء الذين اتخذوا القرارات واولئك الذين نفذوها يتحملون مسؤولية غير مباشرة عما حدث، وإن لم يكن في نيتهم أن يحدث هذا واقتصر عملهم على تجاهل الخطر المتوقع. ويتحمل مثل هذه المسؤولية غير المباشرة ايضا اولئك الذين علموا بالقرار. فلقد كان من واجبهم بحكم مراقبتهم ومناصبهم أن ينبهوا إلى الخطر، لكنهم لم يؤدوا هذا الواجب. وليس من الممكن أيضا ان يعفى من هذه المسؤولية غير المباشرة الاشخاص الذين لم يسارعوا، عندما تلقوا التقارير الاولية عما كان يجري في المخيمات، الى التحول دون استمرار اعمال الكتائبيين ولم يفعلوا اي شيء، في اطار صلاحياتهم، لوقفها.

ليس من مهامنا كلجنة تحقيق ان نضع اساسا قانونيا محددا لمثل هذه المسؤولية غير المباشرة، قد لا تكون قضية المسؤولية واضحة من وجهة النظر القانونية بالنظر إلى عدم وضوح الوضع الشرعي لدولة اسرائيل وقواتها على الاراضي اللبنانية. فإذا اعتبر ان بيروت الغربية كانت ايام الأحداث ارضا محتلة، ونحن لم نحدد أن هذا هو الواقع من وجهة النظر القانونية، فمن واجب المحتل اذن طبقا لقواعد واعراف القانون الدولي العام، ان يبذل كل ما في وسعه لضمان خير وامن العامة. وحتى لو كانت القواعد القانونية هذه باطلة بالنظر إلى الوضع الذي كانت تمر فيه الحكومة الاسرائيلية والقوات العاملة بناء على تعليماتها في فترة الأحداث تلك، فإنه يبقى من غير الممكن تجاهل مسألة المسؤولية غير المباشرة، طالما ان الواجبات الملقاة على كل امة متحضرة والقواعد الاخلاقية المقبولة من الشعوب المتحضرة مازالت سائدة. ويمكن ايجاد أساس لمثل هذه المسؤولية في نظرة أجدادنا والتي عبر عنها في اشياء قيلت عن المعنى الاخلاقي للجزء من التوراة المتعلق «بالعجلة المكسورة العنق» (في سفر تثنية الاشتراع، الاصحاح ٢١). قيل في سفر تثنية الاشتراع (٢١:٦ ـ ٧) أن جميع شيوخ تلك المدينة القريبين من القتيل الذي لم يعرف من قتله «يغسلون ايديهم على العجلة المكسورة العنق في الوادي ويصرخون ويقولون ايدينا لم تسفك هذا الدم واعيننا لم تبصر».

ويقول الحاخام يهوشواع بن ليفي عن هذا المقطع (التلمود): «تظهر ضرورة العجلة المكسورة العنق إذا اخذنا بعين الاعتبار قصور الروح فقط، كما قيل: «أيدينا لم تسفك هذا الدم». ولكن هل يمكن ان يدخل في عقولنا ان شيوخ المحكمة هم سفكة دماء. المعنى هو ان [الرجل الذي وجد قتيلا] لم يأتي إلينا طلبا للمساعدة ولكننا طردناه، لم نره وتركناه يذهب دون

مواكبة...». (ويفسر راشي المواكبة بانها تعني مجموعة يمكن ان ترافقه، سلورئو، وهو مفسر ينتمي إلى فترة لاحقة، يقول في تفسيره لسفر التثنية، والاشتراع: «من المفترض ان لا يكون هناك مشاهدون، إذ لو كان هناك مشاهدون لاحتجوا وصرخوا»).

يجب ان لا ننسى، عندما نتعاطى مع موضوع المسؤولية غير المباشرة، ان اليهود في مختلف اراضي المنفى، وكذلك في أرض ــ اسرائيل، عندما كانوا تحت الحكم الأجنبي، عانوا من مذابح ارتكبتها ضدهم عصابات مختلفة، وانه من الواضح أن خطر قيام أعمال شغب ضدهم، في الكثير من الاصقاع، ما يزال قائما. وكان اليهود يعتبرون دائما، ان مسؤولية مثل هذه الجرائم، لا تقع فقط على كاهل من ارتكبها، وانما ايضا، على اولئك الذين كانوا مسؤولين عن الامن والنظام العام، وكان بامكانهم الحؤول دون وقوع الاضطرابات، لكنهم لم يقوموا بواجباتهم في ذلك المجال. صحيح ان النظم في العديد من البلدان، وبينها بعض البلدان المستنيرة، تجنبت مثل هذه المسؤولية في اكثر من مناسبة، ولم تنشىء لجان تحقيق، لدراسة مسالة المسؤولية غير المباشرة، كتلك التي نتحدث عنها. غير ان تطور النظم الأخلاقية بين الناس في العالم، يتطلب ان يكون المقترب من هذه المسالة عاما، وان توضع المسؤولية، ليس فقط على المنفذين، ولكن ايضا على اولئك الذين كانوا يستطيعون، وكان عليهم ان يمنعوا ارتكاب هذه الافعال التي يجب إدانتها.

٧٢ ــ نود ان نشير هنا، إلى أننا لن نقوم على الاطلاق بمعالجة مسالة المسؤولية غير المباشرة التي تتحملها عناصر أخرى غير دولة اسرائيل. علينا ان نقر بأن مسؤولية غير مباشرة كهذه تقع على الجيش اللبناني أو على الحكومة اللبنانية، التي كان هذا الجيش يخضع لاوامرها. فعلى الرغم من إلحاح العميد جنرال دروري، في محادثات مع قادة الجيش اللبناني، فانهم لم يوافقوا على طلب اسرائيل الدخول إلى المخيمات قبل الكتائبيين او بدلاً عنهم، حتى ١٩/٨/١٩٨٢. يجب ان نشير ايضا إلى انه خلال اجتماعات عقدت مع ممثلي الولايات المتحدة، في الأيام الحرجة، طالب ممثل اسرائيل بأن تستخدم الولايات المتحدة نفوذها مع لبنان من أجل ان يقوم الجيش اللبناني بمهمة حفظ السلامة العامة والنظام، في بيروت الغربية. غير أن هذه الطلبات كما يبدو، لم تكن لها اية نتيجة. كذلك قد تثار إدعاءات تتعلق بالسحب السريع للقوة المتعددة الجنسيات، من قبل البلدان التي كانت لها قواتها في المكان حتى بعد ان تم انسحاب [الفدائيين]. كذلك لن نناقش مسالة متى علمت العناصر الأخرى إلى جانب العناصر الاسرائيلية بالمذبحة أو لا، وهل فعلت كل ما كان باستطاعتها لإيقاف المذبحة، او على الأقل، لايصال التقارير التي كانت بحوزتها إلى العناصر الاسرائيلية وغيرها. لا نجد ان مهمتنا تتضمن مناقشة هذه المسائل، التي ربما، يجب ايضاحها في إطار آخر. وسوف نناقش فقط مسالة مسؤولية اسرائيل غير المباشرة، عارفين ان في حال تاكيد هذه المسؤولية، فإنها لا تقع على عاتق اسرائيل وحدها.

٧٣ ــ من المفيد أن نناقش هنا مسالة هل ان اللوم يمكن أن يوجه في ما يتعلق بالأعمال الوحشية المرتكبة في المخيمين، إلى أولئك الذين اتخذوا قرار الدخول إلى بيروت الغربية، وحول إشراك الكتائبيين في الأعمال المرتبطة بهذا الدخول.

وكما قيل اعلاه، فإن قرار الدخول إلى بيروت الغربية اتخذ خلال محادثة بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع في ليلة ١٤ ــ ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢. لا يمكن الاعتراض على انهما قررا هذا العمل وحدهما من دون دعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع. في تلك الليلة نفسها، حصل وضع طارىء، وخاص يمكن أن يبرر عملا مباشرا وملموسا من أجل منع الوصول الى حالة بدت غير مرغوب بها أو حتى خطيرة من وجهة النظر الاسرائيلية. هناك منطق كبير في الافتراض الذي يقول بأنه لولا دخول وحدات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية، فإن حالة من الفوضى الكاملة، ومعارك بين مختلف القوى المسلحة كان يمكن ان تحدث، وأن عدد الضحايا كان يمكن أن يكون اكبر بكثير مما هو عليه. فالقوة العسكرية الاسرائيلية كانت القوة الحقيقية الوحيدة الموجودة والتي كان بامكانها السيطرة على بيروت الغربية من أجل الحفاظ على السلام

ومنع العودة إلى الأعمال العدوانية بين مختلف الميليشيات والطوائف. كان بإمكان الجيش اللبناني أن يقوم بمهمة في مخيمات اللاجئين، لكنه لم يكن، في ذلك الوقت، يملك القوة لفرض النظام على بيروت الغربية بأسرها في ظل هذه الظروف. ويمكن الافتراض بأنه لولا دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت الغربية فإن العديد من الأعمال الوحشية كان يمكن لها ان ترتكب في غياب أية سلطة حقيقية، ويمكن عندها للرأي العام العالمي أن يلقي المسؤولية على اسرائيل لأنها امتنعت عن العمل.

٧٤ ــ رئيس الوزراء ووزير الدفاع فسرا مسألة مشاركة الكتائبيين في دخول بيروت الغربية، بقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥. إننا لا نستطيع قبول هذا المنطق. وعلى الرغم من أن المناقشات في اجتماع ١٩٨٢/٦/١٥ (المستند ٣٥) حول خطة جيش الدفاع الاسرائيلي بعدم دخول بيروت، أشارت إلى قيام الكتائبيين بهذا العمل بدعم من جيش الدفاع الاسرائيلي، فان الحالة عندها كانت مختلفة كلياً عن تلك التي انبثقت فجأة. فخلال مناقشة ١٩٨٢/٦/١٥، كان [الفدائيون] والقوات السورية ما يزالون في بيروت الغربية. كما أن الصورة العسكرية باسرها كانت مختلفة عن تلك التي نشأت بعد أن تمت مغادرتهم وبعد اغتيال بشير. على أية حال، حتى وإن كانت المشاركة الكتائبية لم تتم استنادا إلى القرار الرسمي لمجلس الوزراء في ١٩٨٢/٦/١٥، فإننا لم نجد سببا لاثارة اعتراضات على هذه المشاركة، في الظروف التي استجدت بعد اغتيال بشير. اننا نود أن نؤكد أننا نتكلم الآن عن المشاركة الكتائبية في ما يتعلق بدخول بيروت الغربية، وليس عن الدور الذي كان مقدراً لهم أن يلعبوه في المخيمات.

إن المطالبة الاسرائيلية بالمشاركة الكتائبية في القتال، كانت عامة ومفهومة، وكانت هنالك، إلى حد ما، أسباب سياسية وكذلك عسكرية لهذه المشاركة. إن السؤال العام حول العلاقة مع الكتائبيين وإقامة التعاون معهم هو سؤال سياسي بارز، ويمكن ان ينشأ حوله خلاف مشروع في الرأي والنظرة. ولا نجد اي مبرر لكي نجزم بأن قرار هذه المشاركة كان غير مبرر، أو انه كان من الضروري عدم اتخاذه.

٧٥ ــ لكن، مسألة تسويغ قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمات في الظروف المستجدة، هي مسألة اخرى، من خلال وصف الأحداث، المبين أعلاه، فمن الواضح، من خلال الشهادات المقدمة إلينا، إن القرار اتخذ من قبل وزير الدفاع بالتعاون مع رئيس الاركان، وأن رئيس الوزراء لم يعلم به قبل جلسة مجلس الوزراء التي عقدت مساء ١٩٨٢/٩/١٦. سوف نترك لقسم آخر من هذا التقرير، الذي سيعالج المسؤوليات الشخصية لأولئك الذين وجهت إليهم الملاحظات بموجب المادة ١٥ (أ) من القانون، مناقشة مسألة وقوع مسؤولية شخصية على عاتق وزير الدفاع أو رئيس الأركان بالنسبة لما حدث بعد ذلك في المخيمين على اثر قرار إدخال الكتائبيين إلى هناك. وسنناقش هنا هل انه كان من الممكن التنبؤ بأن دخول الكتائبيين إلى المخيمين، حيث يصبحون مسيطرين على المنطقة التي يقيم فيها المدنيون الفلسطينيون، سوف يقود إلى مذبحة، كما حدث فعلاً.

إن قادة الحكم في اسرائيل، وقادة جيش الدفاع الاسرائيلي، الذين استمعنا الى شهاداتهم، كانوا في اغلب الأحيان، جازمين في نظرتهم بأن ما حدث في المخيمين كان غير متوقع من جهة طبيعة الكارثة. وتم التشديد في الشهادات والحجج التي قدمت إلينا على أن هذه المسألة، يجب أن لا تناقش في ضوء الادراك المتأخر، بل علينا أن نكون حريصين في حكمنا من دون أن نأخذ في الاعتبار ما جرى فعلاً. إننا نقر، بأننا مطالبون بحذر خاص كي لا نقع في فخ الادراك المتأخر. غير أن الحذر لا يعفينا من واجب دراسة ما إذا كان الأشخاص الذين يفكرون ويتصرفون بشكل عقلاني كانوا ملزمين، عندما اتخذ قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمات، أن يروا مسبقاً، نتيجة المعلومات التي يمتلكها كل فرد منهم ونتيجة المعرفة العامة، بأن دخول الكتائبيين إلى المخيمات كان يحمل مخاطر مذبحة، وأن لا وجود لاحتمال ضئيل بأنها لن تحصل بالفعل. في هذه المرحلة من النقاش، لن نتوقف كي نتفحص المعلومات الخاصة التي يمتلكها الأشخاص الذين أرسلت إليهم الملاحظات بناء على المادة ١٥ (أ) من القانون. لكنا سنتفحص المعرفة التي يملكها كل من لديه بعض الخبرة في موضوع

لبنان.

وفي نظرنا، فإن على كل من يملك القدرة على فعل شيء بالنسبة للأحداث في لبنان أن يشعر بالخشية من حدوث مذبحة في المخيمات، إذا كان للقوات الكتائب المسلحة أن تدخل إليها من دون مراقبة صارمة وفعالة عليها من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي. وكل من يعنيهم الأمر كانوا يدركون أن أخلاقيات القتال بين المجموعات المتقاتلة المختلفة في لبنان تختلف عما هي عليه لدى جيش الدفاع الاسرائيلي، وأن المتقاتلين في لبنان يقللون من قيمة الحياة البشرية إلى حد أبعد مما هو ضروري ومقبول في الحروب بين الشعوب المتمدنة، وأن مذابح مختلفة ضد السكان غير المقاتلين قد ارتكبت بصورة واسعة في لبنان منذ العام ١٩٧٥. وكان معروفا جيدا أن الكتائبيين يضمرون عداء عميقا للفلسطينيين وينظرون اليهم كمصدر لجميع الاضطرابات التي ضربت لبنان في خلال اعوام الحرب الاهلية. كما أن واقع كون الكتائبيين لم يتجاوزوا في عمليات معينة نفذت تحت رقابة صارمة من جيش الدفاع الاسرائيلي، السلوك الانضباطي لا يشكل بحد ذاته دليلا على ان موقفهم تجاه السكان الفلسطينيين قد تغير، او أن تبدلا حدث في مخططاتهم، التي لم يبذلوا جهدا لاخفائها، تجاه الفلسطينيين. وقد اضيفت إلى هذه الخلفية لموقف الكتائبيين من الفلسطينيين الصدمة العميقة التي ولدها موت بشير ومجموعة من الكتائبيين في انفجار الاشرفية، والشعور بالانتقام الذي أثاره هذا الحادث حتى من دون معرفة هوية المهاجمين.

٧٦ ــ اكدت الشهادات المكتوبة والشفهية التي قدمت إلينا أن معظم الخبراء الذين اطلعت اللجنة على ملاحظاتهم، سواء من رجال الاستخبارات العسكرية أو الموساد، أعربوا عن اعتقادهم بانه في مثل الحالة التي كانت قائمة عندما اتخذ القرار بالسماح للكتائبيين بدخول المخيمات لم يكن ممكنا توقع انهم سيرتكبون مجزرة أو أن احتمالات ذلك في مطلق الأحوال كانت قليلة. وانهم في ما لو سئلوا عن رأيهم في ذلك الوقت لم يكونوا ليعترضوا على القرار. لسنا على استعداد لتعليق أية أهمية على هذه البيانات، وليس ضروريا أن يكون ذلك بسبب دحض الحقيقة لهذا التقييم. وانطباعنا ان ملاحظات الخبراء في هذا الشأن تأثرت إلى حد ما برغبة كل واحد منهم في تبرير عمله، أو لأن هؤلاء الخبراء قد فشلوا في إثارة اي اعتراض على دخول الكتائبيين إلى المخيمات عندما علموا بذلك. وعلى النقيض من مفهوم هؤلاء الخبراء فقد كانت هناك حالات حذر فيها رجال آخرون من فروع أخرى في جيش الدفاع الاسرائيلي او من خارج الاطار الحكومي، فور علمهم بدخول الكتائبيين إلى المخيمات وفي مناسبة سابقة عندما تولى دور الكتائبيين في الحرب، من خطر حدوث مجزرة كبيرة وكذلك من أن الكتائبيين سيستغلون أية فرصة تسنح لهم للانتقام من الفلسطينيين.

وهكذا، على سبيل المثال، أعلن ضابط الاستخبارات ج (اسمه يظهر في القسم ١ من الملحق ب)، وهو رئيس فرع في الاستخبارات العسكرية/ الأبحاث أن موضوع الايذاء المحتمل من قبل الكتائبيين للسكان الفلسطينيين قد برز مرات عدة في المناقشات الداخلية (البيان الرقم ١٧٦). وبشكل مماثل فعندما علم ضابط الاستخبارات أ يوم الخميس، في اجتماع ايضاحي لضباط الاستخبارات، أن الكتائبيين دخلوا المخيمات قال حتى قبل ان يصل التقرير عن مقتل ٣٠٠ شخص انه كان على اقتناع بأن الدخول سيؤدي إلى مجزرة لسكان مخيمات اللاجئين. وفي اجتماع عمل عقد في الساعة السابعة مساء بين الميجر جنرال دروري وضابط الاتصال مع الجيش اللبناني في مقر القيادة الشمالية، تبلغ الضابط من الميجر جنرال دروري ان الكتائبيين على وشك دخول مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين. وكان رد فعله أن ذلك حل جيد، ولكن يجب اخذ الاحتياط لعدم اقترافهم اعمال القتل (البيان الرقم ٤ وشهادة الميجر جنرال دروري، ص ٤٠٢ ــ ٤٠٣). وفي بيانه، يشير الكابتن ناحوم مناحيم إلى انه في اجتماع عقده مع وزير الدفاع في ١٩٨٢/٩/١٢ قام بإبلاغ وزير الدفاع برأيه القائم على اساس خبرة واسعة وعلى دراسة أجراها حول التوترات بين الطوائف في لبنان، وهو أن مذبحة «رهيبة» قد تحدث إذا فشلت اسرائيل في تهدئة التوترات بين الطوائف المختلفة (البيان الرقم ١٦١، ص ٤). سوف نشير هنا إلى مقالات الصحف التي تعلن توقعها لحدوث أعمال شاذة من قبل المحاربين المسيحيين. (مقال

منشور في صحيفة «بمحانية» في ١٩٨٢/٩/١، بيان رقم ٢٤ لكاتب المقال، المراسل العسكري للصحيفة المذكورة السيد بنون شنكار)، وان مخيمات اللاجئين في بيروت معرضة لاحداث تتجاوز ما حدث في تل الزعتر (مقال في صحيفة فرنسية تصدر في بيروت، بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٠ الملحق ببيان رقم ٧٦ للصحافي السيد شتراوس). لا نعلم ما إذا كان مضمون هذه المقالات قد وصل إلى صانعي القرار المتعلق بعملية الكتائبيين في بيروت الغربية، او لاولئك الذين نفذوا هذا القرار. نشير إلى هذه المقالات، علما بان هناك مؤشرات إلى انه حتى قبل اغتيال بشير لم يكن احتمال ارتكاب الكتائبيين لمذبحة في المخيمات شيئا سريا.

٧٧ ــ إننا لا نقول بان قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمين كان يجب ان لا يحدث في جميع الظروف وليس له مبرر. هناك اعتبارات جدية لصالح قرار كهذا. وحول هذه المسألة فإننا سنكرر ما سبق لنا وذكرناه عن وجود رغبة مفهومة لمنع حصول خسائر في صفوف جيش الدفاع الاسرائيلي في معركة جزافية داخل منطقة مبنية. وقد كان الطلب إلى الكتائبيين للمشاركة في معركة هي بالنسبة إليهم بداية جيدة للاستيلاء على السلطة واستعادة استقلال لبنان، مبررا. وان الكتائبيين كانوا اكثر خبرة من جيش الدفاع الاسرائيلي في كشف [الفدائيين]والتعرف إليهم.

هذه اعتبارات لها وزنها، حتى ولو كان صانعو القرار ومنفذوه واعين لأخطار قيام الكتائبيين بإيذاء السكان المدنيين. غير انهم مع ذلك، وبعد أن اخذوا جميع الظروف بعين الاعتبار، قرروا ارسال الكتائبيين إلى المخيمين بعد أن اتخذوا جميع الخطوات الضرورية لمنع الأذى عن السكان المدنيين. من الممكن أن لا يكون هناك مكان لتوجيه النقد إليهم، حتى بعد ان ظهر بان القرار سبب نتائج غير مرغوبة ونتج عنه الأذى. غير أنه، في هذا الحادث، لم تجر دراسة جميع الاعتبارات وتشعباتها. وهكذا فإن الأوامر الملائمة لم تصدر إلى منفذي القرارات، كما أن تنفيذ الاجراءات المطلوبة لم يتم بانتباه ملائم. وهنا نقع اسس وضع مسؤولية غير مباشرة على هؤلاء الأشخاص الذين، في نظرنا، لم يتمموا الواجبات الملقاة على عاتقهم.

٧٨ ــ نلخص هذا الفصل كي نؤكد ان الاعمال الوحشية في مخيمات اللاجئين ارتكبت من قبل اعضاء في الكتائب، وانه لا تقع اية مسؤولية مباشرة اطلاقا على اسرائيل او على اولئك الذين تصرفوا باسمها. في الوقت نفسه، من الواضح، مما قلناه أعلاه، أن القرار حول دخول الكتائبيين إلى مخيمات اللاجئين اتخذ دون اعتبار للمخاطر، التي كان على المقررين والمنفذين توقعها كاحتمال، بأن الكتائبيين قد يرتكبون مذابح ومجازر ضد سكان المخيمات، وبدون تفحص وسائل منع هذا الخطر. كما أنه من الواضح، من خلال تطور الأحداث، انه عندما راحت تصل التقارير حول أعمال الكتائبيين في المخيمات، لم تؤخذ هذه التقارير بانتباه معقول، ولم تستخلص النتائج الصحيحة منها، ولم تتخذ إجراءات فورية وسريعة للجم الكتائبيين وإنهاء أعمالهم. وهذا يعكس ايضا مسؤولية اسرائيل غير المباشرة عن الذي جرى في مخيمات اللاجئين.

سوف نناقش مسؤوليات اولئك الذين تصرفوا بالنيابة عن اسرائيل وباسمها في الفصول التالية.

(د) مسؤولية المراتب السياسية

٧٩ ــ من بين الذين تلقوا ملاحظات ارسلتها اللجنة طبقا للمادة ١٥ (١) من قانون لجان التحقيق كان هناك رئيس الوزراء ووزيران آخران. وفي هذه المسألة لم يكن هناك تمييز بين وزراء الحكومة والموظفين الحكوميين وغيرهم من المسؤولين. واتبعنا هذا الاسلوب لاننا نرى، من حيث المبدأ، انه يجب ان لا يكون هناك تفريق بين وزراء الحكومة وبين الاشخاص الآخرين الذين اتهموا بالمسؤولية الشخصية عن أعمال واخطاء غير مقصودة، في ما يتعلق بالمسؤولية الشخصية. ونرغب في أن نشير إلى ان أحداً من المحامين المعتمدين الذين مثلوا امامنا لم يثر اي نقاش حول اختلاف وضع وزراء الحكومة في التحقيقات التي جرت امامنا عن وضع الآخرين. ولي رأينا، أن اي إدعاء يدعو إلى تمييز من هذا النوع، متعذر الدفاع عنه تماما. وسوف نبحث هذه الحجة لاحقا، بالرغم من أنها لم تثر ضمن مداولات اللجنة بل خارجها.

في تقرير «لجنة تحقيق ــ حرب يوم الغفران» التي ستعرف فيما يلي باسم: (لجنة اغرانات)،

بحث موضوع المسؤولية الشخصية للنظام الحكومي في الفقرة ٣٠ من التقرير الجزئي. ومن المناسب أن نسجل ما ذكر فيه، طالما أننا نعتقد انه يعكس جوهر التوجه الصحيح، من منطلق عام وشرعي في مشكلة المسؤولية الشخصية للنظام السياسي. يقول التقرير الجزئي للجنة اغرانات (الفقرة ٣٠):

«في خلال بحث مسؤولية الوزراء عن عمل أو عن الفشل في عمل شاركوا فيه في الواقع أو على المستوى الشخصي، فإننا مضطرون لاعلان اننا نعتبر انفسنا أحرارا في اعطاء استنتاجات، على قاعدة نتائج تحقيقنا القضائي، متعلقة فقط بالمسؤولية المباشرة. ولا نرى أن مهمتنا هي الاعراب عن رأي يدل ضمنا على مسؤولية برلمانية.

«في الواقع انه في اسرائيل كما في انكلترا — من حيث ترامى إلينا — المبدأ السائد ان عضو الوزارة مسؤول امام البرلمان بالنسبة لكافة الاعمال الحكومية ضمن جهاز وزارته، حتى ولو لم يكن على علم بها أو بجانب منها. ومع ذلك، وبرغم أنه واضح ان هذا المبدأ يجعله مجبرا على إبلاغ اعضاء البرلمان بشأن هذه الأعمال ومن ضمنها الأخطاء والفشل، ومجبر على الرد على الأسئلة البرلمانية، والدفاع عن الاعمال او الابلاغ عما جرى عمله من أجل تصحيح الأخطاء، وحتى التجربة الانكليزية اظهرت ان التقاليد لم تحدد أي شيء متعلق بمسألة أي حالات من هذا النوع تتطلب منه الاستقالة من منصبه الوزاري. وهذا يتفاوت حسب الظروف من قضية إلى أخرى. والسبب الرئيسي لذلك هو أن مسألة الاستقالة المحتملة لعضو الوزارة في حالات من هذا النوع هي بالضرورة مسألة سياسية محضة. وهكذا فإننا نعتقد ان هذه مسألة يجب علينا أن لا نتعامل معها...».

وفي سياق تقريرها الجزئي، بحثت لجنة اغرانات (في الفقرة ٣١ من التقرير الجزئي) بمسألة «المسؤولية الشخصية المباشرة لوزير الدفاع»، وتصل إلى نتيجة «انه وفق قواعد التصرف المعقول المطلوب ممن يشغل وظيفة وزير الدفاع، لم يكن الوزير ملزما باصدار تعليمات حول اجراءات حذر اضافية أو غيرها...». كذلك بحثت لجنة اغرانات (في الفقرة ٣٢ من التقرير الجزئي) في «المسؤولية الشخصية المباشرة لرئيس الوزراء وتصل إلى استنتاج بانه لا يجب اتهامه باية مسؤولية بالنسبة لاعماله عشية حرب يوم الغفران والفترة التي تلتها».

من هذا يبدو واضحا أن لجنة اغرانات لم تتجنب باية طريقة التعامل مع مسألة المسؤولية الشخصية لرئيس الوزراء والوزراء الآخرين. وفي ما يتعلق بمسؤولية من هذا النوع لم تفرق بين الوزراء والأشخاص الآخرين الذين حققت باعمالهم. ولم تبحث لجنة اغرانات في مسؤولية الوزير عن التقصير والفشل في الجهاز الذي يرأسه والتي لا يتهم فيها باية مسؤولية شخصية. وليس من الضروري في هذا التقرير التعامل مع مسألة مسؤولية وزير في فشل جهازه بأمور لا يلام شخصيا عليها، ويجب أن لا نعرب عن اي رأي بشأنها.

٨٠ — لقد اعلن بأن مسألة تقييم الوزير لا تخدم موضوع تحقيق اللجنة، حسب قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٦٨ — ٥٧٢٩، بالرغم من ان المسألة لم تكن في اطار مشاورات اللجنة وكذلك لأن تقييم الوزير هو تقييم سياسي، وليست هناك قواعد تتطلب تقييمات من هذا النوع، وهكذا فإن المرء لا يمكنه تقديم تقييمات من هذا النوع لتفحصها. إننا نرفض وجهة النظر هذه. إنها امر لا اساس له من الصحة من وجهتي النظر القانونية والعامة. ومن وجهة النظر القانونية، انها لقاعدة معروفة جدا وصادقت المحكمة العليا عليها مرات متعددة، بجلستها كمحكمة عدل عليا، على ان أي تقييم للسلطات العامة ومن ضمنها الوزراء، هو أمر من ضمن صلاحيات المحكمة العليا للتدقيق فيه وتفحصه. لقد قامت المحاكم مرارا بعدم اعتماد اعتبارات غير مضمونة ولا اساس لها واعتباطية وغير منطقية وغير ناضجة.

وفي خلال تفحص الاعتبارات التي استخدمت كاساس لقرارات لم تفرق المحكمة ابدا بين التزامات الوزراء وغيرهم من الموظفين الحكوميين. وفي الحقيقة فإنه لا يوجد قانون صارم أو سريع ينص على ان اي سلطة حكومية يجب أن تصل إلى قرارها على قاعدة من الاعتبارات المنطقية والصحيحة بعد تفحص كل الامور الموضوعة امامها بطريقة مناسبة، إلا ان المحاكم لم تتجنب فرض التزامات من هذا النوع

على كل السلطات الحكومية. وهذا ليس له تأثير على مبدأ أن المحكمة لا يمكنها استبدال تقييمات السلطة الحكومية بتقييماتها، ولا تتدخل في السياسة التي تخطها السلطة لنفسها.

وهذه كلها دلائل على أسباب رفض وجهة النظر التي سبق الاشارة إليها، خصوصا عندما تكون المسألة التي يجري بحثها هي مناقشات لجنة التحقيق التي يتوجب أن تأخذ في الاعتبار ليس فقط المنطلقات القانونية ولكن أيضا الأحداث الأساسية، ونواحيها العامة والأخلاقية. إن حقيقة غياب أي قانون صريح متعلق بالقضايا المختلفة لا يؤدي إلى استثناء شخص تعتبر أعماله موضع تدقيق من قبل لجنة التحقيق، من تقديم الحساب، تجاه العامة، على أعمال أو تقصير يستنتج منها انعدام الاهتمام الكافي بمهامه، أو عن أعمال نفذت بتسرع وإهمال وقلة ادراك وعدم رؤية المتوقع. ولا يمكن لأي لجنة تحقيق أن تقوم بعملها بشكل كامل ومناسب إذا لم تقم بتدقيق كهذا، في إطار اختصاصها، وازاء أي شخص تكون أعماله أو فشله تحت التدقيق، بصرف النظر عن موقعه ومنصبه الحكومي.

وفي نهاية الأمر، وفيما يتعلق بالمسؤولية الشخصية، لن نجري أي تمييز بين المراتب السياسية وأية مراتب أخرى.

(هـ) المسؤولية الشخصية

٨١ ــ انسجاما مع القرار الذي أصدرته اللجنة في ١٩٨٢/١١/٢٤، أرسلت ملاحظات إلى تسعة أشخاص آخذة بالاعتبار الأذى الذي سيتعرضون له من التحقيق ونتائجه، وذلك استنادا الى المادة ١٥ (أ) من قانون لجان التحقيق لعام ١٩٦٨. وسنقدم الآن بالبحث في مسألة كل من هؤلاء الذين تلقوا هذه الملاحظات.

(أ) رئيس الوزراء، السيد مناحيم بيغن

تنص الملاحظة التي أرسلت إلى رئيس الوزراء السيد مناحيم بيغن على أنه قد يتعرض للأذى إذا قررت اللجنة «ان رئيس الوزراء لم يقيم بالشكل المناسب الدور الذي يمكن أن تلعبه القوات اللبنانية عقب دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية، وتجاهل خطر أعمال الانتقام والأعمال الدموية التي ارتكبتها هذه القوات بحق السكان في مخيمات اللاجئين».

وكان رد رئيس الوزراء على أنه في المحادثات بينه وبين وزير الدفاع التي اتخذ فيها قرار دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية وفي المحادثات التي اجراها مع رئيس الأركان في خلال الليلة ما بين ١٩٨٢/٩/١٤ و١٩٨٢/٩/١٥، لم يقل أي شيء عن عملية محتملة تقوم بها القوات اللبنانية.

وشهد رئيس الوزراء بأنه لم يسمع عن اتفاق مع الكتائبيين على ان يدخلوا المخيمات إلا في اجتماع الحكومة في ١٩٨٢/٩/١٦، وحتى ذلك الوقت لم يرد أي شيء عن دور الكتائبيين ومشاركتهم في العمليات في بيروت، في كافة الحوارات التي أجراها مع وزير الدفاع ورئيس الأركان. وحسب أقواله، وبما أنه لم يجر التطرق إلى هذه المسألة في التقارير التي تلقاها من وزير الدفاع ورئيس الأركان، فإنه لم يقدم أية اسئلة بشأنها. إن إشارات رئيس الوزراء في هذا الشأن منسجمة مع شهادتي وزير الدفاع ورئيس الأركان ومع الوثائق المتعلقة بمضامين الحوارات مع رئيس الوزراء. لقد وصفنا سابقاً الحوارات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع من على سطح مركز القيادة المتقدم في صباح يوم ١٩٨٢/٩/١٥. وبحسب ما ورد في الشهادة والملاحظات عن هذه الحوارات، فإن مسألة الكتائبيين، لم يشر إليها في أي من تلك الحوارات على الاطلاق. وفي حوار آخر بين وزير الدفاع ورئيس الوزراء يوم الأربعاء في الساعة السادسة مساء لم يذكر أي شيء عن مشاركة الكتائبيين في دخول بيروت. كذلك في يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦ عندما تحدث وزير الدفاع هاتفيا مع رئيس الوزراء وذلك في أثناء المناقشات في مكتب وزير الدفاع، لم يقل وزير الدفاع أي شيء بشأن الكتائبيين. واستنادا إلى مضمون الحوار المسجل في المستند ٢٧، كان تقريره لرئيس الوزراء متفائلا، وأبلغه بأن القتال انتهى وأن جيش الدفاع الاسرائيلي سيطر على النقاط الرئيسية، وكل شيء انتهى. وكانت الاشارة الوحيدة إلى المخيمات في الحوار هي أنها طوقت.

ويمكننا أن نعجب من كون مشاركة الكتائبيين في دخول بيروت الغربية والمهمة الموكولة إليهم «بتطهير» المخيمات، بدت غير مهمة إلى حد كبير،

حتى أن وزير الدفاع لم يطلع رئيس الوزراء عليها ولم يأخذ موافقته على القرار. على كل حال فإن هذه المسألة لا تحمل رئيس الوزراء اية مسؤولية. وما كان واضحا هو أن رئيس الوزراء لم يكن طرفاً في قرار دخول الكتائبيين إلى المخيمات، وانه لم يتلق أية انباء حول القرار حتى اجتماع الحكومة في مساء يوم ١٦/٩/١٩٨٢.

إننا لا نعتقد أن علينا أن نكون نقديين تجاه رئيس الوزراء، لانه لم يأخذ المبادرة ويهتم بتفاصيل عملية الدخول إلى بيروت الغربية ولم يكتشف من خلال اسئلته أن الكتائبيين يشاركون في العملية. إن مهمات رئيس الوزراء عديدة ومتنوعة، ويستطيع الاعتماد على التقارير المتفائلة والمهدئة التي أوردها وزير الدفاع بأن العملية تسير من دون عقبات وعلى أفضل وجه.

لقد أوردنا سابقا مقاطع من إشارات وردت في اجتماع الوزارة في ١٦/٩/١٩٨٢ وعلم من خلالها رئيس الوزراء أن الكتائبيين بدأوا في ذلك المساء بعملية عسكرية في المخيمات. ولم يبد رئيس الوزراء لا في ذلك الاجتماع ولا في الاجتماعات التي تلت، اية معارضة او اعتراض على دخول الكتائبيين إلى المخيمات. كذلك فإنه لم يرد على إشارات نائب رئيس الوزراء ليفي، التي وردت فيها تحذيرات من الخطر المتوقع من دخول الكتائبيين إلى المخيمات. وحسب شهادة رئيس الوزراء «لم يكن احد مقتنعا بان مثل هذه الجرائم يمكن أن ترتكب... ببساطة لم يفترض احد منا، لا وزير ولا أي شخص آخر من المشاركين وقوع مثل هذا الشيء...» (صفحة ٧٦٧). ولم يعلق رئيس الوزراء اهمية على ملاحظات ليفي لأن الاخير لم يطلب إجراء مناقشة او تصويت على ملاحظاته. وكان رئيس الوزراء مشغولا بصياغة بيان الاجتماع ولهذا السبب ايضا لم يعر اهمية لملاحظات ليفي.

لقد قلنا في السابق اننا عندما ناقشنا مسألة المسؤولية غير المباشرة كانت وجهة نظرنا بسبب أمور معروفة من الجميع انه كان يجب أن يتم الانتباه إلى خطر وقوع مذبحة، في حال دخول الكتائبيين إلى المخيمات من دون اتخاذ إجراءات لتجنب قيامهم بأعمال كهذه. إننا غير قادرين على القبول بملاحظات رئيس الوزراء بأنه كان غير قلق تماما من مخاطر كهذه. وحسب ما قاله هو نفسه، فقد أبلغ رئيس الأركان في الليلة ما بين ١٤ و١٥ أيلول ١٩٨٢ في أثناء توضيح قرار احتلال جيش الدفاع الاسرائيلي لمواقع في بيروت الغربية، ان هذا القرار اتخذ «بهدف حماية المسلمين من انتقام الكتائبيين». وكان باستطاعته أن يفترض انه بعد اغتيال بشير القائد الكتائبي المحبوب، فإن الكتائبيين قد ينتقمون من [الفدائيين]. لقد كان رئيس الوزراء على علم بالمجازر المتبادلة التي ارتكبت في لبنان في خلال الحرب الاهلية، وبحقد الكتائبيين على الفلسطينيين، الذين يحملهم الكتائبيون مسؤولية كل ما حل ببلدهم. لقد أعرب رئيس الوزراء ايضا عن أن هدف دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية هو تجنب سفك الدماء، وذلك من خلال اجتماعه بالسفير دراييز في ١٥/٩/١٩٨٢. إننا على استعداد لنصدق أن رئيس الوزراء كان مشغولا بصياغة البيان، وانه لم يعط اهمية لملاحظات الوزير ليفي التي صدرت على إثر مناقشات ومراجعات طويلة. إلا أنه حسب ما لاحظنا سابقا بالنسبة لاحتمالات حصول مذابح، فإننا لا نستطيع قبول موقف رئيس الوزراء بان احدا لم يتصور ان ما حصل كان ممكنا، وما تبع ذلك من ملاحظاته بان احدا لم يتوقع هذا الاحتمال عندما اتخذ قرار دخول الكتائبيين إلى المخيمات.

وكما لاحظنا، فإن رئيس الوزراء سمع للمرة الاولى عن دخول الكتائبيين إلى المخيمات بعد حوالي ٣٦ ساعة من اتخاذ القرار بهذا الشان، ولم يعلم بهذا القرار إلا في اجتماع الحكومة. وعندما سمع بدخول الكتائبيين إلى المخيمات، كانت العملية قد بدأت. واستنادا إلى التقارير المتفائلة التي تلقاها رئيس الوزراء من وزير الدفاع ورئيس الأركان، فإن رئيس الوزراء كان متوجبا عليه الافتراض في ذلك الوقت أن كل العمليات في بيروت قد استكملت على اكمل وجه. إننا نعتقد أنه في ظروف كهذه، لم يكن رئيس الوزراء مجبرا على معارضة دخول الكتائبيين إلى المخيمات او أن يأمر بإخراجهم. وعلى صعيد آخر، لا نجد أي سبب يدعونا لاستثناء رئيس الوزراء من المسؤولية لانه لم يظهر أي اهتمام، خلال اجتماع مجلس الوزراء او بعده، في اعمال الكتائبيين داخل المخيمين. لقد سبق لنا واشرنا اعلاه إلى أن رئيس الوزراء لم يتلق أي تقرير عن

أعمال الكتائبيين، في ما عدا، ربما، الاعتراضات المتعلقة بمستشفى غزة، إلى أن استمع إلى الاذاعة البريطانية حوالي مساء السبت. وبعد مرور يومين على معرفة رئيس الوزراء بدخول الكتائبيين، فإنه أظهر عدم اهتمام كامل في أعمالهم داخل المخيمات. إن عدم الاهتمام هذا، كان يمكن تبريره لو قبلنا موقف رئيس الوزراء بأن مسألة توقع احتمال أن يرتكب الكتائبيون أعمال الثأر كانت مستحيلة أو غير ضرورية. لكن سبق لنا وفسرنا أعلاه، استنادا إلى ما كان رئيس الوزراء على علم به في اجتماع مجلس الوزراء نهار الخميس، واستنادا إلى ما قاله حول هدف التحرك نحو بيروت، فإن احتمالا كهذا لم يكن مجهولا بالنسبة إليه. يمكن الافتراض بأن إبداءه الاهتمام في هذه المسألة، بعد أن علم بدخول الكتائبيين، كان يمكن أن يزيد من يقظة وزير الدفاع ورئيس الأركان إلى ضرورة اتخاذ إجراءات ضرورية لمواجهة الخطر المحتمل. غير أن النقص في تعاطي رئيس الوزراء مع المسألة بأسرها، يرتب عليه درجة من المسؤولية.

(ب) وزير الدفاع، السيد اريئيل شارون

الملاحظة التي ارسلت إلى وزير الدفاع استنادا إلى المادة ٥٠ (١)، نصت على أن وزير الدفاع قد يتأذى إذا ما قررت اللجنة بأنه «تجاهل أو أهمل خطر أعمال العنف أو إراقة الدماء التي قد تقوم بها القوات اللبنانية ضد سكان المخيمات في بيروت، ولم يأمر بتبني انسحاب القوات اللبنانية من مخيمات اللاجئين بأسرع ما يمكن، واتخاذ إجراءات في المخيمات لحماية السكان حين وصلت إليه معلومات حول أعمال القتل أو التجاوزات التي ترتكبها القوات اللبنانية».

وفي شهادته أمامنا، وفي بيانات أصدرها قبل ذلك، تبنى وزير الدفاع أيضا الموقف القائل بأن أحدا لم يكن يتخيل أن الكتائبيين قد ينفذون مذبحة في المخيمات، وأنها مأساة لم يكن بالمستطاع التنبؤ بها. ولقد شدد وزير الدفاع في شهادته على أن مدير الاستخبارات العسكرية، الذي أمضى معه وقتا وبقي على اتصال معه في الأيام التي سبقت دخول الكتائبيين إلى المخيمات روات دخولهم إلى المخيمات لم يشر إلى خطر المذبحة. وأن أي تحذير لم يستلم من الموساد المسؤولة عن الارتباط مع الكتائبيين، والتي لديها أيضا معرفة خاصة بطبيعة هذه القوة.

صحيح أن الاستخبارات العسكرية أو الموساد لم يقدما تحذيرا واضحا حول ما يمكن أن يحدث إذا ما دخلت القوات الكتائبية المخيمات. وسنعود إلى هذه المسألة حين نناقش مسؤولية الاستخبارات العسكرية ورئيس الموساد. لكننا نرى، أنه حتى من دون هذا التحذير، من المستحيل تبرير اهمال وزير الدفاع لخطر وقوع مذبحة. لن نكرر هنا ما قلناه أعلاه عن المعرفة الذائعة حول القيم العسكرية للكتائبيين، وشعورهم بالكراهية نحو الفلسطينيين، وعن خطط زعمائهم حيال مستقبل الفلسطينيين حين يصلون إلى السلطة. وإلى جانب هذه المعرفة العامة، كانت لدى وزير الدفاع تقارير خاصة من خلال عدد الاجتماعات، التي ليست غير مهمة، والتي عقدها مع رؤساء الكتائب قبل اغتيال بشير الجميل. إن منح الكتائبيين امكانية الدخول إلى مخيمات اللاجئين، من دون اتخاذ اجراءات لضمان اشراف مستمر ومحدد على أعمالهم هناك، ربما أوجد خطرا عميقا على السكان المدنيين في المخيمات حتى ولو أعطوا مثل هذه الامكانية قبل اغتيال بشير. وهكذا كان يتعين توقع هذا الخطر، وكان من الواجب التكهن به، بعد اغتيال بشير. والحقيقة بأنه لم يكن واضحا أي منظمة تسببت في موت بشير لم تكن مهمة أبداء اذا ما وضعنا في الاعتبار الاطار العقلي المعروف للمعسكرات المتقاتلة في لبنان. وفي الظروف التي سادت بعد اغتيال بشير، لم يكن ثمة حاجة إلى مقدرات نبوية لمعرفة أنه كان هناك خطر ملموس لحدوث أعمال قتل حين يدخل الكتائبيون إلى المخيمات من دون أن يكون معهم جيش الدفاع الاسرائيلي في تلك العملية، ومن دون أن يكون جيش الدفاع الاسرائيلي قادرا على الابقاء على اشراف فعال ومستمر لأعمالهم هناك. إن الشعور بمثل هذا الخطر كان يجب أن يكون في وعي كل شخص مطلع كان قريبا من هذا الموضوع، وبالتأكيد في وعي وزير الدفاع الذي قام بجانب فعال في كل شيء يتعلق بالحرب. ان انغماسه في الحرب كان عميقا والعلاقة مع الكتائبيين كانت تحت رعايته المستمرة. وإذا كان وزير الدفاع في الحقيقة، حين قرر أن الكتائبيين يمكن أن يدخلوا المخيمات

من دون مشاركة جيش الدفاع الاسرائيلي في العملية، لم يعتقد أن هذا القرار قد يستجلب الكارثة ذاتها التي حدثت بالفعل. فإن التفسير الممكن الوحيد لهذا هو انه أهمل كل التوقعات حول ما يمكن أن يحدث، لأن الفوائد، التي اشرنا إليها سابقا، والتي يمكن كسبها من وراء دخول الكتائبيين إلى المخيمات، ابعدته عن التقدير الصحيح في هذه الحالة. وبصفته سياسيا مسؤولا عن شؤون اسرائيل الأمنية، وكوزير لعب دورا فعالا في توجيه الحركات السياسية والعسكرية، في الحرب في لبنان، كان من واجب وزير الدفاع أن يأخذ في الحسبان كل الاعتبارات المعقولة التي تحبذ أو تعارض دخول الكتائبيين إلى المخيمات، وعدم الاهمال الكلي للاعتبار الخطير المحرك ضد مثل هذا العمل، وهو الاعتبار بأن الكتائبيين سيقومون بارتكاب فظائع. وانه كان من الضروري احباط الاحتمال كواجب إنساني، وايضا لمنع حدوث الضرر السياسي الذي يتضمنه. وقد عرفنا من وزير الدفاع نفسه أن هذا الاعتبار لم يهمه على الاقل وبان هذه القضية، بكل تفريعاتها، لم تناقش او تدرس في الاجتماعات والمباحثات التي عقدها وزير الدفاع. وفي راينا ان وزير الدفاع ارتكب خطأ جسيما حين تجاهل خطر أعمال الانتقام وإراقة الدماء على يد الكتائبيين ضد سكان مخيمات اللاجئين.

سبق ان قلنا اعلاه اننا لا نشدد على ان القرار لادخال الكتائبيين إلى المخيمات كان يجب ان لا يتخذ على الاطلاق في اي حال. ويبدو لنا انه لا يمكن توجيه شكاوى إلى وزير الدفاع في هذه القضية إذا ما اتخذ هذا القرار بعد ان تكون كل الاعتبارات المهمة قد تم تفحصها. لكن، إذا ما اتخذ هذا القرار مع الادراك بوجود خطر الاضرار بالسكان، فإن الواجب كان يفرض اتخاذ إجراءات قد تضمن الاشراف الفعال والمستمر من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي على اعمال الكتائبيين في ذلك الموقع، بحيث يتم منع الخطر او على الاقل تقليصه الى شكل اساسي. إن وزير الدفاع لم يصدر اي أمر يتعلق بتبني مثل هذه الاجراءات. ولن نبحث هنا الخطوات التي كان يمكن اتخاذها، إذ سنتطرق إلى هذه المسألة لاحقا. وفي ما يتعلق بمسؤولية وزير الدفاع، سيكون كافيا التاكيد انه لم يصدر اي امر إلى جيش الدفاع الاسرائيلي لتبني اجراءات مناسبة. كذلك فإن وزير الدفاع خلال اجتماعاته مع القادة الكتائبيين، لم يحاول ان يبرز أمامهم مدى الخطر العميق لاحتمال قيام رجالهم بارتكاب أعمال قتل. وبرغم أنه ليس مؤكدا أن ملاحظات في هذا الخصوص من قبل وزير الدفاع ربما كانت منعت أعمال المذبحة، إلا أنه ربما كان لها تاثير على القادة الكتائبيين الذين ربما فرضوا، انطلاقا من اهتماماتهم السياسية، اشرافا مناسبا على الاشخاص التابعين لهم وتاكدوا أن هؤلاء لن يتجاوزوا العمليات القتالية المنتظمة. لقد اشرنا اعلاه انه بعد بضع ساعات من دخول الكتائبيين إلى المخيمات، سأل الجنود في ذلك الموقع عما يجب عمله مع الناس الذين رفعوا بين أيديهم وأن الاجابات التي أعطيت لم تمنعهم من الاضرار بهؤلاء الناس فحسب، بل حتى حثتهم على فعل ذلك. إنه لمن التقدير معقول للغاية القول بانه لو كان القادة الذين اعطوا هذه الاجابة، سمعوا من وزير الدفاع أو من قادة كتائبيين أعلى، أمرا واضحا يمنع الأضرار بالمدنيين ويوضح الضرر الذي قد يلحقه ذلك بالكتائبيين، لكان ردهم على الأسئلة مغايرا.

ولو بات واضحا لوزير الدفاع بانه لا يمكن فرض اشراف حقيقي على القوة الكتائبية التي دخلت المخيمات بموافقة جيش الدفاع الاسرائيلي، لكان من واجبه منع دخولهم. إن فائدة دخول الكتائبيين إلى المخيمات كانت غير متناسبة كليا مع الضرر الذي يمكن ان يحدثه دخولهم إذا كان غير مضبوط. إن العديد من الناس الذين سمعوا عن دخول الكتائبيين إلى المخيمات كانوا على وعي بهذا الأمر، حتى قبل وصول الأنباء الأولى عن المذبحة. والواقع ان رئيس الأركان لديه الراي نفسه ايضا، كما بدا من رده على سؤال حول ما إذا كان قد يصدر أوامر لاتخاذ إجراءات إضافية او أن الأمر قد يكون كافيا مع الخطوات التي اتخذت فعلا، لو انه كان ثمة توقع بأن الكتائبيين قد يرتكبون تجاوزات. وقد رد كالآتي (ص ١٦٧٧):

«لا. إذا ما توقعت ان هذا ممكن بان يحدث او إذا ما كان أحد قد حذرني أن هذا قد يحدث، فما دخلوا المخيمات».

وسئل عما إذا كان لن يسمح للكتائبيين بدخول

المخيمات على رغم الهدف بجعلهم يعملون مع جيش الدفاع الإسرائيلي وتوفير خسائر لجيش الدفاع، فأجاب رئيس الأركان:

«حينذاك كان يجب ربما أن نعمل في شكل مغاير، عبر اغلاق المخيمات، عبر محاصرتها أو حملها على الاستسلام بعد أسبوع أو خلال أيام قليلة باستخدام كل قوتنا من الجو والمدفعية. بالنسبة لي، لو توقعت أن هذا سيحدث أو لو قدم لي مثل هذا التحذير، لما دخلوا المخيمات».

وأضاف رئيس الأركان أنه لو اشتبه أو خشي أن ما حدث قد يحدث «لما دخلوا المخيمات على الاطلاق ولما اقتربوا من أي مكان من المخيمات». إننا نسوق هذه الملاحظات هنا بهدف الاظهار بأنه برغم فائدة ادخال الكتائبيين إلى المخيمات، فإن هذه الخطوة كان يجب التخلي عنها إذا لم يكن بالمستطاع منع حدوث مجزرة، وعبر استخدام الوسائل المتوافرة في أيدي جيش الدفاع الاسرائيلي.

إننا لا نقبل الرأي بأنه لم يكن ثمة حاجة لدى وزير الدفاع للخوف من أن الكتائبيين قد يرتكبون أعمال قتل لأنهم يبدون في كل المجالات الظاهرة كجيش منظم ومنضبط. لم يكن بالمستطاع الاستنتاج من مستوى التنظيم العسكري للكتائب أن موقفهم إزاء الحياة البشرية ونحو السكان غير المقاتلين قد تغير في شكل اساسي. ربما كان بالمقدور الاستنتاج من منظمتهم العسكرية بأن الجنود سيلتزمون أوامر قادتهم وإن يخرقوا النظام، لكن وعلى أقل تقدير كان يتعين اتخاذ الحيطة والتأكد بأن قادتهم مدركون لضرورة عدم ارتكاب تجاوزات، وأنهم سيصدرون إلى رجالهم أوامر غير قابلة للنقض في هذا الخصوص. إن الأوامر الروتينية التي أصدرها قادة جيش الدفاع الاسرائيلي إلى الكتائبيين، التي كانت من النوع نفسه المشابه لتلك الأوامر الروتينية الموجهة إلى جنود جيش الدفاع الاسرائيلي، لا يمكن أن تكون لها النتائج المحددة نفسها.

ولا بد أن نلاحظ هنا أنه محير للغاية أن وزير الدفاع لم يجعل في أي شكل رئيس الوزراء مطلعا على القرار بإدخال الكتائبيين إلى المخيمات.

وفي رأينا، أن المسؤولية يجب أن تلقى على عاتق وزير الدفاع لأنه أهمل خطر أعمال الانتقام وإراقة الدماء من قبل الكتائبيين ضد سكان مخيمات اللاجئين، ولأنه فشل في أخذ هذا الخطر في الحسبان حين قرر إدخال الكتائبيين إلى المخيمات. بالاضافة إلى ذلك، يجب إلقاء المسؤولية على وزير الدفاع لأنه لم يأمر باتخاذ إجراءات مناسبة لمنع أو تقليص خطر المذبحة كشرط لدخول الكتائبيين إلى المخيمات. هذه الأخطاء الفاضحة تشكل عدم وفاء بالواجب المناط بوزير الدفاع.

إننا لا نعتقد أن المسؤولية يجب أن تلقى على وزير الدفاع لأنه لم يأمر بإخراج الكتائبيين من المخيمات حين وصلته التقارير الأولى عن أعمال القتل التي ارتكبت هناك. وكما فصلنا أعلاه، فإن مثل هذه التقارير وصلت مبدئيا إلى وزير الدفاع مساء الجمعة، ولكن في الوقت ذاته، كان قد سمع من رئيس الأركان أن عملية الكتائب قد أوقفت، وأن الكتائبيين أمروا باخلاء المخيمات، وأن رحيلهم سيكون نافذا الساعة الخامسة من صباح السبت. هذه الخطوات الوقائية ربما بدت كافية لوزير الدفاع في ذلك الوقت ولم يكن من واجبه إصدار أوامر باتخاذ خطوات إضافية أو تقريب وقت المغادرة.

(ج) وزير الخارجية، السيد اسحق شامير

أرسلت مذكرة إلى وزير الخارجية السيد اسحق شامير، استنادا إلى المادة ١٥ (أ) أنه قد يتعرض للأذى إذا ما قررت اللجنة بأنه بعد أن سمع من الوزير تسيبوري في ١٩٨٢/٩/١٧ عن التقرير المتعلق باعمال الكتائبيين في مخيمات اللاجئين، لم يتخذ الخطوات المناسبة للتوضيح ما إذا كانت هذه المعلومات مستندة إلى حقائق وأنه لم ينقل المعلومات إلى رئيس الوزراء أو وزير الدفاع.

وفي المذكرة التي رفعها وزير الخارجية إلينا رد على مذكرتنا، أوضح أن ما سمعه من الوزير تسيبوري حول «جموح» الكتائبيين، لم يقده إلى الفهم بأن في الأمر مسألة مذبحة، بل هو اعتقد أنها مسألة قتال ضد [الفدائيين]. وبما أنه علم أن العديد من هؤلاء ما زالوا في بيروت مع اسلحتهم، كان بامكانه أن يكون الانطباع من بيان الوزير تسيبوري بأن عمليات الكتائبيين الحربية تنفذ في

طريقة مغايرة للاسلوب الذي يخوض به جيش الدفاع الاسرائيلي معركة. لكنه لم يدرك ان مذبحة للمدنيين نساء وأطفالا، تتم. وأوضح وزير الخارجية أيضا موقفه حيال بيان الوزير تسيبوري بالقول انه علم ان الوزير تسيبوري كان منذ فترة طويلة ومستمرة يعارض التعاون مع الكتائبيين. كما من المعروف عنه في الحكومة بانه منتقد ثابت لوزير الدفاع ولرئيس الاركان ولاعمالهما. ولهذه الأسباب اكتفى وزير الخارجية بطرح سؤال على أحد موظفي وزارته حول ما إذا كان ثمة انباء من بيروت الغربية، واكتفى بالقول لنفسه انه ليس هناك حاجة لإجراء مزيد من التحقيق، بعد ان جاء وزير الدفاع وآخرون مسؤولون عن الشؤون الأمنية إلى مكتبه ولم يشيروا إلى وجود اي شيء غير عادي يحدث في بيروت.

ليس من السهل استخلاص قرار بين الروايات المتناقضة لما قاله الوزير تسيبوري لوزير الخارجية. إننا نميل إلى الراي بأن الوزير تسيبوري تحدث في المكالمة الهاتفية عن وقوع «ذبح» على يد الكتائبيين، وربما من الممكن انه تحدث عن «المجموع». لقد سمع من الصحافي زئيف شيف عن أنباء بأن المجزرة تحدث في المخيمات ونظر بعين الجدية إلى معلومات السيد شيف. ونجد انه من الصعب العثور على سبب يمنعه من إبلاغ وزير الخارجية ما سمعه حين كان الهدف من المكالمة الهاتفية إبلاغ وزير الخارجية ما سمعه من شيف. إن السيد شيف، في بيان سلمه لنا، اكد رواية الوزير تسيبوري. ومع ذلك لسنا قادرين على استبعاد الاحتمال بأن وزير الخارجية لم يلتقط أو لم يفهم بشكل صحيح اهمية ما سمعه من الوزير تسيبوري. ان وزير الخارجية، في المقابل، لم يخف بانه تأثر، في ما يتعلق بما سمعه من الوزير تسيبوري، بمعرفته ان الوزير تسيبوري يعارض سياسة وزير الدفاع ورئيس الأركان في ما يتعلق بالحرب في لبنان، وخصوصا في قضية التعاون مع الكتائبيين.

إن الظاهرة التي برزت في هذه القضية، خصوصا أن بيان احد الوزراء لوزير آخر لم يعط الاهتمام الذي يستاهله بسبب خطا في العلاقات بين أعضاء الحكومة، هي شيء مؤسف ومقلق. والانطباع الذي خرجنا به هو أن وزير الخارجية لم يقم بأي محاولة حقيقية للتاكد عما إذا كان هناك اي شيء في ما سمعه من الوزير تسيبوري حول عمليات الكتائبيين في المخيمات، لأنه له موقف تشكيكي مسبق إزاء معلومات الوزير الذي نقل إليه المعلومات. ومن الصعب العثور على تبرير لمثل هذا الازدراء للمعلومات التي جاءت من وزير في الحكومة، خصوصا في ظل الظروف التي طرحت فيها المعلومات. وكما ذكرنا، فإن المحادثة بين الوزيرين سبقها اجتماع للحكومة في ١٩٨٢/٩/١٦، حذر في خلاله الوزير ليفي من خطر التورط في إرسال الكتائبيين إلى المخيمات. يوم الجمعة ذاك، كان نهاية الأسبوع الذي وقعت فيها أحداث دراماتيكية والوضع ككل كان مشوبا بالتوتر والمخاطر. وفي مثل هذه الأحوال، ربما كان من المتوقع من وزير الخارجية ان يظهر حساسية ويقظة لما سمعه من وزير آخر، حتى لو اننا سنقبل من دون شروط بيانه بأن نقطة النقاش كانت «مجموع» الكتائبيين، كان يجب على وزير الخارجية على الاقل أن يلفت وزير الدفاع إلى ما تبلغه، ولا يكتفي بأن يسأل شخصا في مكتبه عما إذا كانت لديه أية معلومات من بيروت، مع التوقع بأن الأشخاص الذين جاءوا إلى مكتبه ربما علموا بما يحدث وأبلغوه عما إذا كان هناك شيء غير عادي قد حدث. وفي رأينا أن وزير الخارجية أخطأ في عدم اتخاذ إجراءات بعد الحديث مع الوزير تسيبوري في ما يتعلق بما سمعه من تسيبوري عن اعمال الكتائبيين في المخيمات.

(د) رئيس الأركان، اللفتينانت جنرال رفائيل ايتان

الملاحظة المرسلة إلى رئيس الأركان الجنرال رافائيل ايتان، وفقا للمادة ١٥ (أ) تفصل عددا من النتائج او الخلاصات التي قد تكون مؤذية لرئيس الأركان إذا ما ثبتت للجنة.

النقطة الأولى في المذكرة تتعلق بازدراء رئيس الأركان بخطر اعمال الانتقام وسفك الدماء التي ارتكبها الكتائبيون ضد سكان المخيمين وفشله في اتخاذ الاجراءات المناسبة لدرء هذا الخطر. وفي هذه القضية اتخذ رئيس الأركان موقفا مماثلا لموقف وزير الدفاع الذي ناقشناه آنفا والذي رفضناه. لقد ذكر رئيس الأركان في شهادته امامنا انه لم يخطر بباله مطلقا بأن الكتائبيين قد يرتكبون أعمال انتقام وسفك دماء في المخيمين.

ويبرر هذا الغياب للتبصر بسرد تجربة الماضي، حيث لم يرتكب المسيحيون مذابح إلا قبل حرب «سلامة الجليل»، وفقط ردا على مذابح نفذها المسلمون ضد سكان مسيحيين فقط! وكذلك استنادا إلى السلوك المنضبط للكتائبيين خلال تنفيذهم بعض العمليات بعد دخول جيش الدفاع إلى لبنان. وأشار رئيس الأركان أيضاً إلى تطور الكتائب من ميليشيا إلى قوة عسكرية نظامية، ومنظمة. كما أشار إلى مصلحة قيادة الكتائب، وأولا وعلى الأخص بشير الجميل، في التصرف باعتدال ازاء السكان المسلمين، لكي يكون الرئيس المنتخب مقبولا من جميع طوائف لبنان. وأشار رئيس الأركان أخيراً، في تبريره لموقفه، إلى أن أحدا من خبراء جيش الدفاع او الموساد لم يعرب عن اية تحفظات بشأن العمليات المقترحة في المخيمات.

إننا لسنا على استعداد لتقبل هذه الايضاحات. فليس، برأينا، لأي من هذه الأسباب قوة الغاء القلق الخطير بأن قوات الكتائب، في دخولها إلى مخيمات اللاجئين، سوف ترتكب أعمال القتل دون تمييز. إننا نرفض حججا من هذا النوع في هذا الجزء من التقرير الذي يتناول المسؤولية غير المباشرة، وكذلك في نقاشنا للمسؤولية التي تقع على وزير الدفاع. والأسباب التي قدمناها هناك تنطبق أيضا على موقف رئيس الأركان. أما هنا فسنلزم أنفسنا بتعليل مختصر.

إن تجربة الماضي لا تبرر بأي حال الاستنتاج بأن دخول الكتائبيين إلى المخيمات لا يطرح مخاطر. فقد كان رئيس الأركان على علم تماما بأن الكتائبيين كانوا متشبعين بمشاعر الكراهية نحو الفلسطينيين، وأن مشاعرهم لم تتغير بعد حرب «سلامة الجليل». والعمليات المعزولة التي شارك الكتائبيون فيها خلال الحرب تمت في أوضاع مختلفة تماما عن تلك التي نشأت بعد اغتيال بشير الجميل. وكما يمكن للمرء أن يستنتج من طبيعة تلك العمليات الماضية، فإنه لم يسبق وجود أي حالة وضعت فيها منطقة يسكنها لاجئون فلسطينيون تحت السيطرة الكاملة للكتائبيين. لقد كان لدى رئيس الأركان، في عدد من المناسبات، أشياء مزعجة وواضحة ليقولها بشأن أسلوب القتال بين المذاهب والطوائف في لبنان، وبشأن مبدأ الثأر المتجذر فيهم. وفي هذه القضية نحتاج فقط للاشارة إلى الوقائع المفصلة المقدمة في التقرير. لقد سبق وقلنا في عدد من المرات بأن صدمة اغتيال بشير الجميل ومجموعة من رجال الكتائب، كانت كافية لاثارة الكتائبيين. إن من الصعب تفهم كيف يمكن تبرير تجاهل تأثير هذا الحادث في نشوء شعور بالثأر والكره إزاء كل أولئك المعادين للكتائب، وفي المقام الاول الفلسطينيين، أن الاعتبار بأن التنظيم العسكري للكتائبيين وتراتبيتهم وانضباطهم الظاهر قاد إلى تغيير في أسلوب قتالهم، كان خادعا. ولقد سبق وأشرنا إلى ذلك.

أما غياب تحذير من قبل الخبراء فلا يمكن أن يشكل تفسيرا لتجاهل خطر المذبحة. فرئيس الأركان كان يجب أن يعلم ويتنبأ، بفضل الوعي العام، وكذلك المعلومات الخاصة الموضوعة بتصرفه، بأن هناك احتمالا بحدوث أذى لسكان المخيمات على يد الكتائبيين. وحتى إذا كان الخبراء لم ينجزوا واجبهم، فإن هذا لا يحل رئيس الأركان من المسؤولية. إن قرار إرسال الكتائبيين إلى المخيمات اتخذه وزير الدفاع ورئيس الأركان، ويجب أن ينظر إلى رئيس الأركان كشريك في هذا القرار ومتحمل لمسؤولية اتخاذه وتطبيقه على السواء. إن رئيس الأركان لم يبد أية معارضة او تحفظ على قرار وزير الدفاع، ولا أحد يستطيع المجادلة في انه اتخذ بموافقته. ولا سبب للشك في أن ابداء رئيس الأركان لمعارضته أو تحفظه كان يمكن ان يكون له تأثير كبير في اعتبارات القرار، وأن خلافا في الرأي بينه وبين وزير الدفاع كان يمكن بسهولة أن ينقل المسألة إلى رئيس الوزراء للتقرير فيها. لقد بدا واضحا في شهادة وزير الدفاع، كما سبقت الاشارة، أن معارضته لارسال الكتائبيين إلى المخيمات كانت ستعني أنهم لن يرسلوا إلى هناك، وأن اجراءات أخرى (فصلها هو في شهادته الواردة سابقا) كانت ستتخذ للسيطرة على المخيمات.

وإذا كان رئيس الأركان لم يتصور على الاطلاق بأن دخول الكتائبيين يشكل خطرا على السكان المدنيين، فإن تفكيره في هذه القضية بشكل اهمالا لاعتبارات مهمة كان يجب ان يأخذها في حسابه. أضف إلى ذلك انه بالنظر إلى أقوال رئيس الأركان التي وردت قبلا، فإن من الصعب تجنب الاستنتاج بأن رئيس الأركان تجاهل هذا

الخطر بسبب معرفته ان هناك مميزات كثيرة لارسال الكتائبيين إلى المخيمات؛ وربما أيضا من خلال الأمل بأن تجاوزات الكتائبيين في التعليل الأخير، لن تكون على نطاق واسع. وهذا الاستنتاج يلوح إليه ايضا سلوك رئيس الأركان في المراحل الأخيرة. حين بدأت التقارير ترد عن تجاوزات الكتائبيين في المخيمات.

لقد تم الزعم من قبل رئيس الأركان، وبالنيابة عنه، بأن خطوات مناسبة اتخذت لتجنب الخطر. وقدم الجنرال دروري والجنرال يارون ادعاء مماثلا. وبرأينا فإن هذا الادعاء لا أساس له.

وكما ذكر، فإن واحدا من الاحتمالات كان وضع نقطة مراقبة على سطح مركز القيادة الأمامي، وعلى سطح آخر بالقرب منه. ربما كانت لنقطة المراقبة هذه قيمة في جمع بعض المعلومات العسكرية عن عمليات المعارك. لكنها كانت من دون قيمة بالنسبة للحصول على معلومات عن عمليات الكتائبيين في داخل المخيمات. والخطوة الأخرى التي اتخذت للحصول على معلومات كانت مراقبة الاتصالات بين قوات الكتائبيين في الساحة وبين قيادتهم. لكن من الصعب النظر إلى هذه الخطوة على أنها طريقة فعالة لاكتشاف ما يجري في المخيمات، لأنها كانت ترتكز إلى الافتراض بأن ما يقال في شبكة الاتصالات سيقدم صورة واضحة ليس فقط عن عمليات القتال، بل أيضا عن أية فظاعات. وهذا الافتراض لم يكن واقعيا كفاية. صحيح ان التقارير الأولى عن المذابح جاءت من هذا المصدر للمعلومات، لكن ذلك كان مصادفة فحسب. ومثلما ان اسئلة طرحت بشأن مصير أربعين إلى خمسين شخصا، كان يمكن أيضا ان لا تطرح مثل هذه الأسئلة في الاتصالات التي التقطت. وكما ذكر، فان اكتشاف موت ٣٠٠ شخص لم يكن نتيجة الاستماع إلى الاتصالات. وواقع الحال، انه مهما قيل في تلك الاتصالات، فإنه لم يشر إلى ان عملية ذبح لمئات الأشخاص كانت تجري في المخيمات. أما الخطوة الأخيرة التي كان يؤمل بواسطتها معرفة عمليات الكتائبيين في المخيمات، فكانت وضع ضابط اتصال كتائبي على سطح مركز القيادة الأمامي، وضابط اتصال من الموساد في مقر قيادة الكتائب. لكن جمع المعلومات من هذين المصدرين كان ايضا يرتكز إلى افتراضات لا اساس لها؛ إذ لم يكن هناك أي سبب للاعتقاد بأن الضابط الكتائبي، وبناء لمبادرته الذاتية، سيخبر ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي عن عمليات الكتائبيين، لأنه كان يعرف أن جيش الدفاع سيعارضها بشدة إذا ما وصلت إلى أسماعه أية كلمة عنها. ومع أن الضابط الكتائبي ج تحدث عن ٣٠٠ قتيل، فإن ذلك كان بالتأكيد زلة لسان من جانبه، لأنه حاول فورا تخفيف التخمين بتخفيض عدد الضحايا إلى ١٢٠. ولم يتم تلقي أية معلومات من ضابط ارتباط الموساد. والأمل بأنه كان قادرا على إرسال المعلومات بهذا الشأن ارتكز إلى احتمال غير واقعي بأن قادة الكتائبيين سيطلعونه على كل المعلومات التي ترد عن عمليات الكتائبيين، حتى ولو كان الأمر يتعلق بتقرير عن عمل يعرفون أن جيش الدفاع سيعارضه بشدة.

لقد سألنا الشهود لماذا لم يتم الحاق ضابط اتصال من جيش الدفاع الاسرائيلي بالقوة الكتائبية التي دخلت إلى المخيمات، وتلقينا الجواب بأنه كان هناك سببان: الأول هو أنه كان على جيش الدفاع أن لا يدخل مخيمات اللاجئين، ووجود ضابط اتصال سيخالف هذه النقطة. والثاني هو أنه كان هناك خوف على حياة أي ضابط اتصال لأسباب واضحة. ونحن على استعداد لقبول هذا التوضيح ولا انتقاد لنا على عدم اتخاذ هذه الخطوة. لكن من جهة أخرى، لم يعط أي ايضاح عن فشل وحدات جيش الدفاع المحيطة بالمخيم في تقديم أية اخباريات خاصة، وهو أمر كان يجب أن يتم، نظرا لأهمية المسألة.

إن الادعاء باتخاذ كل خطوة ممكنة للحصول على معلومات مفصلة عن تجاوزات الكتائبيين، في حال وقوع هذه التجاوزات، ليس متطابقا مع الادعاء بأن مثل هذه التجاوزات لم يتم التنبؤ بها على الاطلاق. لكننا لا نريد الاستغراق في هذا التناقض المنطقي، طالما من الواضح في جميع الأحوال أن الخطوات التي اتخذت أخفقت كثيرا في تلبية الحاجة إلى معرفة ما كان يجري في المخيمات. وفي الواقع فإن حقيقة ما كان يحدث هناك لم تعرف إلا بعد خروج الكتائبيين من المخيمات.

ونرى أن رئيس الأركان لم يأخذ بعين الاعتبار خطر أعمال الانتقام وسفك الدماء التي ارتكبت ضد سكان مخيمات اللاجئين في بيروت، كما أنه

لم يأمر باتخاذ الخطوات المناسبة لتجنب هذا الخطر، وفشله في القيام بذلك مساو للاخلال بالواجب المسند إليه.

والمسألة الثانية التي أرسلت بشأنها ملاحظة إلى رئيس الأركان وفقا للمادة ١٥ (أ) هي أنه لم يتحر حقيقة التقارير التي وصلته عن أعمال قتل أو تصرفات تعدت عمليات القتال العادية، ومدى هذه الأعمال ولم يأمر بوقف العمليات، وإخراج الكتائبيين من المخيمات بأسرع ما يمكن واتخاذ خطوات لحماية سكان المخيمات. وفي لقاء مع قادة الكتائبيين في صباح ١٩٨٢/٩/١٧، وافق على متابعة عملياتهم إلى صباح ١٩٨٢/٩/١٨ وأمر بتزويدهم بمساعدة في هذا الشأن.

وكما ورد في وصف هذا التقرير للأحداث، فإن رئيس الأركان سمع عن التجاوزات التي يرتكبها الكتائبيون حين اتصل به الجنرال دروري هاتفيا صباح يوم الجمعة. ولم يسأل رئيس الأركان الجنرال دروري في ذلك الوقت عما يعرفه عن التجاوزات وما الذي دفعه إلى وقف عمليات الكتائبيين؛ ولكن لا يجب لومه على ذلك لأنه كان قد قرر أن يذهب إلى بيروت، مفضلا أن يستوضح المسألة من خلال زيارة شخصية بدلا من محاولة استيضاحها في مكالمة هاتفية. ومن جهة أخرى، فمن الصعب فهم تبرير تصرفات رئيس الأركان بعد ذهابه إلى بيروت وخصوصا في أثناء لقائه مع قادة الكتائبيين. فبعيد وصوله إلى بيروت، سمع رئيس الأركان من الجنرال دروري آخر ما يعرفه عن تصرفات الكتائبيين. ولقد اقنع نفسه بهذا التقرير ولم يطرح أية أسئلة بشأن هذه القضية على غير الجنرال دروري والجنرال يارون. وإذا كان بالامكان فهم هذا التكتم على أنه ناشىء عن توقع رئيس الأركان سماع مزيد من التفاصيل الصحيحة خلال لقائه مع قادة الكتائبيين، فإن ما حدث في هذا اللقاء يثير أسئلة لم نجد لها اجابات منطقية. فرئيس الأركان لم يثر مع قادة الكتائبيين أية مسألة حول العمليات الشاذة أو التصرفات الخطيرة التي ربما كانت ترتكب في المخيمات. ومن الواضح من شهادته اعتقاده بأنه لو كانت أي تصرفات من هذا النوع ترتكب لأخبره قادة الكتائبيين بها بمبادرة منهم. غير أنه لم يكن هناك أي أساس حقيقي لهذا الاعتقاد الساذج. ومن الصعب فهم كيف أن رئيس الأركان استنتج، من كون أن قادة الكتائبيين لم يخبروه شيئا عن العمليات ضد السكان المدنيين في المخيمات، بأن الشكوك التي ثارت حول هذه التصرفات لا أساس لها في الواقع.إن الانطباع الواضح الناشىء عن شهادة رئيس الأركان هو أن إحجامه عن إثارة مسألة التجاوزات الكتائبية ضد السكان في المخيمات نتج عن خوفه من اهانة شرفهم. لكن هذا الخوف كان في غير محله ولم يكن من الضروري ان يكون سببا لغياب اي توضيح لما كان يحدث. بعد أن تلقى رئيس الأركان تقارير كان يجب ان تمثل انذارا بشأن الأذى الخطير الذي يصيب سكان المخيمات، وعندما أصدر الجنرال دروري، نتيجة لهذه التقارير، أمرا بوقف تقدم الكتائبيين. ولم يكتف رئيس الأركان بعدم إثارة موضوع سلوك الكتائبيين في المخيمات خلال اللقاء الذي دعي إليه لتوضيح ما يجري هناك، بل أعرب عن رضاه عن عملية الكتائبيين ووافق على طلبهم بتزويدهم بجرافات لانجاز مهمتهم مع صباح يوم السبت. ويصعب علينا تجنب الاستنتاج بأن هذا السلوك من جانب رئيس الأركان خلال لقائه مع قادة الكتائبيين ناتج عن ازدرائه للشكوك بأن الكتائبيين كانوا يرتكبون أعمال ذبح. وهذا الازدراء ذهب بعيدا إلى درجة أن رئيس الأركان لم يتأثر حتى بالمعلومات التي توفرت في تلك الأثناء ووصلت إلى متناوله.

يستنتج من شهادة رئيس الأركان أنه خرج من اللقاء مع الكتائبيين، متأكدا من أن كل شيء يسير على ما يرام، وأنه لم يحدث شيء غير عادي يتطلب اخراجا فوريا للكتائبيين من المخيمات، وأنه ما من أمر خطأ في اكمالهم لعمليتهم في صباح يوم السبت، بل ربما كانت هناك فائدة من ذلك. ولكنه من غير الممكن المساواة بين ما سمعناه من رئيس الأركان حول هذه المسألة، مع ما أبلغ به وزير الدفاع في مكالمة هاتفية لدى عودته إلى اسرائيل. ولقد ذكرنا سابقا أنه في هذه المكالمة، أبلغ رئيس الأركان وزير الدفاع أشياء عن سلوك الكتائبيين، قادت وزير الدفاع إلى فهم أن الكتائبيين ارتكبوا جرائم بحق المدنيين في المخيمات. لكن حتى لو اخذنا برواية رئيس الأركان عن المكالمة الهاتفية التي أبلغ فيها وزير الدفاع فقط بأن الكتائبيين «تجاوزوا الأمر»، فمن الصعب التوفيق بينها وبين غياب أي شك من

جانبه بشأن ما كان يحصل في المخيمات واحتمال حدوث تصرفات مماثلة.

وفوق ذلك، فإن رئيس الأركان، بعد اللقاء، لم يصدر أي أمر إلى الجنرال دروري أو الجنرال بارون لمنع دخول قوات كتائبية إضافية، أو استبدال قوات الكتائبيين، لأنه لم يكن يملك الانطباع بأن هناك أي سبب يدعو لايقافهم.

وبرأينا، فإن المعلومات التي تلقاها رئيس الأركان من الجنرال دروري في مكالمة هاتفية عن أن الكتائبيين «تجاوزوا الأمر» وأنه أوقف عملياتهم، كان يجب أن تحذره من خطر حدوث أعمال ذبح في المخيمات وتذكره بمسؤولياته في اتخاذ خطوات مناسبة لاستيضاح المسألة ومنع استمرار مثل هذه الأعمال، إذا ما ثبت أي أساس للمعلومات. ولبلوغ ذلك كان على رئيس الأركان فور وصوله إلى بيروت عقد جلسة توضيحات مفصلة مع الجنرال دروري والجنرال بارون وضباط آخرين من الفرقة، إضافة إلى قادة كتائبيين. وكان عليه، إذا لم ترضه التوضيحات بأن تجاوزات لم ترتكب في المخيمات، أن يأمر بالاخراج الفوري لقوات الكتائبيين من المخيم، وتحذير قادة الكتائبيين من التصرفات الشاذة والطلب إليهم إصدار أوامر فورية لقواتهم بالامتناع عن عمل قد يسبب الأذى للمدنيين في فترة بقائهم في المخيم.

إن رئيس الأركان لم يقم بأي من هذه الأمور. وعلى العكس، فإن قادة الكتائبيين ربما أخذوا انطباعا من حديث رئيس الأركان وموافقته على تزويدهم بالجرافات، بأن بامكانهم متابعة عملياتهم في المخيم من دون أي تدخل حتى صباح السبت، وأن أية تقارير عن التجاوزات لم تصل إلى جيش الدفاع؛ وإذا كانت مثل هذه التقارير قد وصلت فإنها لم تثر أي رد فعل حاد. إننا نقرر أن عدم تحرك رئيس الأركان، الذي تم وصفه آنفا، وأوامره بتزويد الكتائبيين بالجرافات، أو بجرافة واحدة، تشكل اخلالا بالواجب، واهمالا للواجبات المسندة الى منصب رئيس الأركان.

(هـ) مدير الاستخبارات العسكرية، الميجر جنرال يهوشواع ساغي

جاء في الملاحظة التي وجهت إلى مدير الاستخبارات العسكرية الجنرال يهوشواع ساغي أنه لم يف بواجبه، لأنه لم يعر اهتماما كافيا للقرار المتعلق بإرسال الكتائبيين إلى المخيمات، ولم يحذر، بعد اغتيال بشير الجميل، من خطر قيام تلك القوات بأعمال انتقامية وسفك دماء ضد السكان الفلسطينيين في بيروت الغربية، وخصوصا في مخيمات اللاجئين.

لقد أفاد مدير الاستخبارات العسكرية بأنه لم يعرف شيئا عن القرار المتعلق بإرسال الكتائبيين إلى المخيمات، ولم يسمع بالدور الذي أسند إليهم، والمرتبط بدخول بيروت قبل اكتشافه القضية من خلال البرقية التي تحدثت عن مقتل ثلاثمائة شخص صباح يوم الجمعة، ١٩٨٢/٩/١٧. إننا نجد أن من الصعب القبول بهذا الادعاء. فالقرار المتعلق بإرسال الكتائبيين إلى المخيمات نوقش على سطح مركز القيادة الأمامي صباح يوم الاربعاء في ١٩٨٢/٩/١٥ في محادثات بين وزير الدفاع ورئيس الأركان والميجر جنرال دروري. ومن الصعب التصديق أن قرارا نوقش في تلك المحادثات لم يصل اطلاقا إلى مدير الاستخبارات العسكرية الذي كان موجودا على سطح مركز القيادة الامامي. وحسب ما تبينه تفاصيل المناقشات التي دارت في ذلك الصباح، كانت لمدير الاستخبارات العسكرية فرص كثيرة ليسمع، في المناسبة، عن الخطط المتعلقة بإشراك الكتائبيين في دخول بيروت، وعن الدور الذي أسند إليهم. وإذا كان مدير الاستخبارات العسكرية لم يسمع في حينه فعلا عن خطة ارسال الكتائبيين إلى المخيمات،فالسبب الوحيد الذي يمكن أن يعطى، والحالة هذه، هو أنه لم يكن مكترثا اطلاقا بما كان يقال وبما كان يجري في ذلك الوقت على سطح مركز القيادة الامامي، وأنه أظهر عدم اهتمام بالمسائل التي يفرض عليه مركزه أن يهتم بها. لقد انتقل مدير الاستخبارات العسكرية من مركز القيادة الامامي إلى الاجتماع في المقر الكتائبي بصحبة وزير الدفاع. وهناك قال وزير الدفاع أن القوات الكتائبية ستدخل بيروت الغربية، وإن بدا أنه لم يقل في شكل صريح أنها ستدخل المخيمات. في ما يتعلق بهذا الاجتماع أفاد الميجر جنرال ساغي بأنه بدا له أن ما قيل هو أن الكتائبيين سيشاركون في شيء ما، لكنه لا يتذكر ما هو بالضبط (صفحة ١٥٦١). وبعد هذا الاجتماع لم يظهر مدير الاستخبارات

العسكرية أيضا اهتماما خاصا بالسؤال عما سيكون دور الكتائبيين في دخول بيروت. لقد أمضى وقتا طويلا مع وزير الدفاع ولم يجد من الضروري أن يطرح عليه أي سؤال يتعلق بهذه القضية. وفي اجتماع آخر عقد في محطة للمحروقات كان في وسع مدير الاستخبارات العسكرية، لو شاء ذلك، الحصول على معلومات تتعلق بادوار الكتائبيين في بيروت الغربية. وقد عقد هذا الاجتماع بعد التعازي في بكفيا عندما اطلع الميجر جنرال دوري وزير الدفاع على مجرى الأحداث في أثناء دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت، حيث عرض عليه خرائط. وكانت هذه فرصة أخرى أضاعها مدير الاستخبارات العسكرية أيضا لسبب ما. كما جرت مناقشات اضافية شارك فيها مدير الاستخبارات العسكرية واشير فيها في شكل صريح إلى دخول الكتائبيين المخيمات، وذلك في اجتماع عقد في مكتب وزير الدفاع الساعة العاشرة من قبل ظهر الخميس في ١٦/٩/١٩٨٢. وحسب ما قاله الميجر جنرال ساغي فإنه لم يعر انتباها لامور قيلت في ذلك الاجتماع عن إرسال الكتائبيين إلى المخيمات. إن عدم الانتباه في هذا الاجتماع يدعو أيضا إلى الاستغراب ولا يمكن تفسيره. لقد كان الميجر جنرال ساغي حاضرا في بداية اجتماع الحكومة مساء الخميس ثم غادر الاجتماع بعد وقت قصير من بدايته. لم يشرح لنا لماذا لم يظهر الميجر جنرال ساغي اهتماما كافيا بدور الكتائبيين في دخول بيروت الغربية وغادر المكان حتى من دون أن يتحقق من أي ممن كانوا هناك، ويعرف ماذا يجري في بيروت، وما هي الخطة في ما خص اشراك الكتائبيين.

إلى ذلك كله، يجب أن يضاف أنه يوم الاربعاء في ١٥/٩/١٩٨٢، سمع مساعد مدير الاستخبارات العسكرية لشؤون الأبحاث في أثناء الاجتماع في مكتب نائب رئيس الأركان، عن الخطة المتعلقة بدخول الكتائبيين المخيمات (صفحة ٧ من المستند ١٣٠).

لا نستطيع أن نصدق أنه لم تصل إلى مدير الاستخبارات العسكرية معلومات حول خطة إرسال الكتائبيين إلى المخيمات حتى صباح الجمعة. هذا مع التذكير بانه كان حضر عددا من الاجتماعات التي أشير فيها إلى هذه الخطة، وكانت لديه فرص كثيرة للتحقق من الدور الذي أعطي للكتائبيين. حتى لو شئنا أن لا نتحفظ في قبول إفادة الميجر جنرال ساغي في شأن هذه القضية، يبقى أن في ما أفاد به ما يدعو إلى الاستغراب.

كان من المفروض أن يعد مدير الاستخبارات العسكرية، بحكم عمله، تقويما استخباريا عن الكتائبيين، وهو كان يعرف أنه كانت هناك شكاوى في الماضي من عدم اشتراك الكتائبيين في القتال. كما أنه سمع أخيرا في أثناء الاجتماع الذي عقد في المقر الكتائبي أن هذه القوات ستتعاون مع قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في دخول بيروت الغربية. مع ذلك، فهو لم يظهر أي اهتمام ولم يطرح اي سؤال حول الدور المسند إليهم، ولم يقدم أي تعليق لوزير الدفاع أو لرئيس الأركان حول هذه القضية خلال الاجتماعات التي شارك فيها. إن الصورة التي توافرت، حسب افادة الميجر جنرال ساغي نفسه، تعكس في شكل واضح اللامبالاة، وعدم الاهتمام وغض النظر وسد الأذن حيال قضية تحتم على مدير الاستخبارات العسكرية في قوات جيش الدفاع الاسرائيلي ان يفتح عينيه وان يصغي جيدا إلى كل ما كانت تجري مناقشته واقراره.

إن التفسير الوحيد الذي يمكن العثور عليه لسلوك مدير الاستخبارات العسكرية المشار إليه، يتصل، على ما يبدو، بواقع أن نظرة مدير الاستخبارات العسكرية إلى الكتائبيين وإلى التعاون بين اسرائيل وبين هذه القوات اكثر تشكيكية، واكثر ريبة من نظرة الموساد المحبذة والمتعاطفة، وانه ادرك أن وزير الدفاع ورئيس الاركان وربما رئيس الوزراء يقبلون بنظرة الموساد، وان نظرة الاستخبارات العسكرية رفضت لمصلحة نظرة الموساد. وعلى هذا، اكتفى مدير الاستخبارات العسكرية بتقارير الاستخبارات التي تم جمعها وإرسالها اليه وفيها، حسب ادعائه، ما يكفي من التحذيرات حول الاخطار المتوقعة من التعامل مع الكتائبيين. في رأينا أن مدير الاستخبارات العسكرية لم يف بواجبه إذ اكتفى بهذه التقويمات للموقف. والتحذير الشفهي في اعقاب اغتيال بشير، الذي افاد عنه وزير الدفاع، كان على الاغلب ضعيفا. وحسب افادة الميجر جنرال ساغي (صفحة ١٠٥ ــ ١٠٦) فقد قال في مكالمة هاتفية

مع وزير الدفاع ليل ١٤/٩/١٩٨٢ عندما اتضح أن بشير قتل، أن هناك احتمالين: الأول، أنه قد تحصل أعمال انتقامية من جهة الكتائب، والثاني أن ينقسم على بعضهم. ومن الصعب النظر إلى هذه الأقوال غير الواضحة على أنها تحذير جلي وثابت. وفي يوم ١٥/٩/١٩٨٢ حوالي الساعة السادسة مساء أعد فرع الاستخبارات وثيقة (المستند ٢٦) تحمل عنوان والتأكيدات الأساسية في تقويم الموقف». والشيء الوحيد الذي قيل فيها حول خطر أعمال انتقامية من جهة الكتائبيين هو أن دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية قد «يقابل من بعض الفرقاء المعنيين وربما حتى بين بعض العناصر الاسلامية، على أنه تطور يمكن أن يساهم، مؤقتا على الأقل، في استقرار المدينة، وأن يوفر لهم الحماية من أعمال انتقامية يمكن أن يقوم بها الكتائبيون» (الفقرة ١ (أ) من المستند ٢٦). هذه الوثيقة لا يمكن اعتبارها تحذيرا واضحا من خطر اشراك الكتائبيين مع قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في دخول بيروت، ولا أنها تشير إلى الحاجة لاتخاذ احتياطات خاصة تحول دون قيام الكتائبيين بأعمال انتقامية ضد الفلسطينيين. في وثيقة أخرى للاستخبارات صدرت في ١٥/٩/١٩٨٢ بعنوان «اغتيال بشير الجميل — المعاني الرئيسية» تقول الوثيقة أن «الاغتيال يخلق فارقا تصعد في الاستقطاب بين القوى اللبنانية المتخاصمة لتصفية حسابات متبادلة وجعل الأوضاع تتردى. وهذا، في غياب عامل الاستقرار، يمكن أن يتطور إلى حرب أهلية عامة (الفقرة ٤ من المستند ٢٥). ولكن هذه أيضا لا يمكن اعتبارها تحذيرا حقيقيا ويلفت الانتباه إلى أخطار أعمال الانتقام من جانب الكتائبيين مع دخولهم بيروت الغربية برفقة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي أو برعايتها.

لقد قال مدير الاستخبارات العسكرية في إفادته أنه في ما خص مسألة إرسال الكتائبيين إلى المخيمات يجب أن تناقش وتوضح كما يلزم، وأنه كان ينبغي من مناقشة تقويم الموقف تدقيق مختلف الموضوعات مدار البحث، التي عددها في إفادته (صفحة ١٥٨٧) والمرتبطة بدخول الكتائبيين المخيمات. وفي رأيه أن مثل هذا التوضيح كان يمكن القيام به خلال وقت قصير، حتى إذا ما تبين في هذه المناقشة أن من الممكن ضمان التنسيق مع قوات جيش الدفاع الاسرائيلي «بكل الطرق» لكان أيد دخول الكتائبيين، وليس قوات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى المخيمات. إننا نقبل كلامه هذا، لكن، يبدو لنا أنه كان على مدير الاستخبارات العسكرية أن يبدي اهتماما كافيا بالقضية من أجل التحقق من الدور الذي أسند إلى الكتائبيين. هذا إن لم يكن، لبعض الأسباب، قد سمع عنه خلال الاجتماعات التي شارك فيها، كما أنه كان من واجبه أن يطلب توضيح أو مناقشة تلك الموضوعات التي أشار إليها في إفادته أمامنا. والواقع الذي أشار إليه مدير الاستخبارات العسكرية ومن يمثله عن الأخلاقية القتالية للكتائبيين والمجازر التي حصلت في الماضي خلال الحرب الأهلية في لبنان كانت معروفة لدى الجميع، وهي لا تعفي مدير الاستخبارات العسكرية، من أن يفي بواجباته، خصوصا أن المسألة تتعلق بالتعاون مع الكتائبيين بعد اغتيال بشير الجميل، وحتى ولو لم تكن هناك مناقشة منظمة لهذه القضية.

كذلك لا يوجد، على الأخص، تفسيرا كافيا لافتقاد عمل أساسي من قبل مدير الاستخبارات العسكرية في ما يتصل بدخول الكتائبيين المخيمات بعد ما كان سمع صباح الجمعة، ليس فقط عن دخول الكتائبيين المخيمات، بل كذلك عن مقتل ثلاثمئة شخص في هذه العملية، وكل ما فعله انه أمر بالتثبت من صحة ما بلغه ولا شيء غير ذلك. فهو لم يحاول أن يتصل برئيس الأركان أو وزير الدفاع لتحذيرهما من خطر عملية الكتائبيين في المخيمات، خصوصا بعدما تلقى التقرير عن مقتل ثلاثمئة شخص. صحيح أن هذا التقرير لم يكن ثابتا وأن مصدره في رأيه، عملياتي وليس استخباراتيا. لكن، كانت فيه معلومات يمكن أن تثبت مخاوفه في ما يتعلق بأعمال الكتائبيين. لقد شرح مدير الاستخبارات العسكرية في إفادته لماذا لم يحاول أن يحذر، في تلك المرحلة، من الخطر في الوضع الناشيء. وقدم الملاحظات الآتية (ص ١٥٨٩):

— أنا معروف بأنني واحد عارض الكتائبيين دائما. ليس من اليوم، بل من أربع سنوات خلت. ولقد قرأت في الصباح أن الكتائبيين موجودون في داخل المخيمات، وأعرف أن ذلك كان بأمر من

ن وثيقة دوداني في حوزتي،
ش الدفاع الاسرائيلي. ولذا،
القول الآن؟ لماذا أرسلتم من
ي؟ أم كان علي أن أتصرف بما
يساطة. لقد وقفت جانبا في هذه
ذا كل شيء.

عتقادنا، ان الميجر جنرال ساغي كشف
ه الملاحظات عن السبب الرئيسي الذي
ه «يقف جانبا» في ما يتعلق بالمشكلة في
جملها. فملاحظاته لا تفسر عدم فعله بعدما تلقى التقرير يوم الجمعة وحسب، بل كذلك سلوكه في مراحل سابقة كما أشرنا إلى ذلك. وفي رأينا أنه كان من واجب مدير الاستخبارات العسكرية، طالما هو يشغل منصبه، أن يثبت عن يقظة وانتباه في ما خص دور الكتائبيين في دخول بيروت بعد اغتيال بشير، كأن يطالب بتوضيح مناسب وأن يحذر على الفور، وفي شكل صريح، جميع هؤلاء المعنيين من الخطر المتوقع، وحتى قبل تلقيه تقرير يوم الجمعة، وفي التأكيد بعد تلقيه هذا التقرير. أما الخوف من أن لا يلاقي كلامه انتباها كافيا وأن يقابل بالرفض، فهذا لا يبرر النكوص الكامل عن العمل. وهذا التواني يشكل عدم وفاء بواجب المسؤولية الملقاة على مدير الاستخبارات العسكرية بحكم وظيفته.

(و) رئيس مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة (الموساد)

ارسلت ملاحظة إلى رئيس الموساد بموجب المادة ١٥ (أ) من القانون، تعلن انه قد يتعرض للأذى إذا ما قررت لجنة التحقيق انه لم ينتبه بشكل كاف في ما يتعلق بالقرار المتخذ حول الدور الذي سيلعبه الكتائبيون خلال دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية، ولم يحذر، بعد اغتيال بشير الجميل، من مخاطر سفك الدماء التي قد تقوم بها هذه القوات ضد السكان الفلسطينيين.

لقد شهد رئيس الموساد بأنه علم للمرة الأولى بالدور المعطى للكتائبيين بدخول المخيمات، في اجتماع مجلس الوزراء يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦. وكان قد تلقى يوم الاربعاء ١٩٨٢/٩/١٥ برقيات من ممثل الموساد في بيروت (الملحق ١٦١ و١٦٢)، ابلغته باجتماعات رئيس الاركان ووزير الدفاع مع النخبة الكتائبية. لا يوجد في أي من هذه الوثائق اي تقرير عن الدور المعطى للكتائبيين في المخيمات، ولكنها تتضمن إشارة عامة إلى أن الكتائبيين سوف يدخلون بيروت الغربية خلف جيش الدفاع الاسرائيلي، وسوف يساعدون جيش الدفاع الاسرائيلي في عمليته. وفي برقية ثالثة (الملحق ١٦٣) ارسلت في الثانية عشرة من فجر الخميس، سجل ان هناك تنسيقا مع قيادة الجبهة الشمالية من اجل اعداد الكتائبيين للقيام «بعمليات لتطهير المدينة من [الفدائيين]». وفي برقية إضافية مرسلة في ذلك الوقت (الملحق ١٦٤) قيل أن الكتائبيين سيبدأون عملهم في مخيم برج البراجنة.

وكما يظهر، فإن الموساد لم تكن مبلغة بشكل صريح حول دخول الكتائبيين إلى المخيمات. كما أن رئيس الموساد لم يعلم بالقرار المتخذ حول هذه المسألة. إن شهادة رئيس الموساد يجب أن تقبل إذن بأنه سمع بالقرار المتعلق بدور الكتائبيين ودخولهم إلى المخيمات في جلسة مجلس الوزراء مساء الخميس، حيث كانت العملية قد اخذت طريقها إلى التنفيذ.

على ضوء الظروف المذكورة أعلاه، لا يبدو لنا أن رئيس الموساد كان مجبرا قبل أن يعلم بالقرار المتعلق بدور الكتائبيين، على تقديم تقدير يتعلق بالحالة الممكن أن تتطور في حال أعطي الكتائبيون فرصة اخذ الثأر من الفلسطينيين، وحاولوا تطبيق خططهم المتعلقة بهم. لقد كان رئيس الموساد حاضرا في اجتماع مجلس الوزراء وبقي حتى نهايته، وسمع ما قيل فيه. لكنه لم يقدم بنفسه تقديرا يتعلق بدخول الكتائبيين إلى المخيمات، ولم يعبر عن أي تحفظ حول هذا الدخول. تكلم في الاجتماع عن تقديرات الموساد في ما يتعلق بالحالة الناجمة عن اغتيال بشير، غير أن ملاحظاته لم تعالج بشكل صريح مسألة دخول الكتائبيين إلى المخيمات أو المشكلات التي قد تنجم عنها. ويمكننا أن نجد بعض التلميحات حول الأعمال غير النظامية للكتائبيين، في هذه الملاحظات التي ابداها رئيس الموساد في الاجتماع (ص ٣٦ من الملحق ١٢٢):

«عندما علمنا بموت بشير — وكان ذلك في

حوالي منتصف الليل ــ فكرنا بامكانية حدوث ظاهرتين: فالمدينة بأسرها قد تتعرض للاشتعال، والقوات الكتائبية نفسها، التي تركت فجأة من دون قائد، ومشحونة برغبة الانتقام، قد تقوم بعمل غير منضبط. ومن جهة أخرى، فإن الفلسطينيين والمنظمات اللبنانية التي كانت موجودة في بيروت الغربية، عندما تعلم فجأة بأن قائد الكتائبيين مات، وأن الكتائبيين يمكن أن يكونوا قد أضعفوا نتيجة ذلك، فمن الممكن أن يبدأوا. أي هناك بالتأكيد امكانية ان تنشأ حالة من الاشتعال التي ستعم المدينة».

لا يمكن أن تعتبر هذه الملاحظات تحذيرا واضحا من الخطر الذي يتضمنه دخول الكتائبيين إلى المخيمات، هذا الدخول الذي لم يعقب عليه رئيس الموساد في اجتماع مجلس الوزراء. إن رئيس الموساد لم يعبر عن اية تحفظات على دخول الكتائبيين للمخيمات. وفي شهادته الأولى قال أنه لو سئل في الاجتماع عن دخول الكتائبيين إلى المخيمات لكان أوصى بما يلي: «مع تحذيرهم بأن عليهم أن لا يقوموا بمذبحة». ومع الاعتقاد بأن هذا التحذير سيكون كاليا ــ وهذا نتيجة لخبرة الموساد في بعض العمليات التي تمت بالاشتراك مع الكتائبيين (ص ١٧١). وفي شهادته الاضافية، قال رئيس الموساد ان المعلومات التي كان الموساد يملكها في ذلك الوقت حين عقد مجلس الوزراء، لم تكن تحمل تحذيرا حول امكانية الأعمال الوحشية في المخيمات. المعلومات التي قدمها (ص ١٤٢٨) كانت تقول بأنه بناء على التقارير، وعلى الرغم من موت بشير، فإن القائد العسكري للكتائبيين كان مسيطرا على قواته. بالاضافة إلى ذلك، واستنادا إلى معلومات يملكها الموساد، فإن الذين قاموا باغتيال بشير ليسوا الفلسطينيين بل هم المرابطون. هذه الحجة الأخيرة بعيدة عن الاقناع، إذ ليس من المؤكد أن الكتائبيين عرفوا في ذلك الوقت من قام بالاغتيال، وحتى لو عرفوا، فإنه من المشكوك فيه أن يكون هذا قد جعل أعمالهم أكثر اعتدالا ضد الفلسطينيين، الذين يعتبرونهم مصدر المآسي التي حلت بلبنان والذين تعاونوا مع المرابطون في القتال ضد الكتائبيين.

السؤال هو هل أن عدم التحرك من قبل رئيس الموساد يتضمن ثغرة في مسؤوليته.

الجواب على هذا السؤال ليس سهلا. وكما اشرنا أعلاه، فإن وجهة نظر الموساد التي عبر عنها قبل وقت طويل وكاف من دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى لبنان، كما بعد هذا الدخول، كانت تدعو إلى ضرورة القيام بتعاون أكبر مع الكتائبيين. إن وجهة النظر السائدة في الموساد، كما تعبر عنها وثائق مختلفة، تقول ان الكتائبيين هم عناصر جديرة بالثقة، ويمكن الاعتماد عليها، هذا على الرغم من ماضي الكتائبيين في ما يتعلق بمواقفهم من الفلسطينيين وتصريحاتهم حول طريقة حل المشكلة الفلسطينية عندما يصلون إلى السلطة. وقد أشار رئيس الموساد في جزء من شهادته إلى أن فهم الموساد هذا تأثر بتطور مشاعر شخصية لممثليه الذين كانوا على علاقة دائمة بقادة الكتائبيين. إننا لا نعتقد أن رئيس الموساد يمكن أن يحمل مسؤولية «مفهوم» كهذا. لقد تولى رئيس الموساد منصبه في ١٩٨٢/٩/١٢، أي قبل يومين من مقتل بشير، وكان في السابق نائب رئيس الموساد وكان على اطلاع على شؤون الموساد. غير أن مسؤولية طريقة عمل الموساد لا تقع على عاتقه. كما لم يكن دخول الكتائبيين إلى المخيمات يتناقض مع تقديرات الموساد للموقف. لذلك فمن الصعب التصديق بأن رئيس الموساد كان يمكن أن تكون لديه تحفظات على هذا القرار عندما سمع به في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٩/١٦. وفي هذه المسألة أيضا، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه بدأ عمله كرئيس للموساد منذ أربعة أيام فقط، وأن هذه كانت الجلسة الأولى لمجلس الوزراء التي يحضرها بصفته الجديدة.

ويبدو لنا، أنه حتى في الحالة التي وصفناها أعلاه، فإن رئيس الموساد كان مجبرا على التعبير عن رأيه، في الاجتماع، حول دخول الكتائبيين. وكان عليه أن يعالج في مداخلته الأخطار الناجمة عن عملية الكتائبيين، خاصة بعد أن استمع إلى ملاحظات الوزير دافيد ليفي. وبسبب طبيعة العلاقة بالذات بين الموساد والكتائب، يبدو لنا أن رئيس الموساد كان ملزما بالتطرق إلى امكانية حدوث أعمال انتقام، وشرح كافة العوامل المتعلقة بهذا العمل. ولكن استنادا إلى الظروف المشار إليها أعلاه، فإننا نرى أن عدم تحرك رئيس الموساد، يجب أن لا يعتبر عملا خطيرا.

(ز) قائد الجبهة الشمالية
الميجر جنرال أمير دروري

في الملاحظة المرسلة إلى قائد الجبهة الشمالية أمير دروري، جاء أنه قد يتعرض للأذى إذا قررت لجنة التحقيق أنه لم يتخذ الخطوات الملائمة أو الكافية لمنع متابعة أعمال الكتائبيين في مخيمات اللاجئين، وذلك بعد أن تلقى تقارير عن القتل أو عن أعمال تنحرف عن عمليات القتال النظامية، التي تمت في المخيمات.

ليل الخميس، أرسل ضابط الاستخبارات في الفرقة التقرير حول القتلى الثلاثمائة إلى قيادة المنطقة الشمالية. غير أن هذا التقرير لم يصل إلى الميجر جنرال أمير دروري، ولم يسمع عن أي شيء يتعلق بما حصل حتى قبل ظهر الجمعة.

لقد سبق أن عددنا أعلاه الفروق بين رواية الميجر جنرال دروري والبريغادير جنرال يارون، حول الظروف المحيطة بزيارة دروري إلى مركز المراقبة الأمامي، والحوار الذي سبق هذه الزيارة، والحوار الذي تم خلالها. واستنادا إلى شهادة دروري، فإن الزيارة تمت بناء على مبادرته، دون أن يكون على علم بوجود اية مشكلة تتعلق بالمخيمات، بينما استنادا إلى رواية يارون، فإن قدوم دروري كان نتيجة المحادثة التي أبلغه فيها يارون شعوره بعدم الارتياح حول ما يجري في المخيمات. لم نجد أن اختلاف الروايتين حول هذا الموضوع له اهمية تتعلق بالمسألة التي نعالجها.

كما لا توجد رواية موحدة تتعلق بالتقارير التي ارسلت للجنرال دروري خلال الاجتماع الذي عقد في مركز القيادة المتقدم. فالكولونيل دوفديفاني قال في إفادته، أنه أخبر دروري عن القتلى المئة في العملية الكتائبية، بينما، واستنادا إلى شهادة دروري، فإنه لم يسمع خلال زيارته بالقتلى في المخيمات أو بعدد محدد من القتلى. ويتضح من ملاحظات البريغادير جنرال يارون، أنه لم يبلغ الميجر جنرال دروري عن القتلى الثلاثمائة وال ٤٥ شخصا الذين اعتقلهم الكتائبيون، لأنه اعتقد بأن هذه التقارير رقمية. أما في ما يتعلق بما سمعه دروري من يارون، فروايته تختلف في تفاصيل غير مهمة عن رواية يارون. ويبدو لنا أنه ليس من المستحيل التأكيد بأن التقارير أعطيت للميجر جنرال دروري حول اعمال القتل في المخيمين. إننا نعتقد، مع ذلك، بأن الميجر جنرال دروري، في شهادته أمامنا، قلل من أهمية ودلالة الأشياء التي سمع عنها في اجتماع مركز القيادة المتقدم. يجب أن نشير إلى أن الميجر جنرال دروري كان مدركا بأن الكتائبيين مؤهلون للقيام بأعمال لا يسيطر عليها، وهذا الادراك ليس ناجما بالضرورة عن محادثته مع ضابط في الجيش اللبناني، ولكن أساسا من معرفته للكتائبيين القائمة على اتصاله الدائم بهم. ليس هناك اذن، مجال للشك في انه بعد المشاورات التي تمت على سطح مركز القيادة المتقدم صباح الجمعة، كان دروري على علم بخطر استمرار أعمال الكتائبيين في المخيمين. وهناك ثلاثة أعمال قام بها تشكل اثباتا لهذا: الأول، هو الأمر الذي اعطاه بايقاف أعمال الكتائبيين؛ الثاني، هو تقرير تليفوني قدمه لرئيس الأركان بان «الكتائبيين تجاوزوا الأمر وانه أمر بايقاف أعمالهم؛ والثالث، استمرار جهوده لاقناع قائد وحدة الجيش اللبناني، بدخول جيشه إلى المخيمات بدلا من الكتائبيين. يجب ان نشير هنا، إلى أن الميجر جنرال دروري قال في محاولته اقناع القائد اللبناني: «انت تعرف ماذا يستطيع ان يفعله اللبنانيون ببعضهم». هذه الملاحظات، في الاطار الذي قيلت فيه، في مقطع من شهادة الميجر جنرال دروري كما استشهدنا بها اعلاه، تشير إلى انه كان مدركا لخطورة الوضع ولضرورة بذل الجهد من أجل ايقاف عملية الكتائبيين في المخيمات.

آخذين في الاعتبار بانه لم يثبت لدينا بأن الميجر جنرال دروري تلقى تقارير واضحة حول اعمال القتل وحول مداها، يبدو لنا، انه تصرف بشكل جيد وبحكمة وبمسؤولية، وبانتباه كاف في هذه المرحلة. وقد سمع من رئيس الأركان بأن هذا الأخير آت إلى بيروت في ساعات بعد الظهر، وكان يعتمد على حقيقة ان زيارة رئيس الأركان هذه، التي كانت ستجري في غضون ساعات قليلة، سوف تقود إلى نتائج ايجابية في ما يتعلق بأعمال الكتائبيين في المخيمات.

في الملاحظة المرسلة إليه بموجب المادة ١٥ (أ) من القانون، أبلغ الميجر جنرال دروري بانه معرض للأذى إذا ثبت بانه لم يحذر رئيس الأركان، عندما جاء هذا الأخير إلى بيروت

في ١٩٨٢/٩/١٧، من الأخطار التي يتعرض لها سكان المخيمات في حال استمرار العمل أو الوجود الكتائبي في المخيمات. ولم يحاول، في الاجتماع مع قادة الكتائبيين أو بعده بقليل، أن يمنع استمرار العمل.

وبالاستناد إلى شهادة الميجر جنرال دروري، كان واضحا أنه اكتفى بدور سلبي بشكل مطلق، في ما يتعلق بمسألة وجود الكتائبيين في المخيمين، منذ وصول رئيس الأركان إلى بيروت. وبعد ذلك لم يشدد الميجر جنرال دروري لرئيس الأركان، قبل الاجتماع مع قادة الكتائبيين على ان من الضروري إنهاء الوجود الكتائبي في المخيمات، او القيام ببعض العمل الذي يؤكد ان أعمال الكتائبيين ضد الشعب غير المقاتل في المخيمين يجب أن تتوقف. هذا الاستنكاف عن إثارة أهمية وخطورة المسألة أمام رئيس الأركان، تسره الميجر جنرال دروري بحقيقة أنه بعد الاجتماع الذي عقد على سطح مركز القيادة المتقدم مع البريغادير جنرال يارون، تلاشى حذره الحاد من الخطر، وذلك لسببين: السبب الأول، هو انه لم يبق هناك غير بضع ساعات قبل مجيء رئيس الأركان، ولم تصل تقارير جديدة. السبب الثاني الذي طمأن دروري كان عدم سماعه أي شيء حول الأعمال غير المنضبطة في المخيمات، من القائد العسكري اللبناني عند اجتماعه به. فلقد كان الجيش اللبناني منتشرا حول المخيمات، ومن بينها الاماكن التي دخل الكتائبيون منها، لذلك فمن المفترض برجال الجيش أن يكونوا قد علموا بأن شيئا غير معتاد جرى في المخيمات (شهادة الميجر جنرال دروري، ص ١٦١١ ــ ١٦١٥). إن هذه الاسباب لتلاشي الحس بأهمية المسألة غير مقنعة. من الصعب اعتبار عدم ورود تقارير جديدة، خلال ساعات قليلة، عاملا مطمئنا. كما أن الميجر جنرال دروري لم يقم بأي مجهود خاص، عندما كان على سطح مركز القيادة المتقدم حيث تكلم مع الضباط هناك، من أجل التحقيق والتأكد من تفاصيل التقارير التي وصلته. كذلك لم يعط الاوامر للقيام بالتأكد مما كان يجري في المخيمات. كما أنه لم يتكلم في اجتماع سطح مركز القيادة المتقدم، مع ضابط الارتباط الكتائبي، الذي كان موجودا هناك، وفي لقائه مع قائد الوحدة التابعة للجيش اللبناني، فإن الميجر جنرال دروري لم يسأله عما إذا كان قد تلقى أية تقارير حول الأحداث في المخيمات، بل استخلص استنتاجه الذي قلل من انتباهه نتيجة حقيقة أن قائد الوحدة لم «يتطوع» لتقديم أية معلومات.

لقد وصفنا أعلاه ماذا جرى في الاجتماع مع قادة الكتائبيين، حيث لم تطرح ابدا مسألة تصرفات القوات الكتائبية في المخيمات. وفي رأينا وعلى الرغم من ان رئيس الأركان هو الذي كان يمثل الجانب الاسرائيلي في الاجتماع، كان من واجب الميجر جنرال دروري أن يقوم على الاقل بمحاولة لاثارة هذه المسألة في الاجتماع. كما انه لم يحاول اقناع رئيس الأركان بإثارة المسألة في الاجتماع مع الكتائبيين، لكنه اكتفى بالبقاء جانبا. إن الميجر جنرال دروري هو ضابط كبير ويقوم بعمل بالغ الأهمية ويتحمل مسؤوليات جسيمة على جبهة عريضة. إن قائدا بهذا المستوى والرتبة، كان من المتوقع منه ان يتخذ مبادرة عندما يرى أن رئيس الأركان ليس راغبا في التعاطي مع هذه المسألة، التي كانت السبب الرئيسي لقدومه إلى بيروت وعقد الاجتماع مع الكتائبيين. وإذا كان تصرف الميجر جنرال دروري نتيجة انخفاض في درجة انتباهه، فإننا قلنا أعلاه، ان هذا الانتباه المنخفض لا يمكن تبريره على الاطلاق. كذلك بعد نهاية الاجتماع مع قادة الكتائبيين، لم يقم الميجر جنرال دروري بأي عمل تجاه تصرفات الكتائبيين، كما لم يناقش المسألة مع رئيس الأركان. إن طلب الكتائبيين للجرافات من جيش الدفاع الاسرائيلي، كان يجب أن يزيد من الشك بأن اعمالا من الصعب أن توصف على أنها عمليات قتالية كانت تجري في المخيمين. ويبدو أن هذا الشك ارتفع، إذ ان الامر صدر بتزويد الكتائبيين بجرافة وحيدة بعد إزالة إشارات جيش الدفاع الاسرائيلي عنها. لا نجد أي تبرير لعدم قيام الميجر جنرال دروري بأية معالجة لمسألة تصرفات الكتائبيين في المخيمات، منذ قدوم رئيس الأركان إلى بيروت وحتى مغادرته لها.

إننا نقرر انه كان من واجب قائد الجبهة الشمالية أن يحذر رئيس الأركان، عندما قدم هذا الاخير إلى بيروت في ١٩٨٢/٩/١٧، وخلال إقامته هناك، من أن سكان المخيمات يتعرضون للخطر نتيجة وجود القوات الكتائبية في المخيمين،

وانه يجب إخراجهم من هناك فوراً، او على الاقل، اتخاذ الخطوات التي تضمن سلامة السكان في المخيمات أو تخفيف الخطر الذي يواجهونه إلى اقصى درجة. إن استنكاف الميجر جنرال درروري عن القيام بأي عمل في ما يتعلق بالخطر الذي يواجهه السكان المدنيون في المخيمات، منذ لحظة قدوم رئيس الاركان إلى بيروت وحتى يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢، يشكل في رأينا خرقا للمسؤولية التي كانت ملقاة على عاتق الميجر جنرال درروري.

(ج) قائد قوات المظليين، البريغادير جنرال عاموس يارون

إن الموضوع الأول المطروح في الملاحظة المرسلة إلى البريغادير جنرال عاموس يارون بموجب المادة ١٥ (أ) من القانون، هو أنه لم يحسن تقييم وتدقيق التقارير التي وصلته عن أعمال القتل والتصرفات غير الطبيعية الأخرى للكتائبيين في المخيمات، ولم ينقل هذه المعلومات إلى قيادة العمليات وإلى رئيس الأركان فور تلقيه لها في ١٦/٩/١٩٨٢، ولم يتخذ الخطوات اللازمة لوقف اعمال الكتائبيين ولحماية السكان في المخيمات فور تلقيه التقارير.

حددنا في عرضنا للوقائع أن البريغادير جنرال يارون تلقى انباء عن عمليات قتل مساء ١٦/٩/١٩٨٢. لقد تلقى التقرير الأول من اللفتنانت اول، وعلى اساسه كان يجب أن يكون واضحا له ان الكتائبيين كانوا يقتلون النساء والأطفال في المخيمات. وسمع بتقرير إضافي في ذلك المساء نفسه من ضابط الاستخبارات في الفرقة يتعلق بمصير مجموعة من ٤٥ شخصا كانوا في أيدي الكتائبيين. كما سلم إليه تقرير ثالث من قبل ضابط الاتصال الكتائبي (ج) عن ٣٠٠ قتيل، وهو رقم خفض لاحقا إلى ١٢٠. وحتى لو افترضنا أن البريغادير جنرال يارون اعتبر التقرير الأول والثاني متعلقين بالحدث نفسه، فقد اصبح واضحا له من مجمل التقارير، أن الكتائبيين كانوا يرتكبون أعمال قتل ذهبت إلى ابعد من عمليات القتال، وانهم كانوا يقتلون النساء والأطفال ايضا. لقد اكتفى ذلك المساء بتكرار تنبيهاته إلى ضابط الاتصال الكتائبي وإلى ايلي حبيقة بعدم قتل النساء والأطفال. لكنه لم يفعل شيئا أكثر من ذلك لوقف أعمال القتل، ولم ينقل المعلومات التي وصلته إلى الميجر جنرال درروري، لا في المساء نفسه ولا في اليوم التالي خلال الاتصال الصباحي ولا في الاجتماع الذي عقد بينهما قبل الظهر. وعندما سمع البريغادير جنرال يارون من ضابط الاستخبارات في الفرقة، في اجتماع قصير في ١٦/٩/١٩٨٢، أنباء تشير إلى أن النساء والأطفال كانوا يتعرضون للقتل أوقفه عن الكلام. ويتضح من محضر المحادثة التي جرت أن البريغادير جنرال يارون أراد إسقاط أهمية المسألة ووقف الايضاح. ولقد أفاد البريغادير جنرال يارون بأنه كان يدرك بالفعل أن قواعد سلوك الكتائبيين في وقت الحرب تختلف عن تلك التي لدى جيش الدفاع الاسرائيلي وانه لم يكن هناك معنى لمحاولتهم تغيير اخلاقهم القتالية. لكن بما أنهم لم ينتهجوا مسلكا شاذا خلال عمليات اخيرة جرت بالاشتراك مع جيش الدفاع الاسرائيلي فلقد كان واثقا من أن تحذيراته المتكررة بعدم قتل النساء والأطفال ستكون كافية، وأن القادة الكتائبيين سيلتزمون بوعودهم، وأن الخطوات التي اتخذها للبقاء على اطلاع على عمليات الكتائبيين ستسمح له بمتابعة أعمالهم. إننا غير مستعدين لقبول هذا الشرح. لقد سبق وحددنا أن سبل مراقبة ما كان يفعله الكتائبيون في المخيمات لم تكن لتستطيع إعطاء معلومات حقيقية وفورية عن أعمالهم. ومن الصعب فهم كيف أن البريغادير جنرال يارون اعتمد على هذه التنبيهات والضمانات في حين كان يدرك أخلاق الكتائبيين في القتال. وهو أيضا لم يأخذ في الاعتبار تأثير اغتيال بشير الجميل في تأجيج مشاعر الثأر لدى الكتائبيين. لقد بدأ يتلقى بعد فترة قصيرة من دخول الكتائبيين إلى المخيمات تقارير كان من شأنها أن توضح له مخاطر وقوع مجزرة في المخيمات، وأن تدفع إلى اتخاذ اجراءات فورية، سواء من ضمن صلاحياته او بناء على تكليف من قيادة العمليات او رئيس الأركان، لمنع استمرار ذلك النوع من العمليات. أن البريغادير جنرال يارون لم يتخذ أي إجراء ولم ينقل المعلومات التي بحوزته إلى رؤسائه.

وهناك تفسير إضافي حاول بواسطته البريغادير جنرال يارون تبرير سلوكه. ومفاده أنه في الموقف الذي كان سائدا تلك الليلة، لم يعتبر أن التقارير

عن ٣٠٠ قتيل أو أقل بدرجة من الأهمية، تدفعه إلى التدقيق بمدى صحتها، لأنه وقتذاك كانت لديه، كقائد فرقة، مشاكل قتالية أهم بكثير من مسألة الكتائبيين داخل المخيمات (شهادة البريغادير جنرال يارون، صفحة ٦٩٩). إننا لا نستطيع قبول هذا التفسير أيضا. فإذا كان البريغادير جنرال يارون قد استطاع ايجاد وقت لعقد اجتماع قصير فإنه كان يستطيع أيضا إصدار أوامر للتحقق من التقارير واتخاذ التدابير الملائمة التي تستدعي اتخاذها المعلومات الواردة.

قد يكون من الممكن ايجاد تفسير لامتناع البريغادير جنرال يارون عن القيام بأي رد فعل ازاء المعلومات الخطيرة التي وصلته مساء الخميس، وهو انه كان راغبا في أن يستمر الكتائبيون في العمل داخل المخيمات، حتى لا يكون على جنود جيش الدفاع الاسرائيلي الاشتراك في قتال في ذلك القطاع. فالبريغادير جنرال يارون لم تكن لديه أية تحفظات على السماح للكتائبيين بدخول المخيمات. ولقد أفاد انه كان سعيدا بهذا القرار وشرح موقفه بالقول «لقد كنا نقاتل هنا منذ أربعة أشهر. وهناك مكان يستطيعون منه المشاركة في القتال، الذي يخدم أهدافهم أيضا. اذن فليشاركوا. ولا نترك جيش الدفاع الاسرائيلي يفعل كل شيء» (ص ٦٩٥). من الممكن إظهار تفهم لهذا الشعور، لكنه لا يبرر الامتناع عن أي تحرك من جانب البريغادير جنرال يارون ازاء الأنباء التي وصلته.

وخلال يوم الجمعة أيضا، لم يحسن البريغادير جنرال يارون التحرك ازاء عمليات الكتائبيين في المخيمات. فعندما التقى الميجر جنرال دروري كان ملزما بابلاغه بكافة المعلومات التي وصلته، لكنه لم يفعل. ونتيجة لهذا القصور لم يستطع الميجر جنرال دروري تقييم جميع المعلومات التي وصلت إلى الفرقة في ذلك الوقت. ولقد لفت البريغادير جنرال يارون أكثر من مرة انتظار الضباط الكتائبيين الذين كانوا في موقع القيادة المتقدم، ومنهم ايلي حبيقة، وكرر تحذيره بعدم ايذاء النساء والأطفال. لكن باستثناء ذلك لم يتخذ اية مبادرة واقترح فقط أن يؤمر الكتائبيون بعدم التقدم. وقد صدر أمر بهذا المعنى عن الميجر جنرال دروري. كان يجب لهذا الأمر أن يكون تنبيها كافيا للميجر جنرال دروري الذي لم يكن قد سمع عن عمليات القتل. لكن البريغادير جنرال يارون كان يجب أن يدرك أن وقف التقدم لا يضمن وقف عمليات القتل.

وتتصدث الملاحظة المرسلة إلى البريغادير جنرال يارون، بموجب المادة ١٥ (أ) أيضا عن تقصيره في نقل أي تحذير إلى رئيس الأركان عندما وصل هذا الأخير إلى بيروت في ١٩٨٢/٩/١٧، وكذلك عن إعطائه إذنا للكتائبيين بإرسال قوة جديدة إلى داخل المخيمات من دون أن يتخذ أي خطوة لوقف تقدمهم. عندما جاء رئيس الأركان إلى بيروت لم يسمع أي تحذير من البريغادير جنرال يارون ولا حتى إشارة ذات مغزى إلى خطر حدوث مذبحة، وهو الخطر الذي كان يارون يدركه جيدا. ولدينا إثبات على أنه، يوم الجمعة، تحدث مع ضابط الارتباط الكتائبي متهما رجاله بقتل النساء والأطفال (الافادة الرقم ٢٣ من الكولونيل اغمون). لكنه لم يفصح عن معلوماته بوضوح خلال اجتماعاته مع الميجر جنرال دروري ومع رئيس الأركان.

إن عدم تحرك البريغادير جنرال يارون ازاء استمرار العملية الكتائبية في المخيمات، بلغ ذروته بواقعة عدم إصداره أي أمر لمنعهم من استبدال قواتهم يوم الجمعة ولم يفرض أي رقابة على حركة القوات الكتائبية من المخيمات وإليها، وذلك على الرغم من أن الأمر بايقاف العمليات لم يُلغ.

لقد سبق وعرضنا إفادة البريغادير جنرال يارون في اجتماع القيادة العليا التي اعترف فيها بصراحة جديرة بالثناء بأن ذلك كان ضربا من «عدم الاحساس» من جانبه ومن جانب الآخرين المعنيين. وكما ذكرنا أعلاه كان البريغادير جنرال يارون يرغب في انقاذ جنود جيش الدفاع الاسرائيلي من مهمة تنفيذ العملية في المخيمات. ويبدو أن هذا هو السبب الرئيسي لعدم الشعور بمخاطر وقوع مذبحة هناك.

إن هذا الاهتمام، من قبل قائد، بسلامة جنوده كان يمكن أن يلقى مديحا أكثر لو حصل في ظروف مختلفة. لكنه، بالنظر إلى طبيعة الأمور في هذه المرحلة الخاصة، كان حكما خاطئا من جانب البريغادير جنرال يارون وغلطة كبيرة ارتكبها ضابط كبير في قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في

هذا القطاع.

إننا نقرر انه، بالنظر إلى إخفاقاته وتصرفاته المشار إليها آنفا، اخل البريغادير جنرال يارون بالواجبات الملقاة عليه بحكم موقعه.

(ط) أقوال دودائي، المساعد الشخصي لوزير الدفاع

إن المسألة الوحيدة التي أرسلت استنادا إليها ملاحظة، إلى السيد دودائي هي «أنه في ١٩٨٢/٩/١٧، خلال ساعات الصباح او قبل الظهر، تلقى السيد دودائي تقريرا عن عمليات قتل ترتكبها القوات اللبنانية في مخيمات اللاجئين، ولم ينقل هذا التقرير إلى وزير الدفاع».

في شهادته، نفى السيد دودائي أن يكون قد سلم إليه في ١٩٨٢/٩/١٧، اي تقرير حول ما يجري في المخيمات. ومع ذلك افاد اللفتنانت كولونيل غاي، وهو ضابط في وحدة الأمن القومي، امامنا انه في صباح الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧، كان في مكتب مدير الاستخبارات العسكرية عندما التقى احد الضباط العاملين في المكتب، الكابتن موشي سيناي، الذي قال له (حسب اللفتنانت كولونيل غاي) «كجزء من شائعة» أن حوالي ٣٠٠ شخص قتلوا في المخيمات ببيروت، وأنه في حوالي الساعة ١١ ــ ١١,٣٠ من اليوم نفسه وفي واحدة من محادثاته، ابلغ دودائي بما سمعه من الكابتن سيناي (شهادة غاي، صفحة ٩٢١ ــ ٩٢٣). وفي إفادته الثانية تمسك غاي بروايته القائلة انه أبلغ النبأ إلى دودائي لكنه قال أن ذلك لم يحصل في حوالي الحادية عشرة وإنما في ساعة متأخرة عن ذلك، بين الساعة ١٢,٣٠، عندما وصل دودائي إلى وزارة الخارجية، ومنها تحدث مع غاي، والساعة الثالثة بعد الظهر.

وافاد اللفتنانت كولونيل حفروني رئيس مكتب مدير الاستخبارات العسكرية بأنه كان مع دودائي في مطار دوف من اجل اجتماع دعا اليه وزير الدفاع هناك. ثم انتقل بعد ذلك الى القدس مع دودائي لحضور اجتماع في مكتب وزير الخارجية استغرق حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، وأن دودائي سأله في تلك الفترة عن رواية غاي وسيناي. وكان الجواب انه ليس هناك تاكيد للنبأ. لقد كان واضحا لحفروني من خلال هذه المحادثة «أن دودائي علم بالنبأ الذي تلقاه غاي من سيناي (شهادة حفروني، صفحة ٨٧٦ ــ ٨٧٧). لقد سمعنا شهادات إضافية تؤكد صحة هذه الواقعة. وأقر دودائي بحضور غاي والشاهد الكولونيل كنياتزر (المسمى زيزي) أن غاي أبلغه النبأ يوم الجمعة. لكن من خلال إفادة الكولونيل كنياتزر (ص ١٤٦٦ ــ ١٤٦٨) يتضح أن غاي لم يكن موجودا في الوقت الذي تحدث فيه كنياتزر مع غاي (ص ١٤٦٦)، وليس هناك دليل في إفادة كنياتزر على أن دودائي سمع بالنبأ من غاي في ١٩٨٢/٩/١٧.

كما سبق وذكرنا، كان قد جرى تحقيق في مكتب مدير الاستخبارات بعد الحادث وضع بنتيجته تقرير تحقيق (مستند ٢٩). وقد ذكر في الفقرة السادسة من هذا التقرير أن الزيارة التي قام بها اللفتنانت كولونيل غاي بين الساعة ٧,٣٠ و٨ كانت تهدف إلى إيضاح مصير وثيقتين للاستخبارات العسكرية لم تكونا قد وصلتا إلى وزارة الدفاع.

واصبح واضحا من خلال الافادات التي استمعنا إليها أن زيارة غاي في ساعات الصباح كانت بهدف تلقي تقارير من الاستخبارات العسكرية عن هجوم على دبابة حصل في بيروت الغربية. لقد قام غاي بزيارتين لمكتب مدير الاستخبارات العسكرية في اليوم نفسه، لكن زيارته الثانية تمت حوالي الساعة ١١ وبناء على أمر نقله دودائي بالهاتف إلى غاي من مطار دوف طلب منه فيه التحقق من مسألة الوثيقتين. إن هذا الخطأ قد يبدو بالفعل صغيرا جدا، لكنه يكتسب مغزاه في تطابقه مع الافادات التي ورد فيها أنه في صباح يوم الجمعة ذاك، اشتكى دودائي للعاملين في مكتبه، وبينهم غاي، من وجود خلل في نقل تقارير عما يجري في لبنان إلى وزارة الدفاع. وهنا تجدر الاشارة إلى أن المساعد العسكري لوزير الدفاع لم يكن في ذلك اليوم في مكتبه، بل كان في اجازة، وأن دودائي كان ينوب عنه. وفي الفقرة ١٣ من المستند ٢٩ ذكر أنه «من استعادة الأحداث يتضح أن اللفتنانت كولونيل غاي، بعد تلقيه التقرير من رئيس مكتب مدير الاستخبارات العسكرية، دقق في الأمر صباح ١٧ ايلول (سبتمبر) مع فرع العمليات بعد ان كون انطباعا بأن المسألة تتعلق بتقرير

عملياتي. وخلال التدقيق قيل له ان العمليات لا تعلم شيئا عن مثل هذا العمل من قبل الكتائبيين». وفي افادته، قال غاي ان هذه المعلومات خاطئة وانه تحقق في العمليات فقط عما إذا كان هناك اي شيء جديد من بيروت وانه تلقى جوابا سلبيا. وفي الفقرة ١٤ من المستند ٢٩ ذكرا انه «في حديث ثان مع مساعد الوزير آفي دودائي واللفتنانت كولونيل غاي، ذكر دودائي انه تكلم مع رئيس مكتب مدير الاستخبارات العسكرية التي قال له ان النبأ لم يلق تأكيدا من الشخص في الاستخبارات العسكرية الذي تحقق من الامر». ولكن اللفتنانت كولونيل غاي لم يؤكد في إفادته ما ورد هنا، ونفى ان يكون قد تلقى اي تقرير. إن الهدف العام الواضح للغاية من المستند ٢٩، فيما يتعلق بنقل النبأ إلى غاي هو الاثبات أن التقرير عن محتويات البرقية حول مقتل ٣٠٠ شخص قد نقل من مكتب مدير الاستخبارات العسكرية إلى مكتب وزير الدفاع. وحسب إفادة اللفتنانت كولونيل غاي لا يمكن اعتبار المحادثة بينه وبين الكابتن سيناي اكثر من «تبادل شائعات». ومن الصعب وصفها بانها عملية نقل تقرير مهم.

لقد أدلى الكابتن سيناي بإفادة إلى المحققين (الرقم ١١٢) قال فيها انه قرأ البرقية (ملحق ا، مستند ٢٩) أمام اللفتنانت كولونيل غاي، وان رد فعل هذا الأخير تمثل بالكلمات التالية «اسمع، إن الامر مهم جدا». وقال، حسب ما يذكر سيناي: «لقد تكلمت مع الوزير ليلا وسوف أتحدث إليه بعد قليل. ان الرواية مهمة جدا وسيكون الوزير سعيدا جدا بسماع النبأ». وهذه هي الصيغة التي سمعها سيناي من غاي تزيد قليلا او تنقص قليلا. لقد وجدنا انه من الصعب ايلاء اهمية لهذه الافادة. وفي شهادته اعطى سيناي تفاصيل صحيحة حول البحث عن الوثيقتين الذي سبق المحادثة بينه وبين غاي. وبدا الآن واضحا أنه أخطأ في هذا، لان البحث عن الوثيقتين لم يجر في ساعات الصباح الأولى وإنما قبيل ساعة الظهيرة. وليس من المعقول الافتراض أنه لو ان سيناي اعتبر بالفعل التقرير مهما، لم يكن لينقله فورا إلى دودائي الذي اشتكى في ذلك الصباح نفسه، ولمرات عدة، من النقص في وصول التقارير عما يجري في لبنان وكان يتحرى عن هذه التقارير بين الفينة والفينة.

في رأينا لا يمكن تأكيد أن غاي نقل بالفعل محتويات التقرير المشار إليه إلى دودائي يوم الجمعة. والشك يظهر ليس فقط من التناقضات البارزة في افادات الشهود، وانما ايضا من أن الشهود الذين تحدثوا عن نقل التقرير لهم مصلحة في إظهار انهم التزموا بواجبهم في نقله من مكتب مدير الاستخبارات العسكرية إلى مساعد وزير الدفاع. ومن الصعب ايضا التعامل مع افادة شخص غير مهتم بالمسألة، لانه من من مصلحته أن يظهر، بعد كل الذي حدث، أنه لم يحتفظ لنفسه بمضمون التقرير الذي سمع محتوياته من سيناي. ولم يعط غاي ايضا تفسيرا كافيا للسبب الذي دفعه إلى عدم ابلاغ دودائي بالنبأ إلا بعد الظهر، على الرغم من أن دودائي كان يسأل باستمرار عن الانباء الواردة من لبنان وانه كان يشتكي من نقص التقارير. ومن النظرة إلى الوقائع بمجملها لا نؤكد أن دودائي تلقى بالفعل يوم الجمعة في ١٩٨٢/٩/١٧ نبأ عن مصرع حوالي ٣٠٠ شخص. ولا يمكن على هذا الأساس تأكيد أنه أحجم عن تأدية الواجب الملقى عليه، كما ورد في الملاحظة التي ارسلت إليه عن مساس محتمل به.

(ي) أداء المؤسسات

٨٢ــ لقد بحثنا حتى الآن في النتائج والاستنتاجات المتعلقة بسير الاحداث. ومسؤولية أولئك الاشخاص الذين كان لاعمالهم مفعول مقرر على سير الأحداث. وكما لاحظنا، قررنا عدم بحث اعمال الأشخاص الآخرين الذين كانوا قريبين من مجرى الأحداث ولكنهم لعبوا فيها دورا ثانويا. هؤلاء الاشخاص جميعهم سواء من كان له دور مركزي او ثانوي، عمل في اطار منظم، أدت طريقة عمله إلى الخطأ.

في هذا القسم من التقرير نرغب في أن نعالج باختصار الثغرات في المؤسسات التنظيمية. سوف نكرس بعض التعليقات لهذا الموضوع المهم، مع الرغبة في الاشارة إلى عدد من الثغرات التي تبدو لنا مقلقة، ولاحداث حالة تجعل السلطات المسؤولة ــ العسكرية والمدنية ــ تتخذ كافة الاجراءات من اجل القيام بتحليل

وتدقيق الاسباب التي ادت إلى هذه الاخطاء، وتعلم الدروس. وبذلك يتم اصلاح ما يتطلب اصلاحا. وفي هذا التقرير كله، سوف نتعامل فقط مع أعمال المؤسسات المختلفة منذ أن اتخذ قرار دخول الكتائبيين إلى المخيمات وحتى مغادرتهم. وفي خلال هذه الفترة علينا ان نقدم آراءنا في ما يتعلق بالأمور الواضحة الجديرة بالملاحظة. بدون شك هناك العديد من المؤسسات تصرفت بالشكل الصحيح، وحتى بشكل ممتاز. ولكن بطبيعة الأمر كان انتباهنا مركزا على المؤسسات التي صدرت عنها اخطاء لها علاقة بموضوع تحقيقات اللجنة. وهكذا فإن الجزء الاساسي من انتباهنا كان منصبا باتجاه موضوعين رئيسيين نهتم بهما: الاول هو الاخطاء في اثناء اتخاذ قرارات المؤسسات التي تصنع القرار، والثاني هو الاخطاء في طريقة معالجة المعلومات التي تم تلقيها.

٨٣ــ لقد اتخذ قرار دخول الكتائبيين إلى مخيمات اللاجئين صباح يوم الاربعاء ١٩٨٢/٩/١٥. ولم يبلغ رئيس الوزراء بالقرار في حينه. لقد سمع رئيس الوزراء وجميع الوزراء الباقين بهذا القرار، من تقرير قدمه رئيس الأركان في جلسة الحكومة في ١٩٨٢/٩/١٦ حيث كان الكتائبيون قد دخلوا المخيمات فعلا. بعد ذلك لم يقدم اي تقرير لرئيس الوزراء حول افعال الكتائبيين في المخيمات، الذي عرف بتفاصيل ما جرى في المخيمات من هيئة الاذاعة البريطانية، في بث لها بعد ظهر يوم السبت ١٩٨٢/٩/١٨. إن رواية الأحداث بهذا الشكل غير مرضية، في مجالين: الأول اهمية قرار دخول الكتائبيين إلى المخيمات. وبسبب خلفية الاوضاع اللبنانية كما هو معروف لدى الأطراف المعنية، فإن قرار دخول الكتائبيين إلى المخيمات يتطلب موافقة أولية مسبقة من رئيس الوزراء. إضافة إلى ذلك فإنه عندما اتخذ القرار من دون مشاركة رئيس الوزراء كان من الضروري إبلاغه به في أسرع وقت ممكن. إنه إجراء غير صحيح بالنسبة لرئيس الوزراء أن يسمع هو وكافة الوزراء بشكل عفوي في خلال جلسة الحكومة عن القرار، في وقت كان فيه الكتائبيون قد دخلوا المخيمات. ثانيا، طالما أن القرار قد اتخذ فإن النظام الحكومي يتطلب إعلام رئيس الوزراء بأية تجاوزات يتم ارتكابها. كان يجب أن يعرف رئيس الوزراء يوم الجمعة بكل ما يعرفه وزير الدفاع ورئيس الأركان وقائد العمليات. انه لأمر غير مقنع أن يتلقى رئيس الوزراء معلوماته عن هذا الأمر من محطة اذاعة أجنبية.

٨٤ــ كما رأينا فإن القرار بدخول الكتائبيين إلى المخيمات اتخذ شكله النهائي صباح يوم الاربعاء ١٩٨٢/٩/١٥ على سطح مركز القيادة المتقدم. وعندما اتخذ القرار لم يتم بحث تشعباته ولا فوائده أو عدم فوائده. انه لأمر قابل للشرح أن يقال انه اتخذ تحت ضغط عامل الوقت. ومع ذلك كان هناك وقت كاف قبل دخول الكتائبيين مساء يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦ لتقييم الحالة التي اتخذ على اساسها القرار لبحث نتائجه المحتملة. إلا أن شيئا من هذا لم يجر. إن الشرح الذي قدمه وزير الدفاع (المستند ٢٧) والذي قال فيه «احبذ دخول الكتائبيين إلى المخيمات» لا يمكن ان يكون تقييما بطبيعة الأمر. لقد ابلغنا رئيس الأركان انه أمر نائبه يوم الاربعاء لإجراء مشاورات مع قادة الفروع. إن هذه المباحثات جرت في الساعات الاخيرة من بعد الظهر (مستند ١٢٠)، لكنها كانت عرضا موجزا وليست تقييما. لقد تمت الاشارة إلى موضوع دخول الكتائبيين في تلك المناقشات بشكل عام، لكن القرار لم يقدم بالتفصيل ولم يتم البحث في اتخاذ إجراءات امنية ولم يجر أي تقييم للتطورات المحتملة لهذا القرار. إن الطريقة التي يجب اتخاذ القرارات على أساسها، هي أن تقوم الأجهزة المناسبة المختصة باستخدام كل الاجراءات والمعلومات المتاحة والمواقف المختلفة وان تأخذ في الاعتبار التطورات المحتملة. إن التجربة والبديهة أمران قيمان، ولكن من الأفضل ان لا يشكلا القاعدة الوحيدة التي تتخذ القرارات على أساسها.

٨٥ــ إن غياب المناقشات المطلوبة المتعلقة بدخول الكتائبيين إلى المخيمات، لها علاقة بخطأ حيوي آخر. إن المعلومات عن القرار لم تنتقل بالطريقة المتوخاة إلى كافة الأطراف التي يجب أن تعلم بشأنها. لقد رأينا أن رئيس الوزراء كان على غير علم بالقرار، كذلك فإن وزير الخارجية علم بدخول الكتائبيين إلى المخيمات فقط في اجتماع الحكومة. وكما قلنا سابقا فإن مدير الاستخبارات

العسكرية لم يعرف شيئا بشأن القرار إلا صباح يوم الجمعة. على الرغم من ذلك فقد اعلنا اننا وجدنا صعوبة في قبول هذا الافتراض. هذا لا يبرر تقرير عن القرار موجه إلى المسؤولين. وعلى سبيل المثال فقد ظهر أن قائد وحدة الاستخبارات أبلغ ضباط الاستخبارات القياديين بأن الكتائبيين سيدخلون المخيمات وذلك يوم الخميس أي بعد ساعتين من بدء العملية. واستنادا إلى شهادة ضباط الأبحاث في المخابرات العسكرية والذين مهمتهم تحضير تقييم للحالة فإنهم لم يتلقوا أي تقرير عن قرار إدخال الكتائبيين إلى المخيمات. ونتيجة ذلك كانت الادارة غير قادرة على تحضير تقييماتها كما هو متوقع قبل دخول الكتائبيين إلى المخيمات. وهذا أيضا كان له تأثير معين على طريقة عمل الادارة في المرحلة التي تلقت فيها التقرير حول مقتل ٣٠٠ شخص (القسم ٦، الملحق ب).

لقد سمع رئيس «الموساد» بشأن القرار في اجتماع الحكومة فقط. وبالرغم من حقيقة أن رجال الموساد كانوا في بيروت عندما جرت تلك الحوادث، وكانوا يجرون اتصالات مع قيادات الكتائبيين لم يتم تلقي أية أنباء منهم في ما يتعلق بدور الكتائب بعد دخولهم المخيمات. كما أنهم لم يقوموا بجمع أية معلومات حول ما جرى في المخيمات بعد دخول الكتائبيين إليها.

هذه ليست حالة مرضية لأن العمل المنظم يتطلب إرسال الانباء عن دخول الكتائبيين بشكل منظم وبطريقة موثقة إلى مختلف الجهات التي يجب أن تعلم بشأنها، حتى تتمكن من توجيه أعمالها وتقييمها، حسب ذلك.

٨٦ــ تقوم المؤسسات العسكرية على الأقنية المتبادلة للمعلومات، إلا أن تفحص الأحداث يشير إلى وجود ثغرات كبيرة في قنوات المعلومات هذه. إن الأمور التي كان متوجبا البيان عنها، لم يبلغ أي شيء بشأنها، أو تم الابلاغ عنها في وقت متأخر، أو بطريقة متقطعة. على سبيل المثال فإن التقرير عن تصرف الكتائبيين في الميدان لم ينقل إلى استخبارات الفرقة. كما أن هذه، من جهتها، لم ترسل تقريرا بشأن المدنيين الـ٤٥ الذين علمت بشأنهم مساء يوم الخميس إلى قيادة الاستخبارات. وبالنسبة لقيادة الاستخبارات، فبالرغم من حقيقة أنها تلقت تقريرا من الفرقة بأن ٣٠٠ شخص قتلوا، فإنها لم تنقل الأمر إلى رئاسة أركان الاستخبارات العسكرية. وكان نقل التقرير إلى الاستخبارات العسكرية نتيجة لمبادرة جيدة من ضابط الاستخبارات «أ». ونجد صورة مشابهة في قنوات فرع العمليات. فإن قيادة فرع العمليات لم تتلق تقريرا رسميا حول ما الذي يجري في الميدان. وكما رأينا فإنه في مساء الخميس وصباح الجمعة وفي خلال يوم الجمعة جمعت تقارير من عدد كبير من الجنود والضباط الذين كانوا قرب المخيم. ولم يلفت انتباه عناصر عمليات الفرقة إلا إلى بعض هذه التقارير وبطريقة متقطعة. وبالمقابل فإن عمليات الفرقة بدورها لم تبعث بالمعلومات التي تملكها إلى عناصر قيادة العمليات. ومثال على هذا، فإن التقارير التي حصلت عليها عمليات الفرقة حول مقتل ٣٠٠ شخص (أو الـ ١٢٠ قتيل) لم تنقل على الاطلاق إلى قيادة العمليات. وقيادة العمليات في المقابل لم تنقل الأنباء عن الدخول الفعلي للكتائبيين إلى المخيمات إلى فرع العمليات. وهكذا على سبيل المثال، فإن قيادة الاستخبارات لم تتلق التقرير عن مقتل ٣٠٠ شخص إلا مساء الخميس، ولسبب ما لم ينقل التقرير إلى ضابط قيادة الاستخبارات، لا عن طريق الهاتف ولا برقيا. إن التقرير لم ينقل إلى قيادة العمليات، وكذلك لم ينقل إلى قيادة المنطقة الشمالية، لا في تلك الليلة ولا في اليوم التالي. كذلك لم يصدر تقرير حول قرار القيادة الشمالية بشأن وقف عمليات الكتائبيين. إن هذه الأخطاء في نقل التقارير تتطلب فحصا وتحليلا، لأن غياب التقرير المنظم والرسمي إلى صانعي القرار في مختلف المستويات يجعلهم في عوز إلى المعلومات التي تتيح لهم اتخاذ القرارات.

٨٧ــ كذلك فإن التقارير التي تم تلقيها عبر مختلف الأقنية، لم تنقل دائما بسبب العرف القائم، وهذا هو السبب الذي يجعل من هذه الأنباء أحيانا غير ذات قيمة. وفي بعض الأحيان كانت التقارير التي يتم تلقيها غير مسجلة في سجلات الخدمة. كذلك فإن بعض التقارير أرسلت مع إغفال عناصر مهمة، مما يجعل من الصعب التعامل معها بالطريقة الصحيحة. حتى أن التقارير التي تم تناولها (مثل تقرير ابحاث الاستخبارات العسكرية حول الـ ٣٠٠ قتيل) تم تناولها بطريقة

سطحية وبمراوغة غير مثمرة ومن دون استنفار الاحتمالات المختلفة للفحص والتمحيص. كما ان بعض أفراد الاستخبارات فشلوا أحيانا في جلب معلومات متوقعة منهم (انظر القسم ٥ الملحق ب). إن التقارير التي تم تلقيها والتي كانت تتطلب تقييما اوليا لتحديد أهميتها ودلالاتها المحتملة، لم يتم التعامل معها بالطريقة الصحيحة، وفي الوقت نفسه اعتبرت لا قيمة لها بسبب عملية الفحص والتدقيق الطويلة.

٨٨ــ في سياق الشهادات أتينا على حوارات جرت وجها لوجه أو بالهاتف أو الاذاعة بين المسؤولين الرفيعي المستوى. وكانت التناقضات جلية في الشهادات حول هذه الحوارات، ليس بسبب نية لطمس الحقيقة ولكن بسبب النتائج الطبيعية للثغرات في ذاكرة الانسان. ولكن ليس هناك اي تفسير مقبول بشأن عدم تدوين ملاحظات حول هذه الحوارات. فلقد أجرى رئيس الوزراء حوارات متعددة مع وزير الدفاع ورئيس الأركان، ومن بينها الحوار الذي اتخذ فيه قرار احتلال المواقع الرئيسية في بيروت الغربية. وليس هنالك اي تسجيل لهذه الحوارات، لا عند إجرائها ولا بعد ذلك. وعليه ليس من المفاجيء إذن، ان نجد بعض الخلاف بين رواية رئيس الوزراء حول الخطوط العريضة التي كان رئيس الوزراء قد قررها وبين تلك التي تلقاها رئيس الأركان. كما أجرى وزير الدفاع مساء الثلاثاء محادثة مع رئيس الأركان، واتخذا فيها قرارات هامة. هذه المحادثة لم تسجل في اي شكل.

إننا نعتقد أنه من المرغوب به أن نحدد خطوطا عامة في هذه المسألة من أجل ان نمنع وقوع حالة لا يجري فيها توثيق القرارات الهامة. وهذا يعود بالضبط إلى كون الذاكرة البشرية تخطيء، ولذلك من المستحسن أن نقرر وسيلة واضحة من أجل تسجيل هذه المحادثات، التي يجب ان يتم تسجيلها على أساس مقياس أهميتها.

(ز) توصيات

٨٩ــ في ما يتعلق بالتوصيات التالية التي تخص مجموعة من الأشخاص الذين يشغلون مناصب رئيسية في الحكومة وقوات الدفاع الاسرائيلية، أخذنا بعين الاعتبار واقع ان كل واحد من هؤلاء يمتلك في سجله انجاز العديد من الخدمات العامة والعسكرية التي أديت بتضحية وتفان في سبيل دولة اسرائيل. وإذا ما كنا على اي حال، قد توصلنا إلى نتيجة بانه من الملزم لنا التوصية ببعض الاجراءات ضد عدد من هؤلاء الأشخاص، فذلك يعود إلى أن الاقرار بأن خطورة المسألة وانعكاساتها على اسس الأخلاق العامة في دولة اسرائيل تتطلب مثل هذه الاجراءات.

□ رئيس الوزراء، وزير الخارجية ورئيس الموساد

٩٠ــ لقد أوردنا آنفا الوقائع والاستخلاصات في ما يتعلق بمسؤولية رئيس الوزراء، وزير الخارجية، ورئيس الموساد. وبالنظر إلى ما قررناه حول مدى مسؤولية كل منهم، فإننا مع الراي بانه يكفي تحديد مسؤوليتهم، دون الحاجة إلى اية توصيات أخرى.

□ قائد المنطقة الشمالية، الميجر جنرال أمير دروري

٩١ــ لقد فصلنا آنفا استنتاجاتنا في ما يتعلق بمسؤولية قائد المنطقة الشمالية الجنرال أمير دروري. ولقد كلف الجنرال دروري بالعديد من المهمات الصعبة والمعقدة في اثناء دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية، وهي مهمات كان عليه إنجازها بعد فترة طويلة من الحرب الصعبة. ولقد اتخذ بعض الاجراءات لانهاء التصرفات الكتائبية، وذنبه يكمن في عدم اكماله هذه التدابير. ويبدو لنا، آخذين بالاعتبار هذه الظروف، أنه يكفي تحديد مسؤولية الجنرال دروري بدون اللجوء إلى اي توصية أخرى.

□ وزير الدفاع، السيد اريئيل شارون

٩٢ــ لقد وجدنا، كما هو مفصل في التقرير، أن وزير الدفاع يتحمل مسؤولية شخصية. ومن الملائم برأينا، أن يتحمل وزير الدفاع النتائج الشخصية المناسبة الناجمة عن العيوب التي تم الكشف عنها في ما يتعلق بالطريقة التي أخل فيها بواجباته. وإذا ما لزم الأمر، ينبغي ان ينظر رئيس الوزراء ما إذا كان عليه ممارسة صلاحياته وفق المادة ٢١ أ (أ) من القانون الاساسي: الحكومة، التي تنص على أنه «يحق لرئيس الوزراء بعد اطلاع الحكومة على نيته في القيام بذلك،

عزل وزير من منصبه».

□ **رئيس الأركان العامة، اللفتنانت جنرال رفائيل ايتان**

٩٣ــ لقد خلصنا إلى نتائج خطيرة بشأن تصرفات ووجوه تقصير رئيس الأركان اللفتنانت جنرال رفائيل ايتان. وبما أن رئيس الأركان سيكمل مدة خدمته في نيسان (أبريل) ١٩٨٣، وإذ نأخذ بعين الاعتبار أن احتمال تجديد هذه المهمة ليس واردا، فليس ثمة داع، عمليا، لتقديم أية توصية بشأن متابعته مهامه كرئيس للأركان. ولهذا رأينا الاكتفاء بتوضيح مسؤوليته بدون أية توصيات إضافية.

□ **مدير الاستخبارات العسكرية، الميجر جنرال يهوشواع ساغي**

٩٤ــ سبق وفصلنا مختلف أوجه التقصير الشديدة الخطورة لمدير الاستخبارات العسكرية الميجر جنرال يهوشواع ساغي في اهماله لواجبات منصبه. ونحن نوصي بإعفاء الجنرال ساغي من منصب مدير الاستخبارات العسكرية.

□ **قائد الفرقة، البريغادير جنرال عاموس يارون**

٩٥ــ لقد سردنا بالتفصيل مدى مسؤولية البريغادير جنرال عاموس يارون. وإننا نوصي، آخذين بالاعتبار كل الظروف، بأن لا يشغل الجنرال يارون اي مركز قيادة عملياتي في جيش الدفاع الاسرائيلي، وأن لا يعاد النظر في هذه التوصية قبل مضي ثلاث سنوات.

٩٦ــ لقد تم في سياق هذا التحقيق، الكشف عن العيوب في عمل المؤسسات، كما أشير في الفقرة المتعلقة بهذه المسألة. يجب تعلم الدروس المناسبة من هذه العيوب. ونحن نوصي، بالاضافة إلى الرقابة الداخلية لهذه القضية، أن يتم إجراء تحقيق في هذه النواقص وكيفية تصحيحها من قبل خبير أو خبراء، تعينهم لجنة الدفاع الوزارية. وإذا ما تبين في سياق هذا التحقيق أن بعض الأشخاص يتحملون مسؤولية هذه النواقص فمن الضروري استخلاص النتائج المناسبة بشأنهم، سواء وفق تدابير القانون العسكري الملائمة، أو بطريقة اخرى.

□ **ملاحظة ختامية**

٩٧ــ تم التشديد في إفادات الشهود، والوثائق المختلفة، على الفرق بين أخلاق القتال المعتادة لجيش الدفاع الاسرائيلي، وبين أخلاق القتال في الاشتباكات والمعارك الدموية بين مختلف المجموعات العرقية، والميليشيات، والقوى المتحاربة في لبنان. وهو فرق ذو اعتبار. وفي الحرب التي خاضها جيش الدفاع في لبنان جرح العديد من المدنيين ومات الكثيرون، بالرغم من جهود جيش الدفاع الاسرائيلي وجنوده في عدم ايذاء المدنيين. ولقد سبب هذا الجهد في أكثر من مناسبة خسائر إضافية في صفوف جيش الدفاع الاسرائيلي. ولقد رأى جنود جيش الدفاع، خلال أشهر الحرب، مشاهد قتل وتدمير وتهديم عديدة. لكن ردات فعلهم إزاء أعمال الوحشية ضد المدنيين، أظهرت أنه بالرغم من المشاهد الرهيبة وتجارب الحرب، وبالرغم من اضطرار الجندي إلى التصرف كمقاتل مع بعض القسوة، فإن جنود جيش الدفاع الاسرائيلي لم يفقدوا حساسيتهم إزاء الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد غير المقاتلين سواء نتجت عن العنف أو إشباع مشاعر الانتقام. ومن المؤسف أن رد فعل جنود جيش الدفاع الاسرائيلي على هذه الأفعال لم يكن دائما قوياً بما يكفي لوضع حد للتصرفات الخسيسة. ويبدو لنا أن على جيش الدفاع متابعة تعزيز الوعي بالالتزامات الأخلاقية الأساسية التي يجب الحفاظ عليها حتى في ظروف الحرب، دون أن يضر ذلك بقدرة جيش الدفاع الاسرائيلي القتالية.

إن ظروف المعركة تتطلب من المقاتلين أن يكونوا حازمين، اي إعطاء الأولوية لتحقيق الهدف والاستعداد لبذل التضحيات في الوصول إلى الأهداف المسندة إليهم، حتى في أكثر الأحوال صعوبة. لكن الغاية لم تكن ابدا لتبرر الوسيلة، ويجب المحافظة على القيم الانسانية والأخلاقية الأساسية في استخدام السلاح.

٩٨ــ من بين الردود على اللجنة، كان هناك البعض ممن عبروا عن عدم الرضى لفتح تحقيق في موضوع لا يرتبط مباشرة بمسؤولية اسرائيل. والحجة التي قدمت هي أنه في مجازر سابقة في لبنان، حيث قتل أشخاص أكثر مما قتل في صبرا وشاتيلا، لم يصدم الرأي العام العالمي ولم يتم

تشكيل لجنة تحقيق، لا يمكننا أن نبرر هذا الفهم لمسألة إجراء التحقيق، «بالاضافة إلى السبب الرسمي بأننا لسنا نحن من قرر تشكيل هذه اللجنة بل الحكومة الاسرائيلية نفسها، والهدف الرئيسي للجنة كان القاء الضوء على كل الوقائع المهمة المرتبطة بارتكاب الفظائع، وهي اكتسبت لهذا السبب أهمية من منظور الثبات الأخلاقي لاسرائيل، وممارستها كدولة ديموقراطية تحافظ على المبادىء الاساسية للعالم المتمدن. إننا لا نخدع انفسنا بأن نتائج هذا التحقيق ستقنع او ترضي أولئك الذين يمتلكون قناعات مسبقة او انتقائية، لأن هذا التحقيق ليس موجها إلى مثل هؤلاء الاشخاص. لقد كافحنا ولم نوفر جهدا للوصول إلى الحقيقة، ونأمل في أن يقتنع جميع الاشخاص ذوي النوايا الحسنة والذين سيستعرضون المسألة بدون حكم مسبق، بأن التحقيق قد جرى بدون أي محاباة.

□ نشر التقرير

وفقا للمادة ٢٠ (أ) من قانون لجان التحقيق لسنة ٥٧٢٩ ــ ١٩٦٨، فإن هذا التقرير والملحق «أ» سينشران بعد تسليم التقرير إلى الحكومة. أما الملحق «ب» فلن ينشر نظرا لاقتناعنا بأن ذلك ضروري لحماية أمن الدولة وعلاقاتها الخارجية.

ولقد سبق ونشرت تسجيلات من استماعات اللجنة التي جرت في جلسات مفتوحة، ووفقا للمادة ٨ (ب) من نظام لجان التحقيق (اللوائح الاجرائية) لسنة ٥٧٢٩ ــ ١٩٦٩، فإننا نؤكد حق الاطلاع على تسجيلات الجلسات السرية وكذلك الملحق «ب» لكل أعضاء الحكومة وأعضاء لجنة الدفاع والشؤون الخارجية التابعة للكنيست وقيادة أركان قوات الدفاع الاسرائيلية، وأي شخص او مجموعة أشخاص تحددهم لجنة الدفاع الوزارية. ويمنح حق الاطلاع على الملحق «ب» بشكل مماثل أيضا للاشخاص الذين تلقوا ملاحظات وفقا للمادة ١٥ (أ) من القانون، او لممثليهم الذين نابوا عنهم أمام اللجنة.

رفع هذا التقرير في السابع من شباط (فبراير ١٩٨٣.

اسحق كاهان/ رئيس اللجنة
اهارون باراك/ عضو اللجنة
يونا افرات/ عضو اللجنة

ربط بهذا التقرير ثلاثة ملحقات:

- رسائل تحذير وجهت إلى تسع شخصيات في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢.
- قائمة بمراحل عملية سلامة الجليل.
- ملحق سري.

□ مراحل عملية «سلام الجليل»

(١) ٦ حزيران (يونيو) ــ بداية العملية.
(٢) ١٠ حزيران (يونيو) ــ قتال على مشارف بيروت الجنوبية
(٣) ١٢ ــ ١٤ حزيران (يونيو) ــ السيطرة على ضواحي بيروت (خلده، كفرشيما، بعبدا) والاتصال مع المسيحيين.
(٤) ١٤ حزيران (يونيو) ــ فيليب حبيب يصل لجولة محادثات أولى مع سركيس حول وقف القتال وتسوية في بيروت.
(٥) ١٦ حزيران (يونيو) ــ منظمة التحرير الفلسطينية تعلن استعدادها لاجراء مفاوضات مع حبيب، والمفاوضات غير المباشرة تبدأ بواسطة لبنان.
(٦) ٢٢ حزيران (يونيو) ــ م.ت.ف. تقدم مشروع «النقاط الخمس» لتسوية في بيروت.
(٧) ٢٥ حزيران (يونيو) ــ استكمال عملية تطويق بيروت والسيطرة على مناطق سوق الغرب ــ عاليه (محور بيروت ــ دمشق).
(٨) ٥ تموز (يوليو) ــ بداية البحث عن دولة مستعدة لاستيعاب [الفدائيين] الذين سيغادرون.
(٩) ١٠ تموز (يوليو) ــ م.ت.ف. تقدم مشروع «النقاط الاحدى عشره» لتسوية في بيروت.
(١٠) ٣١ تموز (يوليو) ــ ١ آب (اغسطس) ــ احتلال مطار خلده.
(١١) ٢ ــ ٣ آب (اغسطس) ــ احتلال الأوزاعي.
(١٢) ٣ آب (اغسطس) ــ م.ت.ف. تقدم لحبيب مشروعا للانسحاب ينم عن تنازلات جوهرية.
(١٣) ٤ ــ ٥ آب (اغسطس) ــ دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى المدينة الرياضية.
(١٤) ٧ آب (اغسطس) ــ م.ت.ف. تقدم خطة لانسحاب ٧١٠٠ [فدائي] من بيروت خلال اسبوعين.
(١٥) ٩ آب (اغسطس) ــ قصف مدفعي ثقيل من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي على بيروت

وأهداف [الفدائيين].

(١٦) ١٠ آب (اغسطس) ــ استعداد سوري لاستيعاب [الفدائيين].

(١٧) ١٢ آب (اغسطس) ــ هجمات مكثفة لسلاح الجو على بيروت.

(١٨) ١٩ آب (اغسطس) ــ استكمال المفاوضات حول انسحاب [الفدائيين] من بيروت.

(١٩) ٢٣ آب (اغسطس) ــ انتخاب بشير الجميل للرئاسة.

(٢٠) ٢١ ــ ٢٦ آب (اغسطس) ــ وصول القوة متعددة الجنسيات وبداية انسحاب [الفدائيين].

(٢١) ١ ايلول (سبتمبر) ــ انتهاء عملية انسحاب [الفدائيين].

(٢٢) ١٠ ــ ١٢ ايلول (سبتمبر) ــ القوة متعددة الجنسيات تغادر بيروت.

(٢٣) ١٤ ايلول (سبتمبر) ــ اغتيال بشير الجميل.

(٢٤) ١٥ ايلول (سبتمبر ــ دخول قوات جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية.

(٢٥) ١٦ ايلول (سبتمبر) ــ دخول الكتائب إلى مخيمات اللاجئين.

صدر عن مركز الابحاث

موقف لبنان من القضية الفلسطينية

١٩١٨ ــ ١٩٥٢

تأليف

د. حسان حلاق

٤٢٤ صفحة

٣٠ ل.ل.

حزب الاستقلال العربي في فلسطين

١٩٣٢ ــ ١٩٣٣

تأليف

سميح شبيب

٤٢٤ صفحة

٣٠ ل.ل.

صدر عن مركز الأبحاث

الفلسطينيون
ماضٍ مجيد ومستقبل باهر

تأليف

د. عزت طنوس

٦١٦ صفحة

٣٠ ل.ل.

الصهيونية وأثرها على السياسة الاميركية

تأليف

قيس مراد قدري

١٦٣ صفحة

١٥ ل.ل.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني
قرية البصة

تأليف
يوسف حداد

«رصد اذاعة اسرائيل»

نشرة استماع اسبوعية ترصد ما يبث من أخبار وتعليقات باللغة العبرية عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين، بالاضافة إلى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي.

تصدر عن مركز الأبحاث في م.ت.ف.، وترسل إلى المشتركين فقط.

قيمة الاشتراك السنوي ١٠٠٠ ليرة لبنانية، مع أجور البريد.

ترسل طلبات الاشتراك إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب. ١٦٩١، بيروت — لبنان.

ترسل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي — فرع رأس بيروت، برقم ١٣٣٧.

'alestine Affairs

). 136-137, March-April 1983

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon. Tel: 808976/7/8
Telex PRC 42393 LE, Cables: MARABHATH

Annual Subscription

Air mail: Arab Countries — Individuals: L.L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and elsewhere — $75

Surface mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L.L. 150 ($35); Elsewhere — $40

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب